وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

العنوان: دور مراكز إعادة التربية في إعادة تأهيل الجانحين الأحداث في الجزائر

دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية البويرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: جريمة وانحراف

إعداد الطالبة: **تحت إشراف:**

– أقران أمينة – أ.د بقادة زينب حميدة

السنة الجامعية: 2023/2022

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة لونيسي علي – البليدة 2 –

كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

العنوان: دور مراكز إعادة التربية في إعادة تأهيل الجانحين الأحداث في الجزائر

دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بولاية البويرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه علوم في علم الاجتماع

تخصص: جريمة وانحراف

إعداد الطالبة:

– أقران أمينة

تحت إشراف:

– أ.د بقادة زينب حميدة

أمام اللجنة المشكلة من:

اللقب والاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أوموسى ذهبية	أستاذة	جامعة البليدة 2	رئيسا
بقادة زينب حميدة	أستاذة	جامعة البليدة 2	مشرفا ومقررا
مسعودي أم الخير	أستاذة محاضرة أ	جامعة البليدة 2	عضوا مناقشا
بن عودة محمد	استاذ محاضر أ	جامعة خميس مليانة	عضوا مناقشا
ولد قويل خليدة	أستاذة محاضرة أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
معطاوي موسى	أستاذ محاضر أ	جامعة البويرة	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2023/2022

الإهداء

إلى كل من علماني أن للحياة قيمة ومعنى:

إلى والدتي العزيزة أطال الله في عمرها وأمدها بالصحة والعافية.

إلى والدي الذي مازال صامدا لينير حياتنا أطال الله في عمره.

الى اخوتي الأعزاء.

إلى أعز وأغلى الناس على قلبي أخي العزيز، أشكرك على دعمك ومساندتك لي.

إلى جميع أفراد عائلتي الكريمة.

إلى كل الأصدقاء وكل من يحبني ومن كانوا برفقتي أثناء انجاز هذا البحث.

شكر وعرفان

الحمد لله والشكر لله عز وجل الذي وفقني لانجاز هذا العمل.

أتقدم بأسمى عبارات الشكر والعرفان والتقدير للأستاذة المشرفة "بقادة زينب حميدة" على نصائحها وتوجيهاتها القيمة ودعمها المتواصل جزاها الله عني خير الجزاء أتمنى لها كل التوفيق والنجاح والتميز في الحياة العلمية.

وأزجي خالص الشكر والامتنان لأساتذة علم الاجتماع تخصص جريمة وانحراف بجامعة البويرة الذين كانوا سندا لي طيلة انجاز هذا البحث.

كما لا يفوتني أن أتقدم بالشكر لكل عمال مركز إعادة التربية للذكور بالبويرة الذين مدوا لي يد المساعدة وأخص بالذكر الأخصائية النفسية والمربي متخصص رئيس.

شكرا لكل من ساعدني من قريب أو من بعيد بمعلومة أو توجيه أو بكلمة طيبة.

ملخص:

إن ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر التي عرفت انتشارا واسعا في الآونة الأخيرة والتي انعكست آثارها على الفرد والأسرة والمجتمع فأصبحت تشكل تهديدا متناميا لاستقرار المجتمع، فهي مشكلة ذات أبعاد بيولوجية واجتماعية ونفسية.

وفي إطار مواجهة ظاهرة جنوح الأحداث تطورت الفلسفة العقابية إلى فلسفة إصلاحية تقوم على أساس الإصلاح و التأهيل الاجتماعي للأحداث حتى يصبحوا أفرادا منتجين في المجتمع.

والجزائر كغيرها من الدول تعاني من مشكلة انحراف الأحداث لذلك بادرت من خلال سياستها العقابية الإصلاحية الجديدة إلى إنشاء مؤسسات ومراكز خاصة بحماية الأحداث بحيث تتلاءم هذه المراكز مع طبيعة هؤلاء الأحداث وتفرض معاملة عقابية مختلفة عن البالغين وهذا من أجل تحقيق علاج ناجع لهم.

ومن هذا المنطلق حاولت هذه الدراسة التعرف على الدور الذي تلعبه مراكز إعادة التربية في تأهيل الأحداث الجانحين وهذا انطلاقا من فرضيات هي:

- تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاح سلوك الحدث.
- برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.
- الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.
- تواصل الحدث مع أسرته وتكفلها به أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على المنهج الكيفي الذي يعتمد على الأسلوب الوصفي التحليلي وأسلوب دراسة الحالة لتناسبهما مع موضوع الدراسة واستخدمنا الملاحظة والمقابلة لجمع البيانات، واشتملت العينة على 10 حالات من فئة الذكور وتمت الدراسة بمركز إعادة التربية للذكور بمنطقة عين العلوي بولاية البويرة.

ومن بين النتائج التي توصلت إليها الدراسة:

- أساليب المعاملة داخل مراكز إعادة التربية تساهم في عملية تأهيل الأحداث وإدماجهم.
- أن برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية لا تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.
- الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية لا تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.
- تواصل الحدث مع أسرته وتكفلها به أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

Résumé :

Le phénomène de la délinquance juvénile est l'un des phénomènes qui s'est largement répandu ces derniers temps, et ses effets se répercutent sur l'individu, la famille et la société, et il est devenu une menace croissante pour la stabilité de la société. avec des dimensions biologiques, sociales et psychologiques.

Dans le cadre de la lutte contre le phénomène de la délinquance juvénile, la philosophie punitive s'est transformée en une philosophie réformiste basée sur la réforme et la réhabilitation sociale des mineurs afin qu'ils deviennent des individus productifs dans la société.

L'Algérie, comme d'autres pays, souffre du problème de la délinquance juvénile, c'est pourquoi elle a pris l'initiative, à travers sa nouvelle politique punitive réformiste, de créer des institutions et des centres de protection des mineurs, afin que ces centres soient compatibles avec la nature de ces mineurs et imposer un traitement punitif différent de celui des adultes, afin de leur assurer un traitement efficace.

De ce point de vue, cette étude a tenté d'identifier le rôle joué par les centres de rééducation dans la réhabilitation des mineurs délinquants, en se basant sur les hypothèses suivantes :

-Les méthodes utilisées dans le traitement des mineurs dans les centres de rééducation contribuent à réformer le comportement des mineurs.

-Les programmes de formation utilisés dans les centres de rééducation contribuent à modifier le comportement du mineur délinquant.

- La prise en charge psychologique et sociale que reçoit l'enfant délinquant dans les centres de rééducation contribue à réformer son comportement et à rétablir sa compatibilité.

- La communication du mineur avec sa famille et leur parrainage pendant son séjour dans le centre contribuent au processus de sa réhabilitation et de son intégration.

Dans cette étude, nous nous sommes appuyés sur l'approche qualitative, qui s'appuie sur la méthode analytique descriptive et la méthode d'étude de cas pour les adapter au sujet de l'étude, et nous avons utilisé l'observation et l'entretien pour collecter les données.

L'échantillon comprenait 10 garçons et l'étude a été menée au Centre de rééducation des hommes à Ain Al-Alawi dans la Wilayat de Bouira.

Les conclusions de l'étude :

- Les méthodes de traitement au sein des centres de rééducation contribuent au processus de réhabilitation et d'intégration des mineurs.

- Les programmes de formation utilisés dans les centres de rééducation ne contribuent pas à modifier le comportement du mineur délinquant.
- La prise en charge psychologique et sociale que reçoit l'enfant délinquant dans les centres de rééducation ne contribue pas à réformer son comportement et à rétablir sa compatibilité.
- La communication du mineur avec sa famille et leur parrainage pendant son séjour dans le centre contribuent au processus de sa réhabilitation et de son intégration.

فهرس المحتويات

إهداء	–
شكر وتقدير	–
ملخص	–
فهرس المحتويات	–
فهرس الجداول	–
مقدمة	–
الباب الأول: الإطار النظري العام للدراسة	
الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة	
أولا: أسباب اختيار الموضوع	8
ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة	9
ثالثا: الإشكالية	10
رابعا: الفرضيات	12
خامسا: تحديد المفاهيم	13
سادسا: المقاربة السوسيولوجية	17
سابعا: الدراسات السابقة	25
الفصل الثاني: ماهية جنوح الأحداث	
تمهيد	39
المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لجنوح الأحداث	40
المطلب الأول: مفهوم الحدث	40
المطلب الثاني: مفهوم الجنوح	43
المطلب الثالث: مظاهر الانحراف لدى الأحداث	47
المطلب الرابع: تصنيفات الأحداث المنحرفين	50
المبحث الثاني: العوامل الداخلية لجنوح الأحداث	54
المطلب الأول: الوراثة والتكوين العضوي	54
المطلب الثاني: الضعف العقلي	55
المطلب الثالث: السن والجنس	56
المطلب الرابع: الأمراض النفسية	58

المبحث الثالث: العوامل الخارجية لجنوح الأحداث	59
المطلب الأول: العوامل الاجتماعية	59
المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية	64
المطلب الثالث: العوامل الثقافية	65
المطلب الرابع: العوامل البيئية الطبيعية	67
المبحث الرابع: انعكاسات جنوح الأحداث وأساليب مواجهة الظاهرة	68
المطلب الأول: الآثار السلبية لجنوح الأحداث على أنفسهم	69
المطلب الثاني: الآثار السلبية لجنوح الأحداث على المجتمع	71
المطلب الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة جنوح الأحداث	72
خلاصة الفصل	79
الفصل الثالث: جنوح الأحداث بين الواقع الاجتماعي والتشريع الجزائري	
تمهيد	81
المبحث الأول: التغير الاجتماعي وجنوح الأحداث	82
المطلب الأول: مفهوم التغير الاجتماعي ومظاهرة في المجتمع الجزائري	82
المطلب الثاني: أزمة القيم الأسرية في المجتمع الجزائري	86
المطلب الثالث: أثر التغير الاجتماعي على جنوح الأحداث	88
المطلب الرابع: حجم وتطور ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر	89
المبحث الثاني: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري	95
المطلب الأول: مراحل تشريع جنوح الأحداث	95
المطلب الثاني: أنواع الجنوح في التشريع الجزائري	98
المطلب الثالث: فرق حماية الأحداث في الأجهزة الأمنية (الشرطة والدرك الوطني)	103
المبحث الثالث: آليات معالجة جنوح الأحداث في الجزائر	106
المطلب الأول: الهيئات الخاصة بقضاء الأحداث	106
المطلب الثاني: الإجراءات الخاصة بمحاكمة الأحداث	109
المطلب الثالث: دراسة شخصية الحدث	113
المبحث الرابع: الأحكام الصادرة بشأن الأحداث الجانحين	116
المطلب الأول: العقوبات الخاصة بالحدث الجانح	117
المطلب الثاني: التدابير المقررة للحدث الجانح	122

المطلب الثالث: تدابير الرعاية المؤسسية	128
المطلب الرابع: مبررات إخضاع الحدث الجانح للتدابير الإصلاحية	130
خلاصة الفصل	133
الفصل الرابع: مراكز إعادة التربية ورعاية الأحداث الجانحين	
تمهيد	135
المبحث الأول: ماهية مراكز إعادة التربية	136
المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسات الإصلاحية	136
المطلب الثاني: نشأة مراكز إعادة التربية في الجزائر	140
المطلب الثالث: أنواع مراكز إعادة التربية في الجزائر	141
المطلب الرابع: أهداف مراكز إعادة التربية	148
المبحث الثاني: أساليب التكفل بالأحداث الجانحين في مراكز إعادة التربية	149
المطلب الأول: الرعاية الاجتماعية	150
المطلب الثاني: الرعاية النفسية	152
المطلب الثالث: الرعاية الصحية	154
المطلب الرابع: الرعاية التعليمية والمهنية	156
المبحث الثالث: التأهيل الاجتماعي داخل مراكز إعادة التربية	158
المطلب الأول: التأهيل الاجتماعي للأحداث الجانحين	158
المطلب الثاني: مهام القائمين على عملية التأهيل داخل مراكز إعادة التربية	160
المطلب الثالث: الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم	164
المطلب الرابع: الإشكالات والمعوقات التي تعترض دور مراكز إعادة التربية في الجزائر	166
خلاصة الفصل	170
الباب الثاني: الجانب الميداني للدراسة	
الفصل الخامس: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية	
المبحث الأول: المناهج المستخدمة في الدراسة	173
المطلب الأول: منهج دراسة الحالة	173
المطلب الثاني: المنهج الوصفي التحليلي	174
المبحث الثاني: التقنيات المنهجية المستخدمة في الدراسة	175
المطلب الأول: الملاحظة	176

المطلب الثاني: المقابلة	177
المبحث الثالث: كيفية اختيار العينة ومواصفاتها	178
المبحث الرابع: مجالات الدراسة	179
المطلب الأول: المجال الزمني	179
المطلب الثاني: المجال المكاني	180
المطلب الثالث: المجال البشري	181
الفصل السادس: عرض وتحليل محتوى الحالات	
المبحث الأول: عرض شبكة الملاحظة والتعليق عليها	183
المطلب الأول: عرض شبكة الملاحظة	183
المطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات العامة للمبحوثين	183
المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات العامة للمبحوثين	191
المبحث الثالث: عرض محتوى الحالات	198
المبحث الرابع: تحليل محتوى الحالات	239
المبحث الخامس: التحليل والاستنتاج حسب الفرضيات	292
المطلب الأول: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الأولى	292
المطلب الثاني: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثانية	296
المطلب الثالث: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثالثة	300
المطلب الرابع: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الرابعة	301
المبحث السادس: عرض المقابلات التدعيمية والتعليق عليها	303
الاستنتاج العام	313
الخاتمة	316
الاقتراحات والتوصيات	317
قائمة المراجع	320
الملاحق	349

فهرس الجداول

رقم الجدول	عنوان الجدول	الصفحة
01	يوضح نسبة الفتيات المنحرفات مقارنة بالعدد الكلي للمنحرفين	**92**
02	يوضح أنواع الانحراف وعددها لعام 2002	**93**
03	التوقيت الأسبوعي الخاص بالتكفل البيداغوجي اليومي	**183**
04	عرض شبكة الملاحظة الخاصة بالمبحوثين	**186**
05	توزيع المبحوثين حسب السن	**191**
06	توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي	**192**
07	توزيع المبحوثين حسب نوع السكن	**193**
08	توزيع المبحوثين حسب منطقة السكن	**194**
09	توزيع المبحوثين حسب المستوى المعيشي	**194**
10	توزيع المبحوثين حسب الوضعية الأسرية للوالدين	**195**
11	توزيع المبحوثين حسب عدد مرات دخول مركز إعادة التربية	**196**
12	توزيع المبحوثين حسب سبب الدخول إلى مركز إعادة التربية	**197**

مـقـدمـة

مقدمة:

تعد ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر المعقدة ومن أخطر القضايا الاجتماعية التي تخل بالنظام الاجتماعي، وقد انتشرت بشكل كبير في المجتمعات المعاصرة نتيجة التغير الاجتماعي الحاصل فتعددت أساليبها وتطورت أشكالها مقارنة بما كانت عليه من قبل.

يعتبر الجنوح من مخلفات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية التي أصابت المعايير والقيم في المجتمعات فأصبح الفرد مجردا من مبادئه وقيمه وأصبح أكثر براغماتية نتيجة تصادم القيم الحديثة مع القيم الأصلية، كما أصبحت مؤسسات التنشئة الاجتماعية عاجزة عن القيام بدورها في الضبط الاجتماعي مما أثر على الأسرة ومنظومتها القيمية ووظائفها، فأدى ذلك الى ضعف العلاقات والروابط الأسرية وتقلص دور الأسرة في التنشئة مما أدى الى اضطراب الأدوار وزعزعة استقرار المجتمع، ونظرا لأهمية فئة الأحداث باعتبارها فئة حساسة في المجتمع أصبحت هذه الظاهرة محل دراسات مستفيضة لأنها تعرض حياة الشباب للخطر، لذلك حاول العديد من الباحثين البحث والتقصي في حيثيات هذه الظاهرة من اجل إيجاد الحلول المناسبة لها للحد منها والتقليل من أضرارها، مما أدى بمختلف التشريعات إلى وضع سياسة عقابية خاصة بالأحداث.

كانت السياسة العقابية القديمة تعامل الحدث بأنه مجرم يستحق العقاب شأنه شأن البالغ، فكان الهدف الأساسي من العقوبة هو الانتقام والزجر، أما في المجتمعات الحديثة فتغيرت النظرة إلى الحدث الجانح وأصبح يعتبر ضحية مجموعة من الظروف أدت به إلى الانحراف لذا يجب حمايته وتوفير الرعاية اللازمة له من أجل إعادة إدماجه.

وبناءا على هذا تبنى المشرع الجزائري سياسة عقابية جديدة تقوم على مبادئ الدفاع الاجتماعي وخص فئة الأحداث بمنظومة عقابية متكاملة من خلال نصوص خاصة من أجل حماية الحدث الجانح، ولم يقتصر على الآليات التقليدية في سياسته الإصلاحية بل استحدث استراتيجيات جديدة من اجل تأهيل

الجانحين من جهة وحماية المعرضين لخطر الجنوح من جهة أخرى، وذلك بإبعادهم عن الوسط الاجتماعي غير السوي حتى لا ينجروا نحو الانحراف، وتمثلت السياسة الإصلاحية في الجزائر بإنشاء مراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث وتطبيق مختلف البرامج والخطط العلاجية التي من شأنها تقويم سلوك الأحداث وإعادة تربيتهم بإشراف مجموعة من المختصين الذين لهم خبرة في هذا المجال، ويتوقف نجاح وفعالية هذه المراكز على الدور الذي تقوم به من خلال تطبيق الأساليب الاجتماعية التربوية في مختلف النواحي الاجتماعية والسيكولوجية والتعليمية والمهنية، لذلك يجب توفير جميع الإمكانيات المادية والبشرية والظروف الملائمة حتى يتم تحقيق التكفل الأمثل بالأحداث الجانحين من أجل تهذيب سلوكهم وإعادة تأهيلهم وإدماجهم في المجتمع.

من خلال هذه الدراسة سنحاول الكشف عن الدور الذي تقوم به مراكز إعادة التربية في إعادة إدماج الأحداث الجانحين والخدمات التي تقدمها في مجال الرعاية الاجتماعية والنفسية والتعرف على أساليب المعاملة والبرامج الإصلاحية المنتهجة في مركز إعادة التربية.

قسمت الدراسة إلى بابين: الباب الأول وهو الإطار النظري العام للدراسة ويشمل الفصول التالية:

الفصل الأول: خصص للبناء المنهجي للدراسة ويضم أسباب اختيار موضوع البحث وأهمية وأهداف الدراسة والإشكالية والفرضيات وتحديد المفاهيم والمقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع تاهيل الأحداث داخل مراكز إعادة التربية.

الفصل الثاني بعنوان: ماهية جنوح الأحداث قسمناه الى أربعة مباحث كالاتي:

المبحث الأول: مقاربة مفاهيمية لجنوح الأحداث ويشمل أربعة مطالب: المطلب الأول: مفهوم الحدث، المطلب الثاني: مفهوم الجنوح، المطلب الثالث: مظاهر الانحراف لدى الأحداث، المطلب الرابع: تصنيفات الأحداث المنحرفين.

أما المبحث الثاني : العوامل الداخلية لجنوح الأحداث ويشمل أربعة مطالب: المطلب الأول: الوراثة والتكوين العضوي، المطلب الثاني: الضعف العقلي، المطلب الثالث: السن والجنس، المطلب الرابع: الأمراض النفسية.

أما المبحث الثالث: العوامل الخارجية لجنوح الأحداث ويشمل أربعة مطالب: المطلب الأول: العوامل الاجتماعية، المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية، المطلب الثالث: العوامل الثقافية، المطلب الرابع: العوامل البيئية الطبيعية.

أما المبحث الرابع: انعكاسات جنوح الأحداث وأساليب مواجهة الظاهرة ويشمل أربعة مطالب: المطلب الأول: الآثار السلبية لجنوح الأحداث على أنفسهم، المطلب الثاني: الآثار السلبية لجنوح الأحداث على المجتمع، المطلب الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة جنوح الأحداث.

الفصل الثالث بعنوان: جنوح الأحداث بين الواقع الاجتماعي والتشريع الجزائري قسمناه إلى أربعة مباحث كالأتي:

المبحث الأول: التغير الاجتماعي وجنوح الأحداث ويشمل أربعة مطالب:

المطلب الأول: مفهوم التغير الاجتماعي ومظاهره في المجتمع الجزائري، المطلب الثاني: أزمة القيم الأسرية في المجتمع الجزائري، المطلب الثالث: أثر التغير الاجتماعي على جنوح الأحداث، المطلب الرابع: حجم وتطور ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر.

أما المبحث الثاني: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: مراحل تشريع جنوح الأحداث، المطلب الثاني: أنواع الجنوح في التشريع الجزائري، المطلب الثالث: فرق حماية الأحداث في الأجهزة الأمنية(الشرطة والدرك الوطني).

أما المبحث الثالث: آليات معالجة جنوح الأحداث في الجزائر ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: الهيئات الخاصة بقضاء الأحداث، المطلب الثاني: الإجراءات الخاصة بمحاكمة الأحداث، المطلب الثالث: دراسة شخصية الحدث.

أما المبحث الرابع: الأحكام الصادرة بشأن الأحداث الجانحين ويشمل ثلاثة مطالب:

المطلب الأول: العقوبات الخاصة بالحدث الجانح، المطلب الثاني: التدابير المقررة للحدث الجانح، المطلب الثالث: مبررات إخضاع الحدث الجانح للتدابير الإصلاحية.

الفصل الرابع بعنوان: مراكز إعادة التربية ورعاية الأحداث الجانحين قسمناه إلى ثلاثة مباحث:

المبحث الأول: ماهية مركز إعادة التربية ويشمل أربعة مطالب:

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسات الإصلاحية، المطلب الثاني: نشأة مراكز إعادة التربية في الجزائر، المطلب الثالث: أنواع مراكز إعادة التربية في الجزائر، المطلب الرابع: أهداف مراكز إعادة التربية.

أما المبحث الثاني: أساليب التكفل بالأحداث الجانحين في مراكز إعادة التربية ويشمل أربعة مطالب:

المطلب الأول: الرعاية الاجتماعية، المطلب الثاني: الرعاية النفسية، المطلب الثالث: الرعاية الصحية، المطلب الرابع: الرعاية التعليمية والمهنية.

أما المبحث الثالث: التأهيل الاجتماعي داخل مراكز إعادة التربية ويشمل أربعة مطالب:

المطلب الأول: التأهيل الاجتماعي للأحداث الجانحين، المطلب الثاني، مهام القائمين على عملية التأهيل داخل مراكز إعادة التربية، المطلب الثالث: الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم، المطلب الرابع: الإشكالات والمعوقات التي تعترض دور مراكز إعادة التربية في الجزائر.

أما الباب الثاني وهو: الجانب الميداني للدراسة والذي احتوى على فصلين:

الفصل الخامس يحمل عنوان: الإطار المنهجي للدراسة الميدانية وقد احتوى على أربعة مباحث:

المبحث الأول: المناهج المستخدمة في الدراسة ويشمل مطلبين:

المطلب الأول: منهج دراسة الحالة و المطلب الثاني: المنهج الوصفي التحليلي، أما المبحث الثاني بعنوان: التقنيات المنهجية المستخدمة في الدراسة وتشمل مطلبين: المطلب الأول: الملاحظة أما المطلب الثاني: المقابلة.

أما المبحث الثالث بعنوان: كيفية اختيار العينة ومواصفاتها أما البحث الرابع: مجالات الدراسة ويحتوي على ثلاثة مطالب: المطلب الأول يتمثل في : المجال الزمني والمطلب الثاني: المجال المكاني والمطلب الثالث: المجال البشري.

أما **الفصل السادس بعنوان**:عرض وتحليل محتوى الحالات وقسم إلى خمسة مباحث وتتمثل في:

المبحث الأول: عرض شبكة الملاحظة والتعليق عليها وينقسم الى مطلبين:

المطلب الأول: عرض شبكة الملاحظة والمطلب الثاني: عرض وتحليل البيانات العامة للمبحوثين، أما المبحث الثاني: عرض محتوى الحالات والمبحث الثالث بعنوان: تحليل محتوى الحالات، وأما المبحث الرابع بعنوان: التحليل والاستنتاج حسب الفرضيات ويشمل أربعة مطالب وهي: المطلب الأول معنون ب: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الأولى والمطلب الثاني: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثانية و المطلب الثالث: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثالثة، أما المطلب الرابع: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الرابعة، ثم عرض مقابلات العينة التدعيمية والتعليق عليها بعدها الاستنتاج العام ثم الخاتمة وصولا الى التوصيات والمقترحات التي توصلنا اليها.

الباب الأول:

الإطار النظري العام للدراسة

الفصل الأول:

الجانب المنهجي للدراسة

يعتبر البناء المنهجي هو الإطار الرئيسي لكل دراسة سوسيولوجية وذلك لأنه يوضح النقاط الهامة للبحث ويمهد لعملية الانطلاق فيه ، وقد اعتمدنا في هذه الدراسة على عرض أسباب اختيار الموضوع وأهدافه وأهميته، بالإضافة إلى طرح الإشكالية انطلاقا من التساؤل العام الذي تفرعت عنه أسئلة جزئية ثم بعدها طرح فرضيات البحث، ثم قمنا بتحديد مفاهيم الدراسة وأخيرا طرحنا المقاربة السوسيولوجية والدراسات السابقة.

ان أول خطوة منهجية تم القيام بها في إعداد هذه الدراسة هو اختيارنا لموضوع البحث، فلم يكن ذلك بطريقة اعتباطية أو بمحض الصدفة، بل توجد العديد من المؤشرات الموضوعية والذاتية التي تفاعلت فيما بينها لتوجيهنا إلى هذا الموضوع ، وما تمثله المشكلة المطروحة من أهمية على المستوى المجتمعي ويمكن درج هذه الأسباب في أسباب ذاتية وأخرى موضوعية.

أولا: أسباب اختيار موضوع البحث:

كل باحث قبل اختياره لموضوع ما لديه عدة أسباب تدور في ذهنه وتحدد رغبته ، فمنطلق أي بحث لا يأتي من فراغ، واختيار الباحث لأي موضوع لا يكن عشوائيا وإنما هو ناتج عن مجموعة من الدوافع والأسباب منها ما يتعلق بشخص الباحث و اهتماماته، و منها ما يتعلق بأسباب موضوعية خارجة عن ذاتية الباحث، وعليه فاختيارنا لهذا الموضوع كان نتاجا عن بعض الأسباب الذاتية والموضوعية وهي كالتالي:

- الأسباب الذاتية:

1. الاهتمام الكبير بمثل هذه المواضيع خاصة فيما يخص فئة الأحداث و مراكز إعادة التربية وبرامج الإصلاح و التأهيل التي تنتهجها لإعادة إدماج النزلاء.
2. الميل الشخصي للموضوع والاستعداد لدراسته.
3. حب الاستطلاع و الفضول و المعرفة .

4. يعتبر موضوع بحثنا من المواضيع التي تصب في تخصص الجريمة و الانحراف.

- الأسباب الموضوعية:

- محاولة إثراء المكتبة الجامعية، فقد يكون موضوع دراستنا نقطة بداية بحث عند بعض الباحثين في علم الاجتماع في السنوات القادمة.
- محاولة الإلمام بموضوع التأهيل و إصلاح الجانحين في مؤسسات إعادة التربية.
- محاولة الكشف عن مختلف التدابير والجهود المبذولة من طرف مؤسسات إعادة التربية من أجل تأهيل الجانحين المحكوم عليهم.

ثانيا: أهمية وأهداف الدراسة :

1- أهمية الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحديد دور مراكز إعادة التربية و مساهمتها في تأهيل الجانحين و معرفة مختلف الأساليب و البرامج لإعادة توجيه المنحرفين الأحداث نحو الحياة السوية من خلال إثارة وتعزيز الحوافز الايجابية لديهم ليكونوا قادرين على الاندماج في الحياة الاجتماعية بعدما كانوا منعزلين عنها.

2- أهداف الدراسة:

- الاستفادة من مختلف النتائج التي توصلت إليها الدراسة.
- محاولة كشف الواقع الاجتماعي بطريقة سوسيولوجية علمية وموضوعية.
- مساهمة الدراسة في إثراء الرصيد المعرفي حول الظاهرة وموضوع الدراسة و فتح آفاق جديدة و امتدادات ممكنة ذو علاقة بالموضوع.

ثالثا: الإشكالية:

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من الظواهر الاجتماعية التي تعاني منها كافة المجتمعات الإنسانية والتي تأتي في مقدمة الظواهر السلبية المركبة والمتعددة العوامل فهي من أعقد المشكلات الاجتماعية لما تسببه وتثيره من اضطراب في العلاقات الاجتماعية وإهدار للقيم والعادات وتهديد لسلطة القانون لأنها تهدد أمن المجتمع واستقراره وبنائه، حيث ظهرت نتيجة بعض التغيرات التي أصابت عمق هذه القيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع.

إن انتشار ظاهرة جنوح الأحداث وتفاقمها يعني أنه يوجد عجز من طرف الأسرة و المجتمع في تربية الأحداث وتوجيههم وهذا ما نتج عنه تفكك وانحلال على مستوى البناء الاجتماعي، مما جعل الحدث يميل إلى التمرد على المجتمع واختراق مبادئه وقوانينه إذا لم يجد من يوجهه ويرشده بسبب عجزه عن السيطرة والتحكم على الطاقة الانفعالية التي يحملها، فباتت مشكلة الأحداث المنحرفين والمعرضين لخطر الانحراف من اخطر الظواهر التي تهدد الدول نظرا لخطورتها على الحدث نفسه وعلى المجتمع، وعلى هذا الأساس اهتمت مختلف الدول اهتماما متزايدا بمشكلة جنوح الأحداث وأصبحت تعتبرها مشكلة اجتماعية قبل أن تكون قضية جزائية، فتطورت الفلسفة العقابية التي كانت سائدة في الماضي إلى فلسفة إصلاحية تسعى إلى إعادة التأهيل الاجتماعي للحدث الجانح و إلى تحقيق التكيف النفسي والاجتماعي له حتى يصبح فردا صالحا في مجتمعه بعد إن كان عنصرا من عناصر تهديد استقرار وأمن المجتمع، باعتباره ضحية ظروف اجتماعية دفعته للوقوع في دائرة الجريمة و الانحراف.

من خلال الفلسفة الإصلاحية المعاصرة ظهرت عدة تشريعات أنشئت بموجبها المؤسسات الإصلاحية للأحداث الجانحين وأسندت لها بالتضافر مع جهود مجتمعية أخرى مسؤولية الإصلاح

وإعادة التنشئة للحدث الجانح لان علاج هذه المشكلة إنما ينصب على الحدث نفسه وعلى البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها خاصة أسرته الطبيعية.

والجزائر كغيرها من الدول عانت ومازالت تعاني من استفحال هذه الظاهرة لذلك قامت بإنشاء مراكز إعادة التربية في كل ولايات الوطن من أجل إعادة إدماج فئة الأحداث الجانحين عن طريق خدمات اجتماعية مناسبة، باعتبار شريحة الأحداث فئة هامة في المجتمع تستحق الرعاية والاهتمام من ذوي الاختصاص لاستعادة تكيفهم مع أنظمة المجتمع وتقويم سلوكهم. و بهذا يتم النظر إلى الحدث الجانح اليوم كشخص بحاجة إلى العلاج و الرعاية الاجتماعية، ليعود إلى مجتمعه سليما و صالحا بالمعنى المادي و المعنوي.

ومن هنا أصبح الدور الرئيسي لمراكز إعادة التربية في الجزائر هو تأهيل الحدث للحياة في المجتمع مرة أخرى، فمن خلال هذا التأهيل يكسب الحدث مهارات اجتماعية ومهنية تساهم في تهذيب سلوكه و تهدف إلى غرس القيم الأخلاقية و الاجتماعية لديه ليستمد منها معايير سلوك المجتمع و البيئة التي ينتمي إليها حتى ينخرط من جديد في نسيج مجتمعه كفرد سوي، وعليه أصبحت المؤسسات الإصلاحية الخاصة بالأحداث تعمل على محاولة إصلاح الحدث المنحرف وإتاحة المجال أمامه لإدراك أهمية إعادة تموضعه في الجماعة من خلال تعلم نمط حياتي يساعده على إدراك ذاته و تحقيق علاقات ايجابية مع أفراد مجتمعه.

إن التحول في هذه الوظيفة يستدعي أن يتبعه تحول في النظم التي تحكم هذه المؤسسات كي تستطيع أن تنجح في المهام الموكلة إليها، وأن تستخدم سياسات إدارية تتسم بالكفاءة و الاقتدار في الأداء و التقييم، كما أن التطوير في النظم الإدارية لا يكفي وحده حيث لا بد من أن يرافقه إعداد و تأهيل مناسب للعاملين و القائمين على هذه المراكز لتنفيذ برامجها الإصلاحية، ولا شك في أن طبيعة الممارسة المهنية في المؤسسات الإصلاحية للأحداث الجانحين تتطلب تضافر كافة الجهود لتحقيق

قدر كاف من التكامل بين التخصصات العلمية المختلفة لضمان تخطيط وتنفيذ أساليب علاجية على قدر عال من الكفاءة و الفعالية.

وهذا ما أدى بنا إلى طرح التساؤل التالي:

– ماهو الدور الذي تلعبه مراكز إعادة التربية في تأهيل الأحداث المنحرفين؟

التساؤلات الفرعية:

- هل تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاح سلوكه؟
- هل برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح؟
- هل الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه ؟
- هل تواصل الحدث مع أسرته وتكفلها به أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه؟

رابعا: الفرضيات

1. تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاح سلوكه.
2. برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.
3. الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.
4. تواصل الحدث مع أسرته وتكفلها به أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

خامسا: مفاهيم الدراسة:

1-مفهوم الدور:

هو نموذج سلوك يرتكز حول بعض الالتزامات والأفعال السلوكية ويرتبط بوضع محدد للمكانة داخل جماعة أو موقف اجتماعي معين، وهو يعني كذلك السلوك المتوقع من الفرد في الجماعة والجانب الدينامي لمركز الفرد.[1]

المفهوم الإجرائي:

هو مجموعة الممارسات والواجبات والمهام التي يقوم بها مركز إعادة التربية والمتمثلة في مختلف الخدمات وبرامج الرعاية الاجتماعية والنفسية من أجل إصلاح سلوك الحدث الجانح.

2- مفهوم مركز إعادة التربية:

ارتبط مفهوم إعادة التربية بمفهوم السجن ، وتعتبر مراكز إعادة التربية مراكز للتكفل و التأهيل وهي مؤسسة علاج ومؤسسة رعاية ومؤسسة إدماج، وعادة ماتسمى بمراكز التأهيل أو الإصلاحيات[2].

وتعرف كذلك إنها مؤسسة حكومية تخصص لإيواء المنحرفين أو الذين يشكلون خطورة اجتماعية من اجل إصلاحهم وإعادة تكييفهم مع البيئة الاجتماعية.[3]

كما تعتبر مكان للحبس تنفذ فيه وفقا للقانون العقوبات السالبة للحرية و الأوامر الصادرة عن الجهات القضائية و الإكراه البدني عند الاقتضاء، و هي نوع من السجون ذات البيئة المغلقة وتنشأ هذه المؤسسات لاستقبال المتهمين والمحكوم عليهم بعقوبات [1].

---

[1] فاروق عبدو فلية، أحمد عبد الفتاح زكي، **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2004، ص 166.

[2] عبد اللطيف عبد العزيز اليوسف، **النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية**، أكاديمية نابف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999، ص 13.

[3] علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون(عوامل الانحراف بالمسؤولية الجزائية والتدابير)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989، ص 333.

المفهوم الإجرائي:

هي مراكز ذات طابع إداري تربوي واجتماعي مخصصة لاستقبال الجانحين المنحرفين والمعرضين لخطر معنوي من فئة الذكور الأقل من 18سنة، تتولى مهمة إعادة تربية الأحداث الجانحين المحالين عليها وتعمل على تقديم خدماتها التربوية لتأمين شروط الرعاية التربوية الكفيلة بإصلاحهم وتأهيلهم.

3- مفهوم التأهيل:

التأهيل في المؤسسات العقابية هو مجموعة العمليات و الأساليب التي يقصد بها تقديم أو إعادة توجيه الأشخاص المنحرفين أو المجرمين نحو الحياة السوية، و يتضمن معنى التأهيل إثارة الحوافز الايجابية عند الشخص بحيث يؤمن بالقيم و المواقف الجديدة التي يراد غرسها في نفسه، فيحترم القوانين بعد أن كان متمردا عليها، و يندمج في الحياة الاجتماعية بعد أن كان منعزلا عنها.[2]

المفهوم الإجرائي للتأهيل:

هو مجموعة البرامج التي تقوم بها مراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث من أجل تهذيب الحدث الجانح ومساعدته على إعادة تكيفه في المجتمع بعد خروجه من المؤسسة الإصلاحية وهو يشمل عدة برامج اجتماعية و تعليمية ومهنية.

4- مفهوم الجنوح:

هي صفات تستعمل لوصف بعض الأعمال الإجرامية البسيطة أو المخالفات القانونية ، و بالرغم من عدم استطاعتنا اعتبار هذه الأعمال إجرامية إلا أنها تتميز بصفة اجتماعية و أخلاقية ، و

---

[1] أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات**، القسم العام، دار النهضة العربية، الطبعة الرابعة، القاهرة، 1985، ص115.

[2] حافظ نجوى عبد الوهاب ، **المؤسسة العقابية للأحداث بالمرج** "دراسة تقويمية عن أحوال المؤسسات"،المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1999، ص 65.

اصطلاح الجنوح يمكن تطبيقه على أولئك الأفراد الذين يرتكبون الأعمال التي تتنافى مع العرف و التقاليد و السلوك الاجتماعي و الأخلاقي السوي.[1]

المفهوم الإجرائي للجنوح:

هو الخروج عن القواعد والقيم الاجتماعية و خرق القوانين ، فهو ارتكاب سلوكيات انحرافية لا تتفق مع السلوك الاجتماعي السوي من طرف أطفال لا تتراوح أعمارهم سن الرشد نتيجة عوامل مختلفة قد تكون داخلية متعلقة بالحدث نفسه، أو خارجية متعلقة بالبيئة التي يعيش فيها الحدث.

5- مفهوم الحدث الجانح:

هو الصغير الذي يقل عمره عن سن معينة يختلف تحديدها من بلد إلى أخر ويصدر عليه حكم من محكمة الأحداث وهذا يعني انه ارتكب سلوكا يخالف القانون.[2]

وهو من لم يتجاوز عمره 18 سنة وقت ارتكابه للجريمة محل المساءلة أو وجد في إحدى حالات التشرد وهو من تصدر عنه أفعال منحرفة عن النموذج السليم.[3]

المفهوم الإجرائي للحدث الجانح :

يقصد به في هذه الدراسة فئة الذكور الذي لم يتجاوزوا 18 سنة المتواجدين في مركز إعادة التربية بقرار من قاضي الأحداث أو من طرف أسرهم نتيجة قيامهم بسلوكيات انحرافية أو تعرضهم لخطر معنوي بهدف إصلاحهم وحمايتهم وإعادة إدماجهم في المجتمع.

---

[1] زينب أحمد عوين ، **قضاء الأحداث**، دار الثقافة ، عمان، 2009، ص 54.

[2] أحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999،ص9.

[3] وليد شلاش شبير، **رعاية الأحداث**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006،ص21.

6- الرعاية الاجتماعية:

هي نسق منظم من الخدمات والأجهزة التي يتم إعدادها لمساعدة الأفراد و الجماعات على تحقيق مستويات مناسبة للصحة و المعيشة ولتدعيم العلاقات الشخصية و الاجتماعية بما يمكنهم من تنمية قدراتهم وتحسين مستوى حياتهم بما يتماشى مع احتياجاتهم و مجتمعاتهم.[1]

المفهوم الإجرائي للرعاية الاجتماعية:

هي مختلف الجهود والبرامج الخاصة التي تقدمها مؤسسات إعادة التربية لإشباع حاجات الحدث الجانح بهدف التغلب على العوائق الاجتماعية وتهذيب سلوكه وإصلاحه حتى يكون فردا صالحا في المجتمع.

7- مفهوم البرامج التكوينية:

هي عبارة عن مجموعة من النشاطات المؤسسة والمخطط لها والهادفة التي تزود الأفراد بمعارف معينة لتحسين وتطوير مهاراتهم وقدراتهم وتغيير سلوكهم واتجاهاتهم بشكل ايجابي بناء.وهي جميع النشاطات التكوينية التي تضم الخبرة النظرية والتطبيقية التي تهيئها المؤسسة من اجل تحقيق نمو شامل للمتكونين وأحداث تغييرات في سلوكهم الوظيفي.[2]

المفهوم الإجرائي:

هي عمل مخطط يتضمن تطبيق مجموعة من البرامج التربوية التي يوفرها مركز إعادة التربية والتي تهدف إلى إكساب الحدث الجانح المهارات والمعارف واتجاهات جديدة تساعده على التكيف مع المحيط الاجتماعي وتطوير قدراتهم، وتتمثل هذه الخطط في التعليم والتكوين وممارسة النشاطات

---

[1] ماهر أبو المعاطي علي،**الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية،** المكتب الجامعي الحديث ، الحلوان، 2010، ص 28.

[2] فايزة صاري محمد،**البرامج التكوينية بين الاحتياجات التنظيمية وتحسين الأداء الوظيفي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، ، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2022/2021، ص26.

الرياضية والرعاية النفسية والاجتماعية والتهذيب الديني والأخلاقي، وهذه الخطط تدخل ضمن البرامج الإصلاحية التي تهدف إلى تعديل سلوك الحدث الجانح.

سادسا: المقاربة السوسيولوجية:

- نظرية التعلم:

يرى العلماء المتبنون لنظرية التعلم أن معظم السلوكات الإجرامية هي ثمرة تعلم تلك السلوكات أكثر مما هي ناتجة عن المخزون الوراثي ، فالإجرام حسب نظرية التعلم هو عبارة عن سلوك مكتسب بالتعلم ويتوطد بالتعزيز الايجابي، بمعنى أن الأشخاص لا ينشئون مجرمين طبيعيا بل يتعلمون الإجرام عن طريق ملاحظة النماذج أو بالتجربة المباشرة.

ويعتبر (Bandura) باندورا من أهم رواد نظرية التعلم والذي ركز على التقليد وهو ملاحظة نموذج معين ثم تقليد سلوكه، ويرى أن عملية التعلم الاجتماعي تتكون من قسمين هما:

- وجود قدوة وملاحظتها وتقليد سلوكها.
- النظام النفسي للفرد وقدرته على الانجاز (مفهوم الفرد عن قدراته) .[1]

ويشير باندورا كذلك إلى وجود عملية التقمص (Identification) حيث يتعلم الناس أنواع السلوك المختلفة من خلال مراقبة أفعال الآخرين.كما توصل من خلال أبحاثه إلى مصادر تعلم السلوكات الإجرامية وقدم تصنيفا للنماذج التي يتبناها الأطفال وصنفها إلى ثلاثة نماذج هي :

- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من أسرته.
- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من المحيط الذي يعيش فيه كجماعة الرفاق، الحضانة، المدرسة.
- يمكن أن يتعلم الطفل الإجرام من وسائل الإعلام التي أصبحت تشغل حيزا أكبر من الوقت.[2]

---

[1] عماد الزغول، **نظريات التعلم**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 2003، ص 36.

[2] صالح علي أبو جادو، **علم النفس التربوي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005، ص 17.

وتأخذ السلوكات الإجرامية التي يتعرض لها الطفل أهمية كبرى ، ويمكن أن تعزز عن طريق المكافأة وقبول استحسان اجتماعي للسلوك الانحرافي وهذا ما يساهم في تكوين طبع الفرد مستقبلا، ومن هنا يميل الطفل الذي تعلم الإجرام إلى ممارسته في حياته ومع أفراد مجتمعه فيصبح هذا الطفل جانحا[1].

وعليه فطريقة تعلم الحدث مختلف أنماط السلوكات المنحرفة قبل دخوله لمركز إعادة التربية قد يكون من خلال أسرته أو أصدقائه أو باقي أفراد المجتمع الذين يحتك بهم ويقلدهم ، كما يمكن للحدث بعد دخوله إلى مركز إعادة التربية من تعلم النموذج الأمثل للسلوك من خلال عمليات التأهيل التي تطبقها مراكز إعادة التربية ومختلف أنواع الرعاية التي بإمكانها تقويم سلوك الحدث وردع السلوكيات السلبية التي تنافي معايير المجتمع والقانون.

- نظرية الأنوميا عند "ميرتون":

تسمح الأنوميا بتبيان عدد من حالات عدم التكيف النفسي-الاجتماعي والثقافي و التي يكون الانحراف أحد مظاهرها[2].

ويميز ميرتون بين الثقافة والمجتمع كما يشير إلى وجود نسق منظم من القيم التي تسير سلوك الأفراد الذين ينتمون إلى نفس الجماعة، ومن جهة أخرى نسق المعايير و الوسائل المؤسساتية و التي تنظم الوصول إلى الأهداف التي تحددها الثقافة، فعندما يحدث توتر بين الأهداف و الوسائل المقبولة فلا يمكن للجميع الحصول على الوسائل باعتبار أنهم لا يملكون نفس القدرة أو المهارة لاستعمال الوسائل المسموح بها.

وتعبر الأنوميا عن الانقطاع في البنية الاجتماعية الثقافية و هو انقطاع أو تمزق راجع للهوة الكبيرة و التوتر القوي بين الأهداف المقترحة و الوسائل المشروعة ، وقد تؤدي القيم الثقافية إلى

---

[1]JEAN F.DORTIER, « **Les sciences humaines, panorama des connaissances** », Editions Sciences Humaines, Presses Universitaires de France,Paris, 1998, p 254.

[2] نبيل رمزي اسكندر، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية ، 1988، ص 301.

سلوكات منافية لهذه القيم ذاتها كما يؤدي عدم التوافق بين الثقافة و المجتمع إلى تحلل أو تفكك المعايير.[1]

و ينطلق في تفسيره لحدوث السلوك الانحرافي إلى أنه عبارة عن نتاج لإفراز المجتمع، وتشكل الجنوح هو حصيلة تعاون كل من النظام الاجتماعي وثقافة المجتمع ، كما يكون السلوك المنحرف حسب المنزلة الاجتماعية التي تنظم وصول الأفراد إلى الأهداف التي تنص عليها الثقافة ، و تحت الضغط يختار البعض وسائل غير شرعية لتحقيق أهدافهم[2].

وبناءا على ماسبق يوجد الكثير من المراهقين والشباب لديهم طموحات كبيرة والوسائل في المقابل منعدمة فلا يستطيعون تحقيق رغباتهم مما يدفع بهم إلى اختيار طرق غير شرعية للوصول إلى أهدافهم كالسرقة فيصبحون منحرفين، ويتجلى دور مركز إعادة التربية في ابراز المعايير الاجتماعية التي تساعد في تغيير سلوك الحدث وهو أمر مهم وضروري ، ويكون ذلك من خلال تربية الحدث وتعليمه مختلف القيم والمعايير التي تساعده في ضبط أهدافه وتعليمه الوصول إليها بطرق ووسائل مشروعة وبالتالي ضبط سلوكه ووقايته لتجنب الوقوع في الانحراف مرة أخرى.

4-نظرية الثقافة الفرعية الجانحة:

تدور نظرية الثقافة الفرعية الجانحة حول فكرة أن الأفراد الذين ينتمون إلى الطبقة الاجتماعية الدنيا يتميزون عن سواهم من أفراد الطبقة الاجتماعية الوسطى بخصائص ثقافية معينة تدفعهم وتشجعهم على ارتكاب السلوك المنحرف، وترتبط هذه النظرية باسم كل من "ألبرت كوهن" و"ولتر ميلر".

---

[1] عبد الحكيم العفيفي، **الاكتئاب و الانتحار**، دراسة اجتماعية تحليلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1982.ص87.

[2] Merton, robert, **Social Theory And Social Structure**, The Free Press, Enlarged, New York, 1968,p122-123.

و يفسر "كوهن" الانحراف بوصفه حصيلة تناقض بين نوعين من القيم والمعايير إحداهما تلك المعايير والقيم الخاصة بالطبقة الوسطى والأخرى تلك المعايير التي تتصل بتلك الطبقات العاملة المحرومة الأخرى، وتشكل معايير الطبقة الوسطى الهيكل العام للثقافة التي تسود المجتمع الكبير وأما الأخرى فهي تشكل الهيكل الفرعي الآخر لثقافة سفلية فرعية تستمد أصولها من الثقافة العامة للمجتمع الكبير ولكنها تأخذها بشكل معكوس ينسجم مع أهدافها ويوافق غاياتها ويلائم طبيعة العلاقات الاجتماعية الخاصة القائمة بين أفراد هذه الثقافة الفرعية الهامشية [1].

ومن أهم مبادىء نظرية الثقافة الفرعية نجد:

– انحراف الأحداث في الطبقة الدنيا يرجع إلى إحباطهم الشديد بسبب شعورهم بتدني مرتبتهم الاجتماعية الناشئة عن انتمائهم لطبقة اجتماعية دنيا يولدون بها .

حيث أن الثقافة المسيطرة في المجتمع هي ثقافة الطبقة الوسطى فإنهم لا يستطيعون التكيف السليم معها وبالتالي يكون الانحراف.

– يصبح السلوك المنحرف الذي يصدر عن أفراد العصبة الجانحة جزء من ثقافة سفلية فرعية ينتمي إليها الطفل الجانح لأنها تحقق بالنسبة إليه ما لم يستطع تحقيقه في إطار الطبقة العاملة وما لم يستطع تحقيقه خلال تنشئته الاجتماعية المتصلة بهذه الطبقة.[2]

– بما أن المجتمع يخضع أبناء الطبقة العاملة الى قيم الطبقة الوسطى ووفقا لمعايير هذه الطبقة التي لم يعهدها أبناء الطبقة الدنيا في تنشئتهم السابقة ، لذلك يجدون أنفسهم في منزلة اجتماعية أقل من غيرهم نتيجة عدم قدرتهم على المنافسة في ثقافة وقيم لم ينشئوا عليها.

---

[1] عدنان الدوري، **الانحراف الاجتماعي**، دراسة في النظريات و المشكلات دار السلاسل، الكويت، 1991، ص62.

[2] أميرة عبد العظيم، الأطر **النظرية لدراسة ظاهرة البلطجة النسائية**، المعهد المصري للدراسات، القاهرة ، 2019، ص 15.

وبهذا يصبح الجنوح والانحراف محاولة للتوافق مع معايير طبقة جديدة لم يعهدها الطفل الجانح في إطار العيش في طبقته ولذلك فان انحراف المراهقين هنا يمثل ثورة على معايير وثقافة الطبقة الوسطى من قبل أبناء الطبقة العاملة[1].

فالأحداث يشكلون مجموعة فرعية انحرافية والتي لها قيم ومعتقدات تختلف عن التي هي سائرة في المجتمع، فيتميزون بصفة مشتركة وهي سلوكهم الانحرافي الذي قد يأخذ مظاهر متعددة كالسرقة والعنف والمخدرات، فيحقق الحدث المنحرف في إطار هذه الثقافة الفرعية أهدافه ورغباته التي لم يستطع تحقيقها من قبل، كذلك قد يشكل الأحداث الذين يمكثون داخل مركز إعادة التربية جماعات فرعية يتعلمون من خلالها مختلف السلوكات الانحرافية الجديدة.

5- الاتجاه البنائي الوظيفي:

إن المنظور الأساسي للاتجاه البنائي الوظيفي يجعل محور اهتمامه المجتمع والعلاقات المتبادلة بين النظم السائدة فيه أكثر من اهتمامه بالأفراد أو الجماعات وهو يتصور المجتمع كوحدة متكاملة تتمتع بدرجة عالية من الاستمرار في الوجود، فالمجتمع وإن كان يتكون من وحدات جزئية صغيرة إلا أن هذه الوحدات تتفاعل فيما بينها وتتساند وظيفياً بطريقة تكفل المحافظة على كيان المجتمع واستمرار بنائه[2].

ويعتبر أيضاً هذا الاتجاه أن الانحراف ظاهرة اعتيادية تتصل ببناء المجتمع وبطبيعة حياته الاجتماعية إضافة إلى أن للجنوح وظائف إيجابية أخرى يؤديها فقد اعتبر دوركايم أن للجنوح وظائف

---

[1] فتحية الجميلي ، **النظريات المعاصرة في دراسة جنوح الأحداث**، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، المجلد 10، العدد 2، جامعة بغداد، 1994، ص330.

[2] عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، **الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية**، مكتبة العبيكان ، الرياض، 1998، ص 53-54.

إيجابية يقوم بها وذلك لأنه يضطرنا في حال وقوعه إلى إدراك أهمية القوانين والقواعد التي تم انتهاكها ويضطرنا أحيانا إلى تحديد وتفصيل القوانين الأخلاقية والنظام المعياري.

فاختلاف التنظيم الاجتماعي وغياب التماسك الاجتماعي بين أفراد المجتمع الواحد الذين تجمعهم أهداف مشتركة قد يقود في الغالب إلى اضطراب وظائف المجتمع وإلى حالة من التفكك الاجتماعي.[1]

كما أن الأسرة تعتبر نسقاً اجتماعياً يتكون من أجزاء بينها تكامل وتساند وظيفي وتتفاعل هذه الأجزاء فيما بينها وهذا النسق للأسرة يعتبر مؤدياً لوظيفة النسق الكلي للمجتمع أو معوقاً له، حيث يكون مؤدياً لوظيفته داخل النسق الكلي في حالة تحقيقه عملية التوازن في المجتمع والتي تحقق في حالة توافر عدد من العمليات منها معرفة كل فرد من أفراد الأسرة بالدور المناط به إضافة إلى اتفاق أعضاء الأسرة على عدد من المعايير والقواعد الأخلاقية التي تسعى الأسرة فيما بعد إلى ترسيخها وتأكيدها بواسطة عمليتي التنشئة الاجتماعية والضبط الاجتماعي، وفي حالة تحقيق ذلك تصبح الأسرة بناءً تتوقف سلامته على مدى قيام أعضائه بالوفاء بأدوارهم، أما إذا ظهر خلاف ذلك ولم يلتزم أي عضو من أعضاء الأسرة بالدور المنوط به فإن البناء الأسري يصيبه الخلل وتبرز من خلاله مشكلات الانحراف والجريمة..[2]

ومن خلال هذه النظرية يمكن القول أن دراسة الانحراف من منطلق المنهج الوظيفي يقوم على أساس أنه سلوك يخالف القواعد والأنماط السلوكية المتفق عليها ويؤدي إلى تمزيق العلاقات والأبنية الاجتماعية، مما يتطلب الضبط والتأديب بتطبيق الإجراءات الضبطية التي يحددها المجتمع.

---

[1] ARCHIBONG ESTHER, ANTIA CHRISTIANA, **Structural Functionalism** ;ITS Relevance To Medical Profession, International Journal Of Education & Research, Department Of Sociology, University Of Calabar, Nigeria, Vol. 2No.5, 2014,p352.

[2] علي الحوات ، **النظرية الاجتماعية (اتجاهات أساسية)**، منشورات ألجا ، مالطا ، 1998، ص 104.

فمراكز إعادة التربية تعتبر إحدى الأنساق الاجتماعية التي تقوم باستخدام مختلف البرامج التربوية الإصلاحية بهدف تقويم سلوك الحدث المنحرف لإعادة التوازن في النظام الاجتماعي، وبالتالي فإتباع الإجراءات والبرامج الإصلاحية إنما هي ضرورة حتمية من أجل تحقيق الاستقرار وإدماج الأحداث الجانحين و تحقيق أغراض العلاج والإصلاح.

6- نظرية الضبط الاجتماعي:

يرى رواد هذه النظرية أن الانحراف ماهو انتاج للتحرر النسبي من الارتباط بالقيم والمعتقدات الأخلاقية التي تحكم السلوك والعلاقات أثناء التفاعل الاجتماعي بالمجتمع، وأن ضعف رابطة الفرد بالمجتمع أو تصدع علاقة الفرد بمجتمعه تنتج الأفعال الإجرامية.[1]

ووضح الباحث هيرشي في نظريته في الضبط الاجتماعي أن تشكيل رابطة متوافقة بين الفرد والمجتمع يتحقق من خلال التنشئة الاجتماعية وتتمثل عناصر هذه الرابطة في التعلق والالتصاق، الانغماس، الالتزام والمعتقد.

كما ربط هيرشي بين آلية الارتباط والسلوك المنحرف وان عالم المراهقة مكون من العائلة، الأصدقاء، المدرسة، وتوصل إلى أن:

- الارتباط بالوالدين والقيم العائلية والتمثل للمعايير من العوامل التي تضعف فرص الانحراف.
- ضعف الاتصال الايجابي في العائلة يقود إلى الانحراف.
- اضطراب المسائل متعلق بالارتباط وزيادة معدلات الانحراف.
- التفاعلات الوظيفية في الأسرة تزيد من الانحراف.
- هناك اختلاف في درجة الانحراف استنادا إلى متغير الجنس.

---

[1] أمال عبد الحميد وآخرون، **الانحراف والضبط الاجتماعي**، دار المعرفة الجامعية،الإسكندرية،2000 ،ص 10.

ويرى رواد هذه النظرية أن الضبط الاجتماعي يكون بالامتثال للمعايير الضابطة في المجتمع وبهذا يكون المجتمع في حالة توازن والضبط عملية مستمرة تتكون من الخلق الذاتي للمجتمع، وأكدت على ضرورة تفعيل مؤسسات الضبط الاجتماعي بدءا من أول مؤسسة وهي الأسرة وصولا إلى المؤسسات الضبطية الخاصة بالدولة وبهذا يتم الحفاظ على المجتمع ووقايته من الفساد والانحراف.[1]

وعليه لا يمكن إنكار الدور الذي تقوم به المؤسسات والمراكز الإصلاحية باعتبارها إحدى مؤسسات الضبط الاجتماعي التي تساهم في تعديل السلوك المنحرف وفي توجيه وإصلاح سلوك الحدث الجانح وإعادة التأهيل الاجتماعي له عن طريق تفعيل خطط وبرامج إصلاحية ، وهذا للحد من اندفاع الأحداث نحو الانحراف وردعهم عن اقتراف السلوك الذي ينافي القيم والمعايير الاجتماعية.

7- نظرية الحاجات:

قام ابراهام ماسلو بتفسير الدوافع التي تكمن وراء سلوك الفرد وافترض أن الحاجات الإنسانية تنتظم في شكل هرم، وكلما حقق الفرد إشباعا لحاجته الأولية انتقل إلى الحاجة التي تليها.

فذهب إلى توزيع الحاجات من خلال هرمه بداية من الحاجات الفسيولوجية (كالطعام، الماء، الهواء) ،حاجات الأمن، حاجات الحب والانتماء، حاجات الاحترام والتقدير التي ترتبط باحترام الذات والكفاءة الشخصية واستحسان الآخرين، وكذلك حاجة تحقيق الذات التي يسعى من خلالها الفرد إلى الوصول إلى درجة متقدمة من إثبات ذاته وتحقيق إمكانياته ومواهبه للوصول إلى التكامل، فأكد أن تلبية حاجات الفرد أمر ضروري لأنه يحقق الاستقرار والتوافق النفسي والاجتماعي. [2]

---

[1] أكرم عبد الرزاق المشهداني، **واقع الجريمة واتجاهاتها في الوطن العربي**،جامعة نايف للعلوم الأمنية، الرياض،2005، ص 144.

[2] سيد محمود الطواب، **الصحة النفسية والإرشاد النفسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2008، ص 120 .121

وعليه فعدم إشباع هذه الحاجات يؤدي إلى عدم نمو الفرد بشكل سليم نفسيا وبدنيا وعدم فاعليته في المجتمع وهذا ينتج عنه حالة من الاضطراب والتوتر التي قد ترجع إلى سلوكات غير سوية وبهذا يمكن أن تقل قدرة الفرد على التكيف، وبالتالي يكون السلوك الجانح عندما لا يستطيع الفرد إشباع حاجاته.[1]

وعليه يمكن القول أنه يجب تلبية وتحقيق حاجات الحدث الجانح الذي التحق بمركز إعادة التربية من أجل تقويم سلوكه، من خلال الرعاية الصحية والنفسية وتوفير مختلف النشاطات والبرامج التي تساعد الحدث في تحقيق ذاته وإعادة بناء شخصيته، وفي حالة عدم إشباع حاجاته ورغباته يشعر بعدم الاستقرار والإحباط وخيبة أمل وهذا يؤدي إلى إعاقة نموه النفسي مما يعرقل عملية التأهيل وفشل مراكز إعادة التربية في القيام بدورها في الإصلاح وإعادة الإدماج.

سابعا: الدراسات السابقة :

تعتبر الدراسات السابقة بمثابة الأساس التي تنطلق منها أي دراسة جديدة فهي تساعد على أخذ فكرة مسبقة حول موضوع البحث، وذلك للاستفادة منها من خلال عرضها وتحليلها ومناقشة نتائجها، وفي إطار هذا السياق سوف نتطرق إلى بعض الدراسات التي تناولت موضوع جنوح الأحداث وإعادة تأهيلهم في المؤسسات الإصلاحية ومن بين هذه الدراسات:

1- الدراسات الأجنبية:

- دراسة "جاريت" عام 1985:

بعنوان" أثر برنامج علاجي على سلوك الجانحين"

---

[1] الهاشمي لوكيا، **السلوك التنظيمي**، دار الهدى للطباعة والنشر، ط3، الجزائر، 2006، ص35.

قامت بهذه الدراسة الباحثة جاريت (Garret) بجامعة كولورادو دنفر بالولايات المتحدة الأمريكية ، وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر البرامج العلاجية على سلوك الأحداث في المؤسسات الإصلاحية.

قامت الباحثة بمراجعة 111 برنامجا استعملت خلاله مجموعة ضابطة وتوصلت من خلال دراستها إلى مجموعة من النتائج الايجابية، حيث أشارت إلى نقص مستويات العود إلى الجريمة لدى أفراد المجموعة الاختيارية التي تمت عليها الدراسة وملاحظة إشارات ايجابية على مستوى سلوك الجانحين، كما وجدت أن الأحداث استطاعوا التكيف والاندماج داخل المؤسسات الإصلاحية من الناحية النفسية والاجتماعية كما استطاعوا تحقيق تقدم في المجال التعليمي.

بعد العلاج، وخلصت الدراسة إلى فاعلية المؤسسات الإصلاحية في تقويم سلوك الجانح المنحرف وتعديله.[1]

الدراسة الثانية: دراسة "جان لي "عام 1996 :

بعنوان "الاتجاهات نحو التأهيل الإصلاحي بين فئة المساجين الشباب في تايوان وأمريكا"

قام بهذه الدراسة الباحث جان لي (Jan Lee) و قامت هذه الدراسة الاستكشافية بالكشف عن استجابات الشباب في كل من جورجيا وتايوان حول وضعهم داخل السجن، ومشاعرهم نحو التقييد، والأثر المحتمل الذي يترتب عن هذه الاستجابات على تفاعل الشباب مع البرامج التعليمية والتأهيلية التي يتلقونها.

[1] Garret.C **,Effects of Residential treatment on Adjudicated Delinquents** : Ameta Analysis, Journal of Research in Crime and Delinquency,Unversity of Colorado, USA Vo 35, no32,1985, pp344,365.

وتكونت العينة من 137 شابا محبوسا تم اختيارهم بشكل عشوائي من ثلاثة مراكز لتطوير الشباب في جورجيا من أصل أربعة مراكز ، و147 شابا محبوسا تم اختيارهم بشكل عشوائي من مركزين من المراكز الإصلاحية في تايوان من أصل ثلاثة مراكز وتم تقديم الاستبيانات للمحكوم عليهم داخل هذه المراكز.

وبشكل عام فان استجابات هؤلاء الشباب قد ارتبطت مع اتجاهاتهم وتفاعلاتهم مع البرامج التعليمية والتأهيلية وأهمية تلك البرامج في الاستقرار الاجتماعي والنفسي للشباب المحبوسين، فكانت هناك نتائج ايجابية حول تغير سلوكاتهم واستعدادهم للإصلاح والتأهيل[1].

الدراسة الثالثة: دراسة "مارتن جولد " عام 1967:

بعنوان" تغيير سلوك الجانحين داخل المؤسسة الإصلاحية وأثره في توافقهم النفسي"

قام بهذه الدراسة الباحث مارت جولد(Martin Gold) وكان ذلك في مدينة ميتشيجان بالولايات المتحدة الأمريكية على مجموعة من الأحداث كعينة تمثيلية، وكانت تهدف الدراسة إلى تحقيق التوافق للأحداث الجانحين داخل مؤسسة رعاية الأحداث.

وقد توصلت الدراسة إلى أن الجانحين يعانون من سوء التكيف والتوافق النفسي بسبب سوء المعاملة داخل المؤسسة الإصلاحية.

- يحتاج الجانحون داخل المؤسسة إلى برامج تتناسب مع متغيراتهم النفسية والاجتماعية.
- لا تحترم برامج المؤسسات مشاعر الجانحين ولا تتوافق مع شخصيتهم كما أنها لا تمثل لهم قيمة معينة ومحددة.

[1] -Jan,LEE,Attitudes, **Towards Correctional Rehabilitation Among in carcerated youth in taiwan and the U.S A** , Journal of offender Réhabilitation, Vol 24,Nol1/ 2 ,1996, pp131-140.

كما انه بعد إعداد برامج إرشادية نفسية خاصة اتضح انه وجد تحسن ملحوظ مما يؤكد على أثر الإرشاد النفسي في تغيير سلوك الجانحين وتقويمهم.[1]

2-الدراسات العربية:

الدراسة الأولى: "دراسة العبيد" عام 2004:

بعنوان "مدى فاعلية المؤسسات الإصلاحية " توضح تغير اتجاهات نزلاء المؤسسات الإصلاحية نحو بعض القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية".

شملت عينة الدراسة على 134 حدثا من دار الملاحظة بالرياض والدمام ، و70 حدثا من دار التوجيه بالرياض، و30 حدثا من دار التوجيه بالدمام ، وبالتالي مثلت العينة 234 حدثا.

استخدم الباحث المنهج الوصفي التحليلي عن طريق أسلوب المسح الاجتماعي باستخدام أداة الاستبيان.

وتوصل الباحث إلى مجموعة من النتائج من بينها:[2]

- إن هناك علاقة ايجابية بين مدة بقاء النزيل في المركز ورأيه في الوسائل المؤسسية والمناخ المؤسسي، كما يظهر بوضوح اثر متغير طريقة الأسرة للنزيل بعد الإفراج عنه، بمعنى أنه كل ماتوقع النزيل استقبال جيد من أسرته فان اتجاهه يؤثر بشكل ايجابي أكبر.
- أن مراكز التوجيه والملاحظة قد حققت نجاحا مميزا جدا خاصة في تغيير نظرة الحدث نحو ذاته ودرجة قبوله لأراء المسؤولين ودرجة اكتسابه للمعلومات في المجالات الأخرى وهو

---

[1] صالح محمد أل رفيعي العمري، **العود للانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 130.

[2] منصور العبيد ، **مدى فاعلية المؤسسات الإصلاحية** ، دراسة اجتماعية لتغيير اتجاهات النزلاء نحو بعض القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية في دور الملاحظة والتوجيه، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004، ص 77.

مايعبر عن نجاح الإصلاحات التي تقوم بها المؤسسات الإصلاحية وفاعلية البرامج التي تطبقها على الأحداث داخل هذه المؤسسات.

الدراسة الثانية: دراسة حسن بن محمد عبد الرحمن الاحمري 1999:

بعنوان "فاعلية برامج السجون في تغير اتجاهات النزلاء وسلوكهم"، وقد استخدم الباحث في دراسته المنهج الوصفي التحليلي من خلال المسح الاجتماعي الشامل على تغير اتجاهات النزلاء وتعديل سلوكهم" وتوصلت الدراسة الى النتائج التالية:[1]

- أن نسبة 85% من مجموع إفراد العينة يشاركون في هذه البرامج بهدف إرضاء الفاعلين داخل المؤسسات الإصلاحية بغية الحصول على العفو.
- إن نسبة 90% من مجموع إفراد العينة قد اقتنعوا بضرورة مشاركتهم في البرامج الإصلاحية المعتمدة لمنفعتهم الشخصية.

كما توصلت الدراسة إلى أن البرامج الدينية والتهذيبية المقدمة قد ساهمت في تعديل سلوك النزلاء بما يقدر ب 81.25%، وساهمت البرامج الثقافية بنسبة 78%، وساهمت البرامج الاجتماعية بنسبة 75.25%، وأما برامج التدريب المهني بنسبة 74.75%، والبرامج الرياضية بنسبة 73.5%.

وحاولت هذه الدراسة معالجة المشكلات التي قد تعترض برامج التأهيل وإعادة الإدماج بالنسبة لنزلاء مؤسسات السجون وتقييم البرامج الإصلاحية، وتوضيح أهم المشاكل التي يعاني منها النزلاء ومدى ارتباط تلك البرامج والإجراءات الإصلاحية و أساليب المعاملة على سلوكيات النزلاء ومدى تقبلهم لها.

---

[1] عبد العزيز عبد الله الشعيبي، **أثر الدعوة إلى الله في إصلاح نزلاء المؤسسة الإصلاحية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007، ص11.

الدراسة الثالثة: دراسة الرشودي عام 1993:

تحت عنوان " مدى نجاح برامج الوقاية من الانحراف في المملكة العربية السعودية" وقد طبقت هذه الدراسة على الأحداث المودعين في دار التوجيه الاجتماعي ببريدة "

استخدم الباحث أسلوب المسح الشامل حيث اشتملت العينة على 70 حدثا من الموضوعين داخل المؤسسات الإصلاحية.

وقد توصل الرشودي من دراسته إلى مجموعة من النتائج أبرزها:

– أن نسبة 93 % من هؤلاء الأحداث لم يسبق لهم دخول المؤسسة الإصلاحية من قبل، وقد فسر الباحث هذه النتيجة بأن المؤسسات إلي إصلاحية كان لها دور في مساعدة المفرج عنهم من الاندماج مع المجتمع.

كما أشار الباحث إلى أن نسبة 80% من الأحداث الموجودين بالمؤسسة أكدوا أنهم استفادوا من الدروس الدينية التي يتلقونها داخل هذه المؤسسات وأنها عدلت من سلوكهم تجاه أنفسهم وتجاه زملائهم، وكان للبرامج الإصلاحية دور في إصلاح سلوك الحدث المنحرف.[1]

الدراسة الرابعة: دراسة صالح بن رميح الرميح 2004:

تحت عنوان" البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة واقعها وسبل تطويرها" دراسة ميدانية بالمملكة العربية السعودية".

ومن أهم أهداف الدراسة هو التعرف على البرامج العلاجية والإصلاحية المقدمة من قبل تلك الدور وواقعها وسبل تطويرها على مستوى المملكة العربية السعودية والخروج ببعض النتائج والتوصيات التي التي تساهم في تطوير وتفعيل البرامج والرفع من كفاءتها، والتعرف على مختلف البرامج الدينية

---

[1] سليمان محمد الرشودي ، **فعالية برامج الوقاية من الانحراف في المملكة العربية السعودية**، دراسة ميدانية في دار التوجيه الاجتماعية ببريدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993، ص 69–72.

والاجتماعية و والثقافية المستخدمة ، ومدى مساهمتها في تغيير الاتجاهات واكتساب قيم جديدة لدى الأحداث، وكذلك الكشف عن أهم المعوقات التي تسبب تعثر البرامج في تحقيق أهدافها.

وتوصلت نتائج هذه الدراسة إلى أن مباني المؤسسات الإصلاحية مناسبة إلى حد ما لتقديم الخدمات للأحداث و لرعايتهم، وأن الأحداث يفضلون البرنامج الرياضي إلا أن هنالك بعض المعوقات تواجه برامج الرعاية والتأهيل تتمثل في عدم توفر أماكن مخصصة للبرامج ومعوقات مالية وأخرى فنية.[1]

3-الدراسات الجزائرية:

الدراسة الأولى: دراسة "أحمد بوكابوس" عام 1986:

بعنوان" انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم"

تمت الدراسة بمركز إعادة التربية ببئر خادم 2 بالجزائر العاصمة سنة 1986 ، وقد اتبع الباحث المنهج التاريخي المقارن الذي سمح له بتتبع الظاهرة خلال مراحلها التاريخية ، سواء فيما يتعلق بالجانب النظري أو رصد حالة الظاهرة في المجتمع الجزائري ومقارنتها بالحالة الراهنة لها ، وقد قام الباحث باختيار عينة تمثيلية وقام بمقابلة الأحداث الموضوعين في مركز إعادة التربية رقم 2 ببئر خادم ، وكان أعمار الأحداث في العينة مابين (14-16 سنة) وبلغ عدد أفراد العينة 102 فردا.

واستعمل الباحث الاستمارة لجمع البيانات وتمثلت فرضيات هذه الدراسة في :

- يعمل المركز على إعادة إدماج الأحداث المنحرفين عن طريق التكفل التربوي بهم.
- المركز مكان ملائم لإشباع حاجات الأحداث المادية التي افتقدوها في أسرهم.
- للأسرة دور أساسي في عملية إعادة إدماج أبنائها اجتماعيا.

---

[1] صالح بن رميح الرميح، **البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة واقعها وسبل تطويرها**، مركز النشر العلمي، الرياض، 2004، ص 15 -175.

وأهم النتائج التي توصل إليها الباحث هي:

– أن مركز إعادة التربية له دور هام في عملية إدماج الحدث اجتماعيا عن طريق الزيارات أو الرسائل، كما أن أغلب الأحداث المنحرفين هم من المتسربين من المدارس الأساسية ولهم مشاكل وخلافات أسرية.

– أغلب الأحداث الموجودين في المركز يعود سوء تكيفهم الاجتماعي إلى الظروف الأسرية، كما تبين من خلال هذه الدراسة أن إمكانية إدماج الأحداث المتواجدين في المراكز المخصصة لإعادة التربية ومع مايقدمه المركز من مساعدات مادية ومعنوية للأحداث ، يجعل منه مكانا ملائما ومساعدا على عملية إدماج وإعادة التربية للأحداث المنحرفين على العموم.[1]

الدراسة الثانية: دراسة" حمادي دليلة":

بعنوان" دور مراكز إعادة التربية في تقويم السلوك الانحرافي لدى الأحداث "

تهدف الدراسة إلى محاولة التعرف على البرامج التربوية والبيداغوجية التي تعتمدها مراكز إعادة التربية لتحقيق التوافق النفسي والاجتماعي للفتيات الجانحات ومدى إصلاحهن وإعادة إدماجهن في المجتمع، واستخدمت الباحثة المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة من أجل جمع البيانات وشملت العينة 15 حالة من الفتيات الجانحات وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:[2]

– أن السبب الرئيسي لدخول الفتيات إلى المركز هو الهروب من البيت لعدة أسباب منها سوء المعاملة الوالدية والحرمان العاطفي والجو غير أخلاقي في المنزل.

---

[1] أحمد بوكابوس، **انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم**، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية ببئر خادم2، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1987/1986، ص 16–92.

[2] دليلة حمادي، **دور مراكز إعادة التربية في تقويم السلوك الانحرافي للأحداث**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع جريمة وانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة2، 2021/2020، غير منشورة.

– أغلبية الفتيات لم يستفدن من أية برامج تعليمية أو تكوينية أو ثقافية أو اجتماعية أو دينية أو رياضية في المركز ويمثل هذا نسبة 93.33%.

– لا تواصل الفتيات الدراسة داخل المركز أو خارجه بنسبة 93.33% لعدم توفر المواد الدراسة التي تتناسب ومستواهن الدراسي قبل دخول المركز بسبب غياب الأساتذة وغلق الأقسام وكذلك عدم رغبتهن في الدراسة.

– ضعف كفاءة المربين وانعدام الإمكانيات المادية والبشرية داخل المركز التي تساعد المربين للقيام بعمل تربوي متكامل لإعادة الإدماج الاجتماعي للفتيات، إضافة إلى استعمال العقاب كأسلوب لمعاملة الفتيات.

– لمركز إعادة التربية وظيفة غير فعالة ودور ضعيف جدا في تقويم السلوك الانحرافي للفتيات المنحرفات.

– ضعف البرامج الثقافية والرعاية الصحية وأما الرعاية التعليمية والتكوينية فهي منعدمة تماما.

– الزيارات العائلية منقطعة وغير منتظمة لأغلب الحالات، ووجودها عمل مثبط ينعكس بالاضطراب والتوتر و ردود أفعال عدوانية على الحالات.

الدراسة الثالثة: دراسة "رتيمي أسماء":

بعنوان "عود الأحداث للانحراف بين الوسط الأسري و مراكز إعادة التربية"

شملت الدراسة على عينة تتكون من 150 حدثا عائدا من الذكور والإناث تتراوح أعمارهم بين(13-19) سنة بمراكز إعادة التربية في كل من البليدة، المدية، الجلفة وسطيف.

واعتمدت الدراسة على الملاحظة ،الاستمارة ، المقابلة ودراسة الملفات.

توصلت الدراسة إلى أنه رغم التطور الذي عرفته مراكز إعادة التربية من حيث بناء مراكز جديدة وتجهيزها وتكوين مربين مختصين إلا أن إعادة التربية تتطلب جهود عدة تخصصات اجتماعية

واقتصادية وسياسية، وبالتالي فوجد أن هناك نقائص حيث أن العمل التربوي داخل مراكز إعادة التربية لا يزال عملا إداريا بحتا أما التربية فتبقى جانبا ثانويا.[1]

الدراسة الرابعة: دراسة "بريشي محمد "

بعنوان" دور مراكز إعادة التربية في الحد من عود الأحداث الجانحين"

تهدف الدراسة إلى معرفة مدى فعالية دور مراكز إعادة التربية في الحد من ظاهرة عود الإحداث الجانحين وقد شملت الدراسة على 51 مبحوثا وتوصل في دراسته إلى النتائج التالية:[2]

-أن إدماج الأحداث الجانحين يكون بتوفير برامج تعليمية وتربوية تساعد الحدث على فهم واقعه الاجتماعي.

- انعدام وجود اتصال وتنسيق مع أسر الأحداث الخارجين منها دور في تفاقم ظاهرة عود الأحداث الجانحين إلى المركز.

- توفر المركز على الإمكانيات المادية له دور في تلقي الدروس التربوية والتعليمية.[3]

الدراسة الخامسة: دراسة "مدني سليمة"

بعنوان" الترابط القانوني والاجتماعي لمراكز إعادة التربية بالجزائر"

---

[1] أسماء رتيمي، **عود الأحداث للانحراف بين الوسط الأسري ومراكز إعادة التربية،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر 2015/22014، غير منشورة.

[2] محمد بريشي، **دور مراكز إعادة التربية في الحد من عود الأحداث الجانحين،** مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع جريمة وانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة 2، 2014/2013، غير منشورة.

[3] سليمة مدني، **الترابط القانوني والاجتماعي لمراكز إعادة التربية بالجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة 2، 2016/2015، غير منشورة.

تهدف الدراسة إلى معرفة السياسة الجنائية الجزائرية في فلسفتها ومواكبتها تطورات السند الفكري المعاصر لمدرسة الدفاع الاجتماعي، والى أي مدى تحقق مؤسسات إعادة التربية والتأهيل بالجزائر لأهدافها، واستعملت الباحثة تقنية دراسة الحالة في مركز إعادة التربية بالبليدة، كما قامت بتحليل النصوص التشريعية وإعداد دليل تحليل محتوى لهذه النصوص، و قامت بإجراء مقابلات مع مختصين في علم الاجتماع و علم النفس والقانون.

وتوصلت الدراسة إلى النتائج التالية:

– المركز يتوفر على مختصين في علم النفس ومساعدين اجتماعيين يديرهم المركز وتحت مراقبة قاضي تطبيق العقوبات ولكن يفتقرون إلى الرسكلة والتدريبات، فيكلف المركز هؤلاء المختصين والمربين للتعرف على شخصية النزيل ورفع مستوى تكوينه العام ومساعدته على حل مشاكله الشخصية والعائلية وتنظيم الأنشطة التربوية والرياضية والثقافية إلا أن هذا الأمر شكلي أكثر مما هو مؤطر.

– ضعف دور العائلة وقاضي الأحداث في إعادة إدماج النزيلات وضرورة إعادة النظر في القانون الداخلي للمركز للتمكن من العمل في ظروف أحسن.

– أن سلوك المراهقات يصبح أكثر سوءا نتيجة المخالطة.

– صرح أغلب المربون ان المركز يعاني من العديد من المشاكل وأنه فشل في إعادة الإدماج و التأهيل الاجتماعي للنزيلات.

التعليق على الدراسات السابقة:

بعد عرض الدراسات السابقة يمكن عرض التعقيب عليها بهدف الاستفادة منها من خلال توسيع القاعدة المعرفية للدراسة والتعرف على مختلف الأدوات اللازمة لجمع البيانات والتعرف على

المنهج العلمي المناسب والاستفادة من النتائج المتوصل إليها في هذه الدراسات ومقارنتها مع الدراسة الحالية وهو ما يساعد في إثراء الدراسة من مختلف الجوانب النظرية والتطبيقية.

فمن خلال الاطلاع على بعض الدراسات الأجنبية والعربية وجدنا اهتمامها وتركيزها على مراكز إعادة التربية والمؤسسات الإصلاحية وتقويم سلوك الأحداث النزلاء وإدماجهم فتكمن أهمية هذه الدراسات في معرفة مدى تقبل الأحداث النزلاء للبرامج الإصلاحية وأساليب المعاملة وتقييم هذه البرامج وتقويمها وهذا يتفق مع موضوع الدراسة الحالية.

وبعد تقييمنا لهذه الدراسات لاحظنا أن أغلبيتها توصلت إلى نتائج متشابهة وتتمثل في فعالية المراكز الإصلاحية في تعديل سلوك الحدث وإصلاحه.

كما أن هناك أوجه تشابه بين كل هذه الدراسات التي اعتمدناها فجميعها استعملت المنهج الوصفي التحليلي ومنهج دراسة الحالة، كما أن كل الدراسات تتفق في دراستها لفئة الأحداث، كما أنها تتفق في البحث والتقصي عن دور مراكز إعادة التربية في إصلاح سلوك الأحداث الجانحين وأغلبها توصلت إلى أن المؤسسات الإصلاحية لها اثر فعال على سلوك الأحداث الجانحين ومساعدتهم على التكيف النفسي والاجتماعي و في تغيير نظرة الحدث نحو نفسه والمجتمع، وذلك من خلال تقديم البرامج التعليمية والتأهيلية والدينية والرياضية التي تساهم في تعديل سلوك النزيل و إصلاحه وبالتالي حماية المجتمع من خطر الوقوع في الجريمة والانحراف.

أما فيما يخص أوجه الاختلاف فلاحظناه من خلال الدراسات الجزائرية، حيث وجدنا بأن دراسة الباحثة **رتيمي أسماء** توصلت إلى أن هناك نقائص من حيث الجانب التربوي وأنه يجب تكثيف كل الجهود وفي مختلف المجالات للحد من ظاهرة العود.

دراسة الباحثة **حمادي دليلة** توصلت إلى أن مركز إعادة التربية ليس له أي وظيفة في تقويم السلوك الانحرافي لدى الفتيات حيث وجدت أنه لا يقدم أية برامج تربوية وتكوينية إضافة إلى نقص الإمكانيات المادية ونقص كفاءة المربين.

دراسة الباحث **بريشي محمد** الذي توصل إلى أن إدماج الأحداث الجانحين يكون من خلال برامج تربوية وتعليمية وتوفير الإمكانيات المادية، وأن انعدام وجود اتصال بين الأحداث وأسرهم يؤدي إلى ظاهرة العود إلى المركز.

دراسة الباحثة **مدني سليمة** والتي ركزت على دراسة القوانين الجنائية الخاصة بمراكز إعادة التربية والتي توصلت إلى أن هذه القوانين لا تطبق على أرض الواقع فوجدت هناك ثغرات ونقائص تعكس ما نصت عليه النصوص التشريعية.

وبعد استعراض الدراسات السابقة نجد أنها تتفق مع الدراسة الحالية في الموضوع الرئيسي ومتغيرات الدراسة ومعالجتها للبرامج التأهيلية، وبهذا استفدنا من هذه الدراسات من خلال منح فكرة عامة حول موضوع البحث ووضعه في إطاره النظري ، وفي موضوع بحثنا ركزنا على فئة الذكور من الأحداث الجانحين كما استعملنا منهج دراسة الحالة وتقنية المقابلة للإلمام بموضوع البحث ومعرفة الدور الذي تقوم به مراكز إعادة التربية لإعادة تأهيل الأحداث الجانحين من خلال التعرف على البرامج وأساليب المعاملة داخل هذه المراكز، وبهذا تكون دراستنا مكملة للدراسات السابقة وممهدة لدراسات لاحقة.

الفصل الثاني:

ماهية جنوح الأحداث

تمهيد:

تعتبر ظاهرة جنوح الأحداث من أبرز الظواهر الاجتماعية التي تصيب البناء الاجتماعي وتواجهها البيئة الاجتماعية لما تسببه من أخطار وانعكاسات على المجتمع، لأنها تتعلق بفئة الأطفال والمراهقين التي تعتبر أمل المجتمع وعماد لمستقبله، وبما أن الأطفال الجانحين لهم ضرر على أنفسهم ما يجعلهم طاقات معطلة لا تفيد المجتمع بشيء، بل وتعود بالضرر على كيان الأسرة والفرد والمجتمع، نظرا لان الأحداث المنحرفين يرتكبون مختلف السلوكيات الانحرافية التي من شأنها تهديد استقرار المجتمعات وتنميتها لذا وجب الاهتمام بدراسة هذه الظاهرة دراسة معمقة لفهم حيثياتها من اجل مجابهتها والحد من استفحالها.

المبحث الأول: مقاربة مفاهمية لجنوح الأحداث

المطلب الأول: مفهوم الحدث

أولا: الحدث لغة: هو الفتي في السن، بمعنى حداثة السن كناية على الشباب في أول العمر، ويقال للغلام القريب السن والمولود حدث، كذلك هو جمع أحداث من الحداثة عكس القدم ، وتختلف تعاريف الباحثين والعلماء على حسب لاختلافهم في تحديد سن التميز ومرحلة بلوغ الرشد.[1]

ثانيا: الحدث في الشريعة الإسلامية:

يقال حدث صغير السن الذي لم يبلغ الحلم وذلك لقوله تعالى:" وإذا بلغ الأطفال منكم الحلم فليستأذنوا كما استأذن الذين من قبلهم كذلك يبين الله لكم آياته والله عليم حكيم".[2]

و الاحتلام هو الحد الفاصل بين مرحلتي الطفولة ومرحلة البلوغ والتكليف ليكون الاحتلام دليل على اكتمال العقل وهو مناط التكليف، فهو قوة ينتقل من خلالها الشخص من حالة الطفولة إلى حالة الرجولة.[3]

وقد جاء في السنة النبوية بهذا المعنى في أحاديث كثيرة منها: حديث أبي هريرة رضي الله عنه قال سمعت الصادق المصدق يقول:" هلكت أمتي على يد غلمة" ، كما ورد لفظ الحدث في بعض الأحاديث بمعنى الصغير المنحرف مثل ما جاء في حديث عبد الله بن مسعود فقال :

قال رسول الله صلى الله عليه وسلم " يخرج في أخر الزمان قوم أحداث الأسنان، سفهاء الأحلام يقولون من خير قول الناس يقرؤون القران ليجاوز تراقيهم يمرقون من الإسلام كما يمرق السهم من الرمية فمن لقيهم فليقتلهم، فان في قتلهم أجرا عند الله لمن قتلهم"[1].

---

[1] ابن منظور جمال الدين، **لسان العرب**، المجلد الثاني، ص 78.

[2] سورة النور، **الآية** 59.

[3] حسين توفيق رضا، **أهلية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن**، دار أمون للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 2000، ص 110.

ومن الألفاظ التي تحمل نفس المعنى في الإسلام لمفهوم الحدث نجد لفظ الطفل، الصغير، الصبي، الغلام، وكلها كلمات تحمل نفس المعنى وهو صغير السن الذي لم يبلغ، وتنتهي هذه الصفة عند البلوغ.[2]

ثالثا: الحدث في العلوم القانونية:

يعرف الباحثين المختصين في مجال القانون الحداثة على أنها الفترة المحددة من الصغر والتي تبدأ بسن التميز وهو السن الذي تنعدم فيه المسؤولية الجنائية إلى بلوغ السن التي حددها القانون للرشد والتي يفرض فيها أن الحدث أصبح أهلا للمسؤولية، ويختلف تحديد سن الحدث من مجتمع لأخر، فقد حددت بعض الدول مثل بريطانيا سن المسؤولية الجنائية في البداية لثماني سنوات ثم تم رفعها بعد ذلك إلى عشر سنوات، وعندما يرتكب الحدث الذي يبلغ سنه مابين 14 إلى 17 سنة سلوكات انحرافية، يدخل ضمن فئة الجانحين ويحاكم في محاكم خاصة بالأحداث.[3]

أما في الجزائر فيعرف الحدث في التشريع الجزائري بأنه" صغير السن الذي لم يبلغ سن 18 عشر عاما، وبوصوله إلى هذه السن يكون قد بلغ سن الرشد الجنائي"[4]

إن الاختلاف في تحديد القوانين لسن الحداثة يرجع إلى عوامل كثيرة و متعددة طبيعية واجتماعية وثقافية وكذلك الاختلاف في مدى النمو وحصول البلوغ الجسدي تبعا لظروف البيئة الطبيعية.

---

[1] صالح العلي، **المعجم الصافي في اللغة العربية**، الرياض، 1409هـ، ص 102.

[2] محمد طلعت عيسى وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، مطبعة خيمر، (د،ت) ، ص 49.

[3] إبراهيم حرب محيسن، **إجراءات ملاحقة الأحداث المنحرفين، دار الثقافة للنشر والتوزيع**، عمان، 1999، ص 11.

يوسف دلاندة، **قانون الإجراءات الجزائية**، شركة شهاب، باتنة، الجزائر،1991 ص 111.[4]

رابعا: الحدث في علم النفس :

يعرف المختصين في علم النفس الحدث على أنه الصغير الذي لم يكتمل نضجه النفسي و يختلف في إدراكه للأمور عن الشخص الناضج نفسيا، وهو الطفل الذي يقوم بسلوكات غير سوية نتيجة اضطرابات نفسية يعبر عنها بأشكال من السلوك المنحرف.[1]

خامسا: الحدث في علم الاجتماع :

يعرف علماء الاجتماع الحدث على أنه ذلك الصغير منذ الولادة إلى أن يتم نضجه الاجتماعي وتتكامل عناصر الرشد عنده التي تتمثل في الإدراك والقدرة على تكييف سلوكه وتصرفاته وقيمه حسب ظروف ومتطلبات الواقع الاجتماعي الذي يعيش فيه، وهو الطفل الذي انتهك القيم والمبادئ المجتمعية ولم يستطع التكيف معها.[2]

وعليه لم يقم علماء النفس والاجتماع بتحديد سن معينة خاصة بكل مرحلة من مراحل الحداثة وربطوا ذلك بدرجة النضج الاجتماعي والنفسي تبعا لقدرات كل فرد وظروفه الاجتماعية ودرجة نموه العقلي بالشكل الذي يجعله قادرا على التمييز ومتفهما للمبادئ التي تقوم عليها طبيعة العلاقات بين الإفراد والوسائل المشروعة له لإشباع رغباته وحاجاته دون المساس بحرية واستقرار وأمن باقي أفراد المجتمع.[3]

وقد اتفق الباحثين والعلماء على أن الفرد يمر بمراحل مختلفة لا يمكن الفصل بينها لتشابكها وتداخلها، و حاولوا تقريب التقسيم الاجتماعي والنفسي بالتقسيم القانوني وكان ذلك بتقسيم سن الحداثة

---

[1] منير العصرة ، **رعاية الأحداث ومشكلة التقويم**، المكتب المصري الحديث، ط1،الاسكندرية، 1975، ص 46.

[2] صالح علي الزين، زينب محمد زهري، **قضايا علم الاجتماع والانثروبولوجيا**، منشورات جامعة يونس، بنغازي، ليبيا، 1995، ص 212.

[3] محمد علي جعفر، **الأحداث المنحرفون** ، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1960، ص 38.

إلى ثلاثة مراحل أساسية وهي: مرحلة التركيز على الذات ومرحلة التركيز على الغير ومرحلة النضج الاجتماعي والنفسي، وتتداخل هذه المراحل فيما بينها لانتقال الفرد من مرحلة إلى أخرى بالتدريج.[1]

المطلب الثاني: مفهوم الجنوح

أولا: التعريف اللغوي:

الجنوح هو الميل أو الانحراف إلى جانب، كما يعني الإثم ويقال انحرف عنه أي مال، أو ارتكب إثما.[2]

ثانيا: الجنوح في القانون:

ينظر رجال القانون إلى الجنوح بأنه سلوك متمرد وعدواني يعود بالضرر على صاحبه و على المجتمع وهو يتعارض مع القانون الذي ينظم العلاقات بين الأفراد، ويولي المختصون في القانون اهتماما كبيرا بالدوافع المؤدية لارتكاب الجريمة، ويعتقدون أن العقاب ضرورة ملحة شرط أن يكون بهدف التقويم والإصلاح وإعادة الإدماج[3]، كما يعتقدون أن اختراق القانون إذا كان أثره كبيرا وضرره بالغا وجب وضع حد له للحفاظ على المصلحة العامة من خلال الردع حتى يكون الشخص المتسبب عبرة لغيره من أفراد المجتمع، ويطاله العقاب سواء في أمواله عن طريق دفع الغرامات التي تفرض عليه ، أو يطال حريته بإدخاله للمؤسسة العقابية، وقد يطال حياته من خلال انعدامه والتخلص منه نهائيا، أو عن طريق عقوبات البتر (القطع) لأحد أطرافه أو جلده وهذه العقوبة التي كانت سائدة في المجتمعات القديمة .[4]

---

[1] محمد الهمشري، رفاء عبد الجواد ، **مشكلة الأطفال الجانحين**، ط2،مكتبة العبيكان،الرياض، ص 52.

[2] أحسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، لبنان، 1999، ص 227.

[3] عبد الله محمد خوج ، **مظاهر الجنوح عند الأحداث وأسبابه الثقافية الأمنية**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية و التدريب، الرياض ، المملكة العربية السعودية ، 1989، ص40.

[4] أحمد سلطان عثمان، **المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002،ص32.

أما المشرع الجزائري فقد حدد سن الحدث والجريمة المعاقب عليها وكذا المواد القانونية المتعلقة بتحديد العقوبة إلا انه لم يتعرض لتعريف الجنوح.

ثالثا: الجنوح في الشريعة الإسلامية

يعرف الجنوح في الشريعة الإسلامية على أنه خروج الصبي عن التعاليم الشرعية وقانون الجماعة و أصبح يشكل بتصرفاته خطرا على أمن الأمة واستقرارها لأنه ارتكب جريمة معينة، كالسرقة أو القتل أو الاعتداء على الآخرين وغيرها من الانحرافات الأخرى.[1]

كل هذه الأمور وغيرها محمية بالكتاب والسنة، وان كانت الشريعة الإسلامية قد راعت وضعية الحدث الخاصة بأن أعفته من المسؤولية في مرحلة معينة، ثم أقرت توقيع التعزير الذي يعتبر عقوبة يتم من خلالها تأديب مرتكب الجريمة وكان هذا في مرحلة تالية، إلا أنها لم تغفل على الجنوح المبكر والذي ينبأ بخطورة كامنة في نفس الحدث يجب استئصالها و معالجتها بمختلف الوسائل.[2]

رابعا: الجنوح في علم الاجتماع

الجنوح مصطلح نفسي واجتماعي تبلور مفهومه من خلال عدة تطورات طرأت على مفهوم الإنسان والحياة والأخلاق، وبذلك تم تقسيم سلوك الإنسان المنحرف إلى مرحلتين: مرحلة ما قبل البلوغ وما بعدها على الإدراك ومدى تحمل المسؤولية الجنائية.[3]

---

[1] محمد أبو زعرور ، **جناح الأحداث ورعايتهم في دولة الخلافة** ، نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996، ص 18.

[2] رضا المزغني، **رعاية الإحداث في القوانين والتشريعات العربية**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990، ص 14.

[3] بختي بن الشيخ، **التفكك الأسري وإنحراف الأحداث**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر، 1990، ص 21.

بالنسبة للدراسات الاجتماعية بالرغم من اختلافها إلا أنها تكاد تتفق أن الجنوح يعتبر ظاهرة اجتماعية تخضع في أشكالها لقوانين حركية المجتمع لكونها ترتكز على محمل نشاط الجانح ولا يمكن فهم مشكلة الجنوح إلا من خلال دراسة المجتمع وظواهره. [1]

وهذا ماعبر عنه العالم الاجتماعي" دوركايم" الذي يرى أن الانحراف عموما والجنوح خاصة ظاهرة اجتماعية عادية لأنها تلازم وجود المجتمعات على مر العصور، وهناك أيضا تفسير وهناك العديد من علماء الاجتماع يركزون على أهمية العامل الاقتصادي في انحراف الأحداث وهذه الفكرة ركز عليها الاشتراكيون الذين يرون أن الأفراد يتأثرون بالأوضاع الاقتصادية في كافة جوانب حياتهم.[2]

خامسا: الجنوح في علم النفس

ويعرف رواد مدرسة التحليل النفسي أن الجنوح هو" تغلب الدوافع الغريزية والرغبات على القيم والتقاليد الاجتماعية الصحيحة "،[3] وهو اضطراب في عملية التطبيع الاجتماعي حيث يعبر عن الأوضاع والميول التي تخالف المجتمع ،وعليه فهو من الناحية النفسية يمثل سلوكا شاذا مرضيا ناتجا عن اضطرابات نفسية .[4]

كما يعرفه العالم النفساني "cyril brut" على أنه حالة تتوافر في الحدث كلما أظهر ميولا مضادة للمجتمع لدرجة خطيرة أو يمكن أت تجعله موضوع لإجراء رسمي" [5]

---

[1] فيروز زرارقة، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع، كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005، ص 37.

[2] إبراهيم الطخيس عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار العلوم ، الرياض، 1994، ص219.

[3] نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**، دار الشروق، ط1،جدة، 1983، ص 231.

[4] عبد المنعم العوضي، **المبادىء، العلمية لدراسة الاجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، القاهرة ، 1985، ص 89.

[5] Burt Cyril Lodowin, **Delinquency and Mental Defect**, Journal of medical psychology, British, 1923,p 168.

- مفهوم جنوح الأحداث:

ليس هناك اتفاق بين العلماء والباحثين حول مفهوم محدد لجنوح الأحداث إلا انه تم الاتفاق على انه كل سلوك يقوم به الحدث ويخالف مصلحة المجتمع في زمان ومكان معينين، وهو كل سلوك منحرف يمارسه الطفل أو شاب فيكون هذا السلوك مضادا للقيم والمعايير الاجتماعية السائدة في المجتمع ويلحق الضرر بالحدث نفسه أو بمجتمعه.[1]

ويعتبر جنوح الأحداث من الناحية النفسية سلوك غير سوي أو ضار بالمجتمع يقوم على عدم التوافق أو الصراع النفسي بين الفرد والجماعة، ويكون هذا الصراع والسلوك اللاسوي اتجاها نفسيا واجتماعيا تقوم عليه شخصية الحدث المنحرف، وتستند إليه في التفاعل في أغلب الأحداث ومواقف حياته.[2]

كما يعرف من الناحية الاجتماعية على أنه حالة تتوافر في الحدث كلما اظهر ميولا مضادا للمجتمع لدرجة خطيرة تجعله موضوعا لإجراء رسمي، وهو كذلك يعتبر انحراف كل حدث عن العادات الاجتماعية والقيم ويؤدي هذا السلوك إلى الضرر بالنفس وبمختلف إفراد المجتمع.[3]

ويعرف أسعد رزق جنوح الأحداث أنه:" مصطلح يستخدم مدلوله على الأخطاء القانونية التي يرتكبها الأحداث الذين لم يبلغوا سن السادسة عشر أو الثامنة عشر من العمر، وتجري محاكمة هؤلاء الأحداث الجانحين في محاكم خاصة بهم ثم يتم وضعهم في مؤسسات إصلاحية لتقويم سلوكاتهم وإرشادهم نحو الصواب"[4]

---

[1] تماضر زهري حسون، **جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية، والتدريب، الرياض، 1994، ص22.

[2] وفاء مطيع، **جنوح الأحداث وأثره على الأمن الأسري**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي،المغرب،2019، ص 227.

[3] رشيد حميد زغير،يوسف محمد صالح، **الانحراف والصحة النفسية**، دار الثقافة، الأردن،2010، ص 18.

[4] أسعد رزوق ،**موسوعة علم النفس**، مطابع الشروق، بيروت ،1988،ص89.

وعليه يعتبر مفهوم جنوح الأحداث انتهاك للقواعد الاجتماعية والخروج عن المعايير التي يحددها المجتمع.

المطلب الثالث: مظاهر الانحراف لدى الأحداث

توجد مجموعة من نماذج السلوك الانحرافي للأحداث التي تشكل اضطراب في العلاقات الاجتماعية وخروج عن القيم والعادات السائدة، والتي يظهر من خلالها سلوك الفرد غير منسجم مع النظام الاجتماعي وهناك مؤشرات عبارة عن أعراض تظهر في سلوك الحدث وهي:

- **السرقة:**

هي سلوك يعبر عن حاجة نفسية، وتعرف على أنها أخذ واستحواذ أشياء الغير بدون وجه حق لإشباع حاجة من الحاجات التي لا يتمكن الفرد من إشباعها داخل الأسرة، فهي تعبير لاشعوري عن الحرمان أو الحاجة لجذب الانتباه أو للانتقام أو كتعويض عن الإحساس بالنقص، أو للحاجة للانتماء ومن أسبابها: [1]

أ- أنها تكون بسبب الفقر والحاجة إلى المال لشراء مايحتاجه الفرد ولا وجود لطريقة أخرى تحقق ذلك إلا بسرقة مالم تتمكن أسرته توفيره له.

ب- تقليد الآخرين كالأصدقاء أو الوالدين أو الأشخاص الذين لهم تأثير على حياة الحدث.

ج- استحسان هذا السلوك من قبل أسرة الحدث.

- **العدوان:**

[1] عبد الرحمن أبو توتة، **الحماية القانونية للأسرة والطفولة(دراسة اجتماعية قانونية)**، سلسلة الوعي الأمني، مطابع العدل، طرابلس،1991، ص 58.

وهو ذلك السلوك العنيف، وقد يكون العدوان جسمانيا كالضرب والعض والخدش ، أو لفظيا يشمل السب والشتم والألفاظ النابية وتهديد الغير، و تتنوع سلوكات العنف المرتكبة من طرف المراهقين و منها: الاعتداء، الحرق، التدمير والتخريب، القتل كل هذه الأفعال لها نفس الدافع وهو العدوانية.[1]

ويمكن تلخيص أسبابه لدى الأطفال في :

رغبة الحدث في جلب الانتباه واستعراض قوته والتأثر بالشخصيات الخرافية العدوانية في الأفلام والمسلسلات، الإحباط المتواصل الذي يعبر عنه الحدث من خلال هذه السلوكات العنيفة.[2]

- الكذب:

هو إخبار الآخرين بما بأمور مخالفة للحقيقة أو هو التزييف المتعمد بقصد الغش والخداع وهو يهدف من ورائه الحدث غالبا إلى تغطية أخطائه أو مخالفاته.

وينشأ بسبب تعود الطفل على اختلاق الحيل والمبررات والأكاذيب بشكل مستمر من أجل تحقيق مصلحة ما.[3]

- الإدمان:

انتشرت ظاهرة تعاطي المخدرات في العصر الحالي بصفة متزايدة بين مستويات مختلفة اجتماعيا واقتصاديا، وغالبا مانجد تعاطي المخدرات بين أوساط الشباب والمراهقين أكثر منه عند الفئات الأخرى، وهي تعتبر انحرافا عن المعايير الأخلاقية و الاجتماعية و القانونية في كل المجتمعات. واستخدام المواد المخدرة لتهدئة العقل أو الزيادة في نشاطه سلوك مستهجن وانحرافي، فالإدمان هو حالة تسمم دورية تلحق الأذى والضرر بالفرد والمجتمع وتنتج من تكرار تعاطي عقار

---

[1] J.gerald young, Colette Chiland, **les enfans et la violence,** presses universitaire de France, paris, 1998,p72.

[2] يامنة اسماعيلي، **سمات الشخصية لدى الجانحين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015، ص 126.

[3] عادل محمود رفاعي ، **مشكلات المراهقة وأساليب العلاج**، دار كنوز للنشر والتوزيع،القاهرة، 2014، ص 54

طبيعي أو مصنع، والتدخين بالنسبة للمراهق هو الوسيلة السهلة والمرحلة الأولى التي يبدأ بها تعاطي المخدرات والتي تجره بعد ذلك إلى عالم الإدمان .[1]

- النمذجة السلوكية للأحداث المنحرفين:

يعد الإعلام الدعاية الأساسية في العملية الاتصالية بسبب إمكاناته في إيصال المعلومة، ويتعلم مستخدمي وسائل الإعلام وخاصة فئة الأطفال منهم تعلم سلوكيات تجسدها شخصيات في التلفزيون من خلال الرسوم المتحركة أو ألعاب الفيديو ، ولأن الشخصيات الخيالية في وسائل الإعلام تستخدم العنف غالبا لحل مشكلاتهم واعتباره الوسيلة المثالية لتحقيق الأهداف والغايات ، فيتعلم الأطفال والمراهقين من خلالها قيم جديدة تهدد البناء الاجتماعي و تساهم بدورها في إنتاج السلوك المنحرف، فيتهيأ لهم أن هذا السلوك العنيف هو سلوك ايجابي الأسلوب الصحيح للتعامل مع المواقف القاسية.[2]

- الخروج عن النسق القيمي المجتمعي:

تشهد المجتمعات جملة من التحولات والتغيرات التي أثرت على البنية الاجتماعية، فأصبحت هناك إشكالية بين مواكبة ذلك التغير الجديد والتمسك بالقيم مما أدى إلى الصراع ألقيمي .

وهو الخروج عن المعايير والقيم التي يتمسك بها المجتمع أو أغلب أفراده سواء صراحة أو ضمنيا ، وهو التصور الذي يحدد ماهو مرغوب فيه بحيث يسمح للأفراد بالاختيار بين الأساليب المتغيرة للسلوك والوسائل والأهداف الخاصة .[3]

---

[1] فؤاد بسيوني ، **ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات**، دراسة لأبعاد المشكلة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1988، ص 15، 16.

[2] Jay Blank,Jennings Bryant**, Susan Thompson, Introduction to media communication**,5th ed, (New York :Mccgraw- Hill,Inc), 1998, p 51.

[3] زيدان السرطاوي، **تربية الأطفال والمراهقين المضطربين سلوكيا**، دار الكتاب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، ص 83.

المطلب الرابع: تصنيفات الأحداث المنحرفين

-التصنيف السوسيولوجي:

ترى الباحثة Miss Mary Karenter أن الأحداث المنحرفين ينقسمون إلى:

- الأحداث الذين لم يكن لهم استعداد إجرامي.
- الأحداث الخطرين.
- الأحداث الذين دفعتهم الحاجة والفقر إلى الانحراف.
- الأحداث المذنبون.
- الأحداث الذين يعيشون مع أسرهم في فقر مدقع.

- التصنيف السيكولوجي:

هناك تقسيمات اهتمت بالخصائص النفسية الشعورية واللاشعورية للطفل والدوافع والاضطرابات النفسية والذهانية التي يمكن أن تصيب الحدث الجانح ويمكن تحديد هذه التصنيفات كمايلي:

- الجانح المتطبع اجتماعيا:

هو لا يختلف في نظرته عن غير الجانحين من حيث خصال الشخصية ولكن ميله للسلوك المعادي للمجتمع يمثل جزءا من تطبيعه اجتماعيا داخل جماعة اجتماعية من الجانحين والتي تشكل ثقافة فرعية جانحة.

- الجانح غير المتطبع اجتماعيا:

هو شخص سيكوباتي لا يستطيع السيطرة على اندفاعاته ويبدي عداوة ضد الآخرين وهو شخص أناني يتصف بالتمركز حول الذات والاعتداء وإيذاء الآخرين دون إحساس بالذنب، وقد يرجع

ذلك إلى التنشئة الاجتماعية الخاطئة من طرف الوالدين والى ماعاشه في الأسرة من اضطرابات وخلافات وعدم الاستقرار وكذلك جراء الإهمال والقسوة وسوء المعاملة من طرف أسرته. [1]

- **الجانح العصابي:**

يتصف هذا الصنف بالصراعات الداخلية ويعتبر سلوكهم غير السوي من مظاهر هذه الصراعات الشديدة وهم أطفال عاشوا في بيئة أسرية باردة جامدة و منضبطة بشكل زائد ،كما يسيطر عليها القمع الزائد على أسلوب الحياة فيها، فالكبت المستمر لمشاعرهم وكبح اندفاعاتهم جعلهم أطفالا عصابيين يعانون من العصاب النفسي.

- **الأنماط الانفعالية:** وصنف كذلك علماء النفس الأحداث المنحرفين حسب انفعالاتهم إلى:

- **متبلدوا العواطف:** ويمتازون بالقسوة وبرود العاطفة والمشاعر و أنانيين، لا يتجاوبون مع الناس ولا تربطهم بهم أي مشاركة وجدانية، وفي هذا النمط نجد جرائم العنف والقتل وهتك العرض.

- **سريعوا الانفعال:** تتصف هذه الفئة من الأحداث بالميل إلى المشاجرات ولهم رد فعل عنيف ويرتكبون جرائم ضد الآداب العامة.

- **متقلبوا الميزاج:** ويتميزون بسرعة الانتقال من النشاط إلى الخمول ومن السرور إلى الحزن، فهم يتصفون بعدم الاستقرار على حالة معينة وهم يرتكبون جرائم تغلب عليها العاطفة و جرائم التسول والإدمان على المخدرات.[2]

كما يقسم كل من العالمين جنكينز وهيوايت (Jenkins)(Hewith) الأحداث الجانحين إلى عدة أنماط وهي:

---

[1] ناصر ميزاب، **مدخل الى سيكولوجية الجنوح**، عالم الكتب، الجزائر، 2005، ص 42،43.

[2] عبد القادر قهوجي، **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000، ص 148.

- جانح العصابة:

يسمى هذا النوع من الأحداث بالجانح المطبع اجتماعيا وهذا النوع يفضل القيام بنشاطه المنحرف ضمن جماعة من الجانحين مثله ، فهو على استعداد للقيام بأي عمل من أجل الجماعة التي ينتمي إليها، ف معايير جماعته أهم عنده من أي معايير أخرى، ولذلك يعتبر هذا النوع من الجنوح أصعب حالات الجنوح لحاجة الجانح الدائمة إلى الجماعة المنحرفة التي يصعب عزله منها.[1]

- الجانح العدواني اللاجتماعي:

يتسم هذا النمط بالعدوان نتيجة مشاعر الكراهية التي يحملها ، وأهم ما تتصف به هذه الفئة: العزلة عن الأصدقاء، صعوبة الانتماء لأي جماعة، يتصف بالخجل والانسحاب، القيام بنشاطه منفردا، عاجز عن تكوين علاقات صداقة.[2]

- التصنيف القانوني:

وحسب العديد من التشريعات الحديثة تم تصنيف الأحداث المنحرفين إلى الأصناف التالية:

أ- الأحداث المنحرفين: وهي الفئة التي ارتكبت أفعالا يجرمها القانون، فهم الأحداث الذين يرتكبون جرائم ينص عليها قانون العقوبات والقوانين الجنائية الأخرى.

ب- الأحداث المعرضون للانحراف: وينقسمون إلى ثلاثة أقسام:

- الحدث المتشرد: هو الذي لا عائلة له ولا يوجد مأوى يأوي إليه، يعاني من الانفصال عن أسرته بسبب تخلي والديه عليه أو بسبب وفاتهما.

---

[1] محمد بن محمود ال عبد الله، **سيكولوجية الطفولة والأمومة**، مشكلات وحلول ، كنوز للنشر والتوزيع، الإسكندرية، 2012، ص 147، 148.

[2] محمد شحاتة ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص215.

– **الحدث المشكل:** هو الطفل الذي يعاني من مشاكل سلوكية ونفسية وأخلاقية، وهو كذلك الحدث الذي لا يخضع للنظام ولا لسلطة والديه فهو يرفض الطاعة وهو الحدث الذي يهرب من المدرسة ويتعمد إلحاق الضرر بنفسه فيخرج عن القيم والمعايير التربوية والاجتماعية دون أن يقع تحت طائلة القانون.

– **الحدث في خطر**: هو الحدث الذي يفتقد للرعاية أو الذي يتردد على بعض الأماكن التي تعتبر وكرا للانحراف أو الذي يتعرض للانحراف بسبب مخالطته للمنحرفين.[1]

– **أصناف الأحداث المنحرفين حسب المراكز و المؤسسات الإصلاحية:**

يصنف الأحداث المنحرفين حسب السن والجنس وحسب مراكز إعادة التربية والمؤسسات العقابية إلى ستة أقسام وهي:

– الأحداث المحولون من الجهات الأمنية والقضائية من طرف قاضي الأحداث.

– الأحداث المودعون من طرف أسرهم وهم الذين يتمردون على السلطة الأسرية.

– الأحداث الذين ليس لديهم مأوى ورعاية فتقوم المراكز برعايتهم.

– الأحداث الذين تتعرض أسرهم للتفكك الأسري.

– الأحداث الذين يمارسون مهنة التسول في الطرقات.

– الأحداث الذين اعتادوا الهروب من المدارس.[2]

---

[1] منير العصرة، **انحراف الأحداث ومشكلة العوامل**، المكتب المصري الحديث، الرباط، 1986، ص 28.

[2] حسن محمود، **دراسة اجتماعية لأسر الأحداث المربين بالمؤسسات لمحافظة الإسكندرية**، مركز بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 1974، ص 77.

المبحث الثاني: العوامل الداخلية لجنوح الأحداث

اختلفت وجهات النظر في تفسير السلوك الجانح، وهناك العديد من العوامل الشخصية المتعلقة بشخص الحدث الجانح والتي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة في سلوكهم الانحرافي وتتمثل في:

المطلب الأول: الوراثة والتكوين العضوي:

تعتبر الوراثة من أهم العوامل المساهمة في جنوح الأحداث وارتكاب الجريمة وهي الدوافع التي يولد بها الحدث فهي ليست عوامل مكتسبة، بحيث يتم انتقال الخصائص الجسمية والنفسية من الأصول إلى الفروع والتي قد تحمل أمراضا عضوية أو عقلية تؤثر سلبا على سلوك الأحداث.

أما التكوين العضوي فقد يولد الطفل ببعض العاهات الجسمانية التي تعتبر تشوهات وصفات غير طبيعية في الشكل الخارجي للجسم أو عجز الأعضاء الداخلية أو الخارجية في الجسم عن القيام بعملها الوظيفي، وهذه العاهات الجسمانية قد تصاحب الفرد منذ ولادته أو بعد الولادة كالعمى والحول والبكم وتشوهات الوجه والإصابات بالشلل وغيرها، وتعتبر هذه العاهات سبب غير مباشر لإجرام الحدث ومصدرا للاضطرابات النفسية عند بعض الأطفال الذين تمنعهم إصاباتهم المرضية العضوية من ممارسة نشاطاتهم العادية، وهم يتصفون بشدة الحساسية وسرعة الانفعال وضعف الإرادة ولهذا يمكن إثارتهم بسهولة، فيقدمون على ارتكاب الجريمة دون التفكير بعواقبها.[1]

وأوضحت العديد من الدراسات أن التلاميذ المصابين بعاهات جسمية قد يتعرضون لمشكلات الضبط، لأنهم لا يستطيعون تركيز انتباههم مثل غيرهم من الأسوياء بسبب مايعانون من قلق يتعلق بحالتهم الجسمية، ولهذا تزداد حالات الجنوح أثناء السنوات الأولى من مرحلة المراهقة، حيث يعاني

---

[1] عبد الموجود أبو الحسن، **ديناميات الانحراف والجريمة،(التفسيرات، القضايا، الممارسة العامة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005، ص 109،110.

الأفراد في هذه المرحلة من الإجهاد غير الطبيعي وغير العادي، حيث يلجأ الحدث إلى الانحراف حتى يعوض النقص الذي يعيشه.[1]

المطلب الثاني: الضعف العقلي:

لقد قام العديد من العلماء بالأبحاث والدراسات على دور الضعف العقلي والقدرات الذهنية بشكل عام وعلاقتها بالقيام بالسلوك المنحرف لدى بعض الأفراد، حيث استنتج هيلي وبرونر من أبحاثهما التي قاما بها بأن معدل الانحرافات الخطيرة التي حدثت من طرف الذي يعانون ضعف عقلي تعادل ضعف الانحرافات التي يقوم بها العاديون.[2]

وفي نفس المجال قام "سكوت" عام 1964 ببحث تبين منه انخفاض النسبة المئوية للضعف العقلي المسبب للجناح مقارنة بالعوامل الأخرى.

كما قام "سيرل برت" بدراسة في لندن على الأحداث الجانحين ، فأظهرت النتائج بأن نسبة 80% من عينة الدراسة كانوا يشكون ضعفا عقليا. [3]

فالمصاب بالضعف العقلي يمكنه ارتكاب الجريمة لأنه لا يملك الإدراك الكافي الذي يمكنه من فهم المعايير السلوكية ولا يمكنه فهم القانون ولا تقدير نتائج أفعاله لأنه، ووجد الباحثون أن بعض الأحداث يعانون من الكبت والدوافع الشاذة التي لا يستطيعون مقاومتها فلا يتمكنون من التصرف السليم، فالضعف العقلي يمكن أن يكون تربة خصبة للانحراف المبكر لان ضعيف العقل يسهل التأثير فيه أكثر من غيره من الأسوياء.

---

[1] عبد التواب معوض، **المرجع في شرح قانون الأحداث**، دار المطبوعات الجامعية، ط3، الاسكندرية، 1997، ص 38.

[2] رمضان السيد، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990، ص 145.

[3] عبد المنعم الحفني، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1978، ص 303.

كما أن النقص العقلي لدى الأحداث يمنعهم من ضبط أنفسهم وعليه يعتبر سببا مباشرا لإجرامهم كما أكدت البحوث أن ضعاف العقل يسيطر عليهم الميل نحو نوع خاص من الجرائم كالتشرد والتسول وجرائم الآداب العامة وجرائم الضرب والجرح.[1]

وعلى الرغم من النتائج التي توصل إليها العلماء والباحثين في هذا الجانب فيما يخص الضعف العقلي وما يترتب عليه من سلوكيات خاطئة وغير سوية ، فانه يتأكد بأن الضعف العقلي يلعب دورا كبيرا في القيام بالسلوك المنحرف بغض النظر على ما كان ذلك الدور رئيسيا أو ثانويا في تلك العملية.

المطلب الثالث: السن والجنس

تطرأ تغيرات كثيرة في التكوين العضوي والنفسي للفرد خلال جميع مراحل حياته والتأثير المتبادل مع المحيط الذي يعيش فيه الطفل تعتبر إحدى المتغيرات التي لها علاقة بالسلوك الانحرافي للحدث، ومن أهم المراحل العمرية المتميزة التي يمر بها الفرد في حياته هي مرحلة الطفولة والمراهقة.

مرحلة الطفولة: وتبدأ من الولادة وتنتهي في سن البلوغ، ونادرا ما تظهر الجرائم في هذه المرحلة لان الطفل يكون ضعيفا من الناحية الجسدية والفكرية، لكن قد تكون هنالك بوادر للنزعة الانحرافية إذا كان الطفل يعيش في حالة من الإهمال والعنف أو إذا نشأ في بيئة أسرية غير مستقرة.[2]

مرحلة المراهقة: وتبدأ من الثانية عشر عند الإناث والرابعة عشر عند الذكور وتمتد لسن الثامنة عشر، وهي أهم مرحلة في تكوين شخصية الحدث وما يميز هذه المرحلة هو ظهور صفات الذكورة والأنوثة و تكون الوظائف الفيزيولوجية للجسم، ويتميز الحدث في هذه المرحلة بعدم الاستقرار العاطفي

---

[1] محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية،ط2، الجزائر، 1988، ص 17،18.

[2] عبد العلي الجسماني، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقها الأساسية**، الدار العربية للعلوم، بيروت، 1994، ص 90.

والاضطراب وضعف الإرادة ، كما تتسم بتقلبات انفعالية تجعل الحدث يتمرد على والديه وأسرته وأفراد مجتمعه بسبب انتقاله من حياة الطفولة إلى الرشد، وعدم التوافق بين الانتقال من مرحلة الطفولة الى مرحلة المراهقة قد يؤدي إلى الإقبال على الانحراف.[1]

وارتكاب الحدث لسلوكات غير مقبولة اجتماعيا في ظل تلك التغيرات الحاصلة عند المراهق يطلق عليها الباحثين بالمراهقة المنحرفة حيث تم التعبير عليها بأنها نمط لم ينجح فيه المراهق في تطوير معاييره الأخلاقية وبناء الضمير، فلا يهمهم إلا إشباع لذاتهم ورغباتهم حتى ولو كانت بطرق غير مقبولة مما يؤدي الى انحراف المراهقين.[2]

– **الجنس:** وجد العديد من الباحثين بوجود اختلاف كبير في الإجرام عند الذكور والإناث، وتكون نسبة الإجرام مرتفعة عند الذكور أكثر من البنات، ويرى البعض أن هذا الاختلاف هو اختلاف نسبي ويرجع لعدة عوامل منها اختلاف التكوين العضوي والنفسي واختلاف الدور الاجتماعي لكل منهما مما يؤثر على تصرفاتهم الانحرافية.

ويظهر الذكور معدلات أعلى من مشاكل السلوك مقارنة بالإناث، فقد تشارك الفتيات في أنشطة إجرامية لكن الذكور يرتكبون جرائم أكثر خطورة كالاعتداء وجرائم العنف والقتل فتظهر الفتيات في الغالب ميلا نحو العدوان غير المباشر واللفظي، كما أن التغيرات الفسيولوجية التي تمر بها المرأة في فترات مختلفة من حياتها كالحيض، الحمل، الوضع والرضاعة تقف وراء ارتكابها لعدد معين من الجرائم، وتعتبر فئة الإناث أقل إجراما من الذكور كذلك بسبب اعتبارات اجتماعية وثقافية متعلقة بخصوصية كل مجتمع نتيجة التستر وعدم الإفصاح والتحفظ على انحراف الفتيات.[3]

---

[1] مجدي أحمد عبد الله، علم النفس العام، **دراسة في السلوك الإنساني وجوانبه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996، ص 190.

[2] هدى محمد قناوي، **سيكولوجية المراهقة**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992، ص 154.

[3] زغلول بشير سعد، **دروس في علم الإجرام**، دار النهضة العربية، القاهرة، 2008، ص63.

المطلب الرابع: الأمراض النفسية:

إن الأمراض النفسية التي تصيب الأحداث كثيرة ومتعددة وتعتبر خطيرة في توجيه سلوك الحدث ودفعه للانحراف، ويمكن أن تعتبر الأمراض النفسية عاملا استعداديا للجريمة ولكنه كامنا عند الحدث المصاب، وهي تنتج عن قلق وضغوطات متراكمة منذ الطفولة إلى مرحلة المراهقة مما تحتويها هذه الفترة من تناقضات وتغيرات كونها مرحلة تكوين الهوية وشخصية الفرد.[1]

– **القلق النفسي:** قد يشعر الطفل بالقلق والخوف المفرط اتجاه بعض المواقف التي يعيشها في حياته مما يشكل له عائقا على اندماجه في الحياة الاجتماعية، فلا يستطيع مواجهة مشاكله ويفقد ثقته في نفسه مما يدفعه إلى ارتكاب السلوك المنحرف.

– **الهستيريا:** يرجع اضطراب الهستيريا إلى الكبت المرضي وهي حالة من الصلح الزائف بين الرغبات النفسية المتضاربة التي تعذر على العقل إن يوفق بينها توفيقا منطقيا يرد إلى العقل هدوءه، وتتحول الهستيريا إما إلى أعراض بدنية أو إلى ظواهر نفسية ومن مظاهرها المخاوف الوهمية والتخيلات الفكرية المقلقة وحب الذات والانفعال السريع.[2]

– **السيكوباتية:** هي انحراف الفرد عن السلوك السوي المقبول وانخراطه في سلوكات غير اجتماعية، فهي الخروج عن قيم ومعايير المجتمع ومثله العليا وقواعده، وتظهر ملامح السيكوباتية في مرحلة الطفولة وقد يصبح الطفل سيكوباتيا بسبب عدم الاستقرار داخل الأسرة و العلاقة السيئة مع الوالدين والتي تتميز غالبا بالنقص العاطفي والإهمال والتعرض للعنف والقسوة.

ويتميز السيكوباتي بخصائص تؤدي به إلى ارتكاب الجريمة وتتمثل في عدم قدرة المراهق التحكم في غرائزه، الانانية وحب الذات المطلق، عدم الشعور بالذنب، الفشل في التعامل مع المشكلات اليومية و

---

[1] Lemay, Michel,**psychopathologie juvénile**, Tom1,Paris, ED, Fleurus,1973,p449.

[2] حسن شحاتة سعفان، **علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، 1955،ص85.

في إقامة روابط و علاقات مع الآخرين كلها علامات تهيء له الظروف للقيام بسلوكات مضادة للمجتمع وبالتالي ارتكاب السلوك الإجرامي.[1]

وتؤكد نظرية التحليل النفسي على أهمية خبرات الطفولة المبكرة في التأثير على شخصية الفرد وسلوكه في المستقبل، فالسلوك الجانح عند الأحداث الذين يعانون من اضطرابات انفعالية ليس إلا تعبيرا بسيطا عن مشاعر العداوة تجاه المجتمع، أو استجابة لخبرة الهذاء أو الهلوسة التي يعانون منها.

كما تعتبر الاحباطات المتكررة التي تؤدي إلى الشعور بالعجز والصراعات النفسية والحرمان العاطفي وانعدام الأمن والشعور بالتعاسة إلى تكوين مفهوم سلبي لدى الحدث مما يدفعه إلى العدوان والانحراف.[2]

المبحث الثالث: العوامل الخارجية لجنوح الأحداث

ويقصد بها مجموعة الظروف أو الأسباب التي لا تكمن في الحدث الجانح وإنما تكون في المحيط أو البيئة التي يعيش فيها الحدث وهي عوامل متعددة ومنها: عوامل اجتماعية، عوامل اقتصادية، عوامل سياسية وثقافية.

المطلب الأول: العوامل الاجتماعية:

– **الأسرة:** تلعب الأسرة دورا رئيسيا في رسم شخصية الفرد وسلوكه وعقائده الباعثة لسلوكياته المختلفة، ويتعلم الطفل داخل الأسرة التحكم برغباته وميوله التي لا تتوافق وضوابطها، ويدرك لاحقا أن للمجتمع من حوله كذلك ضوابط لا بد أن يسلك وفقها وهذا مايسمى بالإطار المرجعي للفرد.

---

[1] Goldenson, Robert .M**. Longman Dictionary of psychology and psychiatry**,New York, Longman,In Askar 2000,1994, p61.

[2] صالح علي الزين، زينب محمد زهري، **قضايا علم الاجتماع والانثروبولوجيا**، منشورات جامعة يونس،بنغازي، 1995، ص 215.

فالعوامل المؤثرة في جنوح الأحداث هي المتغيرات المتعلقة بالبناء الأسري وأساليب التنشئة وملاءمة السكن بالنسبة للحدث، فهي العوامل التي تتصل بالمحيط الذي يعيش فيه الفرد، والتي من شأنها توجيه سلوكه توجيها سليما أو منحرفا وذلك تبعا لمعايير الأخلاق لدى هذه الأسرة.[1]

- ضعف الوازع الديني والأخلاقي للأسرة:

تقوم الأسرة بعملية التنشئة الاجتماعية للطفل وتحويل سلوكه إلى السلوك الاجتماعي، فتعمل على إرشاد وتوجيه أبنائها، وأهم الأسباب الأسرية التي تدفع الحدث نحو الانحراف تتمثل في التفكك العائلي، جهل الوالدين بقواعد التربية السليمة وأصولها النفسية والاجتماعية و الخلافات الزوجية و الانحلال الخلقي داخل الأسرة الذي يعني انهيار الأخلاق وانعدام القيم وفقدان المثل العليا بحيث تغيب كل قيم الصدق والحياء والشرف والفضيلة، ويتجلى هذا من خلال انحراف أحد الوالدين أو كلاهما أو انحراف الأخ الأكبر مما يشكل خطرا كبيرا على سلوك الطفل، فالطفل داخل أسرته يسعى دائما لتقليد سلوكات والديه وأفراد أسرته، فكل هذه العوامل الأسرية تمهد للطفل الوقوع في كنف الانحراف والجريمة.[2]

- التفكك الأسري: يؤدي التفكك الأسري إلى فشل الأسرة في تحقيق وظيفتها الأساسية في التنشئة الاجتماعية السليمة لأفرادها وفقدان التماسك والاستقرار وتصدع كيانها، كما أن فقدان أحد الوالدين بسبب الهجر أو الوفاة قد يؤدي إلى مجموعة من العمليات النفسية عند الطفل ، كالقلق والانفعال الشديد مما يعرضه للانحراف بسبب غياب سلطة الأب أو عطف الأم ، ويعتبر كذلك مرض أحد الوالدين عامل من العوامل المؤدية للانحراف نظرا لنقص الرعاية الاجتماعية أو الدخل المادي كما يساهم حجم الأسرة وكثرة أفرادها في عدم القدرة على السيطرة على سلوكهم، فعندما يزداد عدد الأطفال

---

[1] محمود حسن ، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت)، ص 105.

[2] Bishop,Sandra and Roth Baum ;**Friend parents acceptance of control** ,needs ans pre-Schoolers Social behavior, Canadian Journal of Behavioral Science ,24,n2, 1991,p289.

تقل فرص التواصل بين الآباء والأطفال وتزداد مواقف التفاعل بين الإخوة، مما يؤدي بالآباء إلى اللجوء لأساليب تربوية قاسية للسيطرة على نظام الأسرة وضبط سلوك أفرادها.[1]

ويعد أيضا سوء المرجعية وسوء التغذية العاطفية سبب في وهن شخصية الطفل، ويكون بالتالي معرضا ومهيأ للانحراف، فالحرمان العاطفي والانفعالي يؤدي إلى تعطيل عملية التوافق عند الأبناء.[2]

القسوة في المعاملة: قد يتبع الأباء عدة أساليب عقابية لضبط سلوك أبنائهم كاستخدام العقاب البدني كالصفع والضرب و التهديد والحرمان مما ينتج عنه عند الأبناء الشعور بالظلم والتعسف والطغيان ويولد الانحراف لديهم كردة فعل مماثلة لما تلقوه من معاملة قاسية، كما قد يكون هذا السلوك انتقاميا موجها لوالديه.[3]

- المدرسة:

تعد المدرسة البيئة الثانية للطفل، حيث يقضي فيها معظم وقته، ولا يقتصر دور المدرسة في الوقت الحاضر على الجانب التعليمي فحسب، بل يتعدى ذلك إلى الجانب التهذيبي وتعليم التلاميذ القيم الأخلاقية والإنسانية، وكيفية التوافق مع الآخرين كما تعمل على تهيئة المناخ المناسب لهم حسب قدراتهم العقلية وميولهم ورغباتهم، فان أخفقت في تحقيق هذه الغايات أدى ذلك بالتلاميذ إلى ارتكاب السلوك المنحرف.[4]

---

[1] عبد اللطيف عبد القوي مصلح، **ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري**، دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة،2016، ص 58.

[2] زكرياء الشربيني، يسرية صادق، **تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلته**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998، ص241.

[3] سهير كامل، أحمد شحاتة سليمان، **تنشئة الطفل وحاجته بين النظرية والتطبيق**، مركز الإسكندرية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2002، ص 12.

[4] C.BLAYA, et E.DEBARDIEUX**, La fabrication sociale de la (violence en milieu scolaire)**,Qu' en penser ? Que faire ?Issy- les- Moulineaux,ESF,2000,p64.

فمجمل العوامل المؤدية إلى انحراف الأحداث داخل المدرسة هي فشلهم في الدراسة أو الصحبة السيئة لزملائهم في الدراسة، أو النظام غير الملائم الذي تتبعه المدرسة في تربية أبنائها وتهذيبهم، فمن جهة الفشل في الدراسة له أثر بالغ على سلوك الحدث وتصرفاته ، ويكون هذا الفشل نتيجة قصور عقلي أو عدم الرغبة في الانسجام مع البرامج الدراسية فتدفع هذه الأمور الحدث الى الهروب والخداع والسرقة وابداء ردود فعل مضادة للمجتمع .[1]

ومن جهة أخرى فان الصحبة السيئة داخل المدرسة تؤثر في سلوك الحدث وفي انحرافه، وتكون هذه الصحبة بشكل جماعات تمنح الطفل الشجاعة لسلوك مسلك الجريمة، وتكون تصرفاتهم غير المشروعة بأشكال مختلفة كالهروب من المدرسة ، الغياب المتكرر، الفوضى والشغب، مخالفة النظام، التدخين، المتاجرة بالمخدرات والسرقة.[2]

أما فيما يخص النظام غير الملائم فانه إذا فرضت المدرسة نظاما صارما على التلاميذ فهذا قد يؤدي بهم إلى النفور من الدراسة والهروب من المدرسة أو تركها نهائيا نتيجة الشعور بالاضطراب والظلم والتوتر، ومن جهة أخرى انتشار الاتجاهات والمواقف الفردية في محيط المدرسة هو الحرية المطلقة للمواقف والتصرفات وعدم تحمل المسؤولية لدى الأسرة التربوية.

كما أن الإخفاق في الدراسة قد يؤدي إلى ترك المدرسة في مرحلة مبكرة فيكون حينها الطفل لم تتشكل لديه بعد القدرة على مواجهة الحياة ومشاكلها، وهذا مايعرضه للجنوح بسبب عدم اكتمال نضجه العاطفي والاجتماعي.[3]

---

[1] هيثم البقلي، **انحراف الطفل والمراهق**، نهضة مصر للطباعة والنشر،ط1، القاهرة، 2006، ص88.

[2] محمد خلف، **مبادىء علم الاجرام**، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ط4، بنغازي، 1986، ص 68.

[3] L.MUCCHIELLi,**Sociologie de la délinquance** ,Paris, Armand Colin , 2014, p 82.

- جماعة الرفاق :

إن أكثر الأوساط الاجتماعية تأثيرا في سلوك الفرد هي جماعة الرفاق، حيث تتباين هذه الجماعة في تكوينها وخصائصها ووظائفها داخل المجتمع من حيث اللباس وتقليد سلوكيات بعضهم والأهداف المشتركة، فالسلوك المنحرف ماهو إلا سلوك متعلم من البيئة المحيطة بالحدث، فعندما يختلط الحدث بالمنحرفين من الأصدقاء تصبح جماعة الرفاق هي المرجع الأساس والمؤسسة الرئيسية في تنشئة الطفل اجتماعيا بعد خروجه من نطاق عائلته، فنظرا للتناسق بين أفراد جماعة الرفاق من حيث السن و الطبقة الاجتماعية والاقتصادية دون وجود قيود بينهم يجعل الحدث يكسب مجموعة من القيم والمعايير وثقافة خاصة، فقد تكون هذه المبادئ والقيم متوافقة مع ثقافة المجتمع إذا كانت جماعة الرفاق سوية، أما إذا كانت جماعة الرفاق غير سوية أو منحرفة فينعكس ذلك سلبا على الحدث وبالتالي يصبح منحرفا .[1]

وبذلك يسعى الطفل لتقليد رفقائه ويتعلم منهم قيما واتجاهات و سلوكات جديدة تبدأ في الترسخ لديه لتشكل بعد ذلك ملامح شخصيته، وبالتالي فان تميزت مجموعة الرفاق بالاتجاهات والقيم والسلوكات غير المتزنة وغير المقبولة في المجتمع تكونت لديه الشخصية المنحرفة فيتعلم منهم طرق الانحراف وتقنيات الجريمة.[2]

---

[1] سامية محمد جابر، غريب محمد سيد أحمد، **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003، ص 36.

[2] حسين عبد الحميد أحمد، **الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية،2010، ص 162.

المطلب الثاني: العوامل الاقتصادية

من أهم العوامل الاقتصادية التي تؤدي للانحراف هي الفقر والبطالة ، فدلت العديد من البحوث أن أغلب الأحداث المنحرفين ينتمون إلى أسرة فقيرة[1]، فالفقر يؤدي إلى الحرمان من إشباع المطالب الضرورية لحاجات الحدث كالغذاء الصحي الكافي والسكن ووسائل اللعب والترفيه في المنزل، كما له تأثيره الخاص في التكوين الجسمي والنفسي بالنسبة لأفراد الأسرة وكذلك الأثر للأب والأم اللذان يتركان المنزل بحثا عن العمل مما يترتب عليه أن يفقد الطفل الرعاية الأسرية ويترك لوحده بدون توجيه ، كما يلجأ بعض الأطفال إلى السرقة للتعويض عن فقرهم وإشباع حاجاتهم التي لا تتمكن أسرهم من تلبيتها،[2] فحاجة الأسرة إلى المال لمواجهة الغلاء تترك أثار سلبية على الأبناء كالشعور بالحرمان وعدم الطمأنينة والنقص تجاه الآخرين، هذا الوضع الذي يولد لدى الحدث الشعور بالدونية.[3] فالظروف الاجتماعية السيئة للأسر التي يكون فيها تصدع مادي هي التي تجعل من هذه الأسر قابلة لإنتاج أحداث منحرفين [4]

– **الرخاء الاقتصادي:** كما قد يكون الرخاء الاقتصادي دافعا للانحراف وارتكاب الجرائم، لأن زيادة الأموال يغري بالحصول عليها والرخاء المالي يسهل الحصول على الوسائل التي تساعد في ارتكاب الجرائم، ويعتبر المستوى المعيشي المترف من أسباب انحراف الأحداث لان الغنى الفاحش يدفع الحدث إلى ارتياد أماكن اللهو والترفيه وارتكاب مختلف السلوكات الانحرافية كتعاطي المخدرات خاصة

---

[1] L.MUCCHIELLI, **L'invention de la violence ; Des peurs, Des chiffres, Des faits**, Paris, Fayard, 2011, p61.

[2] سلوى عبد الحميد الخطيب، **نظرية في علم الاجتماع المعاصر**، مطبعة النيل، ط1،القاهرة، 2009، ص 116.

[3] نشأت حسن، **علم الانثروبولوجيا الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008، ص ص 90، 122،120.

[4] عدلي السمري، **السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992، ص 202.

في غياب الرقابة الوالدية للحدث وانعدام القيم الأخلاقية، فتوفر الإمكانيات المادية للحدث يمكنه من تحقيق جميع رغباته الشخصية سواء المشروعة أو غير المشروعة.

المطلب الثالث: العوامل الثقافية:

- الثقافة:

تمثل البيئة الثقافية مجموعة القيم الخلقية والمعنوية التي تسود الجماعة والتي ينبثق عنها عادات الجماعة وعاداتها وأسلوبها في الحياة، هذه العوامل هي من تهيأ الأرضية لخلق ثقافة انحرافية لدى الفرد من خلال توجيهه نحو الاتجاهات السلبية ودفعه للعنف والعدوان.

ويمكن القول كذلك أن التغير الاجتماعي الحاصل في المجتمع يسبب حالة من الصراع الذي يحصل بين ماهو قديم وماهو حديث من القيم ومعايير السلوك، فهناك فئة من الأفراد في الغالب يميلون إلى القديم لأنه متعارف عليه إلا أن البعض يتبنى الجديد المجهول فقد يقع البعض فريسة لذلك الصراع بين القديم و الجديد فيصبح ضحية لسوء التوافق و الانحراف.[1]

- الدين:

يعتبر الدين إحدى السبل التي تساهم في وقاية الحدث من انتهاج السلوك الإجرامي نظرا لما يتضمنه الدين من مبادئ تحث على الخير وتنهي عن الشر[2]، إلا أن البعض قد يستغل الميول الدينية لدى الأحداث وينحرف بهم عن المبادئ الصحيحة للدين تحت ستار التطبيق الأصولي لهذه المبادئ ويدفعهم إلى الخروج على نظام المجتمع وقوانينه، وتنشأ تبعا لهذا جماعات تتخذ لنفسها مسميات دينية

---

[1] محمد سلامة محمد غباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، المكتب الجامعي الحديث،ط2، الاسكندرية،2001اص 125.

[2] محمد عوض الترتوري، **جويحان أغادير عرفات، الأسس الفكرية و الاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006، ص 145.

تجذب إليها الأحداث وتستغلهم لقلة معلوماتهم الدينية وشغف خبرتهم بحقيقة العلاقات الاجتماعية،[1] مما قد يدفع هؤلاء الأحداث إلى التوجه نحو طريق الجريمة والانحراف وارتكاب مختلف أنواع الجرائم كالسرقة والقتل وغيرها.

وتتأثر الثقافة عندما يختلف الوسط الذي يكون فيه الفرد فمثلا عند الهجرة لما تتضمنه من تحولات في الحاجات والعلاقات والقيم والمعايير، فسرعة التغير وعمقه تؤدي إلى صراعات مما يفقد الفرد طرق التوجه السلوكي فيعيش حالة اضطراب وعدم استقرار.[2]

وتزداد ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمعات المعاصرة نتيجة الصراع المعياري بنسبة كبيرة فالتغير الاجتماعي الحاصل يجعل الطفل يتخبط بين تباين في المعايير وتناقض في القيم وبين هاتين الحالتين قد يقع الطفل في الخطأ أو في السلوك المنحرف.

- وسائل الاعلام:

تؤثر وسائل الإعلام سلبا على سلوك الحدث من خلال نوعية الأفلام التجارية المعروضة وخاصة البوليسية منها وأفلام الرعب والأفلام الجنسية، فالأطفال يقلدون عادة بطل الفيلم في تصرفاته وهم يعرضون في مخيلاتهم مشاهد مؤثرة فيه، بما فيه الخوف والرعب والاضطرابات والتي غالبا يكون لها تأثيرا عظيما في نفسية الطفل المشاهد لها.[3]

---

[1] إسحاق إبراهيم منصور، **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ديوان المطبوعات الجامعية، ط2،الجزائر، ،1991، ص 105.

[2] مصطفى حجازي، **تأهيل الطفولة غير المتكيفة: الأحداث الجانحون**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995، ص98.

[3] رابح غسان، **حقوق الحدث المختلف للقانون**، منشورات الحلبي الحقوقية،ط3، دمشق، 2005، ص 142.

فالأفلام السينمائية والبرامج التلفزيونية كأحد الوسائل الترفيهية تبقى تشغل بال الحدث لمدة طويلة بعد انتهاء العرض، وبالتالي فان الإعلام والصحافة والسينما غير المراقبة تعلم الحدث أساليب الإجرام وكيفية اكتساب الحدث للسلوكات المنحرفة من خلال ما تحمله في طياتها من مشاهد عنيفة [1].

المطلب الرابع: العوامل البيئية الطبيعية

تتعلق العوامل الطبيعية بمجموعة الظروف الجغرافية الخاصة بكل منطقة مثل حالة الطقس كالحرارة والبرودة وكمية الأمطار ونسبة التلوث، وتأثر العوامل الطبيعية في تكوين المجتمع من خلال ثقافته وحضارته واقتصاده وحتى عاداته وتقاليده.

وأجمع الباحثون على أن هناك تأثير غير مباشر بالنسبة لطبيعة الأرض والتربة وان وجود اختلاف بين الأقاليم من حيث المناطق الجبلية والصحراوية ومن حيث درجة كثافة السكان كلها تأثر على العوامل الاقتصادية والاجتماعية و الحضارية وغيرها من العوامل التي لها علاقة بظاهرة الإجرام.[2]

وقد توصلت الإحصاءات إلى أن ظاهرة الإجرام تختلف تبعا لاختلاف الدول بل وتختلف في أوساط الدولة الواحدة وفقا لحالة المناخ في كل منطقة، وهذا ما توصل إليه الباحث "جيري" الذي جاء بقانون الحرارة الإجرامي والذي يقول فيه أن جرائم الاعتداء على الأشخاص تزداد نسبتها في المناطق الجنوبية في فصل الصيف، وان جرائم الاعتداء على الأموال تكثر في المناطق الشمالية في فصل الشتاء، كما أن طبيعة المدينة تختلف عن طبيعة الريف لأن كبر المدينة وظروف الحياة فيها وكثافة سكانها وما يكون فيها من تعقيدات تؤثر على سلوكيات أفرادها وبالتالي يوفر للجانحين إمكانية تعلم السلوكات الإجرامية.

---

[1] سعد المغربي، أحمد ليثي، **الفئات الخاصة وأساليب رعايتها،" المجرمون"**، المركز العربي الإسلامي للطباعة والنشر، ط1، القاهرة، 1967، ص 232.

[2] السيد رمضان، **انحراف الصغار وجرائم الكبار**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2002، ص.96.

كما أثبتت دراسة كليفورد شو عن الإجرام والجنوح في مدينة شيكاغو أن الانحراف يزيد في المناطق الحضرية أكثر من المناطق الريفية وهذا يرجع لتعقد نمط الحياة وازدياد الصراع الثقافي نتيجة الهجرات الداخلية،[1] كما بينت الدراسات التي قام بها الباحث ريدوح وزملائه أن جنوح الأحداث هو مشكل حضري حيث قام بمقارنة حجم جنوح الأحداث خلال السنوات الماضية (1967-1969) في ثلاثة مناطق جزائرية وهي الجزائر، تيزي وزو، ورقلة، فوجد نسب مختلفة وأكثرها انحرافا كانت في المدينة.[2]

المبحث الرابع: انعكاسات جنوح الأحداث وأساليب مكافحة الظاهرة

ينبىء جنوح الأحداث عن إهمال تربية الحدث و رعايته وعدم تنشئته تنشئة سليمة في مرحلة نموه المبكر مما يؤدي بالنتيجة إلى تعطيل طاقة قطاع واسع من أفراد المجتمع ، هذا ما يؤدي إلى قلة الإنتاج ولا يساهم في التنمية الوطنية ، فيتميز أسلوب حياتهم بالعدوانية واللامبالاة وبذلك يكبدون المجتمع خسائر بليغة في الأرواح والممتلكات وزيادة عبء الإنفاق العام على أجهزة المتابعة ومؤسسات الإصلاح فضلا عن انتشار أجواء الفوضى والأمن، وهكذا تصبح الآثار السلبية للجنوح على الأحداث أنفسهم وعلى المجتمع واقعا ملموسا يستدعي المزيد من العناية والإصلاح.

المطلب الأول: الآثار السلبية للجنوح على الأحداث أنفسهم

للجنوح آثار و انعكاسات خطيرة على الحدث الجانح نفسه تصيب بدنه وعقله وعواطفه، وعلاقته بغيره كما تعطل قدراته على العمل والإنتاج والمبادرة ، ومن بين هذه الآثار:

---

[1] أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي**،المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010، ص 166.

[2] أحمد عبد اللطيف، **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**، ط1، دار النشر والتوزيع،القاهرة، 2003، ص 32.

أولا: الآثار التكوينية :

يؤثر الجنوح بشكل واضح على نفسية الحدث ومستقبله حينما يتعرض لإجراءات السلطة القضائية ، ممثلة في عمليات التحقيق والمحاكمة ومايترتب عنها من قلق واضطراب وعدم الثقة ، مما يؤثر على علاقته بغيره من الأفراد التي تقوم على الثقة أساسا خاصة في ميادين العمل مستقبلا، وهذه النتائج تتعلق بعملية التنشئة الاجتماعية للحدث،[1] كما أن الجنوح ليس ظاهرة محدودة بفترة زمنية معينة، بل أن آثاره تمتد إلى مدى حياته كلها وتظل لصيقة به ، مما يؤثر في تنشئته السليمة اجتماعيا ، لذلك اعتبرت الطفولة نواة المستقبل وطفل اليوم هو رجل الغد ، فإهمال التنشئة السليمة للحدث يؤدي إلى خلق جيل غير سوي وتؤول الجهود الوطنية إلى الفشل إذا اقتصر تخطيطها على الإمكانيات المادية دون البشرية.[2]

فالأحداث بحاجة إلى التخطيط لهم على ضوء المعطيات العلمية والاجتماعية والثقافية بما يضمن حمايتهم ورقيهم خاصة في الوقت الحاضر الذي تفاقمت فيه مشكلة جنوح الأحداث وازداد حجمها وتنوعت أشكالها.

ثانيا: الآثار النفسية:

ينعكس الجنوح على سلوك الحدث ويشعره بعدم الاستقرار والخوف، ويؤثر على تفاعله مع أقرانه في الوسط المدرسي والاجتماعي ، فالجنوح بالغ الأثر على نفسية الحدث الجانح في حد ذاته فهو يسبب أضرارا معنوية نتيجة إجراءات الملاحقة والمحاكمة وأثناء قضائه لفترة العقوبة المحكوم بها ، كما أن بعد الإفراج عنه فانه يواجه أزمات نفسية أخرى بسبب وصمة الإجرام التي قد تلاحقه في أوساط المجتمع الذي يعيش فيه فضلا عن أن انقطاع علاقاته وتفاعلاته الاجتماعية مع أفراد مجتمعه

---

[1] حسن الخوجدار ، **قانون الأحداث الجانحين**، جامعة دمشق،ط5، دمشق، 2008، ص 08.

[2] زهران طه، **معاملة الأحداث جنائيا**، رسالة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 1978، ص 16.

نتيجة شعوره بالنبذ من جانبهم ، قد يسبب له نوعا من الكآبة والمرض النفسي ويصبح بذلك سجين نفسه في انطوائية وانعزال.[1]

كما يؤثر الجنوح كذلك من الناحية النفسية في عملية التفاعل الاجتماعي للحدث مع الوسط الذي يعيش فيه حيث يميل إلى الانطواء و الاكتئاب والغضب والقلق وعدم القدرة على المبادرة ، وتتعطل قواه الإنتاجية فيصبح عالة على أسرته وعلى المجتمع ، ويجد صعوبة في التأقلم مع أسرته وفي المجتمع ومع ما تفرضه الأنظمة المدرسية و المهنية بسبب أن سلوكه يصبح اقرب الى اللامبالاة والعدوانية.[2]

ثالثا: الآثار الجسدية:

إن الجريمة المرتكبة من الحدث قد يكون لها مساس بصحته وسلامة جسمه أو حتى حياته ، أما بالنظر إلى طبيعة الجريمة المرتكبة كالتشرد وتناول المواد المخدرة والمسكرة ، وإما بالنظر إلى فعل المقاومة المحتمل من الضحية أو الانتقام منها [3]، فيمكن أن يصاب الحدث بأمراض عضوية أو عقلية تضر بصحته في مثل جرائم المخدرات والتشرد من دون مأوى، وكذلك الأمراض التي قد يصاب بها نتيجة العلاقات الجنسية المشبوهة في الاغتصاب والدعارة وغيرها، أو أن يصاب بأضرار جسدية بليغة قد تؤدي بحياته نتيجة مقاومة الضحية أو الانتقام الذي يترتب عنه غالبا جروح وكدمات قد تفضي إلى الوفاة.[4]

---

[1] أحمد محمد عبد اللطيف الفقي، **الحماية الجنائية لضحايا حقوق الجريمة**، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق جامعة عين الشمس، القاهرة، 2001، ص 414.

[2] Dumas.J.E , **centPsychopathology De l'enfant et de l'adoles**, De Boeck, Bruxelles, Belgique ,2013, p 374.

[3] أحمد محمد عبد اللطيف الفقي، **الحماية الجنائية لضحايا حقوق الجريمة**، مرجع سابق، ص 412.

[4] Gregoire.J, Mathys.C, **Jeunes Délinquants, Jeunes victimes ?,**La victimation du jeunes Placés en Institution fermée, Justice et sécurité, Bruxelles , 2018, p 215.

المطلب الثاني: الآثار السلبية للجنوح على المجتمع

يعتبر الجنوح ظاهرة اجتماعية خارجة عن نظام المجتمع وقيمه كما يعبر عن مشكلة خطيرة تهدد سلامة المجتمع وأمنه وكيانه، و تعد الطفولة جزء من هذا المجتمع تدخل في تركيبته البشرية لذلك فان الانحرافات السلوكية التي تصدر من أفراد هذا المجتمع تؤثر في النظام العام الذي ينتمون إليه وبذلك يلحق الخلل بمختلف جوانب الحياة.

أولا: الآثار الاقتصادية:

تؤدي زيادة جنوح الأحداث إلى إتلاف المال العام والتأثير على السياسة المالية والاقتصادية للدولة ، من حيث زيادة الإنفاق على برامج ومؤسسات مكافحة الجنوح وتعطيل طاقة العمل و الإنتاج، فيعمل الجنوح عكس متطلبات التكوين والتأهيل والإعداد للمستقبل.[1]

ثانيا: الآثار الاجتماعية:

لما كانت الأسرة هي اللبنة الأولى للمجتمع فان الرقي الأخلاقي للمجتمع ينبغي أن يكون جليا وظاهرا في محيط الأسرة أين تسود الأخوة والإيثار وروابط التعاون والتعاطف بين أفرادها ، وبذلك فان جنوح الأحداث وما يترتب عنه من مفاسد خلقية اجتماعية يعبر ويعكس الاضطراب وعدم الاستقرار وعدم التوافق داخل أسرة الحدث والذي يدفع بطريقة ما إلى الإجرام والتشرد.[2]

ثالثا: الآثار الأمنية:

إن زيادة حجم ظاهرة جنوح الأحداث يشكل خطرا على أمن المجتمع فالطفل الجانح عادة ما يكون في حالة نفسية غير مستقرة ويتصف بسوء التفكير وضعف العقل ومختلف الأمراض النفسية

---

[1] حامد راشد،**انحراف الأحداث من منظور السياسة الجنائية المعاصرة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996، ص 73.

[2] أحمد سلطان عثمان، **المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين**، دراسة مقارنة،دار النهضة العربية، القاهرة، 2002، ص 310.

،فيعتدي على حريات وحقوق الآخرين سواء داخل الأسرة أو في الشارع أو المدرسة ويصبح مصدر قلق لراحة الآخرين بالسلوكات المنحرفة والشتائم والكلمات البذيئة كما يزداد الوضع تعقيدا إذا كان الضحايا بدورهم من الأحداث،[1] وتتحمل الدولة الخسائر والأضرار المترتبة عن الجنوح سواء بصفة مباشرة كما هو الحال في جرائم السرقة والاعتداء على الأشخاص وإتلاف الممتلكات أو بصفة غير مباشرة في صورة تكاليف وأعباء إضافية تستدعي المزيد من الإنفاق للمال العام على أجهزة الشرطة والمحاكم ومؤسسات رعاية الأحداث من أجل مواجهة ظاهرة الجنوح التي تعتبر إنذارا عن حالة عدم التكيف الاجتماعي لهذه الفئة.[2]

المطلب الثالث: الأساليب الوقائية لمواجهة جنوح الأحداث

انه لمن الصعب القضاء على الجريمة مهما بذلنا من جهود، ولكن يمكن التخفيف من حدتها من خلال تكريس كافة الجهود وبشكل أكبر للوقاية منها، ويجب أن تكون برامج الوقاية موجهة خاصة لتعديل الاتجاهات النفسية والفردية والجماعية، وذلك بهدف ضمان إعداد جيل صالح مزود بمقومات التكيف الناجح في بيئته.

وعليه لا بد من اتخاذ عدة تدابير وقائية يمكن من خلالها الحد من جنوح الأحداث، ومن بين هذه التدابير مايلي:

---

[1] Crémieux Albert, Schachter.M, Cotte.S ,**L'enfant devenu délinquant** : Etude Médico-social et Psychologique, Marseille,Comité de L'enfance déficiente, 1945,p176.

[2] صالح بن محمد أل ربيع العمري، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002، ص 28.

أولا: إشباع الحاجات الأساسية:

يعد الغذاء واللباس والمسكن في مقدمة الحاجات الأساسية للفرد ، إذ أن أي نقص لهذه الحاجات يجعل الفرد يسعى إلى توفيرها بوسائل غير مشروعة(كالسرقة والاحتيال والغش ..) وقد تصبح هذه الحاجات موضع استغلال من طرف المنحرفين فيجرونه إلى هاوية الرذيلة.

والأسرة هي المسؤول الأول عن تأمين احتياجات الحدث وذلك حسب إمكانياتها وفي حدود دخلها، ولكن الأسرة الفقيرة لا تستطيع تأمين هذه الاحتياجات للحدث مما يجعله معرضا للجنوح بدافع الحاجة، ولهذا لا بد من تحسين الظروف المعيشية للأسرة من خلال تأمين الحد الأدنى الضروري لتأمين حياة كريمة لأعضائها [1]، بالإضافة إلى ذلك لا بد للدولة أن تسعى إلى إنشاء دور الرعاية المناسبة والمتكاملة للأحداث المتشردين الذين لا يجدون من يكفلهم، كذلك يجب توعية الآباء بدورهم اتجاه أبنائهم وبأهمية الحفاظ على جو هادىء ومستقر بالبيت و التحلي بالأخلاق الحسنة والابتعاد عن كل ما من شأنه تهديد استقرار الأسرة وخاصة السلوكات السيئة.[2]

ثانيا: الرعاية الصحية:

ينشأ السلوك الجانح في بعض الأحيان نتيجة الإصابة ببعض الأمراض الجسمية سواء قبل الولادة أو بعدها، مما يستدعي وجود حاجة ماسة إلى الرعاية الصحية ولهذا لا بد من الفحص الدوري للمولود للتأكد من سلامة الجنين وعدم إصابته باي مرض ربما يؤدي إلى إنجاب أولاد مضطربين، بالإضافة الى الرعاية الصحية للام الحامل حرصا على عدم تعرضها لمؤثرات تضر بصحتها وصحة جنينها، كما يجب رعاية المولود صحيا بعد ولادته لضمان سلامته وعدم إصابته بالأمراض التي قد تكون سببا في جنوحه، كما يجب أن يتولى الإشراف على الرعاية الصحية للأطفال مؤسسات رعاية

---

[1] عبد المحيي حسن صالح، **الصحة العامة وصحة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001، ص272.

[2] مصطفى العوجي ، **دروس في العلم الجنائي،(التصدي للجريمة)**، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980، ص219.

خاصة حتى بلوغهم نهاية سن الحداثة من أجل ضمان سلامة الحدث جسميا وعقليا واجتماعيا وانفعاليا، فسلامة الجسم شرط أساسي للتفكير السليم ومعالجة المشاكل و الرعاية الصحية لها أهميتها ليس للحدث فحسب ولكن للمجتمع ككل.[1]

ثالثا: الرعاية الأسرية للأبناء:

إن أسلوب التعامل السليم من قبل الآباء مع الأبناء يمكن الآباء من القيام بدورهم الوقائي تجاه أبنائهم ويبعدهم عن طريق الانحراف والجريمة وهذا الأسلوب يتمثل في أن يتسلم فيه الأب زمام السلطة الفاعلة بدون قسوة أو ليونة، وتكون فيه الأم صاحبة السلطة العاطفية وبهذا يتم الحفاظ على استقرار الأسرة، حتى يمكن إدراك الأدوار والمسؤوليات والمساهمة والمشاركة للأحداث مستقبلا.[2] فيجب أن يعطي الأهل القدوة الحسنة المستمدة من قانون المجتمع وقيمه والمعتمدة أيضا على مبدأ الاعتراف بالأبناء مع العمل على توفيق هذا الاعتراف بحقائق المجتمع، ومنه تتشكل التنشئة الاجتماعية السليمة القائمة على الضبط الاجتماعي وتصبح الأسرة قادرة على تقديم الرعاية والتربية الصالحة والمتكاملة، فعندما يصبح الآباء يوفون بحقوق الأبناء من نفقة وتسوية بينهم فان هذا ينمي فيهم الشعور بالحب والايخاء والاعتزاز بالانتماء إلى أسرهم.[3]

رابعا: المجال التربوي:

والتي يجب اضطلاعها بتنمية الجانبين التربوي والمعرفي للطفل حيث تساهم في عملية تكيفه الشخصي والاجتماعي وتحميه من الجنوح، وهذا بمحاولة التنبؤ المبكر بالقابلية للجنوح لدى التلاميذ

---

[1] بسام هارون، ساري حمدان، فائق أبو حليمة،**الرياضة والصحة**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الاردن، 1996، ص 29.

[2] Laurent Mucchielli, **Le contrôle Parental du risque de Délinquance Juvénile**, revue des politiques sociales et familiales,Université cote d'azur,France, 2001,p9.

[3] محمد الصليفيج، **حقوق الإنسان في الإسلام والوقاية من انحراف الأحداث**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ج1، الرياض، 1986، ص 330.

لعلاجه مبكرا وتجنبه مستقبلا، وإعداد المعلمين بالمدارس على مواجهة حالات الجنوح لدى بعض التلاميذ بالتعاون مع الأسرة والجهات الأخرى، كذلك يجب تعلم القيم الأساسية وتنمية الاحترام لهوية الطفل وأنماطه الثقافية وللقيم الاجتماعية السائدة في مجتمعه وللحضارات المختلفة عن حضاراته وحتى حقوق الإنسان والحريات الأساسية .[1]

اضافة الى تعزيز وتنمية شخصيات الأحداث ومواهبهم وقدراتهم العقلية والبدنية إلى أقصى طاقاتها و اشتراك الأحداث بنشاط وفعالية في العملية التربوية بدلا من كونهم مجرد موضوع لها، كما يمكن الاطلاع على الأنشطة التي تنمي الإحساس بوحدة الهوية مع المدرسة والمجتمع المحلي وبالانتماء إليهما وتشجيع النشء على تفهم واحترام مختلف وجهات النظر والآراء فضلا عن الاختلافات الثقافية وغيرها من الفوارق .[2]

وينبغي ايلاء اهتمام خاص لإتباع سياسات واستراتيجيات شاملة لوقاية الأحداث من إساءة استعمال الكحول والمخدرات ويجب أن يكون المدرسون مجهزين لمنع هذه المشاكل ومعالجتها.

كما يجب للنظم المدرسية أن تخطط وتطور أنشطة تحظى باهتمام الأحداث خارج نطاق المنهج الدراسي وذلك بالتعاون مع المجموعات المحلية وبلوغ أعلى المستويات التخصصية والتعليمية وتعزيزها فيما يتعلق بالمناهج الدراسية وطرق ونهج التعليم والتعلم.[3]

---

[1] مها عبد الباقي الجويلي، **التربية والمجتمع، الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001، ص 19.

[2] Anne Barrere et Nicolas semble ,**Sociologie du l'éducation**, Edition Nathan,Paris,1995, p81.

[3] علي السيد محمد الشخيبي، **علم اجتماع التربية المعاصر، تطوره منهجيته و تكافؤ الفرص التعليمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002، ص212.

خامسا: وسائل الإعلام:

أصبحت وسائل الإعلام باختلافها اليوم منافسا للأسرة والمدرسة في تنشئة الأولاد وتوجيه سلوكهم، وبإمكانها إيصال أفكارها إلى أبعد نقطة من هذا العالم خلال ثواني قليلة، فالبرامج التي تعرض على التلفاز تنمي الاتجاهات وتطور الإسهامات وتخلق أحاديث مشتركة وبهذا يتأثر أفراد المجتمع وقيمهم بما يعرض،[1] وعليه يجب أن تكون هناك برامج تتماشى وأخلاقيات المجتمع ومعاييره وتعالج الواقع وليس الأفلام التي تساهم في خلق صراعات لدى الأحداث بين الواقع والخيال الإعلامي، كذلك يجب إقامة ندوات فكرية تعالج أهم القضايا المتصلة بالأطفال وتوعية الأولياء إلى كيفية التعامل معها، كما يجب كذلك تكييف برامج وحصص تربوية للأطفال تعلمهم سلوكات مجتمعهم وتنمي قدراتهم وتساهم في تهذيبهم وإعطائهم صورة حسنة للاقتداء بها. [2]

سادسا: الرعاية المهنية:

لا يستطيع جميع الأحداث الاستمرار في الدراسة سواء بسبب شخصيتهم أو بسبب ظروفهم الاجتماعية مما يضطرهم لترك المدرسة بشكل مبكر في نهاية المرحلة الابتدائية أو المتوسطة والاتجاه إلى العمل لسد العجز المادي الذي يعانون منه ، ولهذا لا بد من تحديد الحد الأدنى لعمر الحدث الذي يسمح له بالعمل وتقديم إعانات مالية ومساعدات للأحداث المنقطعين عن الدراسة، اضافة الى الرعاية الخاصة بالأحداث الذين يعملون وتحديد مدة عملهم اليومي ونوع عملهم بما يتناسب مع استعداداتهم الجسمية والعقلية والإجازات التي تعطى لهم خلال مدة عملهم وإجراء الفحوص الطبية اللازمة قبل وأثناء عملهم للتأكد من خلوهم من الأمراض المعدية وعدم إصابتهم بأية أمراض نتيجة

---

[1] محمد علي محمد، **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985، ص261.

[2] محمد حسن شحاتة ربيع وآخرون، **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994، ص223.

مزاولتهم لأعمالهم،[1] وكذلك لا يجوز تشغيل الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 17سنة في بعض الأعمال والمهن ومنها العمل تحت سطح الأرض في المناجم والمحاجر واستخراج المعادن وصناعة المفرقعات وكذلك صناعة الخمور وكافة المشروبات الكحولية وصنع القصدير والمركبات المعدنية والعمل كمضيفين في الملاهي أو في مجال بيع أو شرب الخمور .[2]

سابعا: دور الدين:

بالرغم من الجهود الوقائية التي تقدمها مختلف مؤسسات المجتمع حماية للأحداث من الانحراف وضرورة توسيع المساعي في هذا المجال ، إلا أن دور العبادة ورجال الدين لازالوا بعيدين عن هذا المجال بالرغم من اعتراف الدول المتطورة بأثر الدين على الفرد وبنيت هذه الفكرة في سجون كندا لإصلاح المساجين، ومدى تاثير الدين في نفوس الأحداث الرقيقة القابلة للتغيير والاستقامة لأن الدين يخاطب العقول قبل القلوب مما يجعل الأفكار تدخل إلى ذهن المستمع أو المشاهد بقناعة تامة ورضا يجسده السلوك الحسن، فالمسجد له دور هام خاصة في خطبة الجمعة التي لن يتحقق هدفها مالم يكن اهتمامها الأول بالمشاكل التي يعيشها الفرد في الواقع ووسائل علاجها بما جاء في السنة ،[3] إذ تقع على الوالدين ورجال الدين مسؤولية الربط بين الأولاد ودور العبادة ليتلقوا مزيدا من التربية الحسنة ويغرس في نفوسهم الإيمان الذي يقيهم من الانحراف ، فالرغبات الروحية للطفل يحققها بذكر الله وتلاوة القران والصلاة والسماع للخطب والدروس، وأما العقلية منها فانه يحققها بالتعليم في حلقات

---

[1] خيري خليل الجميلي، **الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، المكتب الجامعي الحديث، مصر، 1994،ص 107.

[2] عصام أنور سليم، **حقوق الطفل** ، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، 2001، ص 244.

[3] حسن عبد الحميد أحمد رشوان، "الجريمة"، **دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية 1995، ص 190.

المسجد و يستفيد من حفظ القران بالزوايا ، فالدين يجعل الطفل عاقلا ويوجهه إلى سلوكات يرضى بها مجتمعه وتقيه شرور الانحراف.[1]

[1] فهمي توفيق مقبل، **العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الاجتماعية** ، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1994، ص 67.

خلاصة الفصل:

من خلال ماتطرقنا إليه يتضح لنا أن جنوح الأحداث كظاهرة اجتماعية وكبعد إجرامي عرفت انتشارا واسعا في العصر الحالي وهي تهدد استقرار المجتمع باعتبار فئة الشباب أهم مكون في البناء الاجتماعي، لذا وجب التصدي لها وتكريس كافة الجهود وفي مختلف المجالات للحد منها وحماية الأفراد والمجتمع من خطرها وابعاد الحدث عن مسببات جنوحه لان جنوح الأحداث لا يرتبط بالإجرام فقط بل يتعداه إلى قصور في المنظومة الاجتماعية ككل، وعليه يجب الحفاظ على حسن سير المجتمع واستمراره عن طريق المحافظة على أهم ركائز المجتمع وهو الطفل.

الفصل الثالث:

جنوح الأحداث بين الواقع الإجتماعي والتشريع الجزائري

تمهيد:

عرف المجتمع الجزائري كغيره من المجتمعات انتشارا لعدة مشكلات اجتماعية ومنها جنوح الأحداث التي استفحلت في الآونة الأخيرة نتيجة التغير الاجتماعي الحاصل، والذي مس مختلف مجالات الحياة الاجتماعية مما أثر على الأسرة ووظائفها فأصبح هناك صراع بين الأدوار الاجتماعية ما أدى إلى اختلالات في البناء الاجتماعي والذي نتج عنه انتشار سلوكات معادية للقيم والمعايير المجتمعية و مخالفة للقانون، هذا ما أدى بالمشرع الجزائري إلى وضع مجموعة من الإجراءات والضمانات والتدابير تكفل حماية هذه الفئة من الأحداث سواء الذين هم في خطر معنوي أو الجانحين منهم وكذلك لمعالجة هذه الظاهرة التي أصبحت تؤرق المجتمع.

المبحث الأول: التغير الاجتماعي وجنوح الأحداث

المطلب الأول: مفهوم التغير الاجتماعي ومظاهره في المجتمع الجزائري

أولا: مفهوم التغير الاجتماعي

التغير الاجتماعي هو عبارة عن انتقال أي شيء من حالة إلى حالة أخرى، أو يعني التعديل الذي يتم في طبيعة أو مضمون شيء أو ظاهرة ، وهو ذلك التحول القابل للملاحظة الذي يمس كل تشكيل اجتماعي لجماعة معينة ويعمل على تغيير مسار تاريخ هذه الجماعة.[1]

ويعرف أيضا بأنه عملية مستمرة تمتد على فترات زمنية متعاقبة يتم خلالها حدوث اختلافات معينة في العلاقات بين الأفراد أو في المؤسسات أو التنظيمات أو في الأدوار الاجتماعية،[2] فهو سمة مميزة للمجتمعات الحديثة في حياتها الاجتماعية لازمت الإنسانية منذ نشأتها إلى العصر الحالي.

ويعرفه "**عاطف غيث**" على أن:" التغير الاجتماعي يعبر عن أوضاع جديدة طرأت على البناء الاجتماعي والنظم والعادات الاجتماعية وأدوات المجتمع نتيجة لتشريع جديد لضبط السلوك أو كنتائج للتغير" كما يضيف أن التغيرات الاجتماعية تكون بأشكال متعددة منها التغير الذي يحدث في القيم الاجتماعية الذي يتبعه تغيرا في الأدوار والتفاعل الاجتماعي وكذلك تغير النظام الذي ينتج عنه تغيرا في المراكز والأدوار الاجتماعية. [3]

ويرى الباحثون في علم الاجتماع أن التغير الاجتماعي هو ذلك التحول الذي يطرأ على البناء الاجتماعي ووظائفه حيث ينجر عن هذا التحول تغير في الأدوار والتفاعل الاجتماعي والمراكز والأدوار الاجتماعية.

---

[1] Guy Rocher, **le changement social**,tome 3,coll,Point,n° 15,Paris, 1970, p21.

[2] محمد عمر الطنوبي، **التغير الاجتماعي**، منشاة المعارف ،ط1، الإسكندرية،1998، ص52.

[3] محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989، ص415.

كما يرى عبد الباسط محمد حسن أن التغير الاجتماعي هو كل تحول يقع في مجتمع من المجتمعات في فترة زمنية محددة ويصيب تركيبته وبناءه الاجتماعي أو النظم الاجتماعية أو القيم والمعايير السائدة أو أنماط السلوك أو نوع العلاقات السائدة فإذا كان التغير معنويا فانه يؤدي إلى تغير اتجاهات الأفراد و سلوكياتهم.[1]

والتغير الاجتماعي كظاهرة اجتماعية أساسية في المجتمع لا يكون في كل الحالات تطورا وإنما قد يكون انحدارا بالمجتمع نحو الأسوأ.

ويمكن حصر خصائص ومميزات التغير الاجتماعي في مايلي: [2]

- يعتبر التغير الاجتماعي ظاهرة اجتماعية وهو صفة ملازمة لكل مجتمع.
- يتطلب التغير في البنية ضرورة تحديده زمنيا، ووصف ومتابعة جميع التحولات.
- يعتبر سلسلة متصلة من العمليات المستمرة.
- التغيرات تكون على مستوى الفرد والجماعة والمجتمع.
- التغير الاجتماعي يكون في البناء الاجتماعي الذي يشمل كل التنظيم الاجتماعي أو بعضه فقط.
- إن حجم التغيرات المعاصرة المخططة منها أو العفوية تأخذ طابعا شموليا من حيث درجة التأثير يفوق بكثير التغيرات التي حصلت في فترات زمنية سابقة.

وبهذا يمكن القول أن التغير الاجتماعي عملية من التحولات المستمرة يكون حسب أهداف وطموحات الأفراد، وتكون له أثارا ايجابية أو سلبية على البناء الاجتماعي فلا يكون التغير في كل الحالات تطورا وإنما قد يكون في بعض الحالات انحدارا بالمجتمع نحو الأسوأ.

---

[1] عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964، ص49.

[2] حجيلة رحالي، **التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المفهوم والنموذج**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 7،جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010، ص4.

ثانيا: مظاهر التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري

شهد المجتمع الجزائري عدة تحولات وعلى عدة مستويات اقتصادية واجتماعية وثقافية والتي انعكست على مختلف مجالات جوانب حياة أفراده، وهذه التحولات كان لها تأثير عميق على بنية الأسر الجزائرية و العلاقات بين أفرادها ومع المحيط الاجتماعي، هذا ما أدى إلى الانفتاح المتواصل نحو القيم والمعايير المجتمعية، وتظهر مظاهر هذا التغير على مستوى سلوك الأفراد وعلى الحالة النفسية لديهم، ويمكن عرض لبعض هذه المظاهر فيما يلي:

- **التغير على المستوى الاجتماعي** : ويتجلى في كل مظاهر الحياة الاجتماعية ، فواقع العلاقات القرابية اليوم يتميز بتحولات ملموسة على مستوى الأسرة فبعد أن كانت العلاقات تتسم بقوة التماسك بين أفرادها أصبحت أضيق مما كانت عليه خاصة في الأوساط الحضرية نتيجة نمو الصناعة وسياسات التنمية المنتهجة من طرف الدولة فادى ذلك إلى تحويل القيم الجماعية إلى قيم فردية، فأصبحت هناك حياة حضرية في اغلب المناطق الجزائرية علاقاتها مبنية على أساس المنفعة والتبادل التجاري، وأصبحت الروابط والعلاقات بين الأفراد ظرفية وغير دائمة حتى أنه يمكن أن تنتهي بانتهاء المصلحة، ومن جهة أخرى أصبح هناك تحسن ملحوظ في الأوضاع المعيشية لأفراد المجتمع الجزائري من عدة جوانب اقتصادية و اجتماعية وارتفاع مستوى التعليم خاصة بالنسبة للمرأة فأصبح بإمكانها المشاركة في العمل والنشاط السياسي.[1]

- **التغير على مستوى الأسرة:** أوضحت الدراسات السوسيولوجية مختلف التغيرات التي مست الأسرة الجزائرية فتغيرت الصفات التقليدية التي كانت تميز الأسرة الجزائرية في تركيبها ووظائفها ونمط العلاقات والأدوار فيها، فالعلاقة بين الآباء والأبناء في العائلة الحضرية قد تغيرت وأصبحت مبنية

[1] الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، "دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في علم النفس الاجتماعي، قسم علم النفس، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017، ص 100.

على أسس ديمقراطية نتيجة اختلاف المستويات الثقافية والقيم والاتجاهات للجيلين لان نمط حياة الآباء تختلف عن طبيعة حياة الأبناء المعاصرة.

ويعتبر هذا التحول نتيجة حتمية لأثار التحضر والتصنيع والتحديث التي اختلطت صبغتها مع الظروف التاريخية والحضارية التي ورثتها الأسرة الجزائرية منذ زمن بعيد، فالتداخل بين التقاليد الاجتماعية والحضارية مع الظروف الاقتصادية والعلمية الحديثة ترك أثار في تشخيص المعالم الثابتة التي تميز الأسرة الجزائرية المعاصرة. [1]

– **التغير على المستوى التكنولوجي:** من أهم مظاهر التغير الاجتماعي على الصعيد التكنولوجي تتجلى من خلال وسائل الإعلام والاتصال الحديثة التي توافدت على المجتمع الجزائري والذي يتأثر بها بطريقة مباشرة أو غير مباشرة، وكل ما ابتكره الفرد للعمل على إشباع حاجاته المختلفة، وأدخلت مختلف المخترعات الآلية الحديثة في مختلف مجالات العمل والصناعة والتربية والتعليم والصحة والزراعة وعلى الأسرة، مما ساهم في تسهيل عملية الاتصال وهذا مواكبة للعصرنة والحداثة.[2]

وأصبح استخدام الوسائل التكنولوجية بصفة متزايدة ومستمرة دون النظر إلى تكلفتها أو ما يمكن أن ينجر عنها من تأثيرات أو ما تحدثه على البناء الاجتماعي، فكل مايحدث في المجتمع الجزائري من تغييرات ضخمة في مختلف البنيات الاجتماعية والاقتصادية والثقافية يوضح أهمية الجانب التكنولوجي في احداث هذا التغير. فهناك مظاهر ايجابية تتجلى في تسهيل الاتصال بين مختلف الفئات الاجتماعية سواء الصغار أو الكبار داخل المجتمع الواحد وبين مختلف الدول من خلال التلفاز والإذاعة والانترنت التي أرجعت العالم عبارة عن قرية صغيرة، وكذلك اهتمام العديد من

---

[1] احمد عبد الحكيم بن بعطوش ، **تحول العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة الجزائرية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد 9، جامعة باتنة، ديسمبر 2012، ص 83، 84.

[2] أسماء خالد، **مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التغير في المجتمع الجزائري**، مجلة تنوير، العدد 5، جامعة جيجل، الجزائر، 2018، ص 162.

أفراد المجتمع على اختلاف مستوياتهم بحقوقهم وواجباتهم لما له دور في الحصول على قوة ومكانة في المجتمع.[1]

المطلب الثاني: أزمة القيم الأسرية في المجتمع الجزائري

مر المجتمع الجزائري بموجة تحولات كاسحة وقوية شملت جميع الفئات الاجتماعية ومختلف الطبقات سواء المثقفة أو الأمية، الغنية أو الفقيرة وجميع الفئات العمرية من رجال ونساء وأطفال. ويمكن إبراز بعض الممارسات الاجتماعية و السلوكات التي تعبر عن التحولات والأزمات القيمة وتتمثل فيما يلي:

– **المشكلات الأخلاقية** : يمكن حصر الجوانب الأخلاقية التي يعيشها المجتمع الجزائري على غرار المجتمعات الأخرى في تقبل بعض الأفراد لقيم أخلاقية حديثة وهناك في المقابل بعض الأفراد الذين لا يزالون متمسكين بالقيم الأخلاقية التقليدية التي تقوم بدورها الحاسم في مختلف جوانب الحياة كالأسرة أما القيم الأخلاقية الحديثة فيكون لها دور رئيسي في مجالات أخرى كالعمل، وهناك بعض القيم التي أصبحت تتلاشى مع الوقت لأنها لا تساير متطلبات الوقت الراهن كعمل المراة والمساواة بين الجنسين، كما لم يصبح الجزائري أكثر تمسكا بعاداته وتقاليده مما أدى إلى اختفاء العديد من الأنماط الثقافية التي تميز المجتمع الجزائري.

كما طغت في العصر الحالي القيم الذاتية المرتبطة بالمصالح الشخصية على حساب القيم الجماعية و توارت قيم المسؤولية والشرف والأمانة والتسامح والإخاء ومختلف القيم الايجابية التي تحولت إلى قيم سلبية كالمحسوبية والرشوة والتهافت وراء الماديات إضافة إلى العنف والعدوان وانتشار السلوك المنحرف خاصة لدى الشباب والمراهقين كتعاطي المخدرات والدعارة و السرقة وغيرها.

---

[1] وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991، ص125.

– **المشـكلات النفسـية:** إن التغيـرات السـريعة و المتلاحقـة فـي العديـد مـن الجوانـب الاجتماعيـة والاقتصـادية و الثقافيـة والفكريـة التـي عجـز الفرد عـن التصـدي لهـا والـتحكم فيهـا أدى إلـى اضـطراب منظومـة القـيم الموجهـة لسـلوكيات الأفـراد فيشـعر الفرد وخاصـة المـراهقين بـأنهم يعيشـون فـي بيئـة لا تستجيب لرغباتهم واحتياجاتهم فيرفضـون القيم الخاصـة بحضـارتهم وينعزلون عن الآخرين وعن ذاتهم مما ينتج عنـه مشكلة نفسية بسبب سوء التوافق الاجتمـاعي والنفسي وسوء التكيف بسبب المنظومـات القيميـة المتناقضـة التـي يحملهـا أفـراد المجتمـع، فـالقيم تلعـب دورا هامـا فـي توجيـه السـلوك الإنسـاني وتصارع هذه القيم يؤدي إلى اضطرابات سلوكية.[1]

وعدم استطاعة الفرد تحقيق التوافق الاجتماعي عن طريق إقامة علاقات اجتماعية التي يحقق ويكتشف بها ذاته يقوده إلـى الإصـابة بالنكسـة والتي يمكن أن يتولد عنها مشاعر القلق والاضـطراب والتوتر، كما أن قدرة الفرد على تحقيق التوافق الذاتي بكبت رغباته المتصارعة يقوده إلى الصدام الذي يسبب لـه التوتر والقلق، وعدم قدرة الفرد عن التصدي للازمات والصدمات ومختلف أصناف الإحباط يسبب لـه الضـغط النفسـي وتكوينـات نفسـية غيـر متوازنـة نتيجـة التصـارع الحاصـل بـين القيم التقليديـة المتوارثة وبين القيم الجديدة التي دخلت على المجتمع الجزائري.[2]

– **مشكلات على مستوى التنشئة الاجتماعية:** توصلت معظم الدراسات التي اهتمت بموضوع التنشئة الاجتماعية والسلوك الإنساني بأن سلوك الفرد هو حصيلة التفاعل الحاصل بينه وبين بيئته من جهة وبينه وبين أفراد جماعته الأولية من جهة أخرى وتتمثل هذه الجماعات الأولية في كل من الأسرة وجماعة الرفاق وجماعة اللعب والعصبة، هذه المجموعات تشكل الإطار العام للبيئة الأولى التي

---

[1] Noureddine Toualbi,Acculturation, **s et utilisation des rites en Conflits de valeur** **Algérie," constribution psychologiques à la théorie du changement social"**, Thèse pour doctorat d'état lettres et sciences humaines, université Reine-Charlotte, Paris,1982.

[2] عطوف محمود ياسين، **قضايا نقدية في علم النفس المعاصر**، مؤسسة نوفل، بيروت، 1981، ص 258.

يتعامل معها الطفل خلال المراحل الأولى من حياته والتي تمكنه من اكتساب قيم اجتماعية سلبية نتيجة للاختلالات التي قد تصيبها.

وتعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تكوين شخصية الطفل وعن توفير الرعاية المادية والمعنوية وفي حالة ما إذا لم تقم الأسرة بواجباتها ومسؤوليتها اتجاه أبنائها فهذا يؤدي إلى وقوع اختلالات داخل الوسط الأسري، كما توجد أسر تواجه مشاكل مع أبنائها فتلجأ إلى إيداعهم بمراكز إعادة التربية أو دور الحضانة أو الاعتماد على المؤسسات التربوية لزعمها بعدم قدرتها على ضبط سلوكهم أو بسبب انشغال الوالدين وارتباطاتهم خارج الأسرة وعليه فالأسرة التي لا تحافظ على أبنائها وتتخلى عنهم فلا يتمكن المربي داخل مؤسسات إعادة التربية أو القاضي أو المعلم من حماية الطفل المعرض للانحراف دون مساعدة أسرته له.[1]

المطلب الثالث: أثر التغير الاجتماعي على جنوح الأحداث

ان التغير الذي مس المجتمع الجزائري أدى بانتقال هذا المجتمع من الطابع التقليدي في العلاقات والأدوار إلى الطابع الحديث الذي يقوم على أساس نفعي، وكما ذكرنا سالفا أن هذا التغير يمس القيم والمعايير والثقافة والنظم وهذا تزامنا مع التحضر والنمو السريع الذي يؤدي بدوره إلى بروز الكثير من المشاكل الاجتماعية و السلوكات المنحرفة كالعنف والإجرام.

ومن بين أثار التغير الحاصل في المجتمع على المراهقين والشباب هو إحساسهم بالفردية التي تنتج من انفصال شخصية الفرد عن قيم المجتمع ومبادئه فيفقد الفرد أخلاقه وقيمه ويصبح كائنا ماديا بمجرد اكتسابه قيما مادية ويميل إلى انتهاج سلوكات انحرافية، وتتجلى أزمة هذه القيم والسلوك والانحراف في العنف والكذب والسرقة والغش وطرق الكسب غير المشروع كالرشوة وغيرها من الأفعال

---

[1] علي مقداد، **عوامل تغير القيم المدرسية في المجتمع الجزائري**، مجلة الأحياء، العدد32، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، ص 823.

التي تنافي قيم المجتمع ومبادئه والتي تعكس بشدة الصراع في العلاقات الاجتماعية لدى المراهق، فأصبح العديد من الشباب يعيشون حالة من اللامعيارية و الاغتراب عن الذات وعن واقعهم بسبب الفشل في تحقيق التوافق بين المواقف الواقعية والمواقف المتاحة فيعيشون حالة من القلق والخوف وعدم الاستقرار والتوتر مما يؤثر على نفسيتهم ويؤدي إلى انتشار المشكلات النفسية لديهم.[1]

كما يعتبر الجنوح والانحراف من نتائج وانعكاسات التغيرات الاجتماعية والاقتصادية و الثقافية والسياسية والأمنية و إحدى الصور التي تعبر عن حالة الشباب و التي يعتبرونها حلا بالنسبة لهم، فيصطدم معظم الجانحين بمشكلة التواصل مع الآخرين بسبب أفعالهم وسلوكاتهم أو بسبب تقصير أحد مؤسسات التنشئة الاجتماعية في القيام بدورها وخاصة الأسرة، وكذلك نتيجة عدم قدرتهم على تحقيق الغايات وإشباع الحاجات وعليه يكون السلوك ألانحرافي كنتيجة حتمية عن سوء التوافق الاجتماعي وعدم قدرة المراهق على التعايش مع المجتمع وهي تعكس الصراع الذي يعيشه الشباب في العصر الحالي في ظل أزمة السلوك والانحراف عن القيم واهتزاز السلم الأخلاقي والنموذج المثالي الذي يحتذى به، فتشوهت المرجعية الايديولوجية التي أدت بدورها إلى اهتزاز البنية القاعدية للأفراد مما ساهم في تفاقم مختلف الممارسات السلبية وانتشار الجنوح والانحراف.

المطلب الرابع: حجم وتطور ظاهرة جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري

إن الإحصائيات الخاصة بظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر لا تعبر عن الواقع و لا تعكس الحجم الفعلي والصحيح لهذه الظاهرة لأنها تركز فقط على نسبة الانحراف القضائي الصادر عن

---

[1] نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، "دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ،كلية العلوم الانسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008/2007، غير منشورة، ص 141.

الجهات الأمنية والمحاكم الخاصة بالأحداث فنسبة الانحراف الواقعي يزيد بكثير عن الإحصائيات التي تشكل الأساس الذي تقوم عليه أبعاد هذه الظاهرة.

وتم القيام بأول الإحصائيات المتعلقة بجنوح الأحداث في سنة 1963 بالرجوع إلى محاكم الأحداث من خلال إحصاء عدد الأطفال الجانحين الذين وقفوا أما قاضي الأحداث وبالرجوع إلى الأرقام الخاصة الصادرة عن الجهات الأمنية يتبين لنا الانتشار الكبير لظاهرة الجنوح في الجزائر وتزايدها مع مرور الوقت.[1]

كما يمكن الإشارة إلى بعض الإحصائيات المتحصل عليها في سنوات الستينات حيث وجد أن نسبة جرائم الأحداث ضد الممتلكات في الستينات كانت أكبر منها في السبعينات، وبلغت نسبة جنوح الأحداث ضد الأموال ب 90 % عام 1969، ومن سنة 1998 إلى غاية 2002 وصل عدد الأحداث الموقوفين من 8077 إلى 12645 أي بارتفاع 56%، وهذا يوضح الانتشار الكبير للجريمة والانحراف في الجزائر خاصة في العشرية الأخيرة من القرن الماضي وعجز الدولة السيطرة عليها بسبب ظروف قاهرة دفعت الشعب الجزائري يرتكب مختلف السلوكات الإجرامية .

وكذلك بينت الإحصائيات أن المشكلات السوسيو اقتصادية كالبطالة والتسرب المدرسي والفقر من أهم الأسباب الدافعة لانحراف الأحداث، وبالرغم من التطور الذي مس مختلف المجالات الاجتماعية والاقتصادية إلا أنه تم تسجيل زيادة في نسبة الجنوح في سنوات الثمانينات التي قاربت (65.385) قضية تمت معالجتها في الفترة الممتدة بين 1979 و 1986.[2]

---

[1] إبراهيم فخار حمو، **الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015، ص 96.

[2] سفيان ساسي، **جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري**، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 19، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2017، ص 80.

أما في التسعينات فقد كان للظروف الاقتصادية والاجتماعية المتأزمة دورا كبيرا في ارتفاع ظاهرة الانحراف بسبب التراجع المستمر للقدرة الشرائية والأجور بفعل برامج إعادة الهيكلة ، مما أدى إلى ضعف قدرة الجزائريين على مواجهة المشاكل والطرق غير الشرعية في كسب المال، فالبطالة مست 46% من الشباب الذين لا يتعدى سنهم 24 سنة، مما دفع هذه الفئة إلى إتباع طرق غير مشروعة لسد حاجياتهم اليومية أو استهلاك المخدرات كسبيل للهروب من الواقع ونسيان تلك المشاكل.

وفي تلك الفترة أحصى الديوان الوطني لمكافحة المخدرات والإدمان حوالي 511 حدثا تقل أعمارهم عن 18 سنة تم إيقافهم في قضايا المتاجرة بالمخدرات واستهلاكها.[1]

وتؤكد الإحصائيات على أن الانحراف لدى الذكور أكثر منه عند الإناث ، وهذا يرجع إلى عدم التصريح بجنح البنات لأنه لا يتم الكشف عن النسبة الحقيقية لانحراف الفتيات خاصة في بعض الحالات كالإجهاض والبغاء وغيرها من الانحرافات التي لا يمكن التصريح بها من طرف الأولياء ،[2] وهذا يرجع إلى قيم وعادات وتقاليد المجتمع الجزائري المتمسكة بشرف البنات وتشددها معها ، حيث أن جنحة الذكر يحكم عليها من حيث درجة الضرر الذي يلحق بالضحية، وبالتالي فان جنح الإناث في المجتمع الجزائري وان كانت لها نفس خصائص جنح الإناث في بلدان أخرى فإنها تتميز عنها برد الفعل الاجتماعي.[3]

---

[1] محمد الطاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على قيم المجتمع الجزائري**، (1967-1999)، بن مرابط، الجزائر، 2008، ص 510.

[2] زينب حميدة بقادة، **أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث" دراسة ميدانية لدور الأسرة والمدرسة والحي في جنوح الأحداث**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007-2008، ص 201.

[3] محمد عبد القادر قواسمية، مرجع سبق ذكره، ص 65، 70.

جدول رقم (1) يوضح نسبة الفتيات المنحرفات مقارنة بالعدد الكلي للمنحرفين:[1]

السنة	عدد المنحرفات	المجموع الكلي للمنحرفين	النسبة المئوية
1979	487	8818	%5.84
1980	480	9078	%5.28
2001	325	9964	%3.26
2002	377	12645	%3
2003	484	9098	%5.31

من خلال الجدول يتضح ضعف نسبة انحراف الإناث مقارنة بالذكور ، فكما هو مبين نسبة الانحراف بدأت في التراجع وقد عرف عدد المنحرفين زيادة ملحوظة بداية من سنة 1998 إلى أن وصل إلى 12645 عام 2002، وهو ما يعبر على مدى خطورة الوضع ويمكن القول أن الأرقام المتوصل إليها كانت على أساس الشكاوي المرفوعة إلى مصالح الأمن والمحاكم.

ومن خلال إحصائيات مقدمة من طرف المديرية العامة للأمن الوطني لشهر مارس لسنة 2003 وجد أن 12268 ذكرا بنسبة 97 % و 377 فتاة بنسبة 3% بالنسبة لجرائم الأحداث، موزعة كمايلي:

- جرائم السرقة ب 5136 قاصرا.
- الضرب والجرح العمدي وتخريب الممتلكات ب 4411 قاصرا.
- الجرائم الأخلاقية ب 756 قاصرا، والعدد المتبقى يخص جرائم المخدرات وعصابات الأشرار وغيرها.[1]

[1] خولة بومدين، **جرائم الأحداث في الجزائر**، جريدة الخبر، العدد 14، مارس 2003، ص10.

جدول رقم (2) يوضح أنواع الانحراف وعددها لعام 2002:[2]

نوع الانحراف	عدد الحالات المسجلة
السرقة	5136
الضرب والجرح العمدي	5686
تحطيم أملاك الغير	714
تعاطي المخدرات	257
الانحرافات الأخلاقية	592
القتل العمدي	38

من خلال الجدول يتبين أن أكثر الانحرافات انتشارا بين الأحداث هي السرقة والسطو حيث تم تسجيل تورط 5136 حدثا سنة 2002 في حين سجل 5686 حدثا متورطا في أعمال عنف بما فيها الضرب والجرح العمدي، كما تورط 714 حدثا في جرائم تحطيم أملاك الغير سنة 2002 وهو رقم كبير نوعا ما، كما تم تسجيل تورط 257 حدث سنة 2002 بفارق يصل إلى 100 حالة بسنة 2001 و 592 حدثا متورطا عام 2002 بزيادة تصل إلى 172 مقارنة بعام 2001 وهي أرقام تعد كبيرة خاصة وأنها تعبر عن انحراف فئة حساسة من المجتمع ويرجع هذا إلى غياب الرقابة الأسرية والتنشئة الاجتماعية السوية للأطفال.

وبهذا فان انحراف الأحداث لا يقتصر على نوع معين من الجرائم بل يشمل أنواع مختلفة من السلوكات الانحرافية.

---

[1] فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية،الجزائر، 2011،ص104.

[2] **إحصائيات المديرية العام للأمن الوطني**، مارس، 2003، ص 104.

كما تم تسجيل زيادة كارثية في عدد الجرائم التي يقترفها الأحداث من الجنسين (ذكور وإناث) لتصل إلى (2.018) طفل جانح في الفترة الممتدة مابين شهري جانفي و افريل 2017، تم عرضهم على مختلف المحاكم.

وحسب الإحصائيات الصادرة عن مصالح وزارة العدل للمديرية العامة لإدارة السجون ومراكز الإصلاح وإعادة التربية التي تتعلق بجنوح الأحداث في الجزائر من (2010 إلى 2016) ، فتبين أن فئة الذكور تمثل أعلى نسبة والتي تقدر ب 95% من مجموع الانحراف مقارنة بالإناث بنسبة تقدر بـ 32.17% من الفئة العمرية بين (13 إلى 16 سنة) ، وتتعلق هذه السلوكات الانحرافية بمختلف أنواع العنف والتي أدت بهم إلى المثول أمام العدالة. [1]

وتتمركز مظاهر الانحراف لدى المراهقين خاصة في المدن الداخلية ومن بينها: تيزي وزو، بجاية، أم البواقي، سيدي بلعباس، الجلفة، جيجل، تلمسان، الشلف، بسكرة، وتبسة ، وفي المدن الشمالية الكبيرة و المخالفات المسجلة تتمثل في السرقة والمخالفات المرورية، التعدي على أملاك الغير وجرائم الضرب والجرح العمدي، أما في مدن الهضاب العليا فان سرقات المواشي ، الأفعال المخلة بالحياء ، القتل دفاعا عن الشرف، الإجهاض وغيرها من الانحرافات، وفي الجنوب فان المخالفات الغالبة تتمثل في جرائم استهلاك المخدرات، السرقة، الابتزاز وتجارة التهريب.

فالتغير الاجتماعي الذي يطرأ على الأسر الجزائرية كما ذكرنا سالفا هو إحدى العوامل التي تؤثر في ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر ويرتبط بها ارتباطا وثيقا، إضافة إلى التحضر السريع للأفراد الذي كان يصل معدله خلال الفترة الاستعمارية إلى 40% ثم انتقل إلى أكثر من 70 % في

---

[1] الإحصائيات الصادرة عن مصالح وزارة العدل، **المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز الإصلاح وإعادة التربية**، الجزائر، 2002-2016 .

بداية الألفية الثالثة ،[1] بسبب عدة عوامل وهي: ضغط الهجرة الريفية في التسعينات ،الآفات الاجتماعية من بينها التفكك الأسري، التهميش الاجتماعي والفقر، معدلات الفشل الدراسي، انعدام المرافق الترفيهية.

وحسب الإحصائيات بلغ عدد انحراف الأحداث خلال سنوات 2004 و 2005 و2006 على التوالي ب (10828) و(12245)و(13237)، إلى أن بلغ أكثر من 62 ألف حالة سنة 2016، فأصبحت البلاد تواجه مشاكل كبيرة في جنوح المراهقين وهو ماسمح بتسجيل أرقام مضاعفة بثلاث مرات، كما تم تسجيل ارتفاع في عدد القضايا من(10119) قضية في الفترة الممتدة بين 1953 و 1968 إلى ما يقارب (44.109) قضية بين 1972 و 1977، (2.073) حالة سنة 2007 و (3.284) حالة سنة 2011 وصولا إلى (5.368) حالة سنة 2016، وتعتبر حالات الجرح العمدي والضرب من أكثر الحالات التي شهدت ارتفاعا كبيرا بلغت نسبته بأكثر من 43% من سنة 2011 إلى 2017.[2]

المبحث الثاني: جنوح الأحداث في التشريع الجزائري

المطلب الأول: مراحل تشريع جنوح الأحداث في الجزائر

تأثرت كل التشريعات الخاصة بالأحداث في جميع المجتمعات بمبادئ وأفكار مدرسة الدفاع الاجتماعي كما تأثرت ببعضها البعض من خلال الملتقيات والمؤتمرات، وقد تأثرت الجزائر على غرار جميع الدول في تشريعاتها الخاصة بالأحداث بهذه الحركات والمدارس الاجتماعية، واستثنى المشرع الجزائري فئة الأحداث الجانحين بعناية كبيرة واهتمام خاص من أجل تقديم إدماج اجتماعي وإصلاح هذه الفئة قبل تنامي ظاهرة الجنوح وتطورها.

---

[1] Ministère de planification et de l’aménagement du territoire, ONS , Alger , septembre, 1985, p02.

[2] الديوان الوطني للإحصاء، **تقارير سنوية وحوصلة للفترة مابين 1980 إلى 2017**، الجزائر.

وعليه فقد مرت ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر بمراحل انتقالية تبدأ من العهد الاستعماري ثم السنوات الأولى بعد الاستقلال إلى العصر الحالي.

أولا: المرحلة الاستعمارية

وهي الفترة التي وطأ فيها الاستعمار الفرنسي الجزائر و تمتد من 05 جوان 1830 إلى غاية تاريخ 05 جويلية 1962 ، وقد تأثرت القوانين والتشريعات في الجزائر بمثيلتها في فرنسا كما أن تطبيق النصوص القانونية الخاصة بإعادة التربية والحماية القضائية للأحداث في الجزائر كما هو في فرنسا وكل القوانين والأنظمة العقابية التي صدرت في هذه الفترة لا تخدم مصلحة الجزائريين، مثلا قانون جويلية 1912 المتعلق بالمحاكم الخاصة بالأطفال والمراهقين والإفراج تحت المراقبة لم يطبق في الجزائر إلا في عام 1935، وعليه في هذه الفترة كان التشريع الجزائري تابعا للنظام الفرنسي لهذا كانت كل القوانين الصادرة تخدم المصالح الاستعمارية الفرنسية.

وفي عام 1958 أصبح هناك تطبيق تشريع عقابي في الجزائر فاستبدلت من خلاله الإجراءات القمعية القائمة على أساس عقابي ضد الأحداث الجانحين بتدابير تربوية ومحاكم خاصة تقوم على إعادة إدماجهم، لكن المشرع الجزائري تجاهل إنشاء هياكل ضرورية لتطبيق القانون الجديد على الأحداث المنحرفين في الجزائر فلم يتم تطبيق نظام الإفراج تحت المراقبة بشكل فعال فأهمل المشرع اكراهات الواقع الثقافي والاجتماعي والاقتصادي في الجزائر.[1]

واستمر العمل بالتشريع الفرنسي بعد الاستقلال إلى غاية 1966 ، حيث أنشئت بتاريخ 10جويلية 1962 مديرية قضائية خاصة بتسيير الجهاز القضائي ، وفي 21 سبتمبر 1962 صدر أمر من نفس الهيئة يسمح بتعيين القضاة بصفة مؤقتة في الأماكن الشاغرة، وفي 27 سبتمبر 1962

[1] Chérif Boudraa, **Défense Social et organisation Pénitentiaire En Algérie**, Mémoire de Magistère En science Criminelles ,Faculté de droit et de Science 2conomiques, Université d'Alger,Alger, 1973, p 16.

تم إنشاء أول حكومة منبثقة عن المجلس التأسيسي وأنشئت وزارة العدل ومدد العمل بالقوانين القديمة كما بقيت محاكم الأحداث تعمل حسب قانون 1945. [1]

وصدر أول أمر متعلق بالأحداث والطفولة بصفة عامة في 14 مارس 1964، حيث كان يحمل رقم 62-64 أجريت بمقتضياته بعض التعديلات والإضافات تماشيا مع الظروف الاجتماعية والاقتصادية والسياسية المستحدثة، أهم ما نص عليه هذا الأمر منع تطبيق العقوبة على الجانح الحدث مهما تكن خطورته الإجرامية و تعويضها بتدابير تربوية، والى غاية هذه الفترة كان التشريع الجزائري امتداد ومستمد من التشريع الفرنسي فكان الاختلاف فقط في التنفيذ وفي تغيير رجل القضاء الفرنسي برجل القضاء الجزائري.[2]

ثانيا: مرحلة التشريع الجزائري

يعتبر الحدث الجانح حسب التشريع الجزائري شخص يكون بين سن التمييز وسن الرشد الجنائي وهو الذي وقعت عليه مسؤولية ارتكاب جرائم أو يوجد في إحدى حالات الخطر التي حددها القانون وبذلك فالتشريع الجزائري اكتفى بتحديد سن الحدث وتعيين الجرائم المعاقب عليها.[3]

وذلك طبقا للأمر رقم 66-156 المؤرخ في 08 جوان 1966 المعدل والمكمل المختص في قانون الإجراءات الجزائية، إذ حدد المشرع سن انعدام المسؤولية بأقل من 13 سنة ، وفي هذه المرحلة لا توقع على الحدث أي عقوبة جزائية مهما كانت الجريمة المرتكبة بل تتخذ بشأنه تدابير الحماية

---

[1] حمو إبراهيم فخار ، **الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014، ص 282.

[2] محمد عبد القادر قواسمية، **جنوح الأحداث في التشريع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص121.

[3] العربي بلحاج،**أبحاث و مذكرات في القانون والفقه الأسلوبي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر، 1996، ص 391.

والتربية في حالة ارتكابه لجنحة أو جناية، أما إذا ارتكب مخالفة فلا يحكم عليه إلا بالتوبيخ وذلك لحل المسؤولية الاجتماعية محل المسؤولية الجنائية.[1]

أما مرحلة المسؤولية المخفضة فهي بين سن 13 و 18 سنة والعقوبات التي تتخذ في هذه المرحلة هي عقوبات ذات طابع تربوي بالدرجة الأولى، والاستثناء هي العقوبات المخفضة، ففي حالة الجنايات و الجنح تخفف عقوبات الإعدام والسجن المؤبد مابين سن 10 و 20سنة في حالة الحبس المؤقت، كما تخفض إلى نصف المدة المقررة للراشدين أما في حالة المخالفات يحكم عليه بالتوبيخ أو الغرامة فقط، وعليه المشرع الجزائري قرر تحميل الحدث بين 13 و 18 سنة مسؤولية جنائية مخففة بإعطاء القاضي باستخدام سلطته التقديرية حرية الاختيار بين الحكم بعقوبات مخففة أو بتدابير الحماية والتربية حسب ما تقتضيه ظروف وشخصية الحدث الجانح.[2]

المطلب الثاني: أنواع الجنوح حسب التشريع الجزائري

أولا : حالات الخطر المعنوي:

إن الحدث في خطر معنوي هو الحدث المعرض للجنوح والانحراف وهو الذي يوجد في حالة خطر تنذر باحتمالية ارتكابه للجريمة،[3] كما أن تواجد الحدث في بعض الظروف تجعله عرضة لخطر الانحراف لهذا اتجهت مختلف التشريعات والقوانين نحو الاهتمام بفئة الأطفال من أجل حمايتهم قبل وقوعهم في مستنقع الإجرام ويصبحوا أحداث جانحين.[4]

---

[1] فضيل العيش ، **شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري والعلمي**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008، ص 174.

[2] عبد الرحمان خلفي، **محاضرات في القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2013، ص 175.

[3] سعاد التيالي، **دور القضاء في حماية الأحداث** "دراسة مقارنة"، رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله ، فاس، 2008، ص 16.

[4] عمرو عيسى الفقي، **موسوعة قانون الطفل**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص 106.

ويقسم الباحثون الخطر إلى قسمين: **الخطر العام والخطر الخاص** [1]

– **الخطر العام:** يتعرض جميع الأحداث للخطر العام كونهم صغار السن فلا فرق بين المنحرف فعلا أو المعرض للانحراف أو الأحداث الأسوياء باعتبار أن شخصيتهم مازالت في طور النمو والتكوين، ونقص الإدراك لديهم مما يستوجب على جميع أفراد المجتمع والسلطات مواجهة كل خطر عام يهدد الأحداث باتخاذ جميع الإجراءات التي تحقق الوقاية والحماية من خلال منع جميع فئات الأحداث من الدخول أو العمل في أماكن معينة.[2]

– **الخطر الخاص:** هو مجموعة من المؤثرات المادية أو المعنوية أو الصحية التي تحيط بالحدث والتي قد تؤثر فيه، فالحدث الذي تكون ظروفه جيدة يكون مستبعدا من الوقوع في الانحراف أما الحدث الذي يعيش ظروفا صعبة فهنا يكون احتمال انحرافه بنسبة كبيرة ، وكلما زاد تأثير الظروف كانت الأسباب قوية وزاد تأثيرها على الحدث ، مما يجعله يستجيب للقيام بفعل يخترق القانون يدخل ضمن النصوص التجريمية الواردة في قانون العقوبات والقوانين المكملة له.[3]

ويعرف **محمد علي جعفر** الخطر المعنوي:" إن الطفل المعرض للانحراف تتوفر الخطورة الاجتماعية عنده و يمكن أن تؤدي به هذه الخطورة إلى ارتكاب جريمة، ولما كانت هذه الحالة لا تمثل جريمة في قانون العقوبات فان المشرع واجهها بتدابير وقائية التي تتضمن بعض المساس بحرية الطفل وقد يعمد المشرع إلى تحديد حالات الانحراف دون أن يترك للقضاء سلطة تحديدها كما قد يلجأ

---

[1] درياس زيدومة،**حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007، ص 241.

[2] عبد الحكيم فودة، **جرائم الأحداث في قضاء الفقه وقضاء النقض**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص 283.

[3] درياس زيدومة، **حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، مرجع سابق، ص 242.

أيضا المشرع إلى وضع عبارات عامة لمعنى التعرض للانحراف ويترك للقاضي السلطة التقديرية في ذلك" .[1]

وقرر المشرع الجزائري الحماية للقصر الذين لم يبلغوا سن 21 سنة ، وذلك بموجب المادة 01 من الأمر 03/72 المؤرخ في 10 فيفري 1972 والمتعلق بحماية الحدث إذا كان في وضع يهدد صحته بالخطر أو أخلاقه وتربيته أو أمنه أو أن تكون ظروفه المعيشية أو سلوكه من شأنهما أن يعرضاه للخطر المحتمل أو المضر بمستقبله، أو يكون في بيئة تعرض سلامته البدنية والنفسية أو التربوية للخطر.

وتأتي هذه الخطوة مسايرة لمبادئ الدفاع الاجتماعي التي ترى أنه يجب القضاء على الظروف التي من شأنها أن تؤدي إلى الجريمة، ولم يحدد القانون حالات الأحداث المهددين بخطر الإجرام وترك لقاضي الأحداث أن يستخلصها بالنظر إلى الحالة الصحية والتربوية للحدث.[2]

فالطفل في هذه الحالة يمثل خطورة اجتماعية ووسيلة إجرامية لأنه يحتاج للتربية والنصح والإرشاد لإبعاده عن كل المؤثرات الداخلية و الخارجية وهذا حتى لا يصبح مجرما محترفا، وعليه يخص السلوك الذي يسبق الجريمة وليس السلوك الإجرامي المرتكب، فالسلوكات التي تسبق الجريمة يكون مصدرها هذه الدوافع والمؤثرات بكل أنواعها والتي تمثل خطورة كبيرة لأنها تحدد مصير الطفل المستقبلي من حيث التأثر بالجريمة أو احترافها.[3]

---

[1] محمد علي جعفر، **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف**، دراسة مقارنة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000، ص215.

[2] جمال نجيمي، **قانون حماية الطفل في الجزائر**" تحليل وتأصيل مادة بمادة"، القانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015، دار هومة، ط1،الجزائر، 2016، ص 61.

[3] حميد عبد الصبور لبنراوي، **سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996، ص 559.

وأوضح المشرع الجزائري الحالات التي قد تؤدي إلى تعريض الطفل للخطر وهي :[1]

- فقدان الطفل لوالديه وبقائه دون سند عائلي.
- تعريض الطفل للإهمال والتشرد.
- المساس بحقه في التعليم.
- التسول بالطفل أو تعريضه للتسول.
- التقصير في التربية والرعاية.
- عجز الأبوين أو من يقوم برعاية الطفل عن التحكم في تصرفاته التي من شأنها أن تؤثر على سلامته البدنية أو النفسية أو التربوية.
- سوء معاملة الطفل كتعريضه للتعذيب والاعتداء عليه بدنيا، أو احتجازه أو منع الطعام عنه، أو القيم بأي عمل من شأنه أن يؤثر على التوازن العاطفي والنفسي للطفل.
- إذا كان الطفل ضحية جريمة من أي شخص آخر إذا اقتضت مصلحة الطفل حمايته.
- إذا كان الطفل ضحية جريمة من ممثله الشرعي.
- الاستغلال الجنسي للطفل، من خلال استغلاله في المواد الإباحية وإشراكه في عروض جنسية.
- عمالة الأطفال واستغلالهم اقتصاديا بعمل يحرمهم من الدراسة أو يضر بصحتهم وسلامتهم البدنية والمعنوية.
- وقوع الطفل ضحية لحالات الاضطراب وعدم الاستقرار نتيجة النزاعات.

---

[1] مولود ديدان، **قانون الإجراءات الجزائية المرفق بالقانون رقم(15-12)**، المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر، ص278.

– الطفل اللاجئ الذي أرغم على الهرب من بلده بسبب انعدام الأمن والأمان مجتازا الحدود الدولية وطالبا للحماية الدولية" .[1]

ومنه وضع المشرع الجزائري إجراءات محددة بشأن الحدث الجانح وقد نص على الجرائم التي تقع على الحدث لكن لم يحدد ذلك بشكل صريح، وفي هذه النقطة يتشابه مع قانون الإجراءات الجزائية في الجزء المخصص للأحداث الجانحين عند إتباع الإجراءات المنصوص عليها أثناء وقوف الحدث أمام قاضي الأحداث ، ويعتبر قاضي الأحداث السلطة الوحيدة للتعامل مع الأحداث على أساس قانوني و اجتماعي، وبموجب القانون الجديد لسنة 1972 أصبح من السهل على القضاة تمديد السن القانوني إلى 21سنة في حالة ماذا كانت الوضعية الاجتماعية والشخصية للحدث تستدعي ذلك.[2]

ثانيا: حالات الخطر المادي:

من أجل وقاية الطفل من الوقوع في براثن الجريمة يجب الاهتمام به من خلال مجموعة من التدابير الاجتماعية المانعة،[3] وفي حالة ارتكابه لجريمة ما يطلق عليه الطفل الجانح في نظر القانون كما يلقبه المشرع الجزائري، أو الطفل المنحرف أو الطفل المجرم،[4] ويمكن لقاضي الأحداث تخصيص مكان إقامة الحدث أو المكان الذي وجد فيه وهذا حسب القانون المتعلق بحماية الطفولة والمراهقة من أجل حمايته من خطر الانحراف الذي يهدد سلوكه وحياته، على أن يذكر في العريضة التي ترفع إليه حالة الحدث ويفتح بشأنها دعوى للتحقق منها بإجراء مختلف الفحوصات الطبية والنفسية والتحقيق الاجتماعي، وترفع بعد ذلك عريضة الدعوى لقاضي الأحداث من طرف ولي الحدث أو وصيه أو حاضنه وكذلك وكيل الجمهورية أو رئيس المجلس الشعبي البلدي فيستدعي قاضي

---

[1] مولود ديدان، نفس المرجع، ص279.

[2] مريم دعاس، **قضاء الأحداث في التشريع الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، الجزائر،2012-2015، ص 12.

[3] أحمد فتحي سرور، **أصول السياسة الجنائية**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1972، ص 24.

[4] ابتسام الغرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، قصر الكتاب، البليدة، 1998، ص 19.

الأحداث ولي الحدث أو وصيه لحضور جلسات الدعوى ليستمع إليهم ويسجل أرائهم، وإذا اجتمعت عناصر التقدير لدى القاضي اتخذ ما يراه مناسبا لحالة الحدث إما أن يصرف النظر عن قضية الحدث[1] أو أن يضعه تحت احدي التدابير التالية:

– الأمر بالحراسة المؤقتة على القاصر في الوسط الذي يكون فيه بإشراف مصالح المراقبة والتربية في الوسط المفتوح.33

– إلحاق الحدث بمراكز الحماية للطفولة والمراهقة S.C.P أو مراكز إعادة التربية للمراهقةS.C.R.

المطلب الثالث: فرق حماية الأحداث في الأجهزة الأمنية (الشرطة والدرك الوطني)

أوكل المشرع الجزائري النظر والتحقيق مع فئة الأحداث الجانحين لمؤسسات أمنية لمواجهة هذه الظاهرة وحماية الأحداث خاصة فيما يتعلق بإجراء التوقيف للنظر باعتباره مساس للحرية الشخصية والحقوق خاصة بالنسبة لفئة الأحداث والغاية من هذا التحقيق هو اتخاذ مجموعة من الإجراءات والوسائل التي تساعد في إظهار الحقيقة وكشفها، ومن بين الجهات الأمنية التي تسند إليها مهام حماية الأحداث هي :

أولا: شرطة حماية الأحداث

بدأ الاهتمام بشرطة الأحداث في الجزائر في بداية الثمانينات حيث تم تكوين لجنة متعددة الاختصاصات بهدف الوصول إلى توصيات ملموسة وتكونت هذه اللجنة من عدة قطاعات وهي: التربية، الصحة، المديرية العام للأمن الوطني والحماية الاجتماعية فكان من بين التوصيات المتوصل إليها هو حماية فرق من أجل حماية الطفولة على مستوى أمن كل ولاية من ولايات الوطن.[2]

---

[1] إبراهيم الشباسي، **شرح قانون العقوبات الجزائري**،المؤسسة اللبنانية للكتاب، بيروت،1980، ص199.

[2] خيرة مسعودان، **مصالح الأمن وحماية الطفولة المعرضة للخطر المعنوي والمادي**، مجلة رسالة الأسرة، منشورات وزارة التضامن والعائلة، العدد 2،الجزائر، 2004، ص 20.

إن التغير الاجتماعي وانهيار القيم الأسرية في المجتمع الجزائري وكذلك ازدياد نسبة جنوح الأحداث أدى بالمديرية العامة للأمن الوطني سعيا منها لتطبيق سياسة وقائية إلى إصدار منشور مؤرخ في 15 مارس 1985 وجه لرؤساء أمن الولايات لدعوتهم إلى تأسيس فرق خاصة لحماية الطفولة، وهذه الفرق تم إنشائها على مستوى أمن بعض الولايات خاصة التي تمتاز بكثافة سكانية عالية وتتمثل مهمتها في قمع المخالفات المرتكبة من طرف الأحداث من جهة وحمايتهم من جهة أخرى.[1]

ومن مهام شرطة الأحداث هو التحري عن الأحداث المعرضين للانحراف والمشردين واتخاذ الإجراءات اللازمة لتوجيههم والتعاون مع أسرهم من أجل حمايتهم من الوقوع في دائرة الانحراف، كما تعمل على الكشف عن الأحداث الجانحين وإجراء التحقيق الأولي معهم وجمع البيانات الخاصة بظروفهم وتقوم بحجزهم في بعض الأحيان إلى غاية عرض قضيتهم على قاضي التحقيق المختص في شؤون الأحداث.[2]

تساهم شرطة الأحداث بالتعاون مع جهات أخرى مختصة في الرعاية اللاحقة للأحداث الذين تم الحكم بإيداعهم في إحدى المؤسسات الإصلاحية، حيث تقوم بمتابعتهم وتوفير الظروف الملائمة لمساعدتهم على مواصلة الدراسة أو العمل، وعليه فالعلاقة بين الشرطة والأحداث ليست علاقة قانونية فقط بل هي علاقة اجتماعية نظرا للدور الفعال الذي تقوم به في إطار الرعاية الاجتماعية للأحداث، ويتم تدخل أعضاء الشرطة المساعدين في شؤون الأحداث بناءا على قواعد وأنظمة خاصة تتوافق مع ما أقرته المواثيق والتشريعات الدولية.[3]

---

[1] عبد العزيز جاهمي، **دور الشرطة في حماية الأحداث الجانحين**، مجلة الحقوق والعلوم السياسية ،العدد1، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023، ص1485.

[2] عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمني،الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001، ص 337.

[3] Cotherine Sarnet: **Violence et délinquance des jeunes**, in renvue Les études de la documentation Française, Paris,N° 5 125,2001,p87.

ثانيا : جهاز الدرك الوطني وحماية الأحداث

أنشأت فرقة حماية الأحداث في جهاز الدرك الوطني بمقتضى القرار المتعلق بلائحة العمل في 2005/01/24 من أجل التكفل بالأحداث في خطر معنوي والأحداث المنحرفين من استحداث ثلاثة خلايا على مستوى المجموعات الإقليمية للدرك الوطني في كل من الجزائر العاصمة، وهران و عنابة والذين تم إعدادهم من أجل مساعدة الفرق الإقليمية أثناء التحقيق والتحري في القضايا التي يكون أحد أطرافها حدث وهذا لوضع آليات للعمل الوقائي بين الأسرة والمدرسة والمجتمع المدني، باعتبار أن الدرك الوطني قد يوجد في حالات يكون أول من يتعامل مع الحدث بعد توقيفه، ومن المهام التي تسند لفرقة حماية الأحداث في الدرك الوطني هي تحسيس القصر بخطورة الانحراف والآثار المترتبة عنه كنتيجة حتمية لسلوكياتهم المنحرفة و مراقبة الأماكن التي يتردد إليها الأحداث لتفادي حدوث أي خطر معنوي أو مادي قد يتعرضون له وكذلك المشاركة في التحقيقات القضائية مع الوحدات الإقليمية أو المتخصصة التابعة للدرك الوطني وفق ما تقتضيه المبادئ والنصوص القانونية

ويتكون طاقم هذه الخلايا من:

- رئيس الخلية.
- دركيين (02) اثنين من الأعضاء وعضو من النساء عند الاقتضاء.
- أخصائية نفسانية.

وتتكون فرقة حماية الأحداث في جهاز الدرك الوطني من:

- قائد فرقة 1، ضابط شرطة قضائي، قائد فرقة 2، ضابط شرطة قضائية و 8 أعضاء من المحققين المتخصصين من بينهم دركيات، وتوجد فرقة الأحداث في الجزائر على مستوى 8 ولايات وهي:

الجزائر، البليدة، قسنطينة، عنابة، الشلف، تيارت، وهران.

كما قامت قيادة الدرك الوطني بانتقاء دركيين محترفين للعمل في هذه الفرق من بينهم 65 دركي مختص في الوساطة الاجتماعية ، حيث تلقوا تكوينا نوعيا بالمركز الوطني لتكوين المختصين في الوساطة الاجتماعية وكانت هذه الخطوة كأول تجربة في الجزائر من أجل حماية القصر والتكفل اللازم بهم والوقاية من مختلف إشكال الانحراف والجريمة.[1]

المبحث الثاني: آليات معالجة جنوح الأحداث في الجزائر

سعى النظام القانوني الجزائري كغيره من أنظمة الدول الأخرى إلى احداث منظومة قانونية خاصة بالأحداث، فاستثنى الأحداث بمعاملة جنائية خاصة وهذا من أجل تقويم سلوكهم وإعادة إدماجهم من خلال إنشاء قضاء خاص بالأحداث الجانحين من أجل التحقيق معهم في مختلف الجرائم المرتكبة.

المطلب الأول: الهيئات الخاصة بقضاء الأحداث

إن المعاملة العقابية للأحداث تختلف عند تلك التي تخص البالغين وهذا لكون الحدث لم يبلغ بعد سن الثامنة عشر من عمره (18)، وهذا ما أدى إلى إنشاء محاكم خاصة بالأحداث و التي يختلف تشكيلها من بلد لأخر، وهناك ثلاثة اتجاهات بهذا الشأن وهي :

– **الاتجاه الأول** : وهو الاتجاه التقليدي الذي عملت به معظم التشريعات القديمة ، حيث لم تكن تفرقة في المحاكمة بين البالغين والأحداث، ولم يؤخذ بعين الاعتبار مرتكب الجريمة فكان يحاكم كل

[1] طارق حمودة ، **دور المؤسسة الأمنية في الوساطة الاجتماعية وحماية الأحداث في الجزائر**" الدرك الوطني أنموذجا" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية،جامعة باجي مختار، العدد 1،عنابة، الجزائر، 2016، ص 78،79.

المجـرمين أمـام قضـاء واحـد وفـي هـذا الاتجـاه لـم يكـن هنـاك قضـاء خـاص بمحاكمـة الأحـداث والجانحين.[1]

– **الاتجاه الثاني** : هذا الاتجاه يضم مجموعة من المهتمين بشؤون الأحداث وهذا من غير المختصين في القانون ، مثلا في مراكز الرعاية الخاصة بالطفولة في السويد يتكون المجلس عندهم من الطبيب ورجل دين ومدرسين ومربين وعضو من أعضاء مجلس المدينة بشرط أن يكون أحد أعضاء المجلس من السيدات وهذا في كل مقاطعة .[2]

– **الاتجـاه الثالـث:** وهو الاتجاه الذي يدعو إلى ضرورة أن يكون تشكيلها مزدوج يشمل العناصر القانونية والاجتماعية فهما عنصران متكاملان ، فيمكنهما التشاور ومناقشة كل مايخص الأحداث وكذلك في تقدير الحالات التي تعرض عليها لما يخدم مصلحة الحدث ، ونجد التشريع الفرنسي الذي أخذ بهذا الاتجاه حيث يدعو إلى تشكيل محاكم الأحداث برئاسة قاضي وعضوية اثنين من المساعدين الاجتماعيين من غير المختصن في القانون و التي يكون لها اهتمام بشؤون الطفولة.[3]

– **تشكيل قسم الأحداث في الجزائر:** ويتشكل قسم الأحداث المكلف بمحاكمة الأحداث من:

قاضي الأحداث رئيسا وهو قاضي رسمي يعين بموجب أمر من رئيس المجلس القضائي بناءا على طلب النائب العام، و المساعدين المحلفين الذين يتم تعيينهما بقرار من وزير العدل باقتراح من رئيس المجلس القضائي بعد اختيارهما من قبل لجنة خاصة تنعقد لهذا الغرض ويتم اختيارهما من كلا الجنسين، وتكمن أهمية وجود مساعدين من أجل الإلمام بحالة الحدث والتعرف على شخصيته

---

[1] إبراهيم حرب محيسن، **إجراءات ملاحقة الأحداث الجانحين في مرحلة ماقبل المحاكمة استدلالا وتحقيقا**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999، ص 94.

[2] B.BENGTSSON, **La responsabilité des mineurs dans les droits Scandinaves** ,Revus internationale de droit comparé ,Paris, Vol,14,n1,Janvier-mars 1962,p34.

[3] حسن الجوخدار، **قانون الأحداث الجانحين**، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1،عمان، 1992، ص 118.

وفحصها للوصول إلى أساليب المعاملة المناسبة الخاصة بكل حدث ويكون اختصاص هؤلاء المساعدين في مختلف المجالات كعلم النفس وعلم الاجتماع وعلوم التربية.

واشترطت بعض التشريعات و من بينها التشريع المصري بأن يكون أحد المساعدين على الأقل من العنصر النسوي ، وهذا مانتمنى أن يأخذ به المشرع الجزائري لما فيه من توفير جو الاطمئنان للحدث وإبعاده عن رهبة المحاكمة الجنائية لما في ذلك من أثر بالغ على نفسيته، كما أن المرأة غالبا ما يكون لها معرفة ودراية بشأن الأحداث، وهذا لتحقيق الغاية والتوصل إلى إصلاح الحدث وإعادة إدماجه، كما يجب اختيار القضاة الأكثر دراية وتجربة في شؤون الأحداث والذين لهم خبرة وميول في هذا المجال لأداء وظائفهم على أكمل وجه.

ثانيا: اختصاص محاكم الأحداث:

و يكون اختصاص قسم الأحداث إما شخصيا أو نوعيا أو إقليميا.[1]

أولا: الاختصاص الشخصي:

يختص قسم الأحداث في المحكمة بالفصل في الدعوى المرفوضة ضد الأشخاص الذين لم يبلغوا سن 18 سنة، وتكون العبرة في تحديد سن الرشد الجزائي بسن المجرم يوم ارتكاب الفعل الإجرامي وليس يوم تقديمه للمحكمة، كما تختص بالحكم على القصر البالغين من العمر 16سنة كاملة والذين ارتكبوا أفعالا إرهابية أو تخريبية والمحالين إليها بقرار نهائي من غرفة الاتهام.[2]

2- **الاختصاص النوعي:** ويتحدد حسب نوع الجريمة أو الوقائع المرتكبة، فإذا كانت الجريمة من نوع الجنايات فان قسم الأحداث المختص فيها هو الموجود بمقر المجلس القضائي، وإذا كانت من الجنح

---

[1] جيلالي بغدادي، **التحقيق(دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية)**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999، ص 100.

[2] شهيرة بولحية، **حقوق الطفل بين المواثيق الدولية و قانون العقوبات الجزائري (دراسة مقارنة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2011، ص 331.

فان قسم الأحداث المختص هو قسم الأحداث بالمحكمة وإذا كان من قسم المخالفات فان المختص فيها هو قسم المخالفات ويبقى قاضي الأحداث هو صاحب الاختصاص فيما يتعلق بالحدث الجاني.[1]

3- **الاختصاص الإقليمي:** يكون بتحديد اختصاص غرفة الأحداث بحدود دائرة المجلس القضائي باعتبار أن لها نفس اختصاصاته، ويشمل كامل حدود دائرته الإدارية و يتحدد ذلك بمكان ارتكاب الجريمة أو بمحل إقامة الحدث أو والديه أو وصيه أو بمكان العثور على الحدث أو المكان الذي أودع به الحدث.[2]

المطلب الثاني: الإجراءات الخاصة بمحاكمة الأحداث

إن المبدأ الأساسي الذي تقوم عليه معالجة ظاهرة الجنوح حسب مايتفق مع الغرض الاجتماعي ويخدم مصلحة الحدث هو ما جاء في قانون الإجراءات الجزائية، فأفرد هذا القانون مبادئ خاصة بالأحداث تحقق إصلاح الأحداث وتهذيبهم دون توقيع العقاب الذي يوقع عادة على البالغين، حسب مايحقق الغرض الاجتماعي ومصلحة الحدث.

واستثنى المشرع الجزائري فئة الأحداث الجانحين بأصول وإجراءات خاصة عن تلك المتخذة بشأن البالغين وهي:

1- سرية جلسات المحاكمة الخاصة بالأحداث: تجرى المحاكمات عموما في العلن أمام الجمهور وهذا حماية لحقوق الأطراف، غير أن هذا المبدأ غير مطبق في قضاء الأحداث كون أن المحاكمات تجرى في جلسة سرية لا يحضرها إلا أعضاء هيئة المحكمة وأمين الضبط وأطراف الدعوى وأعضاء النقابة الوطنية للمحامين والنيابة وعند الاقتضاء ممثلي الجمعيات والهيئات المهتمة بشؤون الأطفال

---

[1] جيلالي بغدادي، **الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار**، الجزائر، الجزء الأول، 1996، ص 354.

[2] لحسن بن شيخ اث ملويا، **دروس في القانون الجزائي العام**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012،ص 112.

ومندوبي حماية الطفولة المعنيين بالقضية ،[1] وهذا ما أقرته المواثيق الدولية بهدف منع الإساءة لسمعة وخصوصية الحدث و لتسهيل عملية إصلاحه وإعادة إدماجه في المجتمع. أما النطق بالحكم لا يخضع إلى السرية ، بل يجب أن يصدر في جلسة علنية يكون الحدث حاضرا فيها.

2- حظر نشر ما يدور في الجلسة: يمنع منعا باتا نشر أو بث ما يدور في الجلسة القضائية للأحداث أو ملخصا عن المرافعات والأوامر والأحكام والقرارات السائدة عنها في الكتب والصحافة أو الإذاعة أو السينما أو عن طريق شبكة الانترنت أو بأية وسيلة أخرى، وتقع عقوبة الحبس من ستة أشهر إلى سنتين وبغرامة من 10.000 دج إلى 200.000دج أو بإحدى هاتين العقوبتين على كل من يقوم بمثل هذه السلوك، كما شدد المشرع الجزائري هذا المبدأ وضمنه في نص المادة 137 من القانون المتعلق بحماية الطفل.[2]

3- ضرورة تعيين محامي للحدث: نص المشرع الجزائري بحق الدفاع للطفل، وهو حق مضمون دستوريا على أن حضور محامي لمساعدة الحدث ضروري في جميع مراحل المتابعة والمحاكمة، وعند الاقتضاء يعين قاضي الأحداث محاميا للحدث وفق ما تقتضيه الفقرة 2 من المادة 452 من قانون الإجراءات الجزائية، وقام المشرع الجزائري بإنشاء هيئات قضائية خاصة بالنظر في قضايا الأحداث يرأسها وجوبا قاضي مكلف بالأحداث، وعلى غرار ذلك توكل لوكيل الجمهورية بأن يقوم بالوساطة في المخالفات والجنح من تاريخ ارتكاب الطفل للجريمة، وحتى قبل تحريك الدعوى العمومية، فيمكن لضابط الشرطة القضائية أن يقوم بالوساطة ويقوم برفع المحضر إلى السيد وكيل الجمهورية من أجل التأشير عليه.[3]

---

[1] عبد الرحمن حاج إبراهيم، **إجراءات التقاضي في جرائم الأحداث**، "دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق، جامعة الجزائر1، الجزائر، 2015/2014، ص 192.

[2] المادة 137 من القانون رقم 12- 15 المؤرخ في 15 جوان 2015 المتعلق بحماية الطفل.

[3] نبيل صقر، صابر جميلة، **الأحداث في التشريع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 70.

4-حضور الحدث و مسؤوله المدني للمحاكمة: تحصل المرافعات في سرية تامة ويسمع أطراف الدعوى ويجب حضور الحدث بشخصه ويحضر معه نائبه القانوني ومحاميه، وتسمع شهادة الشهود إن لزم الأمر بالأوضاع المعتادة.[1]

وحسب هذا المبدأ فان حضور الحدث للمحاكمة وجوبي لأنه طرف في الدعوى، حيث يقوم القاضي بتوجيه التهمة إليه ويتلقى أقواله.

والمشرع استعمل مصطلح "سماع" بدلا من مصطلح " استجواب" لأن غاية قاضي الأحداث هي سماع القضية والتهذيب والتربية وليس العقاب والزجر، وبالتالي لا يقوم بمواجهته بالأسئلة والاستجواب كما يفعل القاضي مع المجرمين البالغين.[2]

كما يمكن لقاضي الأحداث أن يأمر بانسحاب الحدث من الجلسة في أي وقت وذلك لحماية الحدث والحرص على مصلحته وخروجا عن القواعد العامة ، وأجاز للمحكمة أن تعفي الحدث المدعى عليه من حضور المحكمة بنفسه إذا رأت أن مصلحته تقتضي ذلك، وذلك حفاظا على الحدث من أي ضغط أو ارتباك أو توتر نفسي نتيجة الوقائع التي تكون أثناء الجلسة.

5-عدم اللجوء إلى الحبس المؤقت إلا في حالات الضرورة:

لا تكون عقوبة الأحداث الجانحين مثل عقوبة البالغين نظرا لصغر سن الأحداث وعدم نضجهم، والحبس المؤقت هو مجرد إجراء تحفظي قبل إثبات إدانة الحدث وتنص المادة 51 من قانون العقوبات على أن " في مواد المخالفات يقضي على القاصر من سن ثلاثة عشر سنة (13) إلى ثمانية عشر سنة (18 سنة) ، اما بالتوبيخ أو الحبس أو الغرامة". فلا يجوز وضع الجانح في هذه السن مؤقتا في مؤسسة عقابية إلا إذا كان هذا التدبير ضروريا أو استحال أي إجراء أخر، وفي هذه

---

[1] المادة 461 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

[2] عبد اللطيف والي، **الحماية القانونية لحقوق الطفل**،" دراسة مقارنة"، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون العام، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،الجزائر، 2014-2015، ص 388.

الحالة يحجز الحدث الجانح في جناح خاص ، فان لم يوجد ففي مكان خاص يخضع لنظام العزل، كما لا يمكن وضع الطفل الذي يقل سنه عن ثلاثة عشر سنة رهن الحبس المؤقت.[1]

حيث لا يمكن إيداع الطفل الذي يتجاوز سنه الثالثة عشر(13) رهن الحبس المؤقت إذا كان الحد الأقصى للعقوبة المقررة هو الحبس أقل من ثلاثة (3) سنوات أو يساويها في مواد الجنح، كما لا يمكن إيداع الطفل الذي يبلغ سن ثلاثة عشر(13) سنة إلى أقل من ستة عشر(16) سنة رهن الحبس المؤقت إلا في الجنح التي تشكل خللا ظاهرا وخطيرا بالنظام أو في حالة ماذا كان الحبس ضروريا لحماية الطفل ويكون لمدة شهرين غير قابلة للتجديد، ولا يجوز أيضا إيداع الطفل الذي يبلغ ستة عشر(16) سنة إلى أقل من ثماني عشر (18) سنة رهن الحبس المؤقت إلا لمدة شهرين (2) قابلة للتجديد مرة واحدة" ، كما تنص المادة 75 من القانون ذاته أنه : " مدة الحبس المؤقت في مادة الجنايات شهران (2) قابلة للتمديد وفقا للشروط والكيفيات المنصوص عليها في قانون الإجراءات الجزائية وكل تمديد للحبس المؤقت لا يمكن أن يتجاوز شهرين (2) في كل مرة" [2]

تلزم بعض المواد القانونية بصورة عامة بضرورة إجراء بحث حول شخصية الحدث عن طريق مايسمى بالبحث السابق على الحكم بهدف معرفة درجة خطورته الإجرامية وتمهيدا لفرض العقوبة أو التدبير الذي يتناسب مع حالته [3] ، وفيما يخص الأحكام التي تحكم الأحداث في القانون الجزائري تهدف إلى إصلاح الحدث الجانح الذي دفعته مختلف العوامل الفردية والاجتماعية إلى الوقوع في الجريمة ، ويتم ذلك عن طريق إعادته إلى الصواب من خلال فهم شخصيته وأسباب جنوحه

---

[1] المادة 51 من قانون العقوبات الجزائري.

[2] المادة 75 من قانون حماية الطفل.

[3] سليمة لدغش، **دور القاضي الجزائي في تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه،كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014، ص 18.

وتوفير الإمكانيات اللازمة لإعادة دمجه في المجتمع وهذا ماسوف نتطرق إليه في الجانب الميداني لهذه الدراسة.

المطلب الثالث: دراسة شخصية الحدث

يسعى قاضي الأحداث في إطار صلاحياته القيام بدراسة شخصية الحدث وتكريس مايلزم لمعرفة حالة وشخصية هذا الحدث لاتخاذ مايلزم لإصلاحه وحمايته، ويكون ذلك بواسطة التحقيق الاجتماعي والفحوصات الطبية والنفسية والعقلية وكذلك بواسطة فحص التوجيه المهني، التي تعتبر على قدر من الأهمية للكشف عن حالة الحدث الجانح والمعرض لخطر الجنوح.

ومن خلال هذه الإجراءات يمكن لقضاء الأحداث جمع أكبر قدر من المعلومات عن الحدث وجمع العناصر التي تكون مفيدة في تحديد شخصيته ومن بين هذه الإجراءات مايلي:

أولا: التحقيق الاجتماعي:

يعتبر التحقيق الاجتماعي إحدى الأساليب الفعالة للتعرف على وضعية و حالة الحدث في وسطه الاجتماعي والعائلي ، فيسمح بمعرفة ظروف وطريقة معيشته وعلاقاته بجيرانه ومشواره الدراسي و مدى انضباطه فيها وسلوكه وسمعته في الحي أو المكان الذي يعيش فيه وغيرها من المعلومات المادية والمعنوية المهمة التي تساعد قاضي الأحداث وتوضح له الطريق الذي سينتهجه للتعامل مع الحدث.[1]

و التحقيق الاجتماعي عمليا يعمل به بعض قضاة الأحداث وقاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث، كل منهما حسب حال اهتمامه وهذا لمحاولة الربط بين نتائج البحث وعلاقتها بالسلوك المنحرف بغية الخروج بخلاصة عن حالة الحدث تستعين بها المحكمة عند تقدير الجزاء أو العلاج

---

[1] خديجة حاج شريف،" **محمد حاج بن علي، الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث الجانحين أثناء التحقيق وسير إجراءات المحاكمة"**، العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف،الجزائر، 2017، ص 191.

المناسب له، وتعتبر نتائج البحث الاجتماعي هي ما يميز محاكم الأحداث عن غيرها من محاكم البالغين.

ثانيا: الفحوص الطبية الجسدية

يرجع قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث إلى استطلاع رأي وموقف الطبيب المختص الذي يقوم بالكشف البدني الذي لا يمكن الاستغناء عنه بدعوى البنية القوية التي تظهر على الحدث، لان البحوث والدراسات في علم الإجرام بينت أن هناك صلة بين بعض الأمراض العضوية وبين ارتكاب الجريمة، فقد يسمح فحص بعض الأعضاء بالكشف عن علامات تدل على إصابات عضوية أو عصبية تخلف أثارا سلبية على وظائف الأعضاء العقلية.[1]

قد يكون هذا الفحص مستقلا كما يمكن أن يكون تابعا لفحص الحدث من الناحية العقلية. وهذا حتى يتمكن القاضي من معرفة الحالة التي عليها الحدث الجانح أو المعرض لخطر الجنوح ليتخذ على أساسها مايلزم من التدابير المؤقتة للحماية أو يعدل التدبير الذي سبق.

ثالثا: الفحوص الطبية العقلية:

إن الغرض منها هو الكشف عن حالة الشخص العقلية وتبيان ما إذا كان به مرض عقلي أو جنون ، وهذا الفحص قد يشتمل على عدة كشوفات منها مايسمى بقصة تاريخ المريض حيث تشمل الاستفسار عن تاريخ بدء المرض والأعراض التي صاحبته والأدوية المستعملة، والسجل المهني والدراسي، والأسباب الداخلية التي دفعت الحدث إلى السوك المضاد للمجتمع ، ومعرفة مختلف الاضطرابات الشخصية ومدى مساهمتها في ظهور الأمراض العقلية كالقصور العقلي والصرع. هذا

[1] يحي بن لعلى، **الخبرة في الطب الشرعي**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر، ص 66.

وتوجد طرق أخرى للكشف كالكشف البدني والمقابلة النفسانية العقلية ودراسة ادرجة الوعي و الحالة الوجدانية والمزاجية. [1]

رابعا: الفحوص النفسية:

إن الفحوص النفسية ذات أهمية بالغة في معرفة شخصية الحدث ان اقتضى الأمر إجراءها، فهي تكشف عما إذا كانت شخصيته سوية أم لا ، فتمكن القاضي من معرفة الحالة التي عليها الحدث الجانح أو المعرض لخطر الجنوح، من خلال التعرف على ماضيه وكيفية عيشه وعلاقته مع والديه وأسرته ومدى تأثير كل ذلك على سلوكه ونفسيته.

فالأصل أن محاكم الأحداث، سواء كانت بصدد نظر قضايا الخطر المعنوي أو الجنوح لا تصدر أحكامها إلا بعد الحصول على معلومات تفصيلية كاملة عن الحدث، وأهم الوسائل الفعالة في الحصول على ذلك هي تقارير خبراء الطب النفسي العصبي للأطفال.

خامسا: مراقبة السلوك وفحص التوجيه المهني:

يمكن مراقبة سلوك الحدث إلا أن هذا الإجراء يفترض أن يكون بالتعاون مع المصالح والمؤسسات المختصة باستقبال الأحداث الموجودين في خطر معنوي أو التي لها صلاحية المراقبة وفقا للتشريع المعمول به بحسب الحالة المحددة قانونا.

فمصلحة الملاحظة بالمركز التخصصي للحماية تقوم بدراسة شخصية الحدث وإمكانياته وأهليته بواسطة الملاحظة المباشرة لسلوكه وذلك عن طريق الفحوص والتحقيقات المختلفة.

وفي إطار فحص التوجيه المهني تكلف مصلحة التدبير بتزويد الحدث بالتكوين المدرسي والمهني قصد إدماجه اجتماعيا إضافة إلى التربية الأخلاقية والوطنية والرياضة.

---

[1] عبد الجبار الحنيص، **وسائل تفريد التدابير الإصلاحية للأحداث الجانحين** ، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 25، العدد 2، جامعة دمشق، دمشق، 2009، ص525.

وعلى الرغم من أهمية التحقيق الاجتماعي والفحوص الطبية والنفسية في الكشف عن معالم شخصية الحدث وإمكانياته الحقيقية إلا أنه لا يوجد في القانون مايستلزم وجوب اتخاذ مثل هذه الإجراءات، وهو من مظاهر النقص حيث لا يمكن القول أن القاضي هو الخبير الأعلى في المسائل التي تتطلب تدخل الرجل الفني ، ولا يكفي لصرف النظر عن مثل هذه الإجراءات مجرد قرار مسبب من قاضي الأحداث، لذلك فان الأمر يستدعي من المشرع النص صراحة على وجوب البحث الاجتماعي والفحص الطبي والنفسي والعقلي للحدث الجانح والمعرض لخطر الجنوح في جميع التحقيقات التي تجرى بمعرفة قاضي الأحداث أو قاضي التحقيق المكلف بشؤون الأحداث.

المبحث الرابع: الأحكام الصادرة بشأن الحدث الجانح

إن الهدف الأساسي من تطبيق العقوبة هو تحقيق الإيلام أو بالأحرى الانتقام من المجرم، إلا أنه مع تطور أغراض العقوبة وأهدافها التي أصبحت تعتبر وسيلة لتهذيب المجرم وإصلاحه ، هذا ما دفع معظم النظم العقابية إلى الاهتمام بتطوير طرق وأساليب المعاملة العقابية خاصة بالنسبة لفئة الأحداث كون هذه الفئة تتطلب معاملة من نوع خاص ، لا سيما أثناء تنفيذهم للعقوبات أو التدابير المحكوم بها، فهذه المعاملة يجب أن تؤسس على مبادىء علمية واجتماعية تقوم على فكرة التربية والحماية والتقويم، وتستبعد كليا فكرة العقاب ومايرتبط به من صور الألم والتعذيب والاهانة.

المطلب الأول: العقوبات المقررة للأحداث الجانحين

أولا: الغرامة:

الغرامة هي عقوبة أصلية يقررها القانون في جميع أنواع الجرائم ، جنايات ، جنح ومخالفات، وهي إلزام المحكوم عليه بأن يدفع لخزينة الدولة مبلغا معتبرا مقدرا في الحكم ، فهي جزاء يطبق على الأحداث الجانحين[1] وقد نظم المشرع توقيع عقوبة الغرامة بشأنهم عن طريق الأحكام التالية:

الأحداث الذين تقل أعمارهم عن الثالثة عشر سنة وقرر بشأنهم مبدأ عدم العقاب أصلا سواء بالغرامة أو الحبس المخفف ولم يجعل للقاضي غير الحكم بالتدابير التربوية في الجنايات والجنح وبالتوبيخ حصريا في المخالفات، وفي هذا المعنى قضت المحكمة العليا بأنه : " لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشر سنة من عمره ، إلا تدابير الحماية أو التربية.[2]

أما الأحداث الذين تزيد أعمارهم عن الثالثة عشر فجعل المشرع لقاضي الأحداث حسبما تستدعيه مصلحة الحدث إلى الخيار بين الحكم بأحد التدابير التربوية من حيث الأصل أو عقوبة الغرامة، أو الحبس المخفف على سبيل الاستثناء إذا تعلق الأمر بالجنايات أو الجنح ، أما في المخالفات فيتراجع مجال الخيار إلى الحكم بالتوبيخ أو الغرامة.

ويرى غالبية المختصين أن الغرامة المنصوص عليها تعتبر عقوبة جزائية كما يدل عليها ظاهر الحال ولكنها في الواقع ليست مقررة من أجل الفعل الذي ارتكبه الحدث ولكن لولي أمره على إهمال ولده والذي ساهم في استمرار الحدث في انحرافه وعدم مراقبته مما أدى به إلى ارتكاب فعله.[3]

ثانيا: الجزاءات السالبة للحرية:

---

[1] لحسين بن شيخ آث ملويا، **دروس في القانون الجزائي العام**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع،الجزائر، 2012، ص 274.

[2] المادة 49 من **قانون العقوبات الجزائري** المعدلة بموجب القانون 14-01.

[3] رضا فرج، **شرح قانون العقوبات الجزائري (الأحكام العامة للجريمة)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2،الجزائر، 1976، ص 389.

العقوبات السالبة للحرية هي تلك العقوبات التي تتضمن حرمان المحكوم عليه من حريته في الحركة وممارسة حريات شخصية عديدة كالحق في التنقل والمراسلة والاتصال بالغير وحتى التعبير عن الرأي،[1] وتعود الجزاءات السالبة للحرية التي يمكن الحكم بها عقوبة الحبس المخفف حيث قرر المشرع الجزائري لفئة الأحداث عقوبة الحبس مهما كانت الجريمة المرتكبة، حيث لا يمكن الحكم بعقوبة السجن في جرائم الأحداث،[2] كما أقر المشرع في المادة 444 من قانون الإجراءات تدبير الإيداع في مؤسسة للتهذيب وهو أشبه بعقوبة الحبس من جهة ، وأنه مانع للحرية ويستلزم مكوث الحدث بمؤسسة الإيداع طيلة المدة التي يعينها الحكم.

أما عن الجهة التي يعهد إليها بالتنفيذ فان عقوبة الحبس تتفق و تدابير الإيداع في مؤسسة للتهذيب من حيث إمكانية تنفيذ كل منهما في المراكز المتخصصة لإعادة التربية، وتختلف عقوبة الحبس عن هذا التدبير من حيث أنها يمكن أن تنفذ دون سواها في الأجنحة الخاصة بالسجون العادية، ويعود سبب الخلاف إلى أن التدبير ذو طابع إصلاحي ، أما العقوبة فهي تحتمل الطابع الردعي والزجري ولو لم يكن مقصودا.[3]

وعليه فإذا قضي بأن يخضع القاصر الذي يبلغ من 13 إلى 18 سنة لحكم جزائي فان العقوبة التي تصدر عليه تكون كالأتي:

إذا كانت العقوبة التي تفرض عليه هي الإعدام أو السجن المؤبد فانه يحكم عليه بعقوبة الحبس من عشر سنوات (10) إلى عشرون سنة(20).

---

[1] قرار المحكمة العليا، **غرفة الأحداث بتاريخ 1989/02/14،ملف 53228**،مجلة قضائية،العدد03، الجزائر، لسنة1991، ص203.

[2] المادة 50 من قانون العقوبات الجزائري.

[3] عبد المالك السايح، **المعاملة العقابية والتربوية للأحداث في التشريع الجزائري والقانون المقارن**، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر، 2013، ص 248.

وإذا كانت العقوبة هي السجن أو الحبس المؤقت فانه يحكم عليه بالحبس لمدة تساوي نصف المدة التي كان يتعين الحكم عليه بها إذا كان بالغا.[1]

وإذا قرر قاضي الأحداث توقيع العقوبة على الحدث الجانح والذي يفوق 13سنة يجب أن يسبب قراره وأن يكون ذلك ضروريا بسبب ظروف وشخصية الحدث الجانح وهو مانصت عليه أحكام المادة 445 من قانون الإجراءات الجزائية.

فلا يمكن توقيع العقوبة الجزائية على كل الأحداث الجانحين بل يجب التمييز بين الأحداث البالغين من العمر أقل من 13 سنة وبين الأحداث البالغين من العمر من 13 إلى 18 سنة وقت ارتكابهم الجريمة.[2]

أ- بالنسبة للأحداث الجانحين الذين لم يبلغوا سن 13سنة:

فهنا لا يتخذ القاضي بشأنهم إلا تدابير الحماية و التربية ولا يجوز له أن يطبق عليهم عقوبات سالبة للحرية ، ونص المشرع على أنه في مواد المخالفات يكون الحدث محلا للتوبيخ ولا يجوز له وضعه في مؤسسة عقابية ولو بصفة مؤقتة.[3]

ب-فيما يخص الأحداث الجانحين الذين يبلغ سنهم بين13 إلى 18 سنة :

نص المشرع أنه في مواد الجنايات والجنح يجب أن يتخذ ضد الحدث الذي لم يبلغ 18 سنة من عمره إلا تدبير أو أكثر من تدابير الحماية ، كما يجوز بالنسبة للأحداث البالغين من العمر أكثر من 13

---

[1] **قانون رقم05-04 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون المعدل** والمتمم، العدد 12 بتاريخ 13-02-2005.

[2] عبد العزيز سعد، **أجهزة ومؤسسات النظام القضائي الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 78.

[3] بن شيخ لحسين،**مبادىء القانون الجزائي العام، النظرية العامة للجريمة(العقوبات وتدابير الأمن**،أعمال تطبيقية)، دار هومة، الجزائر، 2004، ص 132.

سنة أن يستبدل القاضي التدابير الجزائية بعقوبة الغرامة أو الحبس وذلك حسب خطورة شخصية الجاني وظروف ارتكاب الجريمة .[1]

3-الإيداع في المراكز المتخصصة لإعادة التربية:

يلجأ القاضي في الضرورة القسوى لسلب حرية الحدث من خلال اللجوء إلى مرحلة إيداع الحدث الجانح بأحد المراكز المتخصصة لإعادة تربية الأحداث في صورة عقوبة الحبس المخفف أو في صورة تدبير الإيداع في مؤسسة للتهذيب تحت المراقبة أو التربية الإصلاحية.

1-الإيداع في الأجنحة الخاصة بالسجون العادية:

إن عقوبة الحبس المخفف المحكوم بها على سبيل الاستثناء في مواجهة الحدث هي التي تنفذ دون غيرها في الأماكن أو الأجنحة الخاصة بالأحداث ضمن المؤسسات العقابية للبالغين ، التي تتبع في تسييرها وزارة العدل، وهي خاصة باستقبال المحبوسين مؤقتا من الأحداث المحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها.[2]

ويمكن القول أنه فيما يخص استثنائية اللجوء إلى الجزاءات البديلة بشأن الأحداث فان المشرع اقتصر في جزاء الأحداث على العقوبة الأصلية ممثلة في الحبس المخفف والغرامة ، إلا أنه لم يبين إن كان للقاضي إمكانية أن يجمع بين إحدى العقوبات التكميلية المقررة في المادة 9 من قانون العقوبات، غير أنه يمكن أن تصنف تجاه الحدث كما يلي:

الفئة الأولى: عقوبات تكميلية لا يمكن أن تطبق على الحدث بطبيعتها كالحرمان من ممارسة الحقوق الوطنية والعائلية و المنع من المهنة أو النشاط، والحظر من استعمال الشيكات أو بطاقات الدفع ،

---

[1] محمد أحمد حامد، **التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د-ت)، ص 305.

[2] عزيزة حسيني، **مصلحة الطفل**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،الجزائر، 2013-2014، ص 257.

وسحب رخص السياقة وجواز السفر، لأن الحدث لا يملك أهلية الأداء والغالب أن لا يكون متزوجا، كما لا تتيح له النصوص القانونية الحصول على بعض الوثائق.

الفئة الثانية: عقوبات تكميلية لا حرج من توقيعها على الأحداث كتحديد الإقامة ، ومهما يكن من أمر فان القاضي إذا قدر عدم ملائمة تطبيق نوع معين من العقوبات التكميلية بشأن الحدث تحول تلقائيا إلى تدابير الحماية والتربية.[1]

المطلب الثاني: التدابير المقررة لإصلاح الأحداث الجانحين

أولا: تدابير التربية و الرعاية المجتمعية

وتهدف هذه التدابير إلى توفير الحماية والرعاية اللازمة للحدث مع بقائه في وسطه الطبيعي الذي يعيش فيه (الأسرة والمجتمع)، وبذلك فهي لا تمس حرية الحدث وتتمثل في التوبيخ وتدابير التسليم وتدبير الإفراج المراقب.

- التوبيخ:

التوبيخ هو توجيه اللوم إلى الحدث وتأنيبه بهدف إرشاده و إصلاحه نتيجة ماصدر منه من سلوك، و هذا التدبير يركز أساسا على توجيه الحدث وكشف عما ينطوي عليه عمله من خطورة يمكن أن تؤدي به إلى الجريمة والفساد [2]، ويصدر هذا التدبير عن الجهات القضائية المختصة في شؤون الأحداث ويصدر عن القاضي دون سواه.

كما يرجع اختيار الطريقة التي يتم بها توبيخ الحدث إلى القاضي مع مراعاة الجانب النفسي للحدث حتى لا يكون له تأثير سلبي عليه فلا يجب أن يتضمن هذا التوبيخ كلمات جارحة وقاسية،

---

[1] محمد صغير سعداوي، **العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة**، دار الخلدونية، الجزائر،2012، ص ص 49،51.

[2] مصطفى فهمي، **حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007، ص 120.

وغالبا ما يلجأ القاضي إلى إنذار الحدث عن سلوكه السيئ وخاصة في الجرائم البسيطة، ويكون هذا التدبير بحضور الحدث ووليه و يصدر أثناء الجلسة لكي يكون له تأثيرا فعالا على الحدث ولا يكون غيابيا. [1]

وأخذت العديد من التشريعات بتدبير التوبيخ فقد ورد في القانون البلجيكي الصادر في 15 ماي 1912 بالنسبة لأحداث دون السادسة عشرة، وفي التشريع الدانماركي والاسباني والسويسري وغيرها من التشريعات الغربية والعربية كالمصري في تشريع سنة 1937.

وفي التشريع الجزائري يعتبر التوبيخ إجراءا تقويميا ونصت عليه المادة 446 في الفقرتين الأولى والثانية من قانون الإجراءات الجزائية التي جاء فيها:" يحال الحدث الذي لم يبلغ الثامنة عشر في قضايا المخالفات على محكمة المخالفات، وتنعقد هذه المحكمة بأوضاع العلانية المنصوص عليها في المادة 468 ، فإذا كانت المخالفة ثابتة جاز للمحكمة أن تقضي بمجرد التوبيخ البسيط للحدث وتقضي بعقوبة الغرامة المنصوص عليها قانونا".[2]

ولا يجوز اتخاذ في حق الحدث الذي لم يبلغ من العمر 13سنة سوى التوبيخ، وإذا رأت المحكمة أن مصلحة الطفل تتطلب تدبيرا أخرا فترسل ملفه بعد النطق بالحكم إلى قاضي الأحداث الذي له السلطة في أن يضعه تحت نظام الإفراج المراقب.[3]

وهذا التدبير تأخذ به غالبية التشريعات المعاصرة وخاصة في مجال المخالفات البسيطة والتي يرتكبها الأحداث، وفي التشريع الجزائري يعتبر التوبيخ هو التدبير الوحيد الجائز في المخالفات التي يرتكبها الحدث الجانح الذي لم يكمل الثالثة عشر سنة فلم يقتصر عليه كتدبير يواجه المخالفة وهو

---

[1] صابر جميلة، نبيل صقر، **الأحداث في التشريع الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 111.

[2] المادة 446 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3] يمينة عميمر، **حماية الحدث الجانح في قانون الإجراءات الجزائية**، مرجع سبق ذكره، ص 132.

مانصت عليه المادة 49 من قانون العقوبات كما يلي:" لا توقع على القاصر الذي لم يكمل الثالثة عشر إلا تدابير الحماية أو التربية، ومع ذلك فانه في مواد المخالفات لا يكون محلا إلا للتوبيخ".[1]

و هذا ماعمل به المشرع الفرنسي الذي حصر مجال التوبيخ على المخالفات فقط دون غيرها من الجرائم الأخرى ،وأصبح هذا التدبير يمثل 40% من مجموع التدابير التي يلجأ إليها القضاء الفرنسي بالنسبة للأحداث.

وبهذا فالتوبيخ ماهو إلا تدبير تربوي و إصلاحي يكون في مواد المخالفات وهو يهدف إلى حماية الحدث الجانح ومحاولة إبعاده عن طريق الانحراف و لا يهدف إلى الإيلام والعقاب، ولا يكفي تطبيقه في الجنح والجنايات لوحده لطبيعة هذه الجرائم لذا نص المشرع الجزائري تدابير أخرى خاصة بهذا النوع من الجرائم.[2]

ثانيا: التسليم:

عند ارتكاب الحدث لسلوك يكيف على أنه جنحة أو جناية فان هذا يدل على تطور السلوك الإجرامي عند الحدث وفي هذه الحالة يجب اتخاذ تدابير أخرى أكثر صرامة من التوبيخ ومن بينها التسليم.

يعتبر التسليم كذلك تدبيرا إصلاحيا وقائيا فهو يعني إخضاع الحدث لرقابة وإشراف ورعاية اجتماعية ويهدف إلى إبقاء الحدث الجانح داخل محيطه الأسري أو في بيئة تكون أهل للثقة من

---

[1] خالد العمري، محمد العروسي منصوري، **الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي للأحداث**، مجلة أفاق للدراسات والبحوث، العدد الأول، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر،2018، ص 114.

[2] سمير عالية، **شرح قانون العقوبات**، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2002، ص 478.

الناحية التربوية، ويبدو أن التسليم هو التدبير الأكثر ملائمة في عدة حالات، إذ يعطي للحدث فرصة لإعادة إصلاحه بعد التأكد من عدم قدرته على التكيف مع المجتمع.[1]

وقد نصت عليه أغلب التشريعات المعاصرة ووضعت له أحكامه، كما نص المشرع الجزائري في المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية على أنه : " لا يجوز في مواد الجنايات والجنح أن يتخذ ضد الحدث الذي لم يبلغ الثامنة عشر إلا تدبير أو أكثر من تدابير الحماية والتهذيب" [2] ويسلم الحدث لوالديه باعتبارهما مكلفان من الناحية الشرعية بتربيته ورعايته وهما ملزمان على تسلم الحدث والتكفل به ، وكذلك يمكن تسليم الحدث إلى الذين لهم الوصاية عليه أو إلى شخص جدير بالثقة أو إلى الأقارب تبعا لمن لهم الحق بالحضانة ورتبهم المشرع الجزائري على هذا الأساس حرصا على مصلحة الحدث.

أما فيما يخص تسليم الحدث إلى شخص جدير بالثقة ففي هذه الحالة عدم صلاحية الوالدين أو من له الولاية أو الوصاية على الحدث فانه يسلم لشخص مؤتمن يتعهد بتربيته وحسن سيرته أو إلى أسرة موثوق بها ويتكفل بكل احتياجاته المادية والمعنوية، ويرجع نجاح تطبيق هذا النص على مدى ما يظهره الأفراد من عطف على رعاية الصغار والاهتمام بتهذيبهم.[3]

وفي التشريع الجزائري يسقط حق رعاية الحدث عند بلوغه السن القانونية وهو سن الرشد المدني والذي يقدر ب 19سنة، وتتحمل كل أسرة لها حدث داخل هذه المؤسسات نفقاته ومصاريفه التي تحدد قيمتها من طرف القاضي.

كما تبرز أهمية هذا التدبير في إشراف قاضي الأحداث في الوقوف على حال الحدث فيأخذ تعهدات من الأولياء يدعوهم فيها إلى حسن تربية الحدث باعتبارهم اقرب الناس إليه وهم أدرى بحالته

---

[1] بشرى الشوريجي، **رعاية الأحداث في الإسلام والقانون المصري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985، ص 187.

[2] المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية.

[3] عصام أنور سليم، **حقوق الطفل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001، ص 105.

كما ويذكرهم بمسؤولياتهم القانونية اتجاهه، وبذلك نجد عادة بعض الأسر تحرص عند انحراف أبنائها على معالجة الوضع قبل جلسة المحاكمة.[1]

ثالثا: الوضع تحت الإفراج المؤقت:

في حالة ما إذا ثبتت إدانة الحدث الجانح يأمر قاضي الأحداث بوضعه تحت نظام الحرية المراقبة، اما بصفة مؤقتة محددة المدة أو بصفة نهائية إلى أن يبلغ الحدث سن 19سنة.

نشأ هذا التدبير في الولايات المتحدة الأمريكية سنة 1848 فهو قديم النشأة ثم بدأ العمل به فأخذ به المشرع الانجليزي سنة 1879، وبعدها أخذ به التشريع الفرنسي سنة 1912 بمقتضى إنشاء محاكم باسم الحرية المراقبةLiberté surveillé ، كما أخذت به التشريعات العربية مثل التشريع المصري والأردني والكويتي.[2]

ويقضي هذا النظام بإمكانية وضع الحدث تحت رقابة شخص مكلف من طرف المحكمة بعد تسليمه لأسرته أو أي شخص اخر حتى يراقب أخلاقه وتصرفاته وتعليمه ثم يقترح على المحكمة ما يراه ملائما للحدث، ويمكن إصدار أمر بوضع الحدث تحت المراقبة أثناء مرحلة التحقيق أو المحاكمة.

ويجدر القول أن تدبير الوضع تحت نظام الإفراج المراقب الذي تقرر بموجب التشريع الجزائري يعد تدبيرا تربويا لأنه يضع الحدث في محيطه الطبيعي وهو أسرته فضلا عن توجيهه تربويا واجتماعيا لاندماجه في المجتمع، كما يهدف هذا النظام إلى إعادة تأهيل الحدث إنسانيا بفضل مراقبته والإشراف عليه، و يكون نظام الحرية المراقبة تحت إشراف مصلحة المراقبة والتربية في الوسط

---

[1] سمير شعبان، خزار لمياء، **الرعاية القانونية للأطفال المهملين في ضوء القانون الجزائري**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 8، جامعة الجلفة،2016 الجزائر، ص 94.

[2] بشير سعداوي، **العقوبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2009-2010، ص 165.

المفتوح، ويعتبر جهاز إداري معتمد للقيام بخدمات المراقبة الاجتماعية، [1]وهو مانصت عليه المادة 19 الفقرة الأولى من الأمر رقم 75/64 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة ، حيث جاء في نص المادة " تعد مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح مصالح تابعة للولاية، تأخذ على عاتقها الأحداث الموضوعين تحت نظام الحرية المراقبة ، ويكون هؤلاء الأحداث من الشبان الجانحين أو الشبان ذوي الخطر الخلقي أو خطر الاندماج الاجتماعي"[2]

ونظام الإفراج تحت المراقبة يشرف عليه مندوبين دائمين ومندوبين متطوعين بأمر من قاضي الأحداث أو عند الاقتضاء من قاضي التحقيق المختص بشؤون الأحداث من أجل مراقبة الأحداث الذين وضعوا في نظام الإفراج بدائرة كل قسم أحداث، ويعين مندوب بالنسبة لكل حدث،[3] والذي يقوم بمهام تسند إليه تتمثل في الإلمام بشخصية الحدث من خلال التعرف على ماضيه وسلوكاته وتصرفاته وبيئته الأسرية والأسباب التي دفعته إلى ارتكاب الجريمة، كما أنه يقدم نصائح للحدث تساعده على تقويم سلوكه، ويقوم قاضي الأحداث بمراجعة هذا التدبير بناء على ما قدمه له المندوب المكلف بالمراقبة من تقارير أو اقتراحات خاصة بالحدث.[4]

وإخضاع القاصر المنحرف لنظام الإفراج المؤقت تحت المراقبة يهدف إلى إبعاده عن دخول مراكز إعادة التربية فهو يقوم على ترك الحدث في وسطه الطبيعي إلا انه يكون في وضع مقيد للحرية ويمكن إخضاع القاصر لهذا النظام قبل صدور الحكم بصفة مؤقتة ، ويتم إلغاء هذا التدبير من طرف القضاء عند الوصول إلى الهدف المنشود، أما في حالة ما تبين سوء سلوك الحدث وأصبح هذا التدبير

---

[1] علي محمد جعفر، **الإحداث المنحرفون**، مرجع سبق ذكره، ص 272.

[2] المادة 19 من الأمر رقم 75/64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن أحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقين.

[3] علي جروة، **الموسوعة في الإجراءات الجزائية في التحقيق القضائي**، المجلد الثاني، دون دار نشر،(د ت)، 2006، ص 520.

[4] Jean Larguier, **Droit penal General** ; 19 édition, Dalloz,2003,p 140.

لا يجدي نفعا يتم استبداله وتحال القضية إلى قاضي الأحداث الذي يمكنه إيداع الحدث بمركز أو بمؤسسة عقابية. [1]

المطلب الثالث: تدابير الرعاية المؤسسية

تدابير الرعاية المؤسسية هي عبارة عن مؤسسات ذات طابع إصلاحي تربوي تقوم على سلب حرية الحدث لأنها تنفذ خارج الأسرة فهي عبارة عن مؤسسات عمومية أو خاصة يودع فيها الحدث بغرض توفير الرعاية والتربية والتعليم والعلاج التي يحتاجها الحدث لسد النقص الذي تكون عليها حالته كما تساعده على الاندماج والتأهيل الاجتماعي، وبناءا على هذا يتخذ القضاة تدابير الوضع في مؤسسات طبية أو تكوينية أو تربوية مؤهلة أو مؤسسات خاصة بالمساعدة الاجتماعية.[2]

أولا: تدابير وضع الحدث في مؤسسات خاصة بالرعاية والمساعدة الاجتماعية

يعتبر هذا التدبير من أهم التدابير التي توقع على الحدث وهو يشمل برنامج تقويمي متكامل ويتم من خلاله إيداع الحدث في مؤسسات التربية والإصلاح ، ويجمع المختصون في علم النفس وعلم الاجتماع على أن الحدث يتأثر بكل ما يعيشه في بيئته الاجتماعية من عادات وتقاليد خاصة داخل أسرته باعتبارها أول مؤسسة اجتماعية التي يبني فيها الطفل شخصيته وتتشكل فيها سلوكاته، فإما أن يصبح فردا صالحا إذا تلقى تربية سوية أو فاسدا إذا لم تكن هناك رقابة من طرف والديه، وبالتالي ينشأ هذا الطفل في بيئة اجتماعية غير صالحة والتي تدفعه إلى الإجرام، لذلك فهو يحتاج إلى علاج خارج أسرته وفي هذه الحالة يستلزم وضع هذا الحدث الجانح داخل هذه المؤسسات ليتلقى خدمات تربوية بهدف أبعاده عن بيئته الأسرية والاجتماعية ووضعه في مكان ملائم من اجل تنشئته تنشئة

---

[1] بغشام زقاي، **ضمانات القاصر في المحاكمة الجزائية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة سيدي بلعباس، الجزائر، 2014-2015، ص 321.

[2] محمود سليمان موسى، **قانون الطفولة الجانحة**، مرجع سبق ذكره، ص 276.

اجتماعية صالحة وتربيته إضافة إلى تعليمه مختلف الحرف والعلوم من اجل دفع الخطر عنه وأبعاده عن الوسط الذي أدى به إلى الجنوح.

والوضع بالمؤسسات العلاجية يستدعي أن يكون الحدث يعاني من مرض عقلي أو جسماني أو نفسي، أو أن يكون مدمنا على المشروبات الكحولية أو المخدرات مما يتطلب إخضاعه للعلاج.[1]

ويلجأ القضاة إلى وضع الحدث في هذه المؤسسات الاجتماعية إذا اقتضت وضعيته المساعدة سواء من الناحية المعنوية أو المادية، كما أن الإيداع في مؤسسة للتكوين المهني أو التعليم يخص الأحداث الذين هم في سن الدراسة، وتقوم المحكمة بتعهد حسب الحال لإحدى المدارس الداخلية أو المؤسسات أو المصانع أو الورشات التي تقبل تدريب الأحداث وتعليمهم ،وهذا التكوين يساعد الطفل على تعلم مهنة شريفة ويكسبه الثقة بنفسه ما يبعده عن السلوكات غير السوية وهذا يؤهله لأن يكتسب معارف وخبرات تساعده على التكيف مع المجتمع.

ثانيا: تدبير وضع الحدث في مؤسسة للتهذيب:

يخص هذا التدبير الأحداث الجانحين الذين ارتكبوا جرائم فهو أشبه بعقوبة الحبس لأنه يقتضي إيداع الحدث في مؤسسة إصلاحية وخلال مدة زمنية يحددها القاضي حسب نوع الجريمة التي ارتكبها، ويعتبر هذا التدبير أقسى التدابير لما يترتب عليه من سلب حرية الحدث وعزله عن محيطه الأسري والاجتماعي، وبمقتضى هذا التدبير قرر القاضي بشأن الأحداث الذين تجاوزوا الثالثة عشر سنة بضرورة وضعهم في مؤسسات ومراكز يطلق عليها اسم المراكز المتخصصة لإعادة التربية تقوم

[1] عبد الرحيم مقدم، **الحماية الجنائية للأحداث**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة قسنطينة، الجزائر،2011، ص 540،541.

بمهمة التربية والتأهيل للأحداث وهذه المراكز تشبه لحد ما السجون الخاصة بالبالغين وهي موزعة على كامل ولايات الوطن، والتي تكون تحت إشراف سلطة قاضي الأحداث.[1]

وتشتمل هذه المراكز على برامج تقويمية تربوية وبرامج مختلفة تسعى إلى تهذيب سلوك الحدث وتكوينه في مختلف الحرف والمهن من أجل تأهيله لحياة اجتماعية أفضل وإبعاده عن دائرة الانحراف.

ولا يلجأ القاضي لتدبير الوضع في المراكز الإصلاحية إلا إذا كانت التدابير الأخرى غير كافية وغير مجدية لإصلاح الحدث وتقويمه.

المطلب الرابع: مبررات إخضاع الحدث الجانح للتدابير الإصلاحية

إن الفكرة العامة التي تركز عليها التدابير الاحترازية هي مواجهة الخطورة الإجرامية والوقاية من الجريمة من خلال الإصلاح والعلاج والتهذيب، و هذه التدابير المقررة للأحداث الجانحين تستند إلى اعتبارين أساسيتين وهما مسؤولية البيئة الاجتماعية على حساب الحدث الجانح و استعداد الحدث للإصلاح والتهذيب.

أولا: مسؤولية الوسط الاجتماعي والجنوح:

يعود إجرام البالغين في الغالب إلى النزعة الذاتية التي تكمن في نفس المجرم وتتأصل فيه، وتتمثل في الأنانية وإرضاء الشهوات والإثراء على حساب الغير والاعتداء عليهم، وأما انحراف الأحداث فيعود غالبا إلى الظروف البيئية المحيطة بهم التي تؤثر سلبا على نفسياتهم. وقد يتأثر بعض الأحداث بالعوامل المفسدة دون البعض الأخر بالرغم من تعرضهم لنفس عوامل الإفساد ويفسر ذلك انه يستحيل ان تتطابق الظروف والمؤثرات الخارجية مهما كانت العوامل الرئيسية متشابهة لجميع

---

[1] وهيبة لعوارم، **النظام العقابي للطفل الجانح" قراءة تحليلية لقانون حماية الطفل**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2018، ص173.

الأحداث، فهناك فروق بسيطة وعوامل داخلية تؤدي إلى الاختلاف في قوة الاستجابة والمقاومة الخاصة بكل حدث، فقد ينحرف البعض دون البعض الأخر حسب درجة التأثر والخضوع الاجتماعي.[1]

كما أن جنوح الأحداث هي ظاهرة واسعة النطاق لها علاقة بمختلف جوانب الحياة الاجتماعية كالأسرة و المدرسة والحي فهي لا تعتبر ظاهرة منفصلة عنهم ولا تقتصر فقط على الجهات الأمنية ومحاكم الأحداث، و يكتسب الحدث مختلف السلوكات من خلال التفاعل مع الآخرين داخل هذه الأوساط الاجتماعية التي تؤثر سلبا على مبادئه وأخلاقه و سلوكاته على قدر ما يوجد فيها من فساد وعادات سلبية.

وبناءا على هذه المعطيات اتخذت التشريعات اتجاها خاصا في معاملة الحدث الجانح فأصبحت المعاملة الجنائية للأحداث مخففة تقتصر على إصلاح الحدث وتأهيله بدل الردع والإيلام نظرا لان الحدث الجانح يتميز بنقص الإدراك وعدم القدرة على تحمل العقوبة الجزائية مقارنة بالبالغين، فأغراض العقوبة الجزائية المؤلمة لا تلائم الحدث في شيء ولا تحقق العدالة له.[2]

ثانيا: قابلية الحدث للإصلاح والتأهيل:

يهدف تطبيق التدابير الإصلاحية التي يخضع لها الحدث الجانح إلى صقل شخصيته حتى يعود فردا صالحا في المجتمع والقضاء على الخطورة الكامنة عنده قبل أن تتاصل فيه، وبهذا يجب

---

[1] علي محمد جعفر، **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2004، ص 228.

[2] محمد ناجي صالح المنتصر، **السياسة الجنائية بشأن الأحداث**، رسالة دكتوراه ، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002، ص 113.

مواجهتها عن طريق تقويم سلوك الحدث وتوجيهه وتطبيق مختلف أساليب الحماية والتهذيب والتربية حتى يتمكن من الرجوع إلى اكتساب النماذج السلوكية التي توافق قيم المجتمع ومبادئه. [1]

و التأهيل باعتباره أحد صور وأغراض التدابير فهو يعكس الفلسفة الاجتماعية الإصلاحية التي تتبعها الدولة لحماية المجتمع ووقايته من الجريمة وكذلك تركيز الدولة على علاقتها بالفرد وتعاملها معه واهتمامها بتأهيله، لأن هذا الفرد هو عصب التنمية الاقتصادية والاجتماعية التي تعود عائداتها بالنفع على هذا الفرد في جميع المجالات.

وعليه فالغاية من التدابير المقررة بشأن الأحداث الجانحين هو التأهيل والإصلاح، فالعقوبات السالبة للحرية أحيانا لا تحقق التأهيل لهذا استبدلت بمجموعة من التدابير خاصة بالنسبة للإحداث الذين هم دون السن التي تؤهلهم للمسؤولية الجنائية المخففة ومن بينهم فئة الأحداث في خطر معنوي فتم التركيز فقط على التدابير التقويمية.

[1] أحمد يوسف وهدان، **الحماية الجنائية للأحداث:** دراسة في الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية،رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1992، ص 109.

خلاصة الفصل:

نستخلص من هذا الفصل أن المعاملة العقابية عند الحدث تختلف عن غيرها عند البالغين، وأوجب المشرع الجزائري إتباع إجراءات خاصة بالأحداث الجانحين أثناء متابعتهم وعند المحاكمة باعتبار أن فئة الأحداث تتطلب معاملة خاصة كونهم لم يبلغوا سن الرشد القانوني.

كما قرر المشرع الجزائري بأهمية التحقيقات والفحوصات الاجتماعية والنفسية والعقلية حتى يتم اتخاذ الإجراءات اللازمة بشأن أسلوب المعاملة الخاص بكل فئة وتحديد العقوبة الملائمة وبهذا فقد تم إصدار عقوبات حسب نوع الجريمة المرتكبة من طرف الحدث، كما خص التشريع الجزائري الأحداث بمجموعة من التدابير التربوية والعلاجية من اجل حماية الحدث ورعايته كإجراء تقويمي يهدف إلى التأهيل والإصلاح.

الفصل الرابع:

مراكزإعادة التربية و

رعاية الأحداث الجانحين

تمهيد:

تجسيدا للسياسة العقابية الحديثة الخاصة بالأحداث والتي ترتكز على عملية التقويم والتأهيل والاصلاح تم تشريع مؤسسات ومراكز من أجل حماية الأحداث الجانحين والذين هم في خطر معنوي من خلال تفعيل مجموعة من الوسائل والاستراتيجيات للتكفل بهم وتأهيلهم للحياة الاجتماعية، حيث تسعى مراكز اعادة التربية الى توفير مختلف الخدمات الاجتماعية والنفسية والتربوية والتمهينية من أجل استئصال عامل الاجرام من شخصية الحدث وحتى يتم علاجه من السلوك المنحرف، وتهدف هذه السياسة الاصلاحية والعلاجية الى المحافظة على الصحة البدنية والنفسية والعقلية للحدث ولا يتحقق الغرض المنشود الا بتوفير الامكانيات المادية والبشرية وتكاثف كل جهود الفاعلين في مركز اعادة التربية.

المبحث الأول: ماهية مراكز إعادة التربية

المطلب الأول: لمحة تاريخية عن المؤسسات الإصلاحية

أ-نشأة المؤسسات الاصلاحية في الدول الغربية

تم إنشاء أول مؤسسة إصلاحية لرعاية الأحداث في مدينة روما بإيطاليا على يد البابا" كليمانت الحادي عشر" وكان ذلك في عام 1703 وكان ينحصر دور هذه المؤسسات الإصلاحية في إصلاح الأحداث وإدماجهم في العالم والتي سميت باسم" مدارس التدريب" وتعنى بالفئة التي تقل عن الواحد وعشرين سنة(21) عن طريق عملية التمهين التي شملت مختلف المهن والحرف والتهذيب الديني بسماع التراتيل والمواعظ الدينية، إلا أنه إذا قام أحد النزلاء بمخالفة القوانين والأوامر فانه يوضع في زنزانة منفردة مع تكبيله بالسلاسل مع جلده وبهذا فكانت هذه المؤسسات قائمة على أساس الردع وليس بهدف الإصلاح. [1]

ظهرت فكرة إيداع الأطفال في الملاجئ أثناء الحرب الأهلية في الولايات المتحدة الأمريكية، فتم انشاء أول ملجأ سنة 1727 والذي سمي ب ملجأ" نيواؤر ليانس" وفي القرن التاسع عشر(19) قام الباحث "جريسكوم" بإنشاء مؤسسات خاصة برعاية الأحداث الجانحين بعد قيامه بجولة في اوروبا حيث لاحظ ارتفاع نسبة انحراف الأطفال خاصة أبناء الطبقة الفقيرة، وتم تأييد فكرته من طرف بعض الباحثين في ميدان الخدمة الاجتماعية وتوصلوا إلى إنشاء أول مؤسسة إصلاحية لعلاج الجنوح عام 1821، وتقرر بموجبها إرسال الأطفال الذين ارتكبوا سلوكات إجرامية إلى هذه المراكز بدل إيداعهم في السجون العامة مع البالغين، بعد ذلك بدأت هذه المؤسسات في التطور وأخذت أشكالا متعددة فسميت في البداية بدور الملاجئ أو منازل الإيواء المخصصة لإيداع الأطفال الذين فقدوا المأوى

---

[1] علي بن سليمان بن إبراهيم الحناكي، **الواقع الاجتماعي للأسر الأحداث العائدين الى الانحراف**، ط1،جامعة نايف للعلوم الأمنية،الرياض، 2006، ص 90

وكانوا بحاجة إلى الرعاية والحماية، كما اتخذت شكل دور الإصلاحيات والتي خصصت لإيداع المتمردين العصاة من الأحداث بعدها أطلق على هذه المؤسسات اسم" مدارس الدولة " في الولايات المتحدة الامريكية وكانت تقدم لنزلائها الطعام والمأوى فقط وبعدها أدخلت بعض مظاهر التطور على هذه المؤسسات فأصبحت تهتم برعاية الأحداث المنحرفين وتقويم سلوكهم دون التمييز بينهم.[1]

وفي انجلترا تم إنشاء مؤسسة خاصة بالأحداث في عام 1838 وتم فيها تقرير مشروع إصلاحي في 1854 بعدها تم بناء مدرسة صناعية وكان ذلك سنة 1857 حيث تم فيها إيداع الأطفال المنحرفين الذين يبلغ سنهم من 7 سنوات إلى 14سنة والذين هم بحاجة للرعاية والإصلاح، بعدها تم إنشاء مؤسسات إصلاحية بموجب التشريع الخاص بالتربية الذي صدر عام 1870.[2]

وفي كندا تم إنشاء مؤسسة " بوكوفيل" في مدينة مونتريال وهي تعتبر من أهم المراكز الخاصة بإعادة التربية بكندا، ونشأت في البداية الخيام سنة 1946 بعدها في بحيرة الفرنسيين سنة 1947 وكانت عبارة عن قاعات واسعة تحتوي على أندية متنوعة والتي كانت تضم 80 شابا تتراوح أعمارهم مابين 15 إلى 18 سنة، كما كانت تتوفر على طاقم بيداغوجي يتكون من 15 أستاذ ومربي متخرجين من الجامعة في تخصص العلوم الاجتماعية وعلم النفس وكان يتم تقديم مختلف البرامج الإصلاحية التعليمية والترفيهية.[3]

---

[1] سامية حمار ، **فعالية برامج مراكز اعادة التربية للأحداث المنحرفين في الجزائر** " دراسة ميدانية بمراكز اعادة التربية للأحداث" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص علم الاجتماع الاجرام، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019–2020، ص ص136 137.

[2] فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 129.

[3] ادريس الكتاني، **دور المؤسسات الإصلاحية في الحيلولة دون عودة الحدث للإجرام**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1993، ص 255.

أما في هولندا فيتم وضع الأحداث الجانحين الذين لم يبلغوا سن 18 عشر سنة في مؤسسات إصلاحية بقرار من قاضي الأحداث وتوقيع تدابير كالغرامة والتوبيخ كما يجوز لقاضي الأحداث أن يقرر بتمديد حبس الأحداث الخطرين إلى مابعد 18 سنة.[1]

في فرنسا بدأ ظهور المؤسسات الإصلاحية الخاصة برعاية الأحداث وتهذيبهم في عام 1722، وفي بداية القران التاسع عشر(19) أصبح الأحداث المنحرفون يرسلون إلى مستعمرات زراعية، بعدها تم توسيع هذه المستعمرات والمؤسسات وأصبحت مخصصة لتلقين الحدث مختلف العلوم والمعارف الأخلاقية والدينية وهذا حسب القانون الذي صدر في 15 أوت 1850.[2]

ب-نشأة المراكز والمؤسسات الإصلاحية في الدول العربية

تعاني الدول العربية على غرار مختلف دول العالم من انتشار ظاهرة جنوح الأحداث فكرست كل جهودها للتعامل مع هذه الظاهرة ومحاربتها من خلال رعاية فئة الأحداث وحمايتهم وإعادة إدماجهم اجتماعيا، وكان ذلك بإنشاء مراكز ومؤسسات إصلاحية خاصة بالأحداث المنحرفين.

تعتبر مصر من بين أولى الدول العربية التي أنشأت مراكز خاصة لرعاية الأحداث الجانحين حيث تم إنشاء أول مؤسسة إصلاحية سنة 1849 بمنطقة الإسكندرية وكانت مختصة لاستقبال الأحداث الجانحين،[3] وفي عام 1894 تم نقل هذه المؤسسة الإصلاحية إلى القاهرة بعدها إلى منطقة الجيزة في عام 1901، [4] وهي تستقبل الأحداث ذوي الأسر المفككة أو الذين يعانون من الفقر وانخفاض المستوى المعيشي وكذلك الأطفال الذين يعيشون في بيئة اجتماعية منحرفة، إضافة إلى

---

[1] أحسن مبارك طالب، **النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية**، مرجع سبق ذكره، ص 139.

[2] علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون"(عوامل الانحراف، المسؤولية الجزائية والتدابير)**، المؤسسة الجامعية للدراسة والنشر والتوزيع، بيروت، 1984، ص 305.

[3] علي بن سليمان بن ابراهيم الحناكي، **الواقع الاجتماعي للأسر الأحداث العائدين الى الانحراف**، مرجع سابق، ص 90.

[4] فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، مرجع سبق ذكره، ص 128.

الأحداث المنحرفين الذين ارتكبوا سلوكات إجرامية والذين تقل أعمارهم عن الواحد وعشرون (21) سنة، كما يتم في هذه المؤسسة الإصلاحية تلقين الحدث مختلف القيم الأخلاقية و برامج التكوين المهني والتعليم والرياضة من أجل إعادة إدماج الحدث المنحرف وهذا طبقا للقوانين الصادرة من الوزارة الوصية.[1]

أما في ليبيا فأنشأت مؤسسات إصلاحية أطلق عليها اسم "الإصلاحية القانونية وإدارة تربية الأحداث" يتم فيها وضع الأحداث الذين ارتكبوا جنحة أو جناية وتقل أعمارهم عن أربعة عشر(14) سنة، وقبل إيداع الحدث يتم تقرير بعض التدابير التي يمكن أن تعدل سلوكه كتسليمه لوالديه أو شخص ذو ثقة الذي يلتزم بتربيته أو وضعه في إحدى مؤسسات المساعدة الاجتماعية وإذا لم يرتدع يتم وضعه في المؤسسة الإصلاحية مع توفير مختلف البرامج التأهيلية.

أما في الأردن يطلق على المؤسسات الإصلاحية " مراكز الإصلاح والتأهيل المهني" والتي تقوم على مبدأ إصلاح الأحداث وتأهيلهم، وتبدأ على مستوى الخدمة الاجتماعية داخل هذه المراكز مهمة القيام باستقبال الأحداث وتتوفر على مجموعة من البرامج الإصلاحية التعليمية والمهنية والنفسية لتهذيب الحدث وتهيئته للخروج حتى يصبح فردا صالحا في المجتمع.

وفي المملكة العربية السعودية تم إنشاء أول مؤسسة إصلاحية خاصة بالأحداث عام 1374 تتولى رعاية الأحداث المنحرفين وذلك بتقويم سلوكه وتعليمه و توفير مختلف الأساليب الإصلاحية من اجل تهذيبه وإعادة إدماجه في المجتمع حتى يصبح فردا سويا، كما تهتم هذه المؤسسات الإصلاحية برعاية أسر الأحداث من أجل توعيتهم بالدور المنوط إليهم بعد خروج الحدث من الإصلاحية ويتم تعاون هذه المؤسسات مع عدة مؤسسات أخرى من بينها: وزارة العمل والشؤون الاجتماعية ومكاتب

---

[1] عبد القادر القهوجي، عبد لكريم محمود ساسي، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي، بيروت، 2010، 385.

الضمان الاجتماعي وإدارة التعليم ومؤسسات التعليم الفني والمستشفيات وكذلك وزارة الشؤون الإسلامية.[1]

المطلب الثاني: نشأة مراكز إعادة التربية في الجزائر

تهدف السياسة الجنائية الخاصة بالأحداث في الجزائر إلى تربية الأحداث الجانحين وتأهيلهم من خلال وضع قوانين تهدف إلى حماية حقوق الأحداث بعيدا عن العقاب من أجل إعادة إدماجهم في المجتمع فالهدف من تنفيذ الأحكام الجزائية السالبة للحرية هو إعادة تربية الحدث قصد تحضيره لمرحلة ما بعد الإفراج عنه.

وكما ذكرنا سالفا تعود نشأة مراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث في الجزائر إلى الفترة الاستعمارية، حيث أنشأ الاستعمار الفرنسي سجون لتعذيب الأطفال فكان آنذاك أسلوب المعاملة يتصف بالقسوة والشدة والتعذيب والزجر، ثم بعد الاستقلال تم تأسيس مديرية فرعية لحماية الطفولة والمراهقة التي تقوم برعاية الأطفال المنحرفين والأطفال اليتامى بدون مأوى الذين فقدوا أسرهم إبان حرب التحرير ولا يوجد من يتكفل بهم وهذه المراكز كانت تابعة لوزارة العدل، و عملت الجزائر على تنصيب إطارات جزائرية على مستوى مراكز إعادة التربية التي تركها الاستعمار الفرنسي، خاصة بعد انتشار الفقر والجهل و نقص الوعي والهجرة الداخلية أثناء العشرية السوداء مما أدى إلى ارتفاع نسبة الجنوح، وبلغ عدد مؤسسات إعادة التربية في الجزائر ب 12 مؤسسة في سنة 1960، وتم غلق البعض منه نظرا لنقص الإمكانيات المادية والبشرية ومنهم المتخصصين في مجال الرعاية والمربين،

[1] سامية حمار، **مرجع سابق**، ص ص 140 142.

وفي عام 1966 تم إنشاء مراكز الاستقبال خاصة بالأطفال المعرضين لخطر أخلاقي، كما تم إنشاء محكمة أحداث بكل ولاية.[1]

وفي التسعينات تم إنشاء مراكز إعادة الإدماج الاجتماعي للأحداث الذين انقضت مدة عقوبتهم بالتعاون مع وزارة العدل وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ، كما تم انجاز 24 مركزا من بين 48 مركزا مبرمجا في سنة 2007 نظرا لارتفاع نسبة ظاهرة جنوح الأحداث في الجزائر.

المطلب الثالث: أنواع مراكز إعادة التربية في الجزائر:

خص المشرع الجزائري الأحداث بمراكز مخصصة لاستقبال الأحداث الجانحين والمعرضين للانحراف على حد سواء، وتعتبر هذه المراكز مؤسسات عمومية ذات طابع اداري والذمة المالية المستقلة وتتمثل مهمتها في رعاية الأحداث الذين صدر في حقهم أمرا بالوضع من قبل أقسام الأحداث بالمحاكم أو غرف الأحداث بالمجالس القضائية أو مختلف الجهات القضائية المختصة الأخرى، ومن بين هذه المراكز ماهو تابع منها لوزارة العدل وهي خاصة بالأحداث الجانحين كمراكز إعادة التربية وإعادة إدماج الأحداث والأجنحة الخاصة بهم في المؤسسات العقابية ومنها ماهو تابع لوزارة التضامن وهذا بموجب الأمر رقم 75/64 المؤرخ في 1975/09/26 المتضمن إحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، وهي مختصة لإيواء الأحداث الذين يبلغوا سن الواحد وعشرين(21) سنة.[2]

---

[1] فتيحة زرداني، **دور مراكز اعادة التربية في اعادة ادماج الفتاة الهاربة من البيت الأسري**، مرجع سبق ذكره، ص57.

[2] بسمة دوحي، **حماية الأطفال داخل مراكز ومؤسسات حماية الطفولة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد9، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، مارس 2018، ص 1227.

1-حماية الأحداث على مستوى المراكز المتخصصة في حماية الطفولة:

إن علاج الحدث المنحرف يكون بإبقائه في الوسط الطبيعي الذي يكون فيه مع مساعدته وتوجيهه، وإما إبعاده عن الوسط الذي يعيش فيه ويكون هذا بقرار من قاضي الأحداث إذا رأى أن حالته تستدعي ذلك، فيقوم القاضي بإيداعه بإحدى المؤسسات المتخصصة من أجل إصلاحه وتأهيله اجتماعيا باستخدام أساليب تربوية تقويمية وحمايته لأنه أحيانا تكون الظروف الخارجية للحدث غير مناسبة لإصلاحه ومن بين هذه المراكز نجد:

1-المراكز المتخصصة لحماية الأحداث في خطر معنوي:

هي عبارة عن مؤسسات داخلية تسعى لإخضاع الحدث الذي لم يبلغ الواحد وعشرين (21) سنة لمجموعة من تدابير الحماية والمساعدة التربوية بحث تكون صحتهم وتربيتهم وأخلاقهم معرضة للخطر أو يكون وضع سلوكهم وحمايتهم مضرا لمستقبلهم، ويمكن لهذه المراكز أن تستقبل الأحداث الذين سبق وضعهم في المراكز التخصصية لإعادة التربية.[1]

- المراكز التخصصية في الحماية:

هي مؤسسات داخلية ذات طابع إداري مخصصة لإيواء الأحداث الذين لم يكملوا الواحد وعشرون سنة(21) سنة من عمرهم بهدف حمايتهم وتربيتهم الذين كانوا أحد التدابير المنصوص عليها في المواد (5-6-11) من الأمر رقم 03/72، ويمكن لهذه المراكز أن تستقبل الذين استفادوا من تدبير إيوائهم للعلاج البعدي.

[1] **المادة 13-14** من الأمر رقم 75/64 بتاريخ 27سبتمبر 1975 المتعلق بتحديد المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.

لكن يلاحظ أن هذه المراكز أصبحت تستقبل الأحداث الجانحين بالرغم من أنها ليست مختصة في ذلك بسبب قلة المراكز وكذلك تزايد نسبة الأحداث الجانحين، مما أدى بوزارة التضامن الوطني إلى مراجعة التمييز بين اختصاصات المراكز معتمدة على معيار السن بعدها أصبحت المراكز التخصصية للحماية تستقبل الأحداث الجانحين أو الذين هم في خطر والذين تتراوح أعمارهم بين (7 و 14 سنة) وتتمثل مهمتها في الإدماج الاجتماعي للأحداث الذين كانوا على مستوى مصلحة التربية أو المركز المتخصص لإعادة التربية.

وتشتمل المراكز المتخصصة للحماية على المصالح التالية:

- **مصلحة الملاحظة:** تقوم بمهمة دراسة شخصية الحدث وتطورها بواسطة فحوصات وتحقيقات متعددة يقوم بها أخصائيين نفسيين وتربويين ومساعدين اجتماعيين وأطباء حتى يمكن التوصل إلى نتائج دقيقة يمكن من خلالها إعداد تقرير مفصل حول الحدث يتم إرساله إلى قاضي الأحداث من أجل اتخاذ التدابير اللازمة بشأن الحدث التي تستلزم إصلاحه وتقويمه .[1]
- **مصلحة إعادة التربية:** تتولى مهام إدماج وإصلاح الحدث حيث يستفيد من برامج تهدف في الأساس إلى تهيئته للعودة إلى الحياة الاجتماعية وتسهيل عملية إدماجه حيث تكلف بتنمية الروح الوطنية للحدث وتربيته أخلاقيا ورياضيا وتعليمه وتكوينه مهنيا باتخاذ جميع الإجراءات والبرامج المسطرة من الوزارات المعنية.
- **مصلحة العلاج البعدي:** مهمتها البحث عن جميع الحلول التي من شأنها ادماج الأحداث وهذا بعد اتخاذ الإجراءات العقابية والتدابير المقررة فهي تعتمد على فكرة السياسة العقابية

[1] علي محمد جعفر، **حماية الأحداث المخالفين والمعرضين لخطر الانحراف" دراسة مقارنة**" مرجع سبق ذكره، ص 399.

الحديثة التي تقوم بالتكفل بالمحكوم عليهم بتوفير ورشات خارجية للعمل والتكوين في حرف مختلفة.[1]

2-مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح:

أسست مصالح الوسط المفتوح كمؤسسات اجتماعية سنة 1966 وهي مصالح تابعة للولاية تقع بمديرية النشاط والحماية الاجتماعية لكل ولاية، مهمتها التكفل بمراقبة الطفل الحدث بأمر من قاضي الأحداث حيث يوضع تحت نظام الحرية المراقبة من الأحداث المعرضين لخطر أو الأحداث الجانحين بمقتضى قرار تسليمه لهذه المصلحة والتي يخضع لها الحدث الجانح قبل القيام بالتحقيق الاجتماعي حول وضعيته والتي يتم من خلالها جمع كل المعلومات حول تصرفات الحدث وسلوكاته وأسرته لمعرفة مدى صحتها.[2]

تعمل هذه المصالح لوحدها أو بالتعاون مع المراكز المتخصصة لإعادة التربية والخاصة بالجانحين أو المراكز المخصصة للحماية في العمل التربوي للعلاج البعدي، كما أنه من خلال الحالات العملية التي تعرض عليها ومن خلال احتكاكها بمراكز الأحداث وعملها مع قاضي الأحداث تكتشف الخلل الذي يحول دون الوصول إلى إصلاح الحدث وما يلزم لحمايته من الوقوع في الإجرام. كما تقوم هذه المصالح بوضع نشاطات تهدف إلى العمل التربوي الملائم الذي يعود بالنفع على الحدث، حيث يقوم المندوبين الاجتماعيين والمربين بمراقبة صحة الأحداث ومتابعتهم وتربيتهم وحسن استغلال وقت فراغهم، كما يتشكل نظام الملاحظة والتربية في الوسط المبحوث من قسمين أحدهما

---

[1] ياسين خليفي، أحكام معاملة الحدث خلال مراحل الدعوى العمومية وفي مرحلة تنفيذ الحكم، مرجع سبق ذكره، ص60.

[2] زيدومة درياس، **حماية الأحداث في قانون الاجراءات الجزائية الجزائري**، مرجع سبق ذكره، ص 442.

يقوم بتحضير التقارير الاجتماعية حول الأحداث وقسم مهمته حماية وتوجيه الأحداث في هذه المصلحة من طرف محاكم الأحداث.[1]

وتتكون مصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح من الأقسام التالية:

- **قسم الاستقبال والفرز:** يهتم بإيواء الأحداث وحمايتهم وتوجيههم لمدة لا تتعدى 3أشهر الى غاية إعادة تقرير شامل يقدم إلى قاضي الأحداث لاتخاذ التدابير الملائمة بشأن الحدث.

- **قسم المشورة التوجيهية والتربوية:** تتمثل مهمته في القيام بمختلف الفحوصات النفسية ومعرفة الظروف الاجتماعية الخاصة بالحدث من اجل تحديد الطريقة الملائمة لإعادة تربية الحدث.[2]

3-المراكز المتعددة الخدمات لوقاية الشباب:

هي مؤسسة إدارية تتميز بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي وهي عبارة عن تجميع المراكز التخصصية لإعادة التربية والمراكز التخصصية للحماية ومصالح الملاحظة والتربية في الوسط المفتوح ضمن مؤسسة واحدة حيث تكون الخدمة شاملة وكاملة لتحقيق مصلحة عامة وهذا ضمن الاهتمام بالبحث عن كيفية إعادة تكييف وإدماج الحدث، وتوجد هذه المصالح في المناطق النائية التي توجد فيها نسبة قليلة من الأحداث.[3]

---

[1] علي مانع، **جنوح الأحداث والتغير الاجتماعي في الجزائر المعاصرة،**" دراسة في علم الاجرام المقارن"، مرجع سبق ذكره، ص 209.

[2] الطاوس حواسين، **نظام الحماية القانونية للطفولة المعرضة للجنوح**، مرجع سبق ذكره، ص 151.

[3] محمد رضا قليل، **تصور ومعاش الرابط العائلي عند الجانحين المقيمين بمراكز إعادة التربية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران ،2018-2020، ص 172.

4-مراكز إعادة التربية وإدماج الأحداث:

هي مؤسسات عمومية تابعة لوزارة العدل يتم فيها إيداع القاصر المحكوم عليه بعقوبة سالبة للحرية تتمثل مهمتها في إعادة تربية الأحداث وإدماجهم في المجتمع من خلال توفير مختلف البرامج التعليمية والتكوين المهني والأنشطة الترفيهية والرياضية حسب ما يتناسب مع سنهم وجنسهم.[1]

ويتم ايداع القاصر في الأجنحة المخصصة للأحداث بالمؤسسة العقابية عند الاقتضاء وتتكفل هذه المراكز بإعادة تربية الحدث فيتم معاقبة هذا الحدث على أنه شخص قام بخطأ وليس كمجرم يجب معاقبته وهذا من أجل حماية مصلحة الطفل. وحسب المادة 28 من قانون تنظيم السجون " تصنف مراكز مخصصة لاستقبال الأحداث الذين تقل أعمارهم عن 18 سنة المحبوسين مؤقتا والمحكوم عليهم نهائيا بعقوبة سالبة للحرية مهما تكن مدتها"[2]

كما يتم ترتيب وتوزيع الأحداث المحبوسين حسب السن وحسب الوضعية الجزائية ويتم متابعتهم وتوجيههم، كما يشرف على هذه المراكز موظفين يسهرون على حماية الحدث ومتابعة سلوكه وتهذيبه وعلى رأسهم مدير المركز الذي يعين من بين الموظفين المؤهلين والأكفاء الذين يولون اهتماما بشؤون الأحداث، كما يجب أن يتلقوا تكوينا خاصا بأساليب التعامل مع الطفل.

أما عن الهيئات الموجودة على مستوى هذه المراكز والتي تقوم بتسييرها هي:

أ-المدير: وهو المسؤول على المركز حيث يقوم بتسيير شؤون الأطفال المحكوم عليهم ومتابعتها كما تسند إليه مهمة الرقابة و يقوم باختيار الموظفين الذين تتوفر فيهم شروط الكفاءة والخبرة، وتتمثل مهام المدير إضافة لذلك في إخطار قاضي الأحداث أو رئيس لجنة إعادة التربية عند حدوث وفاة أو مرض

---

[1] محمد توفيق قديري، مداخلة بعنوان" **جنوح الأحداث قراءات وآفاق الظاهرة وعلاجها**" ملتقى وطني حول." اتجاه المشرع الجزائري للحد من تسليط العقوبة على الحدث الجاني" المنعقد بتاريخ 04/05/ماي/2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة، ص 05.

[2] محمدي باشا عمر، **قانون تنظيم السجون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق**، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006، ص 33.

أو هروب للطفل، وكذلك يقوم بمنح العطل الخاصة بالأعياد الدينية والوطنية وإجازة الصيف للطفل المحبوس.[1]

ب-لجنة إعادة التربية: تتشكل هذه الهيئة من مدير المركز ومختصين في علم النفس ورئيس المجلس الشعبي البلدي أو ممثله وممثل الوالي، وتوجد هذه اللجنة على مستوى المؤسسة العقابية في جناح الخاص باستقبال الأحداث وتتمثل مهمتها في إعداد برامج سنوية بما في ذلك البرامج التعليمية وبرامج التكوين المهني وكذلك تقييم وتنفيذ برامج إعادة التربية ودراسة كافة التدابير الخاصة بتنفيذ العقوبة.

ج-لجنة التأديب: وتتشكل هذه الهيئة من رئيس مصلحة الاحتباس و مختص نفسي ومساعد اجتماعي مربي وهي تختص في فرض العقوبات وتأديب الطفل الذي يقوم بمخالفة القوانين داخل المركز.[2]

-المراكز التخصصية لإعادة التربية:

هي مؤسسات عمومية ذات طابع إداري وشخصية معنوية واستقلال مالي خاصة بإيواء الأحداث الذين لم يكملوا 18 سنة والذين ارتكبوا أفعالا انحرافيه بهدف إعادة تربيتهم وتنشأ بموجب مرسوم يصدر بناء على تقرير وزير الشبيبة والرياضة، وهذه المراكز لا تقبل الأحداث المتخلفين بدنيا وعقليا، وتتراوح مدة العلاج في هذه المراكز بين سنة وسنتين، فالأحداث في مراكز الحماية يقضون

---

[1] عبد المالك سايح، **المعاملة العقابية والتربوية للأحداث في ضوء التشريع الجزائري والقانون المقارن**، مرجع سبق ذكره، ص 268.

[2] بسمة دوحي، **مرجع سابق**، ص 1232.

مدة أطول من التي يقضيها الأحداث داخل مراكز إعادة التربية نظرا لصغر سن الأحداث الموضوعين في مراكز الحماية.[1]

المطلب الرابع: أهداف مراكز إعادة التربية

ان الهدف من السياسة العقابية الحديثة هو تجسيد أساليب علمية للمعاملة العقابية التي تهدف الى تحقيق أغراض العقوبة المتمثلة في اعادة تأهيل الأحداث الجانحين وتهذيبهم، لذلك فان النظرة الحديثة في مجال رعاية الأحداث تركز على الاهتمام بهم ورعايتهم بكافة الوسائل المتاحة فانشات مراكز اعادة التربية كحاجة ملحة وضرورية نظرا لأنها تقوم بعزل المجرمين وحماية الافراد والمجتمع من خطرهم والحد من انتشار السلوكات الانحرافية، فتطبيق العقوبة يمنع من تفاقم ارتكاب الجرائم وحفظ نظم المجتمع، لهذا فان لمراكز اعادة التربية دور ايجابي ليس فقط في سلب حرية المحكوم عليه وقضاء فترة العقوبة ، بل أصبحت استراتيجية فعالة في تأهيل الحدث من جميع الجوانب الاجتماعية والنفسية والتعليمية والمهنية باستعمال جملة من الأساليب التربوية العلاجية والوقائية بهدف تصحيح السلوكات غير سوية عند النزيل والعمل على جعله فردا صالحا يستطيع أن يفيد نفسه وأن يعيش كبقية أفراد مجتمعه ويتعايش معهم و يصبح مؤهلا للتكيف والاندماج في المجتمع ويشعر بالمسؤولية الاجتماعية اتجاه غيره. [2]

فأساليب المعاملة العقابية المختلفة الاتجاهات كالتهذيب والتعليم و التمهين والأساليب التكميلية الأخرى كممارسة الرياضة والقيام برحلات والنشاطات الترفيهية من شأنها إزالة الخطورة الإجرامية من شخصية المحكوم عليه، كما تسهر على مرافقة الأحداث لإعداد مشاريعهم الاجتماعية والمهنية حسب

---

[1] المادة 08 من الأمر 75-64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، **المتضمن احداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة**، العدد 81، 1975.

[2] علي حامد العجرفي، **تطبيق العقوبة على المجرمين واثارها في حماية حقوق الانسان**، الدار العربية للطباعة والنشر، الرياض، 2007، ص 109.

قدراتهم واحتياجاتهم، هذا ما يعطي رؤية ايجابية واضحة وواقعية عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها الحدث، فأصبحت مراكز اعادة التربية تلعب دورها العلاجي في اطار نصوص محكمة وصلاحيات وهياكل منظمة وامكانيات مادية وبشرية ومختلف الأجهزة المشتركة المتمثلة في مدير المركز والمربين والاخصائيين النفسيين والاجتماعيين والطبيب وهذا من أجل تنفيذ تقنيات ملائمة وتدابير خاصة للتكفل بالأحداث وحمايتهم لضمان سلامة صحتهم النفسية والجسدية والعقلية ودراسة شخصية الحدث بالملاحظة المباشرة لسلوكه واجراء الاختبارات والفحوصات وضمان المتابعة النفسية والاجتماعية له للخروج الى المجتمع بشخصية جديدة وسوية لضمان عدم رجوعه للانحراف بعد الافراج عنه.[1]

فنظام الأحداث الجانحين داخل مركز اعادة التربية يرتكز في الأساس على فكرة الحماية النفسية والجسمية من الامراض الاجتماعية و ابعاد الاحداث عن بيئتهم الاجتماعية التي كانوا فيها وعزلهم عن الوسط المنحرف.

المبحث الثاني: أساليب التكفل بالأحداث الجانحين داخل مراكز اعادة التربية

ان النظرة الحديثة التي تقوم على ادماج الحدث الجانح تركز على الاهتمام بظروفه وشخصيته من خلال توفير جميع الاساليب والوسائل المتاحة من أجل مساعدته على تقويم سلوكه واصلاحه واعادة التوافق النفسي والاجتماعي له باستخدام أساليب تربوية تقويمية لإعداد هذا الحدث من جديد في المجتمع وبشكل سليم حتى لا يعود لارتكاب السلوكات غير السوية مرة أخرى.

[1] المرسوم التنفيذي رقم 165/12 المؤرخ 5 أفريل 2012 المتضمن **تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة**، العدد 21، الصادر في 11أفريل 2012، الجريدة الرسمية، ص 11.

المطلب الأول: الرعاية الاجتماعية

الرعاية الاجتماعية هي مجموعة من البرامج المقدمة في مختلف مجالات الحياة الاجتماعية كما تشمل على مختلف الانشطة والخدمات التي يستفيد منها الفرد وفقا لايديولوجية معينة وهي مجموعة من المؤسسات التي ينشئها المجتمع.[1]

تعتبر الرعاية الاجتماعية احدى الركائز الأساسية الحديثة في تنفيذ البرامج الاصلاحية للحدث نظرا لدورها الفعال في مساعدة الحدث على تعديل سلوكه وفق مبادئ وقيم المجتمع.

وتتمثل الرعاية الاجتماعية للحدث داخل مراكز اعادة التربية من خلال تحسين الظروف الاجتماعية في مختلف المجالات النفسية والصحية والتعليمية والمهنية وتوفير الحاجات الأساسية للحدث التي تضمن نمو شخصيته بشكل سليم لضمان التوافق الاجتماعي والتكيف للحدث.[2]

ان التأهيل الاجتماعي للحدث الجانح هو عملية يتعلم من خلالها الحدث مختلف الانماط السلوكية المقبولة وبموجبها يصبح فردا صالحا في الجماعة بالوقوف على التاريخ الاجتماعي للحدث ودراسة حالته الاجتماعية دراسة معمقة وكيفية شغل أوقات الفراغ واتجاهاته نحو نفسه لإكسابه الثقة بالنفس ونحو المجتمع حتى يتمكن من إقامة علاقات اجتماعية مع الآخرين.[3]

تعمل الرعاية الاجتماعية للأحداث بتزويدهم بالمهارات الاجتماعية والنفسية اللازمة لإعادة تكيفهم وإدماجهم في المجتمع من خلال خلق الجو الملائم داخل المركز بتحسين ظروف الإيواء وتسخير مختلف الامكانيات البشرية التي لها دور فعال في مجال الرعاية والخدمة الاجتماعية

---

[1] Starrels, marjorie gender**, Differences in parent child relation**, Journal offamily issues, v 15, n°1,1994,p 148.

[2] سماح سالم سالم، نجلاء محمد صالح، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان 2012، ص 26.

[3] مصطفى شريك، **نظام السجون في الجزائر" نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011، ص 93.

والمتمثلة في الأخصائيين الاجتماعيين الذين يعملون على دراسة شخصية الحدث من خلال اجراء لقاءات فردية معه وملاحظة الحدث أثناء قيامه بنشاطاته، وتبدأ مهمة الأخصائي الاجتماعي منذ دخول الحدث الى المركز حيث يقوم باستقبال الحدث واعداده للواقع الاجتماعي الجديد والتعرف على حاجاته وازالة التوتر والمشاعر السلبية لديه حتى لا يحس بالاغتراب وحتى يستطيع تحقيق التوافق الشخصي والتوازن الفعلي لإعادة ادماجه اجتماعيا.[1]

وتشمل الرعاية الاجتماعية للحدث داخل مركز اعادة التربية كذلك على التربية الدينية والأخلاقية:

– **التهذيب الاخلاقي والديني:** يتمثل التهذيب في ترسيخ القيم الأخلاقية والدينية في نفسية الاحداث التي تعمل على دعم وتقوية الجانب الروحي والمعنوي وتجعله أكثر قدرة على مواجهة مشاكل الحياة، فالتهذيب يكون من خلال فهم شخصية الحدث وتوجيهه إلى حل مشاكله وتنمية إحساسه بالمسؤولية وبضرورة احترام القوانين، فالقيم الأخلاقية تساهم في تقوية الوازع الخلقي وتدعم الإرادة لدى الحدث حتى يبتعد عن السلوكات الانحرافية.[2]

كما يعد التهذيب الديني أحد الوسائل الفعالة في استئصال الإجرام فله دور فعال في تقويم الحدث حتى يمتنع عن ممارسة السلوك المنحرف وتعليمه القواعد الدينية والسماح له بالقيام بواجباته الدينية، ويخصص للأحداث مكانا للعبادة وتلقينهم مختلف الدروس الدينية من طرف معلمين باستعمال أساليب الوعظ والإرشاد وتوفير الكتب الدينية داخل المركز التي من شأنها أن تهذب سلوك الحدث من الناحية الدينية وتقوي الوازع الديني لديه.[3]

---

[1] Marc Leblanc**, La réinsertion Sociale, Indispensable** ? , Conférence prononcée au Colloque sur la réinsertion : boucler la boucle ou la Récidive Fondation québécoise pour les jeunes contrevenants, Montréal :11 mai 2000,p12.

[2] نبيل العبدي، **أسس السياسة العقابية في السجون ومدى التزام الدولة بالمواثيق الدولية**، المركز القومي للإصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2015، ص 220.

[3] ميلود جباري، "**التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية ودورهما في الحد من الخطورة الإجرامية**"، الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 2، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016، ص ص 220 221.

كما تعتبر الزيارات كذلك التي يخصصها المركز جزء من العملية التربوية، فالحدث له الحق في إقامة علاقات ايجابية من خلال تواصله مع أسرته لدعمه معنويا مما يضمن توازنه وتكيفه وتكون هذه الزيارات ضمن أيام محددة أسبوعيا.[1]

ويعمل المركز على الاهتمام بتطوير مهارات الحدث من خلال البرامج والأنشطة الجماعية في مجالات متعددة كالرسم والزراعة والتربية الفنية والتمثيل، كما تزود المراكز بأجهزة تلفاز وراديو وحواسيب مع ضرورة اختيار البرامج المناسبة للحدث اضافة الى الأنشطة الرياضية والفنية وتكوين فرق رياضية كما تنظم رحلات استكشافية ومخيمات مما يشبع رغبات الاحداث واحساسهم بالتقدير والانتماء.[2]

المطلب الثاني: الرعاية النفسية

تماشيا مع سياسة التأهيل والإصلاح الحديثة التي تركز على أهمية معاملة الحدث على أسس ومبادئ علمية، فان العلاج النفسي يركز في الأساس على الجوانب الشخصية للحدث ويتم ذلك بواسطة التشخيص الذي يقوم به مختص نفسي يحاول من خلاله ايجاد العلاج المناسب للمشاكل النفسية التي يعاني منها الحدث ومحاولة إشباع حالاته النفسية حتى يتحقق استقراره النفسي ويشعر بالأمن والأمان كما تعقد اجتماعات إرشادية جماعية لعلاج الأحداث ورعاية الحالات التي تحتاج الى خدمات متخصصة في العيادة النفسية لإجراء فحص نفسي بحيث يبقى المختص النفسي على اتصال

---

[1] السيد رمضان، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995، ص 237.

[2] خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم،المكتب الجامعي الحديث**، الإسكندرية، 1998، ص 302.

مع الطاقم الاداري من أجل مراقبة سلوك الحدث وتوجيه المربين نحو أساليب المعاملة الواجب اعتمادها في تربيته.[1]

كما تساهم مراكز إعادة التربية في رعاية الحدث من الناحية النفسية بتهيئة الظروف والجو الاسري للمحافظة على التوازن النفسي لضمان راحة الأحداث وتكييفهم بالوسط الجديد كما يجب متابعة وتقييم المستوى والتطور الدراسي والمهني للأحداث وضمان التعليم حسب مستوى كل حدث، و تعتبر الجلسات العلاجية بالنسبة للأحداث الذين لديهم ارتفاعا في مستوى السلوك العدواني يتم فيها استخدام العلاج الجماعي عن طريق المحاضرات والمناقشات والسيكو دراما.

و يحتاج الحدث الى البحث والدراسة والاهتمام أثناء مكوثه في مراكز ومؤسسات الدولة من خلال اعداد برامج تربوية تهدف الى تغيير أفكاره ومعتقداته المشوهة وتعديل سلوكياته السلبية بهدف تحسين عملية توافقه واعادة ادماجه في المجتمع، فالسلوك العدواني من بين المشكلات السلوكية التي يعاني منها الأحداث داخل مراكز اعادة التربية والتي يمكن أن تؤدي الى تأزم حالة الحدث وحدوث اضطرابات نفسية أخرى التي تؤثر بالسلب على سلوك الحدث وعلى المركز.[2]

لذلك فحاجة الأحداث للرعاية النفسية أصبحت ضرورة لتخفيف سلوكهم غير السوي والتخفيف من الضغوطات النفسية واحداث تغيير لنظرة الحدث نحو نفسه ونحو المجتمع وتعزيز ثقته بالنفس مما يزيد من شعوره بالانتماء ويتعلم كيفية تعامله مع المواقف الضاغطة.

---

[1] محمد سيد فهمي، **أسس الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998، ص 207.

[2] إبراهيم راحيس، **دور العلاج النفسي الجماعي في تعديل السلوك العدواني لدى الأحداث الجانحين**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2018-2019، ص 24، ص 144، ص 70.

المطلب الثالث: الرعاية الصحية

تتمثل الرعاية في مختلف الخدمات الخاصة بالحفاظ على الصحة الجسمية ووقايتها حتى لا تتعرض للأمراض ومواجهة كل المؤثرات الخارجية التي قد تقلل من قدرتها، ويتم إخضاع الأحداث للفحص وجوبا من طرف طبيب عند دخوله مركز إعادة التربية وكلما دعت الضرورة. والهدف من إجراء الفحص الطبي هو معرفة سلامة الحدث جسديا وهو مهم باعتبار أن الصحة الجسمية للحدث تحقق صحته النفسية، كما أن علاج الحدث من الأمراض العضوية والنفسية التي يعاني منها والعناية بحالته الصحية يساهم في تهيئته للتكيف داخل المركز والتفاعل الايجابي مع الآخرين، لذلك فالرعاية الصحية حق للحدث ويجب على الدولة أن توفرها له ولا يجوز أن يحرم منها.[1]

تكون الرعاية الصحية عند دخول الحدث للمركز حيث يقوم الطبيب بفحصه ويعد تقريرا يشرح فيه الحالة الصحية له ويبين فيه مدى قدرة الحدث على القيام بالنشاطات والأعمال المهنية والرياضية، كما يكون الفحص الطبي بصفة دورية كل ثلاثة أشهر مع مراقبة وزن الأحداث والحالة الصحة العامة ويجب أن تكون مراقبة لنظام التغذية اليومية والمواد الغذائية في المركز.[2]

كما تحفظ الرعاية الصحية البنية الجسمية والعقلية والنفسية للحدث خلال فترة ايداعه في المركز فتحميه من كل المشاكل المرضية التي قد تؤثر سلبا عليه وتكون عائقا بالنسبة له لممارسة أدواره في المجتمع، وهناك بعض القواعد الصحية التي يفرضها المركز على الحدث فيعتاد عليها

---

[1] نور الدين الحسيني، **الإصلاح العقابي في ضوء مبادئ القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، عين الشمس، القاهرة، 2001، ص 467.

[2] حسن الجوخدار، **قانون الأحداث الجانحين**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1980-1981، ص 195.

وتصبح جزءا من حياته اليومية فينقص تفشي الأمراض بين الأحداث مما يحفظ صحتهم وسلامتهم.[1]

وتتضمن الفحوصات فحصا طبيا بدنيا وفحصا عقليا:

أ-الفحص الطبي البدني: إن الغاية من هذا الفحص هو معرفة سلامة الحدث الفيزيولوجية في الوقت الراهن ومستقبلا فهي الطريقة التي يمكن اكتشاف المرض بواسطتها، فإذا كانت حالة المريض تستدعي العلاج حسب التقرير الطبي فيجب إيداعه في مصلحة علاجية، فيمكن لهذا النوع من الفحوصات أن يساعد المحكمة على تفهم مشكل الحدث من زوايا مختلفة فقد يكون سبب ارتكاب الحدث للسلوك الإجرامي نتيجة اضطراب انفعالي ناتج عن خلل في الغدد أو إصابة أحد أعضاء الجسم بتشوه لذا فهو بحاجة إلى عناية صحية وعلاج طبي.

ب-الفحص الطبي العقلي: هناك بعض الحالات التي تستدعي إجراء فحص طبي عقلي للحدث ويقوم به طبيب مختص في الأمراض العقلية والعصبية وبهذا الفحص يمكن للطبيب التنبؤ عن حالة الحدث وعن إمكانية تطور سلوكه ومعرفة الدوافع التي أدت بالحدث إلى ارتكاب السلوك المضاد للمجتمع وإذا كانت حالة الحدث تستدعي دراسة معمقة فيقترح الطبيب على المحكمة وضعه في مركز الملاحظة أو في مراكز خاصة.[2]

---

[1] يمينة جواج، **إجراءات تنفيذ الأحكام الجزائية للأحداث وفق قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في القانون الجنائي، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة مستغانم، 2018-2019، ص 266.

[2] عبد الجبار الحنيص، **وسائل تفريد التدابير الإصلاحية للأحداث الجانحين**، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 28، العدد2، جامعة دمشق، سوريا، 2009ص 224.

المطلب الرابع: الرعاية التعليمية والمهنية

أ-التعليم:

يعد التعليم من أهم البرامج الإصلاحية والتأهيلية التي تعتمدها مراكز إعادة التربية في إعادة إدماج الأحداث المنحرفين والتي تعمل على تغيير سلوك الحدث المنحرف، كما يعتبر التعليم عامل أساسي في اكتساب الحدث للقيم والمبادئ الايجابية التي تشجع على السلوكات الاجتماعية السوية.

ويعتبر انخفاض المستوى التعليمي من بين عوامل الجنوح باعتبار أن التسرب المدرسي يؤدي إلى جنوح الأحداث[1] وعليه فيقع على عاتق مراكز إعادة التربية الخاصة بالأحداث توفير التعليم للنزلاء بما يتفق مع مستوى الأحداث وسنهم، فأغلبية الأحداث لهم مستوى متدني من التعليم فتعمل المراكز على مراعاة وتوفير الإمكانيات اللازمة لإنشاء فصول دراسية، كما يمكن للحدث أن يلتحق بالمدارس الخارجية في حالة ارتكابه لجنحة وهو مازال يزاول تعليمه مع تحمل المركز جميع المصاريف اللازمة لذلك.[2]

يوضع الحدث في الصف الدراسي الذي يلائمه بعد إخضاعه لفحوصات لمعرفة مستوى ذكائه وقدرته على التعليم، ويقوم الأخصائي الاجتماعي أو المربي بمتابعة الحدث داخل الفصل لمعرفة المواد الدراسية التي يكون تحصيله العلمي ضعيف فيها فيتم معالجة نقاط ضعفه حتى يتمكن من تحصيل نتائج ايجابية، كما يتم إعداد تقرير مفصل عن حالة الحدث داخل الفصل وسلوكه وعلاقته بزملائه بحيث يتضمن هذا التقرير الملف الدراسي والاختبار النفسي والبطاقة الصحية.[3]

---

[1] أحمد حي، **المعاملة العقابية للأحداث الجانحين في التشريع الجزائري**، دفاتر مخبر حقوق الطفل، المجلد 6، العدد 1، جامعة وهران 2، الجزائر، 2015،، ص 151.

[2] خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية،1998، ص 301.

[3] علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون(عوامل الانحراف، والمسؤولية الجزائية والتدابير)** مرجع سبق ذكره، ص 234.

فالرعاية التعليمية خطوة هامة لتحقيق التقويم والاستفادة من المعارف وتنمية القدرات والتثقيف وإشباع حاجات الحدث الفكرية بواسطة مجموعة من المعلمين والأساتذة الذين يقومون بتقديم الدروس والإشراف على عملية التدريس، ويساعد على التفكير الهادئ السليم في تقدير الأمور ومنه تغيير نظرة النزلاء إلى السلوك الإجرامي مما يؤدي إلى عدولهم عنه في المستقبل.[1]

فالتعليم داخل مراكز إعادة التربية يساعد الحدث على تطوير نفسه من خلال محاولة إصلاح طباعه، وهو إحدى الأساليب التربوية العملية التي تخلق توافق الحدث مع البناء الاجتماعي، ويشرف على هذه العملية مجموعة من المعلمين الذين يقومون برفع المستوى التعليمي والثقافي للحدث.[2]

وعليه يعتبر التعليم برنامج إصلاحي له اثر هام في معالجة سلوك الحدث من خلال تلقين مختلف العلوم والأفكار والاتجاهات فهو يحدث تغييرات هامة في طريقة تفكير الأحداث وفي سلوكهم.

ب-التكوين:

مع ظهور الاتجاهات العلاجية الجديدة أصبحت مراكز إعادة التربية تهتم بتدريب الجانحين لتأهيلهم مهنيا ويعتبر التكوين المهني داخل المراكز من أنجع الوسائل لتحقيق التأهيل وإعادة الإدماج الاجتماعي للنزيل، فالتكوين فرصة للجانح للقيام بنشاط يهدف إلى اكتساب المعارف النظرية ومهارات مهنية واتجاهات جديدة والتكوين هو مكل لعملية التعليم من خلال صقل المهارات وهذا يكون بتوفير جميع الإمكانيات والوسائل البيداغوجية من أجل الاستفادة من هذا التكوين.[3] وإصلاحه فهو يعتبر استثمارا على المدى البعيد بإعادة إدماج أفراد ذوي كفاءات مهنية وتوفر المراكز ورشات بتخصصات مختلفة للأحداث ويتم توزيع الأحداث على هذه الورشات حسب قدراتهم واستعداداتهم الجسمية والعقلية

---

[1] علي عبد القادر القهوجي، عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001، ص321.

[2] جان شازال،ترجمة أنطوان عبده، **الطفولة الجانحة**، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2016، ص193.

[3] عثمان بدر، **التدريب وبناء السلوك المهني**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015، ص 5.

ورغباتهم المهنية، ويتم هذا التدريب داخل المركز أو خارجه، فالتدريب المهني له دور مهم فهو يتيح للحدث أن يتعلم حرفة يستطيع أن يعيش منها مستقبلا بعد الإفراج عنه كما يعطي فرصة للحدث باستغلال وقت فراغه في أمور مفيدة مما يبعده عن السلوك المنحرف فالعمل يقدم قيمة معنوية للحدث.[1]

ويكون التكوين نظريا وتطبيقيا داخل المركز ويتم منح شهادات لكل الأحداث الذين قاموا بالتدريب المهني كما يتخذ هذا التكوين عدة تخصصات حديثة صناعية أو تقليدية، وهذا حسب قدرات الحدث البدنية ومستواه الفكري فالبرامج المهنية تساعد الحدث على تحقيق التكيف والتوافق الاجتماعي وإعادة إدماجه من خلال إكسابه مهنة لمواجهة صعوبات الحياة.

المبحث الثالث: التأهيل الاجتماعي داخل مراكز إعادة التربية

المطلب الأول: التأهيل الاجتماعي للأحداث الجانحين

التأهيل الاجتماعي هو تلك البرامج التي تعمل على ردع الحدث وتهيئته واعادته الى الجماعة من جديد واعتبار الحدث المنحرف على أنه مريض يجب علاجه، فقد يكون هذا المرض اجتماعيا او نفسيا وهو السبب الرئيسي للسلوك الانحرافي فيجب تحديد العلاج اللازم للحدث.[2]

لذلك فالتأهيل هو السبيل الذي يسلكه الحدث لإعادة بناء شخصية جديدة خالية من الانحراف والتخلص من العنف والعدوان فله دور كبير في تغيير شخصية الحدث فيتولى مركز اعادة التربية

---

[1] جلال عبد الخالق، **الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية(الجريمة والانحراف)**، كلية الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 1995، ص 242.

[2] فواز بن يحي هادي حكمي، **البرامج الاصلاحية والتأهيلية في المؤسسات الاصلاحية السعودية من** منظور مدرسة الدفاع الاجتماعي، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية والادارية، قسم علم الاجتماع، الرياض، 2015، ص47.

حماية واعادة التربية والادماج للحدث الجانح من خلال التكفل الشامل به وتلبية حاجاته من تغذية صحية متكاملة ومتوازنة وضمان التمدرس والتكوين ومختلف النشاطات الثقافية والرياضية.

هناك مراحل يمر بها التأهيل الاجتماعي للأحداث وهي:

-**مرحلة العزل:** يتم فيها ابعاد الحدث عن البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها قبل ارتكابه لسلوكات اجرامية بمعنى يكون في خطر معنوي حيث يتم ادخاله لمركز اعادة التربية ليتلقى مختلف البرامج التربوية والعلاجية واستبعاد الظروف والعوامل التي قد تدفعه للإجرام.

-**مرحلة اعداد الحدث طبيعيا:** بمعنى اكسابه القيم و المجتمعية السوية فيكون سلوكه موافقا لمعايير ونظم المجتمع والتمسك بها ويكتسب بعض الصفات الاجتماعية الأساسية كالتسامح والتعاون واحترام الاخرين وعدم مخالفة القوانين وهذا مايؤدي الى التوازن والاستقرار في المركز.

-**بناء الشخصية:** في هذه المرحلة يشترط توفر بيئة اجتماعية ملائمة لنمو شخصية مستقرة ومتكاملة ويكون ذلك من خلال اشباع حاجات الحدث العاطفية كالشعور بقيمته وانتمائه والحب والحنان بمعنى توفير الجو الملائم الذي يساعده على تطوير نفسه والذي كان محروما منه في الماضي، فيستجيب الحدث بطريقة ايجابية مما يضمن اعادة تأهيله.[1]

كما وضحت الباحثة Jeannine Guindon عام 1981 خطوات هامة لاعادة تأهيل الأحداث والتي طبقتها في بادئ الأمر في مركز Boscoville لاعادة تربية الأحداث وهي كالتالي:

-**التأقلم:** ويكون بجعل الحدث يشعر بالأمان والأمن والراحة في المركز فيتخلص من كل المشاعر السلبية ويحقق التوافق الشخصي والاجتماعي.

-**التحكم في الذات:** حيث يصبح الحدث أكثر تحكما في سلوكه وأكثر قدرة على التفاعل مع الجماعة.

-**الانتاج:** هذه المرحلة تتمثل في تطوير وتحسين العلاقات مع الاخرين.

---

[1] فتوح عبد الله الشاذلي، **علم الاجرام وعلم العقاب**، دار الهدى للطباعة، ط7، الإسكندرية،1993، ص 230.

-**الشخصية:** في هذه المرحلة يصبح الحدث مندمجا مع قيم ومبادئ المجتمع فيتغير سلوكه ويصبح فردا صالحا عكس ماكان عليه من قبل. [1]

فالتأهيل الاجتماعي للأحداث الجانحين هو انتماء الحدث الى جماعة معينة وتقبله للقيم الموجودة في المجتمع، وهو عبارة عن عملية القبول أو الرفض الذي يرجع الى نوعية العلاقات الموجودة بين المجال الاجتماعي والمجال الجغرافي والأفراد المكونة له وعليه فيتعلق بالسلوكات والممارسات الاجتماعية للأفراد وعلاقتها بالوسط والمجال المعاش أي أن محاولة ضم الحدث في مركز اعادة التربية واندماجه يفرض عليه قبول قواعد الجماعة ونظمها الجديدة مما يسمح بقيام مجتمع منظم مع الخضوع للالتزامات الاجتماعية [2]

وعليه ان التأهيل الاجتماعي يعمل على تغيير اتجاهات الحدث واحداث الاستقرار فهو يعمل في استئصال نزعة الانحراف وتفادي العود اليها ويعتبر عملية علاجية تستند الى خطط منظمة واقعية تكون متناسقة مع فئة الاحداث ومناسبة لهم.

المطلب الثاني: مهام القائمين على عملية التأهيل داخل مركز إعادة التربية

ان القائمين على شؤون مركز اعادة التربية يتجلى دورهم الأساسي في تطبيق مجموعة من المهام المنوطة بهم وهذا بتقديم مختلف الخدمات التي تختلف من حيث أهدافها ومضمونها، ويقوم العاملين داخل مركز اعادة التربية والمربين والاخصائيين النفسيين والاجتماعيين بالإشراف على هذه الخدمات ومتابعة تطبيقها في المركز وملاحظة سلوك الحدث والعمل على اصلاحه فالإدماج الاجتماعي يتحقق من خلال تظافر جهود كل الفاعلين في المركز وتفاعلهم مع الاحداث.

---

[1] Jeannine Ghindon, **Les étapes de la rééducation des Jeunes Délinquants et des autres** , Edition Fleurus ,Paris, 1981,p150.

[2] عبد القادر ونوقي، عيسى مزارة، **أهمية الاندماج الاجتماعي في اعادة تأهيل الحدث الجانح لدى مؤسسات اعادة التربية**، مجلة المعيار، العدد 13، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت،2016،ص 133.

1-مهام مدير المركز:

تتمثل مهام مدير مركز اعادة التربية في انجاز جميع الأعمال الادارية والتربوية والتنسيق والمراقبة وممارسة السلطة على جميع العاملين بالمركز طبقا للأحكام التنظيمية والقوانين المعمول بها، كما يقوم بتخصيص ميزانية خاصة بالمركز وكيفية صرفها وتتنفيذها واعداد الحساب الاداري ويسهر كذلك على الاستخدام الأمثل للإمكانيات المادية والبشرية الخاصة بالمركز فهو مسؤول عن سير المركز وتمثيلها في جميع اعمال الحياة المدنية.

2-مهام الأخصائي النفساني :

إن الدور الرئيسي الأول الذي يقوم به الأخصائي النفساني هو استقبال الحدث عند دخوله المركز فيقوم بطرح مجموعة من الأسئلة عليه ليأخذ منه البيانات اللازمة ويعرفه بالجماعة الجديدة التي سينضم إليها، كما يقوم بتدريب الحدث على العادات والسلوكات الايجابية داخل المركز كتنظيف غرف النوم والحفاظ على النظافة وتنظيف ساحة المركز والمشاركة في مختلف الانشطة الموجودة في المركز، اضافة الى تعليمه ضرورة احترام النظام الداخلي للمركز كما يساعد الحدث للتخلص من الأفكار السلبية التي تسيطر على تفكيره.[1]

كما يقوم الاخصائي النفسي على تعديل السلوك المنحرف من خلال علاج السمات المرتبطة بالانحراف والقيام بعلاج اكلينيكي حول ظروف الحدث لإثبات سلامة صحته العقلية والنفسية ومواجهة مختلف الاضطرابات النفسية التي تؤثر على نفسية الحدث كالإحباط والضغط والقلق والتوتر، [2]ويشرف على معالجة الحالات التي تعاني من اضطرابات سلوكية كالتبول اللاإرادي ليلا والأحلام المزعجة، كما يقوم بدوره في توجيه الأحداث نحو التكوين المهني والورشات التي تتناسب مع قدراته وميولاته.

---

[1] عبد الفتاح محمد ادوارد، مايسة أحمد النبال، **الجرائم والجنايات من المنظور النفسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005، ص323.

[2] حامد عبد السلام زهران، **الصحة النفسية والعلاج النفسي**، عالم الكتب، القاهرة، 1998، ص 438.

3- مهام الاخصائي الاجتماعي:

يقوم الاخصائي الاجتماعي بإدماج الحدث اجتماعيا من خلال اعادة بناء شخصيته ومساعدته على تقبل القيم الجديدة الموجودة في المركز كما يهتم بإجراء تحقيق اجتماعي حول شخصية الحدث والمساهمة في اعادة الادماج المهني له، اضافة الى دراسة المشاكل التي تواجه الحدث من جميع النواحي الاسرية والاجتماعية والنفسية فيساعد الحدث في ايجاد حل لمشاكله، كما ينظم وقت الفراغ للأحداث حتى يتم استغلاله في أمور تفيدهم وفي هذه النقطة يتم التشاور مع الاخصائي النفساني للتنسيق على نحو مفيد بتوفير النشاطات الرياضية والترفيهية التي تؤدي الى تفعيل ديناميكية الجماعة وهذا يسمح للحدث بإقامة علاقات مع باقي النزلاء ومن ثم الى ادماجه داخل المركز.[1]

كما يقوم بعملية الارشاد والتوجيه المهني حول المهنة التي يريد الحدث التدريب عليها فهو يساهم في تكييف الحدث في الوسط الاجتماعي الجديد ومعرفة الصعوبات التي تواجهه داخل المركز لمعرفة العوامل التي أدت إلى صعوبة توافقه ومحاولة العمل على اعادة الادماج الاجتماعي له.

4-مهام المربي الرئيسي:

تتمثل مهمته في أنه يحل مكان مدير المركز وينوب عنه أثناء الاجتماعات البيداغوجية في حالة غيابه حسب التنظيم الاداري كما يمثل السلطة الادارية للمركز اتجاه العاملين وانجاز البرامج البيداغوجية وتعديلها.

5-مهام المربين في جميع الأصناف:

تتمثل مهامهم في مراقبة الأحداث داخل المركز وتنظيم مرافق الايواء والسهر على نظافة الأكل والأفرشة وجميع المرافق في المركز وكذلك تحضير البرامج البيداغوجية والوثائق الإدارية

---

[1] عبد الفتاح محمد ادوارد، مايسة أحمد النبال، **مرجع سابق**، ص 323.

ومتابعتها حسب القانون المعمول به والتنسيق مع جميع أعضاء التأطير الإداري والتربوي لتحقيق الادماج الاجتماعي للأحداث.

6-مهام المراقب العام :

يقوم بمراقبة وحفظ النظام وتوفير الأمن للأحداث على مستوى المطعم والورشات المهنية و الحرص على النظافة في المركز ومراجعة الغيابات والقرارات واتخاذ الإجراءات اللازمة بالتنسيق مع المدير و المربي الرئيسي في بعض الأحيان، كما يقوم بالإشراف على الأنشطة الثقافية والتظاهرات الرياضية داخل المركز وخارجه.[1]

7-مهام أساتذة التعليم المتخصص:

مهمتهم التعليم وتقديم الدروس للنزلاء الذي لم يكملوا دراستهم في المؤسسات العمومية للتكوين المتخصص يشرفون على المداومات المنتظمة والاجتماعات وفقا للبرنامج المقرر وتأطير التلاميذ المتدربين وإلزامهم بحجم عمل أسبوعي محدد.

8-مهام أساتذة التكوين المهني :

يتجلى دورهم في تأطير ومتابعة الأحداث المتربصين للتنظيم التربوي المعمول به فيقومون بتقديم مختلف الدروس النظرية والتطبيقية في مختلف الورشات الموجودة بالمركز لتكوين الحدث على حرفة معينة فدورهم يدخل كذلك ضمن عملية الادماج.[2]

---

[1] المادة 115/75، **المرسوم المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الادارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية**، العدد 25، 2011/04/27، ص 164.

[2] **نفس المرجع**، ص 167-168.

ويتم التنسيق بين جميع الفاعلين في المركز وتكاثف جهودهم للوصول الى الهدف المنشود وهو اصلاح الحدث وتصحيح سلوكه المنحرف وتهذيبه بشرط ان يتفاعل الحدث مع البرامج التأهيلية ويستجيب للإصلاح.

المطلب الثالث: الرعاية اللاحقة للأحداث المفرج عنهم

إذا كانت الهدف من البرامج و أساليب الرعاية داخل مراكز إعادة التربية يستهدف اعادة تأهيل النزيل واعداده للاندماج في المجتمع حتى لا يعود للسلوك المنحرف مرة أخرى فيجب أن تستمر مسؤولية المجتمع بالاهتمام بالحدث حتى بعد الافراج عنه، حتى يتمكن من التغلب على جميع العراقيل والصعوبات التي تعترضه بما في ذلك" صدمة الافراج" وحتى يستطيع التكيف والاندماج تدريجيا في المجتمع وهذه المسؤولية ومتطلباتها يطلق عليها الرعاية اللاحقة.

تبدأ برامج الرعاية اللاحقة منذ دخول الحدث لمركز اعادة التربية من خلال تواصله مع أسرته و دعم الأسرة للحدث واستقباله بعد خروجه من المركز، وهذا بتشجيعه وزيارته أثناء فترة وجوده في المركز، فهذا يقوي العلاقة بين الحدث وأسرته. كما تتمثل الرعاية اللاحقة في الخدمات والمساعدات المادية والنفسية والتوجيهات المقدمة للحدث المفرج عنه بهدف إصلاحه وإعادة توافقه مع المجتمع.[1] فهي أسلوب تكميلي من أساليب المعاملة التقويمية للحدث وهي تكمل سياسة التأهيل التي بدأت في المركز.

ان الرعاية اللاحقة عملية علاجية منظمة لتطبيق برامج اعادة التأهيل للحدث المفرج عنه وتهيئة جميع الظروف المادية والمعنوية والاجتماعية التي تساهم في عملية اندماجه في أسرته أو في المجتمع ككل وتتحقق هذه العملية باشراك مجموعة من المؤسسات والهيئات الرسمية التي تهدف الى

---

[1] محمد بن ابراهيم، **معوقات تأهيل الأحداث الجانحين**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد3، الجزائر، 2014، ص ص 265 266.

مواجهة الانحراف والقضاء على ظاهرة العود للحدث،[1] فهي تساعد الحدث على تعديل الأنماط السلوكية وتحقيق الاستقرار والتوازن الداخلي، فمن بين الصعوبات التي تواجه الحدث هي رفض المجتمع له مما قد يمنع اندماجه و قلة فرص استفادته من النظم والأجهزة الاجتماعية باعتباره موصوما لهذا يجب مساعدة هذا الحدث على إزالة تلك الوصمة الاجتماعية وإعادة الثقة له.

كما لا يمكن التغافل عن دور الأخصائي الاجتماعي في مجال الرعاية اللاحقة فهو يقوم بمتابعة الأحداث وتوجيههم إلى السلوك السوي من خلال دراسة شخصيتهم التي يتعرف من خلالها على التاريخ الاجتماعي لكل حدث و طبيعة شخصيته وطريقة استجابته مع الآخرين والبيئة التي ينتمي إليها وكل ما يرتبط به، وهذا لتقرير أسلوب المعاملة الخاص بهم ووضع الخطط العلاجية لتسهيل عملية التكيف الاجتماعي والنفسي للحدث مع البيئة الاجتماعية. كما يجب تفعيل دور الأخصائي الاجتماعي ومتابعته للحدث بعد خروجه من مركز إعادة التربية لفترة معينة حتى يصل للمرحلة التي يستطيع فيها الحدث الاعتماد على نفسه، فتقبل المجتمع للحدث يعتبر الجزء الأهم من العلاج النفسي والاجتماعي من خلال المراقبة الاجتماعية التي يقوم بها الاخصائي الاجتماعي.

وفي الجزائر يوجد نوع من العجز والقصور في متابعة الحدث من طرف الاخصائي الاجتماعي بحكم القانون بالرغم من الاهتمام من طرف الهيئة المختصة، وهنا يجب تعاون الأسرة مع مؤسسات المجتمع المدني كالجمعيات والمؤسسات الأخرى لتقديم الخدمات الضرورية وتسهيل تكيف الحدث مع مجتمعه.[2]

---

[1] محمد عفيفي عبد الخالق، **الخدمة الاجتماعية مهنة انسانية رائدة من النشأة الى المستجدات المعاصرة**، المكتبة العصرية، القاهرة، 2014، ص 274.

[2] جمعية بوكبشة، **دراسة تحليلية للرعاية اللاحقة للأحداث المنحرفين وتحقيق تكيفهم الاجتماعي**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 6، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022، ص 202.

المطلب الرابع: الإشكالات والمعوقات التي تعترض دور مراكز إعادة التربية في الجزائر

بالرغم من الجهود التي تبذلها مراكز إعادة التربية لبلوغ غايتها المنشودة في التأهيل والإدماج الاجتماعي للحدث الجانح الا أن هذه الغاية تعترضها عدة عوائق واشكالات مما ينعكس على عملية التكفل بالأحداث الجانحين وتحول دون تحقيق الاندماج نظرا للنقائص التي تسودها مما قد يعرقل عملية اعادة التأهيل ويؤدي الى نتائج عكسية.

1-إشكالات متعلقة بالنصوص التشريعية:

يؤدي قدم النصوص القانونية المتعلقة بحماية الاحداث وجمودها وعدم تفعيلها الى خلق حالة من عدم الانسجام بين النص القانوني والمؤسسات والمراكز التي نشأت في ظله، فالنص القانوني الجامد الذي لا يتماشى مع التطورات الجديدة في الواقع يعبر عن حالة الفراغ القانوني ذلك لان الظروف المعيشية والبيئة الاجتماعية التي عاش فيها الحدث في السنوات الماضية تختلف عنها في الوقت الراهن خاصة مع تطور الجرائم وانتشار التكنولوجيا.

كما أن كثرة النصوص القانونية وتشعبها وانعدام وجود نصوص قانونية موحدة و خاصة بفئة الأحداث الجانحين وغير الجانحين في الجزائر يخلق تشويش على مختلف العاملين في مراكز اعادة التربية، كما حدد المشرع الجزائري الشروط الواجب توفرها في مراكز اعادة التربية وفي العاملين داخل هذه المراكز لكن هذه الشروط قديمة و تحقق مستوى منخفض من الاصلاح مما ينتج عنه نقص في التأطير النوعي حتى لو كان هناك تشبع من حيث عدد الموظفين.

وبالرغم من وجود نصوص قانونية تنص على كيفية تصنيف الأحداث وتحديد نوع المركز الخاص بكل فئة الا أنه مع نقص الامكانيات المادية ونقص المراكز المختصة في حماية الاحداث يتم

وضع الاحداث الجانحين مع غير الجانحين في نفس المراكز دون الفصل بينهم مما يؤدي الى انتشار السلوكات الاجرامية بين الأحداث نتيجة التأثير فيما بينهم.[1]

2-اشكالات متعلقة بالمؤسسات والمراكز:

وفقا لقواعد الأمم المتحدة النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء توضع فئات الأحداث في مراكز ومؤسسات مختلفة مع مراعاة جنسهم وسنهم ونوع الجريمة المرتكبة ومتطلبات معاملتهم، ويعتبر فصل الأحداث غير الجانحين عن غيرهم من الجانحين مسألة جوهرية وأساسية لتفادي عامل التأثير الا انه في الواقع يوجد بعض المراكز والمؤسسات التي لا تفصل بين الجانحين والذين هم في خطر معنوي خاصة لدى فئة الفتيات بسبب قلة المراكز المختصة بهم.

كما تعتبر التدابير البديلة الخاصة بالأحداث الجانحين وسيلة هامة في التأهيل لكنها تبقى غير فعالة مالم يتم تطبيق القوانين والتشريعات الوطنية المتعلقة بحقوق الأحداث الجانحين داخل مراكز ومؤسسات اعادة التربية، و يوجد نقص على مستوى انتشار التنظيم الهيكلي لهذه المؤسسات والمراكز وكذلك من ناحية تكوين وتأطير الموظفين، كما لا تزال القوانين المتعلقة بحماية الأحداث الجانحين بحاجة الى تفصيل واثراء أكثر فيما يخص تزويد الأحداث بالمعلومات المتعلقة بحقوقهم فيما يتعلق بالشكوى والتظلم وحول النظام الداخلي وكل مسالة تكون ضرورية بالنسبة للحدث التي تمكنه من معرفة حقوقه وواجباته.[2]

---

[1] يزيد عربي باعي، فهيمة قصوري، مداخلة بعنوان" **المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة ودورها في حماية الأحداث واعادة ادماجهم**" ملتقى وطني حول" جنوح الأحداث قراءات في واقع وافاق الظاهرة وعلاجها" يوم 05/04 ماي 2016، جامعة باتنة، ص 21.

[2] النوي بن شيخ، سعد لقليب، **مؤسسات حماية الأحداث في قطاع التضامن الوطني بين النصوص القانونية العملي، والتطبيق العملي**، المجلد 2، العدد 3، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت، جوان 2017، ص 317.

3-اشكالات متعلقة بالجانب الهيكلي والتنظيم:

تتمثل في وجود مشاكل الاختصاص في قرار الايداع والتحويل الى مؤسسات ومراكز رعاية الأحداث فرغم وجود قاضي الأحداث وشرعيته في اتخاذ قرار وضع الحدث وايداعه بإحدى المراكز المتخصصة الا أن هناك هيئات أخرى لها نفس الصلاحية ومنها مصالح الشرطة القضائية والوالي و رئيس المجلس الشعبي البلدي والمجتمع المدني وهذا ما أدى الى توسيع دائرة الاختصاص بالوضع في المراكز، كما يوجد نقص في مراكز الحماية الخاصة بالفتيات فيتم وضعهن في مراكز بعيدة عن ولايتهن مما يصعب تواصل الفتيات مع اسرهن ويعرقل عملية اعادة الادماج الاجتماعي وهذا ينافي القواعد النموذجية للأمم المتحدة الخاصة بمعاملة الاحداث.

كما توجد اشكالات على مستوى تصنيف المراكز المتخصصة في حماية الأحداث الجانحين فقد تضم هذه المراكز فئات مختلفة من حيث السن والوضعية الجزائية وهناك من بلغ سن 18 سنة فلا يفيد وجوده في هذه المراكز بشيء، وعليه في مثل هذه الحالات يجب أن يكون هناك ادماج مهني في عالم الشغل.

كما يوجد عجز ونقص في الامكانيات البشرية المؤهلة و كذلك نقص الخبرة في مجال التعامل مع الأحداث مع تغير العاملين في المراكز بسبب نظام التعاقد مما يؤثر على الأداء.

4-إشكالات مادية ومؤسساتية:

من المعوقات التي تعرقل عملية الاصلاح هي ضعف البنية التحتية للمراكز وعدم الانتشار الجيد لها وازدواجية الهيئات التي تشرف على تفعيل السياسة العقابية حيث أن مراكز اعادة التربية تابعة لوزارة العدل ومراكز الحماية واعادة التربية تابعة لوزارة التضامن الوطني فكل هذه المراكز

والمؤسسات تعاني من مشاكل مادية لنقص التدعيم المالي المخصص لها وكذلك قلة وضعف البرامج المعتمدة مما يضعف عملية الاصلاح.[1]

وعليه فالمراكز والمؤسسات الخاصة بحماية الاحداث الجانحين وغير الجانحين في الجزائر بالرغم من الدور الذي تلعبه في مجال الاصلاح والتهذيب الا أنها تتخللها مجموعة من النقائص والصعوبات التي قد تكون سببا في عدم استفادة الأحداث من البرامج الموجودة في المراكز بشكل يضمن اصلاحهم.

[1] **نفس المرجع**، ص 319-320

خلاصة الفصل:

نستخلص مما سبق أن الحدث الجانح يخضع لمجموعة من الأساليب التربوية العلاجية التي يشرف على تنفيذها مجموعة من الموظفين كل حسب تخصصه وهذا من أجل تأهيل الأحداث وتقويم سلوكهم من خلال التهذيب الخلقي واكتساب القيم والمعايير الصحيحة كما يقوم مركز إعادة التربية بالعمل على تكريس كل السبل الناجعة لإعادة تكيف الحدث وتوافقه مع المجتمع، و تعتبر الرعاية اللاحقة احدى الأساليب التكميلية لعملية التأهيل التي لها دور فعال في مساعدة الحدث على مواجهة الصعوبات التي تعترضه، وبالرغم من كل الامكانيات التي تسخرها مراكز اعادة التربية إلا أنها قد تعترضها صعوبات تعرقل أهدافها وخططها مما يحول دون تحقيق الهدف المنشود.

الباب الثاني:

الجانب الميداني

للدراسة

الفصل الخامس:

الإطار المنهجي للدراسة الميدانية

يتناول هذا الفصل عرضا للبيانات الأولية للحالات المدروسة والمتمثلة في المبحوثين الذين تم اجراء مقابلة معهم بهدف الوصول الى بعض التفسيرات حول موضوع الدراسة و معرفة واقع مراكز اعادة التربية و مدى مساهمتها في تأهيل واصلاح الأحداث الجانحين.

المبحث الأول: المناهج المستخدمة في الدراسة:

ان طبيعة الموضوع المعالج هي التي حددت لنا المناهج المستعملة حسب أهداف الدراسة باعتبار أن البحث العلمي هو مجموعة من الاجراءات النظامية التي ينتهجها الباحث من أجل التعرف على جميع الجوانب المتعلقة بموضوع دراسة معينة وتحديد أبعادها، لاستقصاء صحة فرضية أو توضيح لموقف أو ظاهرة وفهم أسبابها واليات معالجتها وفق مناهج وأساليب علمية مقررة للوصول الى نتائج واضافات جديدة،[1] فالبحث الاجتماعي يسعى الى تفسير الظواهر الاجتماعية و توضيح المشكوك فيها من أجل كشف العلاقات بين البيانات المتراكمة أو التحقق من صدقها ولا يمكن هذا الا باستخدام المنهج العلمي.

المطلب الأول: منهج دراسة الحالة

يعد منهج دراسة الحالة من المناهج العلمية التي تهتم بالبحث والدراسة حول مواضيع مختلفة، ويعتبر طريقة للاستنتاج تنطلق من التشخيص الى التقرير سواء كانت الظاهرة معقدة أو بسيطة داخل زمن ومكان محددين، وبذلك فهي تهدف الى البحث في الدوافع الحقيقية الكامنة وراء السلوك باستخدام جملة من التقنيات كالملاحظة والمقابلة، فهو يعتبر طريقة للحصول على معلومات شاملة عن كل

[1] أحمد الصباب، **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981، ص 107.

حالة مدروسة بتسجيل و تصنيف البيانات من خلال إنشاء ملف خاص بكل حالة، وهذا لإمكانيه اجراء مقارنات بين الحالات المدروسة .[1]

وفي الدراسات المتصلة بالسلوك الإجرامي تتحقق دراسة الحالة بجمع البيانات عن وحدة اجتماعية قد تتمثل في فرد من الأفراد فيما يتعلق بحياته بأكملها أو جزء منها بغرض التوصل إلى فحص حالته العضوية وتحليل نفسيته والتعرف على الظروف الاجتماعية المحيطة به، لفهم أعمق و الوصول الى فهم معلومات دقيقة وصحيحة للحالة المدروسة. [2]

وعليه تم الاستعانة بمنهج دراسة الحالة في موضوع دراستنا لأنه يسمح بتجميع البيانات عن الوضع الحالي للحالة وكذلك عن ماضيها وعلاقاتها بطريقة تفصيلية ، ومن ثم تحليلها ومعرفة مضمونها للوصول إلى نتيجة واضحة عن الحالة والظروف المحيطة بها ومعرفة الدور الذي تلعبه مراكز اعادة التربية في اعادة تأهيل الأحداث من فئة الذكور الذين لم يكملوا 18سنة والذين دخلوا إلى مراكز إعادة التربية بسبب ارتكابهم سلوكات إنحرافية أو الذين هم في خطر معنوي.

المطلب الثاني: المنهج الوصفي التحليلي

استخدمت الدراسة المنهج الوصفي الذي يعتمد على الوصف الدقيق والعلمي المفصل والذي يعبر عنها تعبيرا كميا بوصف الظاهرة وتوضيح خصائصها، أو تعبيرا كميا بإعطائها وصفا رقميا يوضح مقدار الظاهرة أو حجمها ودرجات ارتباطها مع الظواهر الأخرى وكذلك يقوم بدراسة وتحليل

---

[1] عمار الطيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، عمان، 2007، ص 241.

[2] Pierre .Bouzat, Jean .Pinatel ,**Trate de droit pénal et de criminologie**, Dalloz, Paris, 1963, p 63.

ما تم التوصل اليه من معلومات وصولا الى تفسيرات منطقية مثبتة بالبراهين والأدلة واستنتاجات تساهم في فهم الواقع. [1]

كما يعتبر منهج له عدة أنماط أو مناهج فرعية من بينها طريقة المسح الاجتماعي وهي الدراسة العلمية الميدانية التي تقوم على جمع الحقائق وتحليل وتفسير وتقرير الوضع الراهن لموضوع ما في بيئة محددة ووقت معين، وذلك باستخدام المقابلة أو الاستبيان أو دراسة الحالة وغيرها من طرق 3333ووسائل جمع البيانات لتبيان خصائصها التي تميزها و تحديد العوامل التي تؤدي اليها ومن ثم تعميمها على أفراد المجتمع أو على طائفة معينة.[2]

واعتمدنا هذا المنهج لأنه يتناسب و طبيعة الدراسة في الزامية التحليل السوسيولوجي لاعتماده على الوصف الشامل والتحقيق للظاهرة كما هي دون تدخل الباحث فيها والتأثير على مجرياتها. وبهذا تم استخدامه لمواءمته للموضوع من خلال البحث في واقع ودور مراكز اعادة التربية وتأهيلها للأحداث الجانحين، وسنطبق هذا المنهج على خمسة عشر حالة والتي تمثل عينة البحث من خلال الوصف والتحليل والتفسير لمعرفة مختلف أساليب الرعاية التي تقدمها مراكز إعادة التربية لإعادة تأهيل الجانح ومدى إسهامها في تقويم سلوكه وإصلاحه.

المبحث الثاني: التقنيات المنهجية المستخدمة في الدراسة

تعتبر هذه المرحلة جانبا مهما ورئيسيا من الجانب الميداني التطبيقي، اذ تعتبر الوسيلة التي يجمع من خلالها الباحث البيانات والمعلومات من الواقع ليقوم بتحليلها للوصول الى نتائج علمية موضوعية.

---

[1] عليان ربحي مصطفى، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، ط2،عمان، 2008، ص 52.

[2] John T.Doby, **Introduction to social Research**, Harunsbing,The Stack ,Chicago, 1956 p 314.

المطلب الأول: الملاحظة

هي تقنية مباشرة يمكن من خلالها جمع البيانات عن حال الظاهرة يستخدمها الباحث للوصول الى المعلومات المطلوبة والمتعلقة بموضوع الدراسة، وتعتبر الملاحظة من أهم الأدوات المستخدمة في الدراسات الوصفية التي تستخدم وهي تفيد في جمع سلوك الافراد الفعلي وبعض المواقف الواقعية واتجاههم في مشاعرهم.[1]

فالملاحظة انتباه مقصود وموجه نحو سلوك فردي أو جماعي معين بقصد متابعته ورصد تغيراته ليتمكن الباحث من وصف السلوك فقط، أو وصفه وتحليله أو وصفه وتقييمه.

وقد اعتمدنا على الملاحظة البسيطة التي تحدث تلقائيا فلم يكن لنا مخطط مسبق لنوعية المعلومات والسلوك الذي سيخضع للملاحظة، وهي الملاحظة التي تستخدم في الظروف العادية دون اخضاع الظاهرة موضع البحث للضبط العلمي ودون الأعتماد على أدوات لقياسها.[2]

ومالفت انتباهنا لموضوع الدراسة هو ملاحظة انتشار ظاهرة جنوح الأحداث بصفة هائلة خاصة في السنوات الأخيرة مما دفعنا الى البحث عن أهمية ودور مراكز اعادة التربية في تأهيل هذه الفئة الجانحة و الاستفسار عن أهم برامج الرعاية التي تقدمها هذه المراكز للجانحين الأحداث وكذلك نوع المعاملة التي يتلقونها داخل تلك المراكز، كما استفدنا من الملاحظة خلال قيامنا بالدراسة الاستطلاعية التي قمنا بها في مركز اعادة التربية للذكور بالبويرة وهو ماتم من خلاله ملاحظة بعض الخصائص الظاهرة على الحالات التي تم دراستها.

---

[1] محمد سيد فهمي، **طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005، ص 15.

[2] صالح بن حمد العساف، **المدخل الى البحث في العلوم السلوكية**، دار الزهراء، الرياض، 2010، ص 366.

المطلب الثاني: المقابلة

تعتبر المقابلة أداة هامة في جمع البيانات الميدانية اللازمة تمكن الباحث من الحصول على معلومات تساعده من الاجابة على تساؤلات بحثه أو اختبار فرضيات دراسته، وتعتمد على مقابلة المبحوث وجها لوجه حيث يقوم من يجري المقابلة بتوجيه الاسئلة للمستجيبين بقصد استخلاص اجابات ذات صلة بفروض البحث وتتحدد بنية المقابلة بالأسئلة وصياغتها وطريقة تتابعها.[1]

فهي حوار لفظي تقوم على الاتصال الشخصي والاجتماع وجها لوجه بين الباحث والمبحوث لاستشارة معلومات أو اراء أو معتقدات أو دوافع واتجاهات للحصول على بعض البيانات الموضوعية،[2] فهي أداة للتعبير والتفاعل الديناميكي ومن أفضل التقنيات لكل من يريد اكتشاف الحوافز العميقة للأفراد ومعرفة الاسباب المشتركة لسلوكهم من خلال خصوصية كل حالة ويتقدم الباحث في اطار مقابلة البحث بدليل الاسئلة التي يريد ان يطرحها على كل مبحوث.[3]

وقد استخدمنا في دراستنا المقابلة المقننة بحيث قمنا بتحديد مجموعة من الأسئلة بغرض طرحها على المبحوث مع الاحتفاظ بحق طرح الأسئلة من حين لأخر دون الخروج عن موضوع المقابلة للإلمام بموضوع البحث، وتم استخدام المقابلة داخل مركز اعادة التربية للكشف عن واقع هذه المراكز في اعادة تأهيل الحدث الجانح، وكذلك تم القيام بمقابلات تدعيمية مع الاخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والمربين الذين كانوا في احتكاك مباشر وتواصل مع المبحوثين مما ساعدنا في الحصول على معلومات جعلتنا أكثر تطلعا على هذه الدراسة.

---

[1] دافيد ناشيماز، شافا فرانكفورت ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية**: ترجمة ليلى الطويل، دار بترا للنشر والتوزيع،ط1، دمشق، 2004، ص236.

[2] رمزي أحمد عبد الحي، **البحث العلمي في الوطن العربي**، ماهيته و منهجيته، زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2009، ص 96.

[3] Berthier Nicole, **Les techniques d'enquête En Sciences Sociales ,Méthodes et Exercice Corrigés** ,Paris Armand Colin, Collection « Corsus ,série Travaux dirigées ,1998,p109.

وعليه تم استخدام دليل المقابلة والذي قسم إلى أربعة محاور رئيسية وهي:

المحور الأول: خاص بالبيانات العامة للمبحوثين المتمثلة في السن، المستوى التعليمي، نوع السكن، المستوى المعيشي، الوضعية الأسرية للوالدين، عدد الإخوة، الترتيب بين الإخوة، منطقة السكن، مدة التواجد بالمركز، عدد مرات دخول المركز.

المحور الثاني: خاص بأسئلة الفرضية الأولى القائلة: تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

المحور الثالث: خاص بأسئلة الفرضية الثانية القائلة: برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

المحور الرابع: خاص بأسئلة الفرضية الثالثة القائلة: الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

المحور الخامس: خاص بأسئلة الفرضية الرابعة القائلة: تواصل الأحداث مع أسرهم أثناء مدة تواجدهم في المركز يساعد في عملية تأهيلهم وإدماجهم.

المبحث الثالث: كيفية اختيار العينة ومواصفاتها

اعتمدت الدراسة على العينة القصدية أو الاحتمالية وهي مجموعة من المفردات المأخوذة من عناصر مجتمع ما والتي خضعت الى معيار أو مبدأ تحيز من طرف الباحث بناءا على معايير حددها مسبقا في نطاق أهداف البحث، فتعتمد على نوع من الاختيار المقصود حيث يتعمد الباحث ان تتكون العينة من وحدات يعتقد انها تمثل المجتمع الاصلي تمثيلا صحيحا.[1]

[1] أحمد محسن لطفي، **مقدمة في الاحصاء الاجتماعي**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011، ص 11.

وفي موضوع دراستنا كان يجب علينا أن نقوم بدراسة معمقة وتفصيلية مع الحالات للتعرف على السيرة الحياتية لكل حالة و الظروف الاجتماعية التي تعيشها و التفاعلات بين الأحداث المترابطة التي مرت بها، والدوافع وراء أفعالهم ورصد كافة المحددات والمؤثرات الواقعة في فترة الدراسة وكذلك التركيز على موقفهم من واقع معيشتهم داخل مركز اعادة التربية.

وتتمثل عينة البحث في الذكور الذين أودعوا في مركز اعادة التربية بالبويرة بسبب وجودهم في خطر معنوي أو قيامهم بجنحة، وتم تحديد خصائص العينة كمايلي:

- السن: من 13سنة الى 18 سنة.

- الجنس: تشمل العينة فئة الذكور فقط.

- نوع الجريمة المرتكبة: باختلاف أنواعها

-أن تدوم مدة بقاء المبحوث بالمركز أكثر من شهر حتى يمكن معرفة أثر البرامج التأهيلية في المركز على المبحوثين، لذلك اشتملت عينة بحثنا داخل مركز اعادة التربية على 10 حالات تم اختيارهم بطريقة قصدية حسب خصائص العينة.

المبحث الرابع: مجالات الدراسة

المطلب الأول: المجال الزمني

بدأ التحضير للبحث من بداية استئناف الدراسة وكانت الدراسة الاستطلاعية أول مرحلة قمنا بها باعتبارها أساسا جوهريا ومرتكز البحث الميداني نظرا لأهميتها في مساعدتنا على تطبيق أدوات البحث و توسيع القاعدة المعرفية واكتساب معلومات أكثر حول موضوع الدراسة، فهي تعتبر محطة أساسية لبلورة مشكلة البحث وتحديد أبعادها بشكل وضوح، ومنه فتم استعراض القراءات المتعلقة بموضوع البحث و استكشاف ميدان الدراسة مما ساعدنا على اكتشاف أفكار جديدة و إستبصارات واضحة من خلال مقابلة عدد من أفراد مجتمع الدراسة.

وقد امتدت الحدود الزمنية لهذه الدراسة من:

المرحلة الأولى: هي المرحلة التي تم فيها جمع المادة العلمية وكل المعلومات المرتبطة بموضوع البحث وامتدت من فيفري 2018 الى غاية جانفي 2021.

المرحلة الثانية: وهي المرحلة التي تم فيها القيام بالجانب الميداني بدأت في الفترة الممتدة من مارس 2021 الى غاية نوفمبر 2022.

المطلب الثاني: المجال المكاني

لقد تم تحديد المجال المكاني الذي تمت فيه الدراسة بمركز اعادة التربية الواقع في بلدية عين العلوي بدائرة عين بسام غرب عاصمة ولاية البويرة والذي يبعد عن مقر الولاية بـ 14 كم وعن مقر دائرة عين بسام بـ 7كم، يحد المركز من الشمال شارع مداني صالح ومن الجنوب الملعب البلدي لعين العلوي والديوان الوطني لأغذية الأنعام ومن الغرب أراضي فلاحية ومن الشرق ابتدائية محمد بعيري، ويعتبر هذا المركز عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع اداري تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلالية المالية و تم افتتاح هذه المؤسسة بتاريخ 21 أكتوبر 2002 حيث استقبلت أول مجموعة من الاحداث المحولين من مركز اعادة التربية لولاية البليدة بعد أن تم ترميمها وتجهيزها من جديد بعد رحيل وحدات الجيش الوطني الشعبي التي كانت متمركزة بها بعد تسخير دام من فترة 1993 الى غاية أوت 2000.

وتختص هذه المؤسسة باستقبال الأحداث من 14 الى 18 سنة من الاحداث الجانحين وذوي الخطر المعنوي، كما تبلغ قدرة استيعاب المركز الى 120 حدث، ويتوفر المركز على المرافق الادارية وتتكون من 10 مكاتب ومكتبين للمصالح الاقتصادية و المرافق البيداغوجية وتتكون من قسمين لمحو الامية و 4 ورشات لكل من (السلالة، الاعلام الالي، الأشغال اليدوية، صناعة الحلويات) اضافة الى مكتب المراقب العام ومكتب المربية الرئيسية ومكتب الاخصائية النفسانية التربوية ومكتب الاخصائية

النفسانية العيادية، وفيما يخص الاقامة فتشمل 4 مراقد ومطعم وعيادة ومصلى، أما فيما يخص المرافق الترفيهية فيوجد فيها نادي وملعبين ومكتبة كما يتوفر المركز على فناءين و سيارة وحافلة نقل.

اما من الناحية البشرية فيتكون المركز من المصلحة الادارية والتي تتكون من المدير والامانة، والمصلحة المقتصدية وتشمل كل من المقتصد والمحاسب المالي وامين المخزن، ومصلحة المستخدمين وتتكون من عمال الصيانة والنظافة والامن وعمال المطبخ والسائق والطبيب، وكذلك المصلحة البيداغوجية تتكون من المراقب العام واخصائية نفسانية تربوية واخصائية نفسانية عيادية ومربية مختصة رئيسية مربي مختص رئيسي و9 مربين منهم مربون مساعدون ومربون مختصون.

المطلب الثالث: المجال البشري:

وهو الاطار العام لمجتمع البحث يتمثل في مجموعة الأفراد الذين أجريت عليهم الدراسة وهم الأحداث المتواجدين بمركز اعادة التربية والذين قاموا بارتكاب مختلف الجنح و كذلك الذين هم في خطر معنوي.

الفصل السادس:

عرض وتحليل محتوى الحالات

المبحث الأول: عرض شبكة الملاحظة والتعليق عليها

المطلب الأول: عرض شبكة الملاحظة

وسجل فيها ماتمت ملاحظته بشكل مفصل وبدقة ومراقبة سلوك الأحداث ليتم تفسير السمات الملاحظة بشكل موضوعي ودقيق للحالات المدروسة وقد ساعدتنا في رسم صورة توضيحية لكل حالة على حدى من خلال التقرب من الظاهرة أكثر ورصد تغيرات الحالات ليتم فيما بعد تحليلها.

المطلب الثاني: عرض جداول شبكة الملاحظة وتحليلها

نقوم في هذا المبحث بالملاحظات الخاصة بشبكة الملاحظة المتعلقة بالمبحوثين داخل مركز اعادة التربية، وتم فيه التركيز على البرنامج اليومي الخاص بالتكفل البيداغوجي ومختلف النشاطات الخاصة بالأحداث داخل المركز.

الجدول رقم (3): جدول خاص بالتوقيت الأسبوعي الخاص بالتكفل البيداغوجي اليومي

الفترة الصباحية	
من 07:55 الى 08:00	التجمع واستلام المهام
من 08:00 الى 10:00	أقسام، ورشات، أنشطة رياضية
من 10:00 الى 10:15	استراحة
من 10:15 إلى 12:00	أقسام، ورشات، أنشطة رياضية
من 12:00 إلى 12:30	تناول وجبة الغداء
من 12:30 إلى 13:00	استراحة
من 13:00 إلى 14:45	أقسام، ورشات، أنشطة رياضية
من 14:45 إلى 15:00	استراحة

من 15:00 إلى 16:00	أقسام، ورشات، أنشطة رياضية	
الفترة المسائية		
من 16:00 الى 16:30	التجمع وتسلم المهام+ تناول اللمجة	
من 16:30 الى 19:00	انشطة تربوية موجهة العاب شبه رياضية مطالعة	
من 19:00 الى 19:30	تناول وجبة العشاء	
من 19:30 الى 20:00	استراحة	
من 20:00 الى 21:30	انشطة حرة	
من 21:30 الى 22:00 من 06:30 إلى 07:00	الصعود الى المرقد ،الاغتسال ،الصلاة ،تغيير الملابس ،الخلود إلى النوم	
من 07:00 إلى 07:55	اغتسال ، الصلاة، ترتيب الأفرشة والمرقد	
من 07:00 إلى 07:55	تناول فطور الصباح	
من 07:55 إلى 08:00	استراحة وتسليم المهام	
أيام الأسبوع	الفترة الصباحية من 08:00 إلى 12:00	الفترة المسائية من 13:00 إلى 16:00
السبت	ورشة الأشغال اليدوية: الفوج الأول ورشة صنع الحلويات: الفوج الثاني	ألعاب ترفيهية
الأحد	قسم المراجعة العامة: خاص	ألعاب تربوية ترفيهية

	بالأحداث المتمدرسين **ورشة الأشغال اليدوية: الفوج الأول** **ورشة صنع الحلويات: الفوج الثاني**	**ورشة صنع الحلويات**
الاثنين	**نشاطات رياضية(كل الأحداث)** **استحمام**	**ألعاب تربوية ترفيهية** **ورشة صنع الحلويات**
الثلاثاء	**قسم محو الأمية: الفوج الأول** **ورشة الإعلام الآلي: الفوج الثاني** **ورشة الأشغال اليدوية: الفوج الثالث**	**قسم محو الأمية** **ورشة الإعلام الآلي** **ورشة الأشغال اليدوية**
الأربعاء	**نشاطات رياضية ،استحمام**	**قسم محو الأمية** **ورشة الإعلام الآلي**
الخميس	**قسم محو الأمية: الفوج الثالث** **ورشة الإعلام الآلي: الفوج الأول** **ورشة الأشغال اليدوية: الفوج الثاني**	**قسم محو الأمية** **ورشة الإعلام الآلي** **ورشة الأشغال اليدوية**

نستنتج من هذا الجدول الخاص بالنشاطات اليومية للأحداث أن معظم النشاطات ترتكز على ورشة الأشغال اليدوية وورشة صناعة الحلويات والأنشطة الترفيهية وقسم محو الأمية وقسم المراجعة

العامة و نشاطات رياضية و ورشة الإعلام الآلي، وعليه فهذا البرنامج يفتقر للكثير من النشاطات التكوينية والتربوية التي يحتاجها الأحداث داخل المركز والتي تعتبر أساس العملية التأهيلية.

تبين أن هذا البرنامج نظري فقط ولا يطبق على أرض الواقع فلا يوجد ورشة لصناعة الحلويات ولا يتوفر المركز على أي ورشة للتمهين كما لا توجد ورشة الأشغال اليدوية، فيوجد فقط قسم للمراجعة العامة لكل المستويات بالنسبة للأميين و المتمدرسين على حد سواء، كما لا يوجد مقابلات علاجية مع أخصائي نفساني وعليه المركز لا يوفر القدر الكافي من الأنشطة والبرامج الإصلاحية وتنحصر النشاطات الترفيهية فقط في ممارسة الرياضة، فيعتبر هذا البرنامج المسطر غير عملي وغير منظم.

الجدول رقم(4): يمثل عرض شبكة الملاحظة الخاصة بالمبحوثين

رقم الحالة	تاريخ الملاحظة	مكان الملاحظة	محتوى الملاحظة
الحالة الأولى	2022/07/08	مكتب الطبيبة النفسانية	يرتدي الفتى قميص أبيض وسروال أزرق مقطعا وباليا، يتكلم ببرودة شديدة، اضطراب في الكلام، صعوبة في النطق، شحوب في الوجه، شعره مصبوغ، قصة شعر غريبة، ملاحظة آثار تقطيع على مناطق مختلفة في جسمه (على مستوى الوجه والذراع والرجل) ، وجود وشم على مستوى الرقبة.
الحالة الثانية	2021/05/08	مكتب الطبيبة النفسانية	كان الفتى يرتدي قميص أسود وسروال أسود، ضعيف البنية الجسمية، ملامح القلق والخوف بادية على وجهه، كان

			مرتبكا، ملاحظة آثار تقطيع بالة حادة على وجهه، أثناء اجراء المقابلة أصيب بنوبة بكاء هستيري.
الحالة الثالثة	2021/10/25	مكتب الطبيبة النفسانية	يرتدي الفتى بدلة رياضية ، قوي البنية، يتكلم كثيرا، يرفع صوته كثيرا، كان متوتر ، عصبي، كثير الحركة، وجود اثار لجروح على مستوى وجهه.
الحالة الرابعة	2022/10/25	مكتب الطبيبة النفسانية	يرتدي الفتى بدلة رياضية، قليل الكلام، هادئ، حركات لاارادية في عدسة عينيه، ضعف في الرؤية، بعض خصلات شعره بيضاء،وجود بقع بيضاء على بشرته لانه مصاب بالبهاق.
الحالة الخامسة	2021/10/28	مكتب الطبيبة النفسانية	يرتدي الفتى بدلة رياضية ، يتكلم ببرودة، متعصب، وجود حبوب في وجهه، لاحظنا اثار الكي بالسيجارة على مستوى ذراعه.
الحالة السادسة	2022/03/13	مكتب الطبيبة النفسانية	يرتدي الفتى سروال أسود و قميص صيفي ابيض، شعره مجعد، يعاني من حكة في جسمه بسبب اصابته بطفح جلدي.
الحالة السابعة	2022/03/13	قاعة التدريس	يرتدي الفتى بدلة رياضية في اللون

			الأزرق، ضعيف البنية، عبوس الوجه، تبدو عليه ملامح اليأس والتشاؤم.
الحالة الثامنة	2022/11/16	قاعة التدريس	يرتدي الفتى بدلة رياضية زرقاء، يتكلم بأدب، خلوق، لاحظنا وضعه للجبس على ذراعه الى غاية كتفه بسبب إصابته بكسور على مستوى الكتف، هادئ، يتكلم بكل أريحية.
الحالة التاسعة	2022/11/16	قاعة التدريس	يرتدي الفتى بدلة رياضية بيضاء، فرط الحركة، يتكلم كثيرا، تلعثم في الكلام، مشتت الانتباه، ارتعاش في القدمين، ملامح القلق بادية على وجهه.
الحالة العاشرة	2022/11/16	قاعة التدريس	يرتدي الفتى بدلة رياضية سوداء، بدين، قليل الكلام، كان يتهرب من الإجابة ، كانت المقابلة صعبة نوعا ما معه، آثار تقطيع على مستوى وجهه، يتكلم بفظاظة وبطريقة مستفزة، يجيب على الاسئلة بلامبالاة.

- الاستنتاج العام لشبكة الملاحظة:

نستنتج من خلال الملاحظات التي تم تسجيلها أن بعض الحالات أبدت تفاعلا ايجابيا على القيام بالمقابلات فكان أسلوبهم مهذبا و يتكلمون بأدب وتخلق فأغلب الحالات أجابت على الأسئلة بطريقة عفوية، فكانوا بحاجة الى التعبير عن مشاعرهم و أفكارهم.

كما لاحظنا أن أغلب الوقت يقضيه المبحوثين في الجلوس في القاعات أو في ساحة المركز فلا توجد أنشطة تربوية وخطط علاجية يستفيد منها المبحوثين وهذا يعني سوء استغلال وقت الفراغ الذي يجعل المبحوثين يشعرون بالملل والضجر والتفكير في الهروب من المركز.

أغلب المبحوثين لديهم مستوى متوسط ولا يواصلون تعليمهم لانعدام وجود تعليم لكل المستويات التعليمية، فيوجد فقط حصص للمراجعة العامة بدون برنامج و3حصص فقط أسبوعيا وهي غير كافية، كما أنه لا يوجد أي تكوين مهني داخل المركز وهذه تعتبر مشكلة اجتماعية كبيرة فلا يوجد برامج تأهيلية في المركز التي قد تساهم في تقويم سلوك المبحوثين وتساعدهم على إثبات قدراتهم وتنمية مهاراتهم الفكرية والجسدية كما لا توجد خطط منظمة وبرامج واضحة لتسهيل إعادة إدماج الأحداث.

لا توجد رعاية نفسية دورية للمبحوثين وهذا يزيد من سيطرة المشاعر السلبية لديهم فالعلاج النفسي له أثر فعال في تحقيق الرفاهية النفسية والتخلص من المشكلات النفسية خاصة بالنسبة للفئة التي تجد صعوبة في التكيف مع أسلوب المعيشة في المركز.

لا يوجد برنامج ديني في المركز للمبحوثين فمن المعروف أن فترة المراهقة تمتاز بتقلبات ميزاجية بسبب المشكلات النفسية التي يتعرض لها المراهقين لذلك يجب تصميم برامج إرشادية دينية لغرس القيم الدينية لدى المبحوثين وتقوية الوازع الديني لديهم.

لاحظنا كذلك المرونة في تعامل بعض المربين مع المبحوثين فكانت علاقة جيدة وتواصل ايجابي بينهم وهذا يبعث الراحة النفسية والطمأنينة والإحساس بالانتماء لدى المبحوثين، كما أن أغلبية المبحوثين يحترمون المربين ويصغون للأوامر وهذا يبين قدرة المربين في التحكم في سلوكات المبحوثين، وبالمقابل لاحظنا بعض المربين يتعاملون بعصبية وسلبية مع المبحوثين وهذا يؤثر على عملية تكيفهم ويؤدي إلى استجابة سلبية على هذه المعاملة ومنها التمرد ، كما أكد لنا بعض المبحوثين الى تعرضهم للعنف اللفظي والجسدي من طرف بعض المربين كأسلوب للتربية والتهذيب وهذا يعتبر أسلوب خاطي في المعاملة مما يؤثر على الصحة النفسية للمبحوثين و يعزز السلوك العدواني.

إشراك بعض المبحوثين في عملية تنظيف ساحة المركز و القيام بأعمال أخرى في إطار التعاون مع الموظفين يعتبر سلوك ايجابي حيث يتعلم منه المبحوثين مختلف القيم الاجتماعية الايجابية التي تمنحهم القدرة على التوافق و التعايش مع ظروف المركز.

بعض المبحوثين يقومون بإدخال السجائر خفية على المربين ويقومون بالتدخين في المراحيض وفي الغرف وهذا يبين إغفال المربين عن القيام بمهامهم في المراقبة وتفتيش أغراض المبحوثين فمثل هذه السلوكات تنتشر بين باقي النزلاء بفعل التأثير فيصبح المركز مكانا لتعلم السلوك المنحرف وليس مكانا للتأهيل.

المبحث الثاني: عرض وتحليل البيانات العامة للمبحوثين

الجدول رقم(5): يبين توزيع المبحوثين حسب السن:

السن	التكرار	النسبة
13 سنة	**1**	**%10**
14سنة	**1**	**%10**
15 سنة	**2**	**%20**
16 سنة	**1**	**%10**
17 سنة	**5**	**%50**
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن أعلى نسبة للمبحوثين قدرت ب 50% التي تمثل الفئة العمرية 17 سنة، تليها نسبة 20% والتي تمثل الفئة العمرية 15 سنة، ثم تليها النسب الأخرى بالمساواة بنسبة 10% والتي تمثل الفئة العمرية 13 سنة ثم تليها نسبة 10% والتي تمثل الفئة العمرية 14 سنة، تليها نسبة 10% والتي تمثل الفئة العمرية 16 سنة.

ومنه نستنتج أن أغلب المبحوثين المتواجدين بمركز إعادة التربية تتراوح أعمارهم 17سنة التي تمثل مرحلة المراهقة المتوسطة ،حيث تتميز هذه الفترة بالشعور بالاستقلالية وحدوث تغيرات فيسيولوجية لهذا يصبح المراهق عرضة لمختلف الاضطرابات النفسية التي تؤثر على سلوكه.

الجدول رقم(6): يبين توزيع المبحوثين حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرار	النسبة
أمي	**0**	**%00**
ابتدائي	**2**	**%20**
متوسط	**7**	**%70**
ثانوي	**2**	**%20**
المجموع	**10**	**%100**

نستنتج من الجدول أن أغلب المبحوثين ذو تعليم متوسط بأعلى نسبة قدرت ب70 %، تليها نسبة 20% للتعليم الابتدائي والتعليم الثانوي على التوالي.

يتضح لنا أن المستوى التعليمي للمبحوثين لا يتناسب مع سنهم لأن أغلبهم في سن 17 سنة فمن المفروض أن يكونوا في الطور الثانوي مما يؤكد التأخر الدراسي للمبحوثين مقارنة مع سنهم وضعف التحصيل الدراسي الذي يؤدي الى ترك مقاعد الدراسة، وهذا الانقطاع المبكر عن التعليم ينتج ظواهر خطيرة في المجتمع فيجد المراهقون نفسهم في الشارع فريسة لمختلف السلوكات الانحرافية في ظل انعدام الرقابة الأسرية، كما تعتبر الظروف الأسرية التي يعيشها المبحوثين سبب في التسرب المدرسي فتبين أن نسبة 20% من المبحوثين الذين لهم مستوى ابتدائي يعيشون ظروفا قاسية بسبب انخفاض المستوى المعيشي والإهمال الأسري للطفل وعدم توجيهه.

الجدول رقم(7): يمثل توزيع المبحوثين حسب نوع السكن:

نوع السكن	التكرار	النسبة
شقة	**7**	**%70**
سكن أرضي	**1**	**%10**
فيلا	**1**	**%10**
بيت قصديري	**1**	**%10**
المجموع	**10**	**%100**

نستنتج من خلال الجدول أن معظم المبحوثين يسكنون في شقة بنسبة 70%، تليها نسبة 10% بالنسبة للمبحوثين الذين يسكنون في سكن أرضي، تليها نفس النسبة10 % للمبحوثين الذين يسكنون في فيلا، وكذلك نفس النسبة 10% للمبحوثين الذين يسكنون في بيت قصديري.

وعليه نستنتج أن أغلبية المبحوثين يسكنون في شقة وهذا يشير الى أن نوع السكن يرتبط بالطبقة الاجتماعية التي ينتمي اليها المبحوثين فالسكن في الشقة لا يعطي خصوصية كبيرة لأفراد الأسرة نظرا لمحدودية المساحة فيها وتجعل الفرد لا يشعر بالارتياح خاصة إذا كان عدد أفراد الأسرة كبير، أما نسبة المبحوثين الذين يسكنون في فيلا فبلغ 10 %فكان سبب الدخول للمركز هو أنه كان عرضة للخطر بسبب الادمان على المخدرات، أما الفئة التي تسكن في بيت قصديري فكان سبب الدخول للمركز هو هروبه من المنزل الاسري بسبب المستوى المعيشي الضعيف فالسكن غير ملائم والذي يفتقر لأدنى شروط الحياة يجعل الطفل يشعر بعدم الاستقرار اجتماعيا ونفسيا فكان هذا عامل من العوامل التي دفعت هذه الفئة للهروب من المنزل بحثا عن مكان أفضل يأويها.

الجدول رقم(8): يمثل توزيع المبحوثين حسب منطقة السكن

منطقة السكن	التكرار	النسبة المئوية
حضري	**10**	**%100**
ريفي	**0**	**%0**
المجموع	**10**	**% 100**

نستنتج من خلال الجدول أن أعلى نسبة قدرت ب 100% التي تمثل نسبة المبحوثين الذين يقيمون في مناطق حضرية.

تتميز المجمعات الحضرية بالتغييرات الاجتماعية المتزايدة التي تؤثر في طبيعة العلاقات بين الأفراد فأسلوب الحياة في المدن يؤثر على القيم الاجتماعية نتيجة الكثافة السكانية العالية والاحتكاك المباشر بين أفراد المجتمع والذي يظهر في التغير النوعي لاتجاهاتهم وأفكارهم وسلوكهم، وعليه فيقطن جميع المبحوثين في البيئة الحضرية التي تتميز بتصدع القيم وارتفاع نسبة الجرائم، كما أن أغلب المبحوثين يقيمون في المناطق الساحلية التي تعرف انتشارا كبيرا للسلوكات الانحرافية.

الجدول رقم (9): يمثل توزيع المبحوثين حسب المستوى المعيشي

المستوى المعيشي	التكرار	النسبة
متدني	**5**	**%50**
متوسط	**4**	**%40**
عالي	**1**	**%10**
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم الحالات في مركز إعادة التربية مستواهم المعيشي متدني بنسبة 50%، تليها نسبة 40% التي تمثل المستوى المعيشي المتوسط، ثم تليها نسبة 10% تمثل مستوى معيشي عالي.

يتضح أن العامل الاقتصادي يعتبر متغير هام في استقرار أمن الفرد، فأغلبية المبحوثين يعانون من الظروف المعيشية الصعبة بسبب انخفاض دخل الاسرة وعدم قدرتها على تلبية متطلبات المعيشة، فاذا لم يستطع الفرد اشباع حاجاته المادية بطرق مشروعة تضعف مقاومته امام ضغط الحاجة فيبحث عن طرق غير مشروعة وهذا ما أكدته تصريحات أغلب الحالات التي كان سبب دخولها المركز هو ارتكابها لجنحة السرقة، فانخفاض المستوى المعيشي له علاقة مباشرة بإجرام الأحداث.

الجدول رقم(10): يمثل توزيع المبحوثين حسب الوضعية الأسرية للوالدين

الوضعية الأسرية للوالدين	التكرار	النسبة
يعيشان معا	**7**	**%70**
مطلقان	**2**	**%20**
وفاة أحد الوالدين	**1**	**%10**
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن معظم المبحوثين ينتمون لأسر مستقرة بنسبة 70%، تليها نسبة 20% تمثل حالة طلاق الوالدين ، ثم تليها أدنى نسبة قدرت ب10% والتي تمثل وفاة أحد الوالدين، وعليه تعتبر الأسرة المؤسسة الاجتماعية الأولى المسؤولة عن تنشئة الأبناء وبناء شخصيتهم وتوجيهم سلوكاتهم، وبالرغم من أن أغلب المبحوثين يعيشون في أسرة مستقرة إلا أنهم ارتكبوا سلوكات انحرافية وهذا يفسر عدم الاستقرار النفسي لهذه الأسر وانعدام الرقابة الوالدية على أبنائهم وغياب السلطة

الضابطة وهذا حسب الحالات المدروسة فالمشاكل الأسرية المستمرة و الشجارات وعجز الوالدين عن الرقابة ومتابعة أبنائهم أو إهمالهم يؤثر على نفسية الأبناء مما دفعهم إلى الجنوح، أما فيما يخص المبحوثين الذين ينتمون لأسر مفككة فهم يعيشون حالة من اللاتوازن والاضطراب والإحساس بالنقص داخل أسرهم فالتفكك الأسري يهيئ الظروف للأبناء ويدفعهم لارتكاب الجنوح كرد فعل عن رفضهم للواقع الاجتماعي الذي يعيشونه.

الجدول رقم(11): يمثل توزيع المبحوثين حسب عدد مرات دخول مركز إعادة التربية

عدد مرات دخول المركز	التكرار	النسبة المئوية
مرة واحدة	**6**	**%60**
مرتين	**4**	**%40**
المجموع	**10**	**%100**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة 60 %تمثل نسبة المبحوثين الذين دخلوا لمركز إعادة التربية لمرة واحد فقط، أما نسبة 40% تمثل نسبة المبحوثين الذين دخلوا مرتين للمركز، وانحراف المبحوثين كان نتيجة عوامل متعددة اجتماعية، نفسية واقتصادية فالمشاكل الأسرية واغفال الوالدين عن القيام بوظيفتهم في التربية وفي الضبط الاجتماعي، وانخفاض المستوى المعيشي والصحبة السيئة والتغييرات النفسية المصاحبة لفترة المراهقة كلها عوامل تؤدي إلى الانحراف، أما المبحوثين الذين دخلوا مرتين للمركز فمن الأرجح أنه لم تكن لديهم نية في إصلاح وتقويم سلوكهم وأنهم لم يستفيدوا من التأهيل في المرة السابقة مما أدى بهم إلى العود إلى الانحراف.

الجدول رقم(12): يمثل توزيع المبحوثين حسب سبب الدخول إلى المركز

سبب الدخول	التكرار	النسبة المئوية
خطر معنوي(تعاطي المخدرات، الهروب من المنزل)	**2**	**%20**
جنوح(سرقة،تخريب ممتلكات عمومية، الضرب والجرح العمدي، ضرب الأصول، حيازة مخدرات)	**8**	**%80**
المجموع	**10**	**100**

نلاحظ من خلال الجدول أن نسبة المبحوثين الذين ارتكبوا سلوكات اجرامية يمثل أعلى نسبة والتي قدرت ب 80 %، أما نسبة المبحوثين الذين هم في خطر معنوي فقدرت ب 20% ، وعليه نستنتج تنوع السلوكات الإجرامية التي ارتكبها المبحوثين بين السرقة والضرب والجرح العمدي، تخريب ممتلكات عمومية، ضرب الأصول، حيازة مخدرات، كما احتلت جنحة السرقة المرتبة الأولى عند المبحوثين وهذا يفسر الحرمان الذي يعيشه المبحوثين وحاجتهم لإشباع رغباتهم التي لم تستطع أسرهم تلبيتها فهي اما استجابة فردية للظروف المعاشة واما لتعويض النقص الذي يعانون منه، أما فيما يخص المبحوثين الذي هم في خطر معنوي فالحالة الأولى كان سبب دخوله المركز هو إبعاده عن البيئة الاجتماعية التي كان يعيش فيها لأنه كان مدمن مخدرات وكانت حياته مهددة بالخطر بسبب رفاق السوء، أما الحالة الثانية فكان هروبه من المنزل بسبب المشاكل والشجارات المستمرة فطبيعة العلاقة بين أفراد الأسرة تؤثر على شخصية الطفل هذا مادفعه إلى الهروب لأنه لم يلقى الجو الأسري الملائم.

المبحث الثالث: عرض محتوى الحالات

عرض محتوى رقم(1): (م.أ)

- تاريخ المقابلة: 8 جويلية 2021
- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية
- مدة المقابلة: ساعة و15د
- **المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث**
- السن: 17سنة
- المستوى التعليمي: أولى ثانوي
- منطقة السكن: أم البواقي(حضري)
- طبيعة السكن: فيلا
- المستوى المعيشي: عالي
- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا
- عدد الإخوة: 4
- الترتيب بين الإخوة: الأصغر
- مدة التواجد بالمركز: 3اشهر
- عدد مرات دخول المركز: مرة وحدة
- سبب الدخول إلى المركز: خطر معنوي(تعاطي المخدرات)

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

يعبر المبحوث عن شعوره عند دخول المركز فيقول " كرهت حياتي كي دخلت ماكنتش داير في بالي يجي النهار تخلاص علي في بلاصة كيما هادي" وعن طريقة استقباله عند دخول المركز قال" كان استقبال عادي وصلت مع لعشية استقبلني واحد من الخدامين فهمني في الحالة كيفاش تمشي...ووراللي الشمبرة تاعي ويهدر ويعاود باه مانديرش المشاكل" وعن وجود نظام داخلي للمركز قال" هيه كاين قوانين لازم نحترموهم مثلا مالازمش نديرو الفوضى ومانتضاربوش ومانسبوش بعضانا " وفي حالة مخالفة هذه القواعد فقال" يعاقبونا و يضربو بصح لي يوصل روحو " وأما عن تعرضه للسب والشتم والضرب منذ دخوله المركز فقال" هيه تعرضت للضرب بعد مادخلت للمركز في السمانة الأولى ماقدرتش نتحمل طحت مونك كان لازمني نتكيف الزطلة خاطر كنت مدمن عليها ،هاديك الضربة قريب هبلت وليت نعيط ونكسر في الكراسي والطوابل تم حكموني ضربوني كي كسرت الصوالح " أما في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من النزلاء فقال" مور مادخلت صرات خطرة مضاربة بين زوج أولاد ناضت كبيرة بيناتهم حتى ولاو الخدامين يسلكو بيناتهم ويضربو فيهم بالعصا ويسبو فيهم شبعوهم ضرب " وبخصوص خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي من طرف المربين قال" ايه يحاولوا يعاونونا يحكوا معانا ينسيونا شوية" وعن رأيه في معاملة المربين معه فقال" كاين مربين الله يبارك ملاح وكاين لي شوية قباح لكن يعاملونا مليح " وعن اندماجه مع أسلوب المعيشة في المركز قال" ماقدرتش نوالف المعيشة هنا عندي شهور فاتو علي تقول عوام ماكاش كيما الدار ماوالفتش وتاني ماقدرتش نتأقلم مع الاولاد لي معايا عقليتهم تع دراري "

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

عند سؤالنا للمبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس قال" كاين أستاذة تقري كامل المستويات كيفكيف وانا خطرات مانحبش ندخل يتمسخرو بينا يقرونا دروس تع ابتدائي" وفيما يخص متابعته للدراسة قال" لالا ماكملتش القراية في المركز ومانكملش ،مانحبش القراية ماعندي ماندير بيها"

وعن وجود مكتبة داخل المركز قال" لالا ماكاش واصلا حنا ماناش تع قراية الواحد يخمم غير كيفاش يخرج من هنا ويتهنى" وعن قيام المركز بتنظيم مسابقات فكرية و محاضرات دينية فقال" ملي دخلت للمركز ماكان حتى مسابقات ماكان والو هنا نهار واحد ويتعاود" وعن أدائه لفرض الصلاة قال" لالا مانيش نصلي وجامي صليت في حياتي، ينصحوني المربين لي هنا على الصلاة surtout بالجمعة خطرات يصلوا صلاة الجماعة ويعيطولي مانروحش الله غالب مانعرفش حتى كيفاش يصلوا"

وأما عن وجود مساحات لممارسة الرياضة فقال" هيه كاين stade نروحو نجرو فيه نديرو فيه sport" وعندنا شيخ تع سبور يجي خطرة في سمانة " وفيما يخص وجود ورشات مهنية تكوينية في المركز يقول" لالا ماكاش، والله ماعلابالي " وعن استفادته من برامج التكوين منذ دخوله إلى المركز يقول" مااستفدت والو ومادرت حتى تكوين" كما صرح أنه غير راض عن برامج التكوين داخل المركز"

أما عن الإضافات التي تعلمها داخل المركز يقول" ماتعلمت حتى حاجة جديدة هنا، بصح المركز كان سبة باش حبست الزطلة و بعدت على صحابي وولاد الكارطي"

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه

صرح المبحوث عن قضاء وقت الفراغ فقال" ماعندي ماندير نبقى غير قاعد كاين واحد نحب نقعد معاه لياامات كامل كيفكيف هنا، ماكان حتى حاجة فيها فايدة غير الروتين" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند دخول المركز قال" كي دخلت كانت حالتي ماشي مليحة جات لعندي طبيبة نفسانية هدرت معايا ونصحتني زعما بصح خطرة وحدة من تم مازدتش شفتها، تسما ماكان حتى علاج دارتهولي"، وعن إحساسه بالراحة النفسية والاستقرار داخل المركز فقال" مارانيش قع مليح في المركز، كرهت حياتي حاس روحي راني مربوط، ونحب نريح غير وحدي ديما مورالي طايح " وأما عن علاقته مع المربين وتقديمهم للدعم المعنوي له فقال" ايه كاين لي يحب يطلعلنا المورال والأغلبية ناس ملاح هنا، كاين مربيين ماننساش خيرهم ينصحوني يتعاملو معايا بالملاحة، كاين مربي هنا ناس ملاح هو كان واقف معايا كي يلقاني قاعد في الساحة وحدي خطرات يجي عندي ويهدر معايا والله يطلعلي المورال ربي يحفظو، المهم كاين هنا لي يديرنا كيما ولادو و كاين لي ماعلابالوش " وفيما يخص استفادته من فحوصات طبية قال:" ملي دخلت هنا فوتوني خطرة وحدة عند الطبيبة كي مرضت، وهاديك الطبيبة ماتجيش بزاف"

أما بخصوص الوجبات المقدمة له في المركز قال:" الماكلة شوية برك باينة ماشي كي الدار، مايطيبولناش مليح ، وماتكفيناش يديرولنا غير شوية ماتشبعش قع، ديجا ملي دخلت هنا نقصت تقول راهم يطيبو للقطوط" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

صرح المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخوله المركز قال" راه عاجبهم الحال كي بعدت على صحابي والحومة لي نسكن فيها، و يما هي لي دخلتني للمركز قاتلي باه تحبس الزطلة وتتسقم بصح راهم مقلقين علي كي راني بعيد عليهم" وعن علاقته مع أسرته بعد دخوله للمركز قال" علاقتي مليحة مع دارنا خاصة كي أنا الصغير في الدار لي نطلبها يديروهالي، في الأول غاضني الحال كي يما دخلتني هنا وزعفت منهم قع ،بصح عندهم الحق من جهة خموا في صلاحي" وفيما يخص زيارة أسر ته له في المركز قال" يجو خاوتي ويما يزوروني كل سمانة وخطرات كل 15يوم" كما صرح أن المركز يسمح بالزيارة مرة في الأسبوع، وفيما يخص تسهيل إجراءات الدخول فقال" هيه يدخلو عادي بلا حتى مشكل" وعن تواصله مع أسرته عبر الهاتف قال" يسمحولنا في المركز باه نعيطو لمالينا خطرة في السمانة" وفيما يخص تكفل أسرته به بعد دخول المركز فقال" هيه كي يزوروني يجيبولي واش نسحق القش و الماكلة".

عرض محتوى الحالة رقم(2): (ا.م)

- تاريخ المقابلة: 8 ماي2021

- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية

- مدة المقابلة: ساعة و 10د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 13سنة

- المستوى التعليمي: أولى متوسط

- منطقة السكن: البليدة(حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متدني

- الوضعية الأسرية للوالدين : يعيشان معا

-عدد الإخوة: 6

- الترتيب بين الإخوة: الأكبر

- مدة التواجد بالمركز: 3 أشهر ونصف

- عدد مرات دخول المركز: مرة وحدة

- سبب الدخول إلى المركز : تخريب ممتلكات عمومية + سرقة

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى القائلة

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

صرح المبحوث عن شعوره عند دخول المركز لأول مرة قال" كي جابوني للمركز كنت خايف بزاف رجلي يرجفو وبديت نبكي" أما عن طريقة استقباله في المركز فقال" نورمال، كي دخلت للساحة جا لعندي المربي هدر معايا وقالي اخطيك من المشاكل ولوكان تقباح نعاقبوك ..زاد خوفني "وفيما يخص وجود قواعد ونظام داخلي للانضباط قال" ايه أول حاجة فهموني فيها هي القوانين داخل المركز قالونا لازم تحترمونا ومادیروش الفوضى مع بعضاكم وواش نقولولكم ديروا" وفي حالة مخالفة هذه القواعد قال" كي يغلط كاش واحد منا يعيطوا عليه وكي يخشن راسو معاهم يضربوه يعني على حساب الغلطة تخلص".

وعن تعرضه للسب والشتم والضرب من طرف الموظفين قال" نهار حكموني راح نهرب مع وقت المغرب من السور تع الساحة تم حكموني شبعوني ضرب وسبان" وعن الإجراءات المتخذة من طرف المركز عند حدوث فوضى واعمال شغب من طرف النزلاء قال" يهدرو معاهم ادا ماحبوش يفهموا يضربوهم وكاين لي يسبوا هنا المربيين مزيرين شوية".

وعن رأيه معاملة المربين معهم قال" المعاملة كل واحد وكيفاش يتعامل معانا كاين لي يهدر معانا بالظرافة وكاين لي يعيط ويحب يوري روحو المهم هنا ماتغلطش وخلاص باه مايوصلوكش، انا مانيش قع سامع بيهم" .

وعن مساهمة الفاعلين في المركز في خلق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي فقال" ماكان حتى جو أسري بلاك في دارنا نغلط يسمحولي هنا تغلط تخلص واحد ماراح تغيضو،أنا مانداصر حتى واحد ملي دخلت هنا لي يجي يهدر معايا نقولو روح بعدني وليت نحب نريح غير

وحدي" وبخصوص تكيفه واندماجه مع أسلوب المعيشة قال" راح نهبل، مانيش قع نرقد في الليل نقعد غير نخمم ماقدرتش نامن بلي صرالي هكا، مازالني مشوكي ماكاش منها باه نوالف هنا ".

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس داخل المركز فقال" كاين شيخة تقري، القراية تع الخرطي" وبخصوص متابعته للدراسة بعد دخول المركز قال" لالا ،القراية مانيش نخمم قع فيها كي يجبدولي عليها نكره حياتي" وعن وجود مكتبة داخل المركز قال" لالا ماكاش حتى وكاين شكون بقى يقرا الكتابات" وعن اقامة مسابقات فكرية وحلقات دينية قال" ماكان حتى مسابقات ولا حاجة نستفادوا منها كرهنا " وعن أدائه لفرض الصلاة وحرص المربين عليها قال:"خطرات نصلي وخطرات مانصليش، المربين يقولونا لازم تصلوا وينصحونا ويصلوا جماعة في المصلى بصح ماشي كل يوم، و حنا في دارنا واحد مايصلي كيفاش حبيتي أنا نصلي"

وعن وجود مساحات للقيام بالأنشطة الرياضية قال" كاين صالة تع سبور فيها ماتريال بصح ماشي بزاف وكاين شيخ تاني يخرجنا stade خطرات نجروا في سطاد ولا نونترينو هادي هي الحاجة لي تعجبني هنا" أما عن وجود تكوين و ورشات مهنية في المركز فقال" ماكان حتى تكوين هنا ماسمعتش قع بيه" وعن استفادته من برامج التكوين قال" مااستفدت حتى حاجة هنا زدت هبلت وراني مشوكي حاجة ماتعجب لا ماكلة مليحة لا فراش مسقم ويزيد يحرثوا علينا كما يقولونا عاونونا نسيقوا الساحة ولا نقو معاهم" كما صرح أنه غير راضي عن برامج التكوين في المركز ،وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال" ماتعلمت حتى حاجة مليحة علاه الحبس بلاصة يتعلموا فيها الناس ".

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه

فيما يخص قضاء وقت الفراغ يقول المبحوث" نحب نريح وحدي ولا كاين لي معايا في الشمبرة خطرات نقعد معاه مانحبش نداصر الاخرين وزيد ماكان حتى حاجة نديروها هنا غير قاعدين" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي قال جامي فوتوني عند الطبيبة نفسانية مانعرفهاش قع" وبخصوص إحساسه بالراحة النفسية والاستقرار قال" مانيش قع مليح مادام راني في هدا الحبس راح نهبل حتى الهربة ماصدقتليش وشحال من خطرة نخمم في الانتحار" وعن علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال"ماعندي حتى علاقة معاهم مانحبش نكتر الهدرة معاهم وماكاش لي ينصحك انا ملي دخلت لقيت واحد خطرة برك شافني قاعد وحدي جا لي قالي ماتقلقش روحك ونصحني لوخرين قع ماعلابالهمش" وفيما يخص تقديم فحوصات طبية له قال" كي دخلت هنا عطاوني فراش موسخ رقدوا فيه الكحالش مرضت دارتلي حساسية تم برك لي داوني للطبيبة وعطاوني دواء" وفيما يخص الوجبات اليومية المقدمة لهم قال" الماكلة نورمال ماهيش مليحة بزاف توحشت ماكلة الدار" وفيما يخص توفير المركز للاكل والملبس والافرشة يقول" الماكلة بالوقت باينة الفراش في الشتاء عطاولنا كوفيرطة وحدة خطرات يقتلني البرد واللبسة عطاولي زوج خطرات ملي دخلت برك" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

صرح المبحوث عن رد فعل أسرته قال" قالولي درتها بيدك دبر راسك" وعن علاقته بأسرته بعد دخوله المركز قال" يما علاقتي معاها نورمال بصح بابا راه زعفان مني وقالها مانحتاجوش كي يخرج يشوف وين يروح " وعن زيارة أسرته له قال" ملي دخلت ماجاو عندي ماحوسوا علي ماعندهمش دارنا باه يجو بابا ماشي خدام ويما مريضة وانا كنت عايش عند جداتي" وبخصوص تسهيل اجراءات دخول أسرهم للزيارة قال" كاين لي يجو ليهم ماليهم يزوروهم غير انا تغيضني عمري" وعن تواصله مع أسرته عبر الهاتف قال" انا نعيطلهم كل سمانة نعيط غير ليما نهدر معاها بابا ماحبش يهدر معايا حتى الشرع ماحبش يشارعلي باه نخرج" وعن تلبية أسرته لحاجاته والتكفل به قال "ماجاوش حتى يشوفوني باه يصرفوا علي، من نهار دخلت مايحوسوا علي مايصرفوا علي"

عرض محتوى الحالة رقم(3):(م.أ)

- تاريخ المقابلة: 25 أكتوبر 2021
- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية
- مدة المقابلة: ساعة و 35 دقيقة

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

-السن: 17سنة

-المستوى التعليمي:أولى متوسط

-منطقة السكن: الشلف(حضري)

- طبيعة السكن: شقة
- المستوى المعيشي: متوسط

- الوضعية الأسرية للوالدين: منفصلين

- عدد الإخوة: 3

- الترتيب بين الإخوة: الثاني

- مدة التواجد بالمركز : 3أشهر

- عدد مرات دخول المركز : 2

- سبب الدخول: سرقة هاتف نقال+ مبلغ مالي .

المحور الثاني: أسئلة خاصة بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

يعبر المبحوث عن شعوره عند دخول المركز فقال" كنت كاره حياتي ماكنتش حاب نجي هنا خاطر بعدت على دارنا" وعن كيفية استقباله عند دخول المركز قال" ماقيمونيش قع" ، وعن وجود نظام وقواعد للانضباط والالتزام داخل المركز قال" سي نورمال كاين قانون هنا لازم كل واحد يشد قدرو ولازم مانديروش المشاكل ومانديروش" وفي حالة مخالفة هذه القواعد قال" يهدروا معانا يحذرونا، و لي يغلط يخلصها غالية بصح ماشي كيما الحبس لي كنت فيه كانوا يضربونا ويطيحولنا الكلام بلا سبة"، وبخصوص معاملة القائمين على المركز معهم قال" المعاملة مليحة بصح لي يغلط يخلص لي عاقل جامي يدناو ليه".

وعن تعرضه للسب والشتم أو الضرب داخل المركز قال" خاطيني المشاكل أنا، ومانوصلش روحي باش ننسب ولا نتضرب"، وفي حالة حدوث شجارات وأعمال شغب قال" كاين وين يتناشعوا واحد يبغي يشارشي لواحد حتى تكبر ويتضاربوا كي يجو الشيوخا يعاقبوهم مين داك يضربوهم بصح مايضربوش واحد ويخلوا واحد ينضربو قع" ، وبخصوص دور المركز في خلق التوافق الأسري والاجتماعي لهم قال" كاين لي يقصر معانا الخدامين هنا الاغلبية ناس ملاح "

وعن التكيف والاندماج مع أسلوب المعيشة داخل المركز فقال" هو المركز هذا خير من الحبس لي كنت فيه والفت عادي برك توحشت دارنا راني غير وينتا نخرج مانيش قع نرقد الليل ، كرهت وأنا من حبس لحبس وملي جيت هنا راه حاكمني المونك تع الدخان".

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس داخل المركز فقال" واه كاين أستاذة تقري نقراو بالأفواج زوج خطرات في السمانة يقرونا تربية اسلامية ورياضيات" وعن مواصلة مساره الدراسي قال" هنا يقرونا قع كيفكيف لي عندو مستوى ولي ماعندوش خطرات مانحطش قع معاهم" وعن وجود تكوين وورشات مهنية داخل المركز قال" لالا ماكاش" وعن استفادته من برامج التكوين يقول" والو.. بصح هنا خير من الحبس لي كنت فيه" وعن وجود مكتبة للمطالعة داخل المركز قال" ماكاش، دخلنا نفوتوا نهاراتنا نكملوا صوالحنا ونخرجوا ماشي باه نقراوا الكتابات" أما عن قيام المركز بمسابقات ثقافية بين النزلاء ومحاضرات دينية فقال" ماكان حتى مسابقات" أما عن أدائه للصلاة يقول" نصلي خطرات بصح مانيش مداوم عليها" والشيوخا هنا في الحقيقة يقولونا عالصلاة انا لي ماهدانيش ربي، جامي شفتهم صلاو جماعة" وبخصوص وجود مساحات لممارسة الانشطة الرياضية يقول" واه كاين سطاد نديرو رياضة ماشي كل يوم خطرات، وكاين صالة فيها بابيفوت وبيار نلعبوا بيهم وبالاثنين يدونا لابيسين" وعن استفادته من برامج التكوين قال" ماكان والو " كما صرح أنه غير راضي عن برامج التكوين في المركز.

وعن الإضافات التي تعلمها في المركز يقول"الحبس لي كنت فيه تعلمت حوايج صح عيانين كيما(الدخان، الوشم، الزطلة)، تسما هنا راني عاقل ومانيش ندير المشاكل خاطر ماكاش بزاف الاولاد ولي يدير مشكل هنا يفيقولو، راني نايفيتي " .

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

صرح المبحوث فيما يخص قضاء وقت فراغه قائلا" كي يدونا للقاعات نلعبوا بالميكرو ونسمعوا الموسيقى ، ولا نحب نقعد وحدي، ماعندي ماندير ملي نوضوا وحنا ندوروا هنا الحياة فارغة" وبخصوص تلقيه للعلاج النفسي يقول " هنا جامي شفت psychologue ، الحبس لي كنت فيه كاينة وحدة كانت كي تهدر معايا نريح تنصحني دايرتني كي وليدها ، هنا مانشوفوهاش قع الطبيبة هاديك"

وفيما يخص إحساسه بالراحة النفسية والاستقرار في المركز يقول" نهار نبكي ونهار مليح ونهار مقلق ونهار عيان وهي رايحة" وعن علاقته مع المربين وتقديمهم للدعم المعنوي له قال" الحق كاين لي يوقفوا معانا يساندونا كاين زوج نحبهم ونتفاهم معاهم لوخرين غير سلام وخلاص، وبخصوص تلقيه للعلاج الطبي بصفة دورية ومستمرة قال" فت عند طبيبة شافتني غير هكا سقساتني كشما عندي مرض مور مادخلت ب 20يوم" وعن الوجبات اليومية المقدمة لهم قال" الماكلة هنا مليحة شوية خير من تع الحبس لي كنت فيه " وعن توفير المركز للحاجات الاساسية من أكل وافرشة وملبس قال" شوية برك ماتلقاش قع واش تحوس هنا، أنا مانلبسش حوايجهم جبت قشي معايا الفراش شوية موسخ ملي جيت حكمتني الحساسية " .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه

صرح المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخوله المركز فقال" نورمال راني دخلت من قبل للحبس والفوا بي يما تتقلق علي بزاف" وعن علاقته بأسرته بعد دخوله المركز قال" علاقتي مع دارنا

مازالت كيما بكري، برك يما مسكينة ملي جيت هنا وهي تخمم ومقلقة علي باه نخرج " وعن زيارة أسرته له بعد دخوله المركز قال" جاو لعندي يما انا نقولها ماتجيش بزاف تعيا مع الطريق " وبخصوص تسهيل الزيارات من طرف المركز قال" عندنا الحق في الزيارة خطرة في السمانة كاين لي يجوا ليهم فاميلتهم" وفيما يخص تواصله مع أسرته عن طريق الهاتف قال" واه نعيطلهم أنا من الادارة يعطولنا نعيطوا للدار" وعن تلبية اسرته احتياجاته بعد دخول المركز قال" ايه جابولي حتى دراهم والقش واش نحتاج هنا نكتب في ورقة و نعطيلهم يشرولي" .

عرض محتوى الحالة رقم(4): (م. ب)

تاريخ المقابلة:25 أكتوبر 2021

- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية

- مدة المقابلة: ساعة و 20د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 15 سنة

- المستوى التعليمي: أولى متوسط

- منطقة السكن: خنشلة (حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متدني

- الوضعية الأسرية للوالدين: وفاة الأم

-عدد الإخوة: 6

- الترتيب بين الإخوة: 5

- مدة التواجد بالمركز: شهرين ونصف

– عدد مرات دخول المركز : مرة وحدة

– نوع الجريمة : سرقة مبلغ مالي

المحور الثاني: أسئلة خاصة بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

تحدث المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال" كنت مقلق حسيت حياتي ضاعت ووليت نبكي ماقدرتش نحكم في روحي" وبخصوص استقباله عند دخول المركز قال" عادي استقبلوني سقساوني وهدروا معايا" وفيما يخص وجود نظام داخلي وقوانين للانضباط داخل المركز قال" كاين هيه، كي دخلنا وصاونا قالونا مالازمش ديروا المشاكل ولا تتعاقبوا لازم نحترموا القانون تع المركز" وعند مخالفة هذه القوانين قال" لي يغلط يتعاقب بالضرب" وعن معاملة المربين في المركز معهم قال" انا مايعاملونيش مليح" وفيما يخص تعرضه للسب والشتم والضرب قال" جامي سبوني ولا ضربوني بصح كاين 3 شيوخا نوكل عليهم ربي حقروني ومانسمحلهمش خاطر يهدروا علي ويضحكوا كل مايجي واحد جديد يقولو هدا مخصوص عقلية" كما صرح أنه في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف النزلاء يقوم المربين بمعاقبة المتسببين في ذلك.

وعن مساهمة المربين في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي قال" ماكاش، واحد مايحوس عليك هنا ،أنا الشيوخا قع مانتفاهمش معاهم يديرو التفرقة بيناتنا كل واحد كيفاش يعاملوه" وعن تكيفه مع أسلوب المعيشة داخل المركز قال" ماهيش معيشة هنا تقلقت وكرهت" .

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث فيما يخص وجود معلمين لتقديم الدروس في مختلف المستويات أو دروس لتحسين المستوى قال" كاين استاذة تقري ونقراو كامل مع بعض" وعن متابعة مساره الدراسي قال" انا

مانـدخلش الـدراري يقلقـوني ويضـحكوا علـي ويعـايروني ويطيحـولي بيمـا، قـالولي نبـدلولك القـروب مابدلوليش مانيش ندخل" كما صرح بعدم وجود مكتبة للمطالعة و أن المركز لا يقوم بتنظيم مسابقات فكرية ولا حلقات دينية للنصح والإرشاد.

وفيما يخص أداء المبحوث لفرض الصلاة قال" إيه نصلي وكاين 3أولاد برك معانا لي يصلوا لوخرين مايصلوش" وعن حرص المربين عن أداء الصلاة جماعة قال" إيه ينصحونا عالصلاة خطرات نصلوا جماعة ماشي كل يوم وماشي قع ينصحونا" وعن وجود مساحات مخصصة لممارسة الرياضة قال" إيه كاين شيخ تع sport وكاين قاعة وملعب نلعبوا كرة السلة كرة القدم كل مرة وكيفاش ويدونا la piscineلخطرات" وعن استفادة المبحوث من برامج التكوين المتوفرة في المركز قال" من غير sport لي حاجة مليحة هنا برك حاجة أخرى مااستفدت والو بالعكس زدت مرضت وعقدوني" كما صرح أنه غير راضي عن البرامج الموجودة في المركز.

وعن الإضافات التي تعلمها المبحوث في المركز قال" تعلمت نطيح الكلام ولوكان نطول هنا نتعلم حوايج مااكتر"

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت فراغه قال" نوض صباح غير نستقهواو نحكموا الكلايص ساعات نلعبوا بالميكرو، الأكثرية نحكم بلاصة ونقعد وحدي وخلاص ماعندي ماندير مانقعدش مع دراري " كما صرح أنه لم يتم تشخيصه من طرف أخصائي نفسي ولم يتلقى العلاج النفسي بعد دخوله المركز.

وفيما يخص شعوره بالراحة والاستقرار في المركز قال" ماكان حتى راحة هنا راني غير نخمم في الليل نبات نبكي ،مارانيش قع فاهم واش صاريلي واحد ماراه فاهمني حتى بابا سمح في" وعن علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال" علاقتي ماشي مليحة معاهم نوكل عليهم ربي، كاين شيخ واحد برك لي يجي يهدر معايا وينصحني" وفيما يخص تقديم فحوصات طبية له بصفة دورية ومستمرة قال" جزت على طبيبة خطرة قلتلها مانشوفش مليح كنت ندير نواظر تكسرولي، ملي دخلت وأنا نقولهم عيني راهم يوجعوا ومانيش نشوف مليح بصح مادارولي والو"

وعن رأيه بخصوص الوجبات اليومية المقدمة لهم في المركز قال" الماكلة كل خطرة كيفاش خطرة مليحة خطرة لالا ويطيبولنا بزاف المقارون ويديرولنا غير شوية" وبخصوص توفير المركز لهم الحاجات الأساسية من أكل وملبس وأفرشة قال" الفراش لي نتغطاو بيه قديم وفيه الريحة واللبسة عطاولي خطرة خاطر ماجبتش الحوايج معايا ماعنديش"

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة: تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

تحدث المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" ماعلابااليش يما ميتة وبابا ماعلابالوش قع بي جاتو نورمال " وعن طبيعة علاقته مع أسرته بعد دخوله المركز قال" ماولاوش يحوسوا علي ومن قبل ماعلابالهمش بي" وعن زيارة أسرته له في المركز قال" بابا كل خطرة يتمسخر بي كي نهدر معاه يقولي نجي من بعد مايجيش ملي دخلت ماجاش" وعن تسهيل اجراءات دخول اسرهم لزيارتهم في المركز قال" يخلوهم يدخلو نورمال غير انا لي واحد مايجي لي" وعن تواصله مع أسرته عبر الهاتف منذ دخوله المركز قال" انا لي نعيط لبابا وقتلو أعطيني نيميرو تع أختي باه نهدر معاها ماحبش يعطيهولي، أختي هادي هي لي رباتني بعد ماماتت يما وماعلابالهاش بلي راني هنا" وبخصوص تكفل أسرته به وتلبية احتياجاته المادية بعد دخوله المركز قال" ماكاش لي راه يصرف ولا

يحوس علي، قبل ماندخل انا كنت نخدم على روحي كي طاحت بي مالقيت حتى واحد، لوكان يما حية لوكان جات تجري عندي"

عرض محتوى الحالة رقم(5): (ع. م)

تاريخ المقابلة: 28 أكتوبر 2021

- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية

- مدة المقابلة: ساعة و20 د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 17سنة

- المستوى التعليمي: أولى متوسط

- منطقة السكن: الجزائر العاصمة(حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متوسط

- الوضعية الأسرية للوالدين: مطلقان

- عدد الإخوة: 5

- الترتيب بين الإخوة: الكبير

- مدة التواجد بالمركز: 4 أشهر

- عدد مرات دخول المركز: مرتين

- نوع الجريمة : سرقة هاتف نقال+ مبلغ مالي/ الضرب والجرح العمدي

المحور الثاني: أسئلة خاصة بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

تحدث المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال" جاتني نور مال ماشي أول خطرة ندخل للمركز " وعن استقباله عند دخول المركز قال" الاستقبال كان مليح سقساوني على أموري بعدها داوني للكلاصة وين دراري " وعن وجود نظام داخلي وقوانين للانضباط والالتزام في المركز قال" bien sur كاين قانون" وفي حالة مخالفة هذه القوانين قال" يعيطوا علينا ولا يضربونا على حساب واش درنا" وفيما يخص معاملة القائمين على المركز معهم قال" المعاملة على حساب السلوك تاع كل واحد mais معاملة مليحة خطرات نكون مقلق كاين لي يجوا يحكو معايا وينصحوني برك كاين لي شوية قباح ويحبوا يزيدو عليها" وعن تعرضه للسب والشتم أو الضرب من طرف المربين قال" جامي سبوني، حكموني خطرة نتكيف ضربوني" أما عن الإجراءات المتخذة في حقهم في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب قال" آه كي تصرا مضاربة ولا فوضى يسبوا ويضربوا بالكوتبي، بالمطرق بكلش" وعن مساهمة القائمين على المركز في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي قال" إيه يهدروا معانا يقولونا ماتتقلقوش يقصروا معانا ينصحونا بصح ماشي كامل" وعن تكيفه مع أسلوب المعيشة داخل المركز قال" في الأول جاتني صعيبة mais دوكا بديت نوالف".

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس في جميع المستويات أو دروس لتحسين المستوى قال" كاين شيخة تقرينا نقراو تربية إسلامية ، ورياضيات، ماشي على حساب niveau يقرونا قع كيفكيف يقسمونا كاين groupes3 نقراو بالفوج" وفيما يخص اكمال الدراسة بعد دخوله المركز قال" راني ندخل نقرا هنا، نقراو زوج خطرات ولا تلاثة في السمانة" وعن وجود مكتبة للمطالعة في

المركز قال" لالا ماكاش" وعن تنظيم المركز لمسابقات فكرية أو حلقات ومحاضرات دينية قال" لالا من نهار دخلت ماكاش" وبخصوص أداء المبحوث للصلاة قال" لالا مانصليش" وفيما يخص حرص المربين على إقامة صلاة الجماعة قال" في الحقيقة يقولونا صلوا خطرات نشوفهم يصلوا كيفكيف" وعن وجود مساحات مخصصة لممارسة الرياضة قال" إيه كاين stade وكاين ثاني صالة تع سبور نديروا الحديد، باسكات، فوتبول، البيار و يدونا تاني la piscine خطرة في السمانة" وفيما يخص وجود ورشات مهنية للتكوين في المركز قال" قالونا ماكاش تكوين حتى للعام الجاي، نكونوا خرجنا" وعن استفادته من برامج التكوين الموجودة في المركز قال" والفت ندير sport هنا حاجة مليحة لي زعما نحوا على خاطرنا شوية mais لوكان يزيدو يحلوا تكوين يولي مليح الحالة ناقصة هنا ماشي كيما المركز لي كنت فيه من قبل" كما صرح المبحوث أنه غير راضي عن برامج التكوين الموجودة في المركز.

وعن الإضافات التي تعلمها المبحوث منذ دخوله المركز قال" ماتعلمت والو ،الحبس ماشي بلاصة يتعلموا فيها الناس، أنا من بكري نزطل ونتكيف قبل ماندخل حتى مور مادخلت راني نتكيف وندير الشمة" .

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في اصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت فراغه قال" نلعب دومين مع دراري ولا شيوخا، ولا نطلعوا للشمبرة نقعدوا نتفرجوا Télévision ولا مقصر مع صحابي هنا" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند دخول المركز قال" النهار الأول كي دخلت جزت عند psychologue هدرت معايا سقساتني "" وعن تلقيه العلاج النفسي بعد دخوله المركز قال" لالا خطرة وحدة برك من تم ماعاودتش

شفتها" وعن استفادته من العلاج النفسي للتغلب على القلق والضغط قال" ماكان حتى علاج الخطرة هاديك لي جزت عندها و ماطولتش معايا "وعن إحساسه بالراحة والاستقرار في المركز قال" كرهت حياتي ماكان حتى راحة المعيشة في دارنا خير même مع مرت بابا بصح على الأقل مانكونش محبوس نكون libre" وفيما يخص علاقته مع المربين وتقديمهم للدعم المعنوي له والإلمام بمشاكله قال" علاقتي مليحة معاهم يقصروا معايا ينصحوني mais ماشي كامل كاين لي يزير وجهو معانا" وعن تلقيه فحوصات طبية قال" خطرة وحدة حكمني سطر داوني للعيادة عطاتني الطبيبة دواء ماشي ديما نجوزوا عند الطبيبة غير كي نمرضوا " وعن الوجبات اليومية المقدمة لهم قال" كي يطيبوا الرجال الماكلة مليحة شوية كي طيب المرأة مانتكلش قع، الماكلة بالوقت ويديرونا بالقيس" وعن توفير المركز لاحتياجاتهم من أكل وملبس و أفرشة قال" الفراش قديم شوية ، المؤسسة ماراحش توفر كلش حاجة باينة هادي، تسما كل حاجة ناقصة" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

تحدث المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" بابا عيط علي ويما خليتها تبكي" وعن طبيعة علاقته مع أسرته بعد دخول المركز قال" علاقتي مليحة مع دارنا كي دخلت راهم متهليين في أكتر من لي كنت برا" وبخصوص زيارة أسرته له قال" إيه يجوا عندي كل سمانة بالثلاثاء" وعن تسهيل إجراءات الدخول من طرف الموظفين في المركز قال" إيه يسهلونا ماكان حتى مشكل الزيارة من حقنا " وفيما يخص تواصله مع أسرته عبر الهاتف بعد دخوله المركز قال" كي نحتاج حاجة نعيطلهم نقولهم يجيبولي مانحكيش معاهم بزاف في التلفون خاطر يجو عندي" وعن تلبية أسرته لاحتياجاته وتكفلها به بعد دخول المركز قال " يجيبولي دارنا حوايج، ماكلة كلش واش نحتاج، دراهم

ماعندي ماندير بيهم وزيد مانحبش نقصدهم حتى كي كنت في المركز تع تيزي وزو من قبل كانوا يجو عندي ويجيبولي" .

عرض محتوى الحالة رقم(6): (أ.ب)

تاريخ المقابلة: 13 مارس 2022

- مكان المقابلة: مكتب الطبيبة النفسانية

- مدة المقابلة: ساعة و 30 د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 16 سنة

- المستوى التعليمي: أولى متوسط

- منطقة السكن: الجزائر العاصمة (حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متدني

- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا

-عدد الإخوة: 3

- الترتيب بين الإخوة: 2

- مدة التواجد بالمركز: شهرين

- عدد مرات دخول المركز: مرة وحدة

- نوع الجريمة : سرقة مبلغ مالي

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

يعبر المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال:" كنت خايف، قلبي مزير، حسيت روحي حياتي ضاعت وكنت مشوش قع في راسي" وعن كيفية استقباله عند دخول المركز قال" الاستقبال كان مليح مع الاول برك من بعد بدلونا العقلية" وعن وجود نظام داخلي وقوانين للانضباط والالتزام خاصة بالمركز قال" ايه نظام صارم هنا تغلط تخلص" وفي حالة مخالفة لاحدى هذه القواعد قال" ملي دخلنا وهوما يوصوا فينا باه نتجنبوا المشاكل ولي يدير الفوضى يضربوه ويديرولو عقوبة" وبخصوص تعرضه للسب والشتم أو الضرب من طرف المربين في المركز قال" من نهار دخلت ماضربونيش خطرات يقولولنا كلام يجرح شوية"،وفي حالة حدوث شجارات وأعمال شغب قال" كيما خطرة تناشعت مع واحد بالهدرة برك جا لي المربي قالي انت ماشي مربي مازالني شادهالو لو كان ماخفتش يعاودوا يحكموني نشوهلو وجهو ونهرب، كي نغلطوا يعايرونا ولا يضربونا انا نرجع الهدرة مانسكتش على حقي" وعن مساهمة المربين في المركز في تحقيق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي قال" كاين لي صح يهدر معانا ينصحنا يعاونا نحس شوية بلي قيمونا ويحوسوا على مصلحتنا، وكاين لي مايهدرش قع معانا يعسنا غير كي نغلطوا يجي يعيط ويضرب" وعن رأيه في معاملة المربين معهم قال" المعاملة كل واحد وكيفاش كاين لي يعاملنا مليح و كاين لي يلعبها زعما قبيح باه يخوفنا ويفرض رايو علينا وكاين لي يحقر، أنا منحلبهمش قع كاين لي مانهدرش قع معاهم" وفيما يخص تكيفه واندماجه مع أسلوب المعيشة في المركز قال" لالا مستحيل نقدر نوالف هدا حبس ماكاين والو يتحكموا فيك كيما يحبوا" .

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث عن وجود معلمين لتقديم دروس في مختلف المستويات التعليمية أو دروس لتحسين المستوى قال"كاين أستاذة تقري، يدخلونا كامل مع بعضانا، التعليم هنا ماشي بالمستوى يقروا وخلاص ولي يدخل هنا ماهوش تع قراية" وعن متابعة مساره الدراسي بعد دخوله المركز قال" مانحبش القراية أنا عندي عامين ملي حبستها وهنا خطرات يقولولي لازم تدخل بالسيف ندخل نقعد نتفرج وخلاص مانحطش معاهم كامل" وفيما يخص وجود ورشات مهنية داخل المركز للتكوين في حرف معينة قال" ماكان حتى تكوين لهنا، انا داير تكوين قبل ماندخل للمركز تع coiffeurبصح ماكملتش حبست" وعن وجود مكتبة للمطالعة في المركز قال" ماكاش لهنا ماكان والو" وعن قيام المركز بتنظيم مسابقات فكرية وحلقات دينية للارشاد والنصح قال" ملي دخلت ماكاش من قبل ماعلابالیش" وعن أدائه لفرض الصلاة وحرص المربين على صلاة الجماعة قال" لالا مانصليش، كاين لي يصلوا لهنا صلاة الجماعة مين داك بالجمعة نشوفهم يصلوا ماشي ديما" وعن وجود مساحات مخصصة لممارسة الرياضة قال" كاين ملعب كاين صالة وين نونترينو sport ملي دخلت والفت ندير sport خيرمن القعاد" وفيما يخص استفادته من برامج التكوين في المركز قال" والو بالعكس تتعلم حوايج عيانين" كما صرح المبحوث أنه غير راضي عن البرامج التكوينية في المركز، وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال" وليت نتقلق بزاف وليت نتكيف كي يدخلوا الدخان نلقى الفرصة".

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في اصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت فراغه في المركز قال" des foisنديروا sport نجروا شوية في الملعب وكي يدونا للقاعات نبقاو غير قاعدين نتفرجوا في بعضانا وكاين لي يلعبوا بليميكرو انا خاطيني ، مانحبش نخالط الاولاد، ولا نقعد مع خويا راه مونسني في الحقيقة، حصلتوا معايا مسكين" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند دخوله المركز قال" ايه هدرت معايا psychologue سقساتني ادا عندي مشاكل وقاتلي مانتقلقش ماطولش وتخرج" وعن تلقيه العلاج النفسي بعد دخوله المركز قال" ايه عاود جوزوني عندها خطرة كنت مقلق بزاف ولي يهدر معايا نطير فيه كنت في حالة مايعلم بيها غير ربي ولات تحكمني لاكريز ملي دخلت" وعن استفادته من العلاج النفسي للتغلب على حالات القلق والضغط قال" شوية كي هدرت معايا تهدنت بصح مازال مانريحش حتى نخرج وليت مريض بالأعصاب راح نهبل" وعن علاقته مع المربين و تقديم الدعم المعنوي له ومساعدته على حل مشاكله قال" ماكاش لي يكسر راسوا معاك هنا بلاك واحد ولا زوج لي كي نغيضوهم يجوا يهدرو معانا ولا psychologue لي عاونتني شوية كي كنت في ديك الحالة، الباقي مانتفاهمش معاهم ومانحكيش حتى معاهم " وبخصوص تلقيه للعلاج الطبي بصفة دورية ومستمرة قال" ماشي ديما كي دخلت للمركز برك شافتني الطبيبة،, انا دوك راني مريض "بالجرب" ومادواونيش الطبيبة ماكاشها قالك حتى تجي كي دخلت للمركز مرضت وزدت عديت خويا هنا معايا" وعن رأيه في الوجبات اليومية المقدمة لهم في المركز قال" الماكلة يطبعوا وصاي خطرات يطيبوا مليح خطرات ماتتكلش تشوف غير الماء يعوم ملفوق وكاين لي تكفيه وكاين لي ماتكفيهش انا ملي دخلت مارانيش ناكل قتلني التخمام" وعند سؤالنا عن توفير المركز لهم للحاجات الأساسية من أكل وملبس وأفرشة قال"

هدا حبس ماشي دارنا لي يوفرولي كلش اللبسة والفراش ناقصة شوية انا هاد الجرب جاني من الفراش تاعهم ماهيش معيشة قع" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرهم أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وادماجه.

عند سؤالنا للمبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" يما تقلقت ماأمنتش خليتها في حالة surtout كي انا وخويا في زوج دخلنا للمركز ماشي ساهلة عليها" وعن طبيعة علاقته مع اسرته بعد دخوله المركز قال" من نهار دخلت ماعندي حتى اتصال معاهم" وفيما يخص زيارة أسرته له بعد دخوله المركز قال" واحد مازارني واحد ما جا لعندي" وبخصوص تسهيل اجراءات الدخول من طرف الموظفين قال" يدخلوا نورمال، كاين لي يزوروهم فاميلتهم كل سمانة يجو لعندهم" وعن تواصله عبر الهاتف مع أسرته بعد دخوله المركز قال" لالا مانتواصلش معاهم ماعلابالهمش حتى كيفاش رانا عايشين" وعن تلبية أسرته لحاجاته والتكفل به قال" ماراهمش يجوني كيفاش راح يتكفلوا بي ويصرفوا علي بابا مريض مايشوفش ويما الله غالب عليها ماتقدرش تجي وخويا الاخر خدام ماعلابالوش بينا، تغيضني عمري خطرات نندم واش درت وحصلت معايا خويا الصغير وضيعتوا ".

عرض محتوى الحالة رقم(7): (م. ع)

تاريخ المقابلة: 13 مارس 2022

- مكان المقابلة: قاعة التدريس

- مدة المقابلة: ساعة و15 د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 14 سنة

- المستوى التعليمي: الرابعة ابتدائي

- منطقة السكن: الجزائر العاصمة(حضري)

- طبيعة السكن:بيت قصديري

- المستوى المعيشي: متدني

- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا

-عدد الإخوة: 5

- الترتيب بين الإخوة: الأكبر

- مدة التواجد بالمركز: 4أشهر و 13 يوم

- عدد مرات دخول المركز: مرتين

- نوع الجريمة : خطر معنوي(هروب من المنزل) .

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

تحدث المبحوث عن شعوره عند دخول المركز لأول مرة قال" فرحت وعجبني الحال كي جابوني هنا" اما عن طريقة استقباله عند دخول المركز قال" لحقت مع العشية كان استقبال عادي جاو الشيوخا قع داروا بي بداوا يسقسوا في هدروا معايا بعدها داوني وين دراري قعدت معاهم " وعن وجود نظام داخلي وقوانين للانضباط والالتزام في المركز قال" هنا المهم ماتغلطش وتحترم الخدامين ومادیرش المشاكل هادوا هوما القوانين مالازمش نتخطاوهم" وفي حالة مخالفة هذه القوانين قال " يغلط واحد يتعاقب ماكاش اللعب معاهم" وعن تعرضه للسب والشتم والضرب من طرف المربين قال" لالا ملي دخلت جامي ضربوني ولا سبوني " وفي حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف النزلاء قال" يحاولوا يكالموا الحالة واذا ماقدروش بالهدرة يضربوهم و يسبوهم" .

وبخصوص مساهمة المربين في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الاسري والاجتماعي قال" كاين بعض المربين بزاف ناس ملاح يخدموا خدمتهم يعسونا يطلعونا المورال، سوايع نحسهم يحبولي صلاحي خيرمن والدي لي جابوني للدنيا" وبخصوص رايه عن معاملة المربين معهم قال" المعاملة مليحة أغلب المربين ناس ملاح ، صح كاين لي يشنف ويعيط علينا مايغيضنيش الحال خاطر في مصلحتنا " وعن تكيفه واندماجه مع أسلوب المعيشة في المركز قال" السونتر خيرمن دارنا لوكان نبقى طول حياتي هنا نورمال ومادابي نقعد هنا مانخرجش ".

المحور الثالث: اسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

تحدث المبحوث عن وجود معلمين في المركز قال" كاين معلمين يدرسوا يقرونا قع كيفكيف لي يعرف يقرا ولي مايعرفش" وعن متابعة دراسته بعد دخوله المركز قال" ندخل نقرا معاهم ومنها نجوز وقتي " وبخصوص وجود ورشات مهنية داخل المركز للتكوين في تخصصات وحرف معينة قال" لالا ماكاش" وعن قيامه بالتكوين المهني قال" لوكان غير جا كاين تكوين نتعلم حرفة في يدي نلقاها في المستقبل" كما صرح المبحوث بأنه لا توجد مكتبة في المركز.

أما عن تنظيم المركز لمسابقات فكرية وحلقات دينية للنصح والارشاد قال" في السونتر تع الابيار لي كنت فيه كانو يخرجونا يدونا ندوروا يجيبولنا الجمعيات بصح هنا ماكان حتى حاجة" وعن قيام المبحوث بفرض الصلاة قال" مانصليش، جامي لا صليت" وفيما يخص وجود مساحات مخصصة للرياضة قال " كاين stade كبير ،كاين صالة تانيك فيها كلش حاجة مليحة، انا لقيت روحي هنا" وعن استفادته من برامج التكوين في المركز قال" استفدت راحة بالي، استعقلت شوية كنت نتكيف، نسرق ملي دخلت للسونتر تسقمت ، وتانيsport هي الحاجة الشابة هنا" وبخصوص رضاه عن برامج التكوين قال" عادي انا لقيت روحي هنا خاطر تهنيت من الزنقة ومن المشاكل تع دارنا

صح ناقصين ماشي كيما السونتر لي كنت فيه كاين كلش ماتكرهش قع، هنا كان يديروا تكوين يولي هايل" وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال" تعلمت ماندیرش تقة في أي واحد".

المحور الرابع:أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت الفراغ قال" ماندير والو البرنامج تع السونتر باين، نقعد في القاعة مع الدراري لي معايا ولا كي تكون الشمس يخرجونا للساحة نبقاوا غير قاعدين وكي يكون عندنا حصة تع sport لي مانحسش للوقت، يعجبني الحال نسولاجو شوية ، انا مرات نقول للخدامين كاش مانخدم معاهم خير لا نريح مديقوتي نروح نعاونهم خير وفي الليل نطلعوا مور العشاء للشمبرة نتفرجوا التلفاز حتى 22:00 يطفوه ويقولونا ارقدوا" وعند سؤالنا عن تشخيصه من طرف اخصائي نفساني عند دخول المركز قال" ايه داوني عندها مور مادخلت " وعن تلقيه العلاج النفسي بعد دخوله المركز قال " لالا مرة وحدة برك" وعن استفادته من العلاج النفسي للتغلب على حالات القلق والضغط قال " في الصح والله ماستفدت والو سقساتني حبت تسمع حكايتي برك تخرط عليك شوية تقولك روح" وعن علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال" علاقتي معاهم مليحة هوما يكرهوا لي يدير المشاكل ولي يلعبها رجلة انا جيت نريح ماشي باه ندير المشاكل" وبخصوص تلقيه فحوصات طبية بصفة دورية ومستمرة قال" مرضت واحد المرة حكمني سطر في كرشي داوني للعيادة فوتت علي الطبيبة وعطاتلي دواء، ماكاش فحوصات كل سمانة ولا كل شهر حتى تمرض باه يداووك هنا" وفيما يخص الوجبات اليومية المقدمة في المركز قال" الماكلة شوية عيانة، المهم نشبع كرشي مانقعدش للشر يديرولنا قيسنا تكفي نورمال" وبخصوص توفير المركز للحاجات الاساسية من أكل وملبس و أفرشة

قال" مايوفروش كلش حاجة باينة mais بصح راني هاني في راسي، لقيت هنا لي مالقيتوش في دارنا" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

عند سؤالنا للمبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" ماعلابالهمش بلي راني في السونتر " وعن طبيعة علاقته مع أسرته بعد دخول المركز قال" ماعندي حتى علاقة معاهم كرهت منهم" وعن زيارة أسرته له بعد دخوله المركز قال" لالا مايجوني مانحتاجهم" كما صرح بأن المركز يسمح بزيارة أسرهم ويسهل اجراءات الدخول الى المركز.

وعن تواصله مع أسرته عبر الهاتف قال" ماعندي حتى اتصال معاهم" وعن تلبية أسرته لحاجاته والتكفل به قال" لالا السونتر راه متكفل بي خطرات نحس مانيش وليدهم كي كنت عايش معاهم سامحين في،وهوما السبة لي هربت كرهت من الدواس كل يوم والضرب مانيش حاب حتى نزيد نشوفهم " .

عرض محتوى الحالة رقم(8): (ن.ح)

تاريخ المقابلة: 16 نوفمبر 2022

- مكان المقابلة: قاعة التدريس

- مدة المقابلة: ساعة و40 د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 17 سنة

- المستوى التعليمي: ثالثة متوسط

- منطقة السكن: الجزائر العاصمة (حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متوسط

- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا

-عدد الإخوة: 5

- الترتيب بين الإخوة: الأصغر

- مدة التواجد بالمركز: شهرين و 28يوم

- عدد مرات دخول المركز: مرة وحدة

- نوع الجريمة : سرقة هاتف نقال .

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

تحدث المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال" كنت مصدوم ومقلق مخلطة قع علي" وعن استقباله عند دخول المركز قال" لالا والله نعمة كي هدروا معايا bien شوية تنحالي stresse هداك" وفيما يخص وجود نظام داخلي وقوانين خاصة بالمركز قال" اواه كاين لازم نوضوا في الوقت ناكلوا في الوقت، مالازمش نديرو الطوايش لازم نحترموا الشيوخا هادي هي".

وفي حالة مخالفة هذا النظام والقوانين قال" لي يغلط يتحاسب " وعن تعرضه للسب والشتم أو الضرب من طرف المربين قال" لالا الحمد لله جامي وصلت روحي حاكم سابعي" وفي حالة حدوث شجارات وأعمال شغب في المركز قال" غير كيما صرات دبزة هنايا كاين واحد قبيح بزاف يدير المشاكل حكمو الشيخ قتلو بالعصا ودار بيه rapport" وفيما يخص مساهمة المربين في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري قال" كاين شيوخا يحاولوا ينسونا كي يشوفو واحد مقلق يكالموه، على كل حال ماشي قع حتى الشيوخا فيهم وعليهم" وفيما يخص معاملة المربين معه قال" المعاملة مليحة

cv، وكاين لي يزقي علينا، بصح يزقوا على الصغار هادوك بزاف حنا الكبار شوية، ولي يدير المشاكل يعيطوا عليه ويزيدو يضربوه" وعن تكيفه واندماجه مع أسلوب المعيشة في المركز قال" مالقيتش روحي لهنايا، مانيش نقدر نرقد ولات تحكمني الفشلة surtout كي راني مكسر من كتفي مالقيتش راحتي قع تقلقت بزاف" .

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

صرح المبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس لتحسين المستوى قال" كاين شيخة تقري قراية تع بومسلك تسما يستفاد لي ماعندو حتى niveau" وعن مواصلة دراسته في المركز قال" مانيش ندخل نقرا ومعول كي نخرج نكمل قرايتي برا ان شاء الله" وعن وجود ورشات مهنية للتكوين وقيامه بالتكوين قال" ماكاش les stages حتى ويكون انا ماندیرش هنايا" وفي ما يخص وجود مكتبة في المركز قال" لالا ماكاش، ماكان حتى حاجة الواحد يستفاد منها" وعن قيام المركز بتنظيم مسابقات فكرية و حلقات دينية للارشاد والنصح قال" مايديروش هاد الصوالح هنايا، هدا centreمافيه والو" وفيما يخص قيامه بفرض الصلاة قال" الحمد لله انا نصلي من 2018 جامي حبستها وكي جيت هنايا بالبلاتر ونصلي" وعن حرص المربين على قيام الصلاة جماعة قال" انا نصلي ماشي حتى يقولولي كاين لي مايصلوش ينصحوهم، انا نحب نصلوا جماعة كاين وحد الشيخ مايحبش يصلي معانا، تسما على حساب شيوخا كل واحد وكيفاش عامل"وبخصوص وجود مساحات للنشاطات الرياضية قال" كاين la salle مافيهاش ماتريال بزاف ولي فيها تلقايه مكسر وكاين تابي أكتيف لابريز مقطعة مايمشيش، يديروا زوج خطرات في سمانة فوت ولا باسكات، انا ماندیرش على جال دراعي" وعن استفادته من برامج التكوين قال" مادرنا والو هنايا حبس يبقى حبس واش راح نتعلم ماشي بلاصتي قع هادي وليت نشوف روحي كريمينال" كما صرح أنه غير راضي على هذه البرامج في المركز، وعن الاضافات التي

تعلمها في المركز قال" تعلمت وعرفت واش معنتها الميزيرية عرفت قيمة دارنا صاي تربيت غلطة وماتتعاودش"

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت فراغه في المركز قال" يحطونا في هاديك الكلاصة نقعد مع واحد صاحبي حتى نكرهوا حياتنا من بعد يخرجونا ندورو في الساحة نعاودوا نولو للكلاصة ماكان حتى حاجة نديروها نقتلو الفيد لي معايا يقدروا يبوجيو يديروا انا غير قاعد ديقوتيت " وفيما يخص تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند sport دخوله المركز قال" ايه قعدت معاها هاديك الطبيبة النفسية وقصرت معاها بيا نصحتني شوية" وعن مساعدة العلاج النفسي له للتغلب على حالات القلق والضغط قال" في الأول تنحالي القلق شوية من بعد رجعت كيما كنت نتقلق نخمم بزاف، والله كرهت" وعن علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال " كاين 3شيوخا ناس ملاح يقصروا معايا ينصحوني،الباقي مانحبش نهدر معاهم مانتفاهمش معاهم خاطر منافقين وعقلية جايحة " وعند سؤالنا فيما إذا كان يتلقى فحوصات طبية بصفة دورية ومنتظمة قال " مايتهلاوش قع هنايا كي دخلت كنت مكسر جزت عند الطبيبة قاتلي ماعنديش خبرة في هاد العفايس قاتلي نماركيلك دواء جزت عندها شحال من خطرة مادارتلي والو شغل يعطوني غير دواء برك، حتى جاو بابا ويما داوني عند بريفي قالي لازم بروش مازال مادرتها عاودولي البلاتر 2 خطرات ومازالني بيه" وبخصوص الوجبات المقدمة في المركز قال " الماكلة ماتعجبنيش، الخبز يابس، الحليب شغل ما، قتلونا بليبات، الماكلة بزاف عيانة" وعن توفير المركز للحاجات الأساسية من أكل وملبس و أفرشة قال" مايوفروش كلش على كل

حال هنايا يوفرولك قيس ماتعيش برك كيما الماكلة يحطولك قيسك ماشي كيما الدار تحب تزيد ولا تحب تاكل وقت ماتحب ، والفراش قديم وفيه ريحة انا مزية دارنا جابولي" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة:

تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

عند سؤالنا للمبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخوله المركز قال" زعفوا وتقلقوا علي Bien sûrانا الصغير تاعهم وتاني ماشي مالف نبعد عليهم" وعن طبيعة علاقته بأسرته عند دخوله المركز قال" ماتبدل والو كي دخلت هنا زادت محبتهم لي، انا صح غلطت وان شاء الله ماتتعاودش" وعن زيارة أسرته له بعد دخوله المركز قال" ايه يجو، كل سمانة يجو عندي " وبخصوص الترخيص لأسرهم بزيارتهم وتسهيل اجراءات الدخول من طرف المركز قال" ايه خطرة في سمانة، ويدخلوا عادي" وعن تواصله مع أسرته عبر الهاتف منذ دخوله المركز قال" كي نحتاج عفسة يجيبوهالي نعيطلهم مايعطوناش نعيطوا بزاف خطرة في سمانة برك" وعن تلبية أسرته لحاجاته الأساسية والتكفل به قال" الحمد لله دارنا واقفين معايا ماخلاوني نحتاج والو يجو عندي يجيبولي الحوايج واش نسحق الماكلة تاني، وهوما لي داوني لطبيب بريفي جوزت وداويت" .

عرض تحليل الحالة رقم(9): (ف.ج)

تاريخ المقابلة: 16نوفمبر 2022

- مكان المقابلة: قاعة التدريس

- مدة المقابلة: ساعة و43 د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 17 سنة

- المستوى التعليمي: أولى متوسط

- منطقة السكن: بومرداس (حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متوسط

- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا

-عدد الإخوة: 3

- الترتيب بين الإخوة: الأصغر

- مدة التواجد بالمركز: 3أشهر و22يوم

- عدد مرات دخول المركز: مرة وحدة

- نوع الجريمة : (سرقة+الضرب والجرح العمدي).

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

صرح المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال" حسيت روحي راني نحلم ماكنتش جايب خبر كنت معمر راسي كنت في عالم آخر تخلطت علي الحالة، نضحك ومقلق، منارفي، ماعلابالیش، نخمم غير كيفاش ندير بلا دواء لهنا" وعن استقباله عند دخول المركز قال" لاقاني وحد الشيخ هدر معايا أنتيك، ناس ملاح" وفيما يخص وجود نظام داخلي وقوانين داخل المركز قال" bien sûr لازم الواحد مايغلطش في حقهم ماديرش المشاكل ماتتضاربش مع الدراري ماطيحش الكلام تمشي على حساب القانون لهنا" وفي حالة مخالفة احدى هذه القواعد قال" لي يغلط مايلوم غير روحو يهددوه يقولولو نديرولك تقرير سلبي وطول ماتخرجش ولا يضربوه" وعن تعرضه للسب والشتم أو الضرب من طرف الموظفين قال" jamais ضربوني ولا سبوني ولا غلط معايا كاش واحد،انا شاد قدري" وبخصوص التدابير المقررة في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف النزلاء قال" كاين

الدراري لي قباح يديرو المشاكل كي يصرا مشكل يولوا يضربوهم" وعن مساهمة المربين في خلق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي قال" كاين شيوخا ملاح يقعدوا يفهموا فينا يقولونا ريح عاقل اخطيك من المشاكل كي تبقى عاقل تخرج، يطلعلك المورال شوية" وعن رأيه في معاملة المربين قال" المعاملة مليحة كيما أنا يتعاملوا معايا مليح واحد ماأذاني واحد ماقالي كلمة عيانة" وبخصوص تكيفه واندماجه مع أسلوب المعيشة في المركز قال" عادي والفت لازم نتأقلم ،ماشي معنتها خير من دارنا ".

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

وعن وجود معلمين لتقديم دروس في مختلف المستويات التعليمية ودروس لتحسين المستوى قال "ماكاش بالمستوى ماتلقايش مستوى ابتدائي ومتوسط وثانوي كاين قراية عادي شغل يدخلوا يقراو قع كيفكيف والقراية 3 ايام في السمانة" وعن مواصلته للدراسة في المركز قال " عندي شحال ملي حبست القراية راني ندخل مع دراري نفوت الوقت خير لانقعد برا، يحفظونا صوالح سور قرانية، القراءة، الكتابة، لي يحب يكمل القراية بعد مايخرج مليحة ليه" وعن وجود ورشات مهنية للتكوين داخل المركز قال" واش من تكوين، ماكاش ماسمعتش بالتكوين لهنا ومادرت حتى تكوين" كما صرح أنه لا توجد مكتبة على مستوى المركز.

وفيما يخص تنظيم مسابقات فكرية وحلقات دينية قال" عندي 3شهور هنا jamais دارولنا مسابقات ولا حاجة نفوتوا بيها الوقت" وعن قيامه بفرض الصلاة قال" ملي دخلت لهنا بديت نصلي معاهم" وعن حرص المربين على قيام صلاة الجماعة قال" في الصح ينصحونا ونصلي معاهم خطرات ماشي دايمن" وبخصوص وجود مساحات مخصصة للنشاطات الرياضية قال " كاين terrain و stade وكاين شيخ تع sport، وصالة نديرو فيها ثاني" وعن استفادته من برامج التكوين في المركز قال" تعجبني الحصة تع sport مليح تنسى شوية ويتنحالك هذاك الزعاف قع حتى la

piscine كي نروح نريح حاجة بزاف مليحة" وفيما يخص رأيه عن برامج التكوين قال" صافا مليحة كاين sport والمعاملة مليحة ملي جيت ماوليتش نتقلق كيما كنت " وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال" المركز بعدني على الزطلة والدخان ".

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في اصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت الفراغ قال" اغلب وقتي نفوتو قاعد في الكلاصة مع دراري نقصر خطرات مع شيوخا نلعبوا دومين ، هدا ماكان" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي قال" ايه كي جيت لهنا فت عندها خاطر كنت في حالة " وعن تلقيه العلاج النفسي بعد دخوله المركز قال" ايه شحال من خطرة بزاف هايلة ديك الطبيبة وقفت معايا" وعن استفادته من العلاج النفسي في التغلب على القلق والضغط قال" ايه ساعدني بزاف دخلت ماني حاكم والو" وبخصوص علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال" علاقتي مليحة معاهم انا نحترمهم جامي لحقتهم حتى هوما معايا أنتيك كاين وحد الشيخ بزاف عاوني كي دخلت كنت مريض شغل يعرف العقلية لقيتو هو والطبيبة النفسية نحاولي على خاطري بلبزاف ربي يجازيهم"

وفيما يخص تلقيه فحوصات طبية بصفة دورية ومنتظمة قال" انا كنت ناكل الدواء ونضرب صاروخ برا كي دخلت قلتلهم باه يديرولي حل تم داوني للطبيبة عطاتلي دواء من نهار دخلت فوتت علي بلاك 4خطرات خاطر كنت مريض بزاف دخلت كي المهبول كي حبست الدخان والزطلة قريب 10 ايام وأنا ناكل في الدواء باه استرحت وضوك الحمد لله راني خير من لي كنت" وعن رايه في مايخص الوجبات المقدمة لهم قال" شوية ماشي مليحة بزاف" وعن توفير المركز لهم للحاجات

الأساسية من أكل وملبس وأفرشة قال" ماراحش يوفروا كلش هادي بلا ماتسقسي لهنا كل حاجة بالحساب وبالقانون كيما انا دارنا يجيبولي كلش كي يجوا" .

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته اثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه

تحدث المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" عيطوا علي بابا ويما ماخلاوليش قالولي ضيعت حياتك " وعن علاقته بأسرته بعد دخول المركز قال " علاقتي مليحة مع دارنا ومع قع لفامي ماعنديش مشاكل معاهم الحمد لله" وبخصوص زيارة أسرته بعد دخوله المركز قال" ايه كل سمانة يجو بابا، يما، خالاتي، عماتي، خوالي كامل يجو" وعن تسهيل اجراءات دخول اسرهم للمركز قال" ايه يسهلوا عادي بصح كي يجيبولنا ماكلة ولا حوايج يفركتوهم عند الباب قبل مايدخلوهم" وفيما يخص تواصله مع أسرته عبر الهاتف قال" نعيطلهم بالاتنين لعشية، كي تخصني عفسة نقولهم يجيبوهالي خاطر الزيارة بالتلاتاء" وبخصوص تكفل أسرته به وتلبية احتياجاته قال" يجيبولي كلش دارنا، القش، الماكلة، الفاكية، اللبسة الحمد لله ماستخصيت والو"

عرض تحليل الحالة رقم(10): (ع.ش)

تاريخ المقابلة: 16 نوفمبر 2022

- مكان المقابلة: قاعة التدريس

- مدة المقابلة: ساعة و15د

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث

- السن: 15 سنة

- المستوى التعليمي: الخامسة ابتدائي

- منطقة السكن: البويرة (حضري)

- طبيعة السكن: شقة

- المستوى المعيشي: متدني

- الوضعية الأسرية للوالدين: يعيشان معا

-عدد الإخوة: 1

- الترتيب بين الإخوة: الأكبر

- مدة التواجد بالمركز: 3أشهر و نصف

- عدد مرات دخول المركز: مرتين

- نوع الجريمة : (ضرب الأصول- حيازة مخدرات).

المحور الثاني: خاص بالفرضية الأولى

*** تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مركز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.**

تحدث المبحوث عن شعوره عند دخول المركز قال" ماحسيت بوالو نورمال ندخل ونعاود نخرج ماعنديش مشكل" وعن استقباله عند دخول المركز قال" ماقيمونيش وبقاوا يشنفوا علي" وفيما يخص وجود نظام داخلي وقوانين داخل المركز قال" ايه هنا يمشوا بالقانون مرات تغلط حاجة صغيرة يديروا حالة" وفي حالة مخالفة لاحدى هذه القواعد قال" كل غلطة نتحاسبوا عليها" وعن تعرضه للسب والشتم أو الضرب من طرف الموظفين قال" ايه سبوني وضربوني خاطر تضاربت معاهم" وفي حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف النزلاء قال" انا داك النهار درت مشكل كي دخلنا نتعشاوا ناضوا يعيطوا علي الخدامين وسبوني وضربوني بالمطرق والركالي رحت كسرت الزجاج تع التاقة زادوا جاو لي ضربوني وداروا تقرير" وبخصوص مساهمة المربين في خلق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي قال" ماكاش انا مانتفاهم مع حتى واحد هنا ونكرهم قع الخدامين ومانحكيش معاهم" وعن رأيه في معامله المربين معهم قال" انا مايعاملونيش مليح من نهار دخلت وانا في المشاكل معاهم"

وعن تكيفه مع أسلوب المعيشة داخل المركز قال" لالا رايح نهبل ماراني نحكي مع حتى واحد لوكان داوني للحبس وماجابونيش هنا"

المحور الثالث: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية

برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح

تحدث المبحوث عن وجود معلمين لتقديم الدروس لتحسين المستوى أو دروس في مختلف المستويات الدراسية قال" كاين معلمة تقري ماشي كل يوم ونقراو قع كيفكيف " وعن مواصلته للدراسة في المركز قال" ايه ندخل نقرا يعلمونا الكتابة نقراو نصوص تحفيظ القران" وعن وجود ورشات مهنية للتكوين داخل المركز قال" لالا تكوين ماكاش "كما صرح بعدم وجود مكتبة داخل المركز.

وفيما يخص تنظيم مسابقات فكرية وحلقات دينية قال" ماكاش هنا دير في بالك تدخل ماتلقى والو تبقى مريح حتى تخرج" وعن قيامه لفرض الصلاة قال" لالا مانصليش" وعن حرص المربين على أداء صلاة الجماعة قال" كاين لي يهدر وينصح ، دراري هوما يروحوا يلصقوا يصلوا معاهم انا مانسمعش اصلا بيهم ينصحوا ولا ماينصحوش" وعن وجود مساحات مخصصة لممارسة النشاطات الرياضية قال" كاين ايه هداك الملعب وكاين قاعة ثاني" وعن استفادته من برامج التكوين في المركز قال" مااستفدت والو ملي دخلت وانا في المشاكل معاهم كرهوني بصح نهرب مانطولش هنا" وعن رأيه فيما يخص برامج التكوين قال" ماكان حتى تكوين لا معاملة مسقمة حاجة ماتصلح" ، وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال" واش نتعلم حاجة ماتصلح".

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة

الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

تحدث المبحوث عن قضاء وقت الفراغ قال" ماكاش حاجة نديرها نقعد وحدي مانحب نقعد مع حتى واحد" وعن تشخيصه من طرف أخصائي نفسي قال" ايه كي دخلت داتني الطبيبة للمكتب تاعها ماكنتش حاب نحكي مع حتى واحد ثم" وعن تلقيه العلاج النفسي بعد دخوله المركز قال" لالا من مور هاديك الخطرة ماعاودوش داوني ليها ماعندها ماراح ديرلي غير شكيل" وعن استفادته من العلاج النفسي للتغلب على حالات القلق والضغط قال" ماعالجوني مااستفدت لي يدخل هنا يزيدو يمرضوه" وبخصوص علاقته مع المربين وتقديم الدعم المعنوي له قال" علاقتي ماشي مليحة معاهم مانحبهمش" وفما يخص تلقيه لفحوصات طبية بصفة دورية ومنتظمة قال" كي واحد يطيح مريض يدووه يعالج بصح غير هكا لالا انا كنت كي نمرض يدوني للعيادة تعقب علي الطبيبة وتعطيني دواء" وعن رأيه فيما يخص الوجبات المقدمة لهم في المركز قال" الماكلة ماشي مليحة ومرات يطولوا باه يوجدوا، كاين لي يحب يزيد ماتكفيش خاطر يديروا بالعبر" وعن توفير المركز للحاجات الأساسية من أكل وملبس وأفرشة قال" مايعطولناش بزاف حوايج عندي حوايجي مانحتاجش مزيتهم غير الفراش تاع المركز".

المحور الخامس: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة

تواصل الحدث مع أسرته اثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

تحدث المبحوث عن ردة فعل أسرته عند دخول المركز قال" بابا هو لي شتكا بي، كرهوا مني حبوا يدخلوني" وعن علاقته بأسرته بعد دخوله المركز قال" علاقتي ماشي مليحة مع دارنا ودخلت للمركز خاطر ضربت بابا كي شاف عندي الزطلة اشتكى بي رحت ضربتوا ماكنتش صاحي مافقتش تسما العلاقة زادت ولات عيانة أكتر من لي كانت" وبخصوص زيارة اسرته له منذ دخوله المركز قال"

لالا كيفاش راح يزوروني وانا دخلت خاطر ضربت بابا" وعن تسهيل اجراءات دخول أسرهم للمركز قال" زيارة كاين قع الدراري لي راهم هنا عندهم الحق في الزيارة مرة في سمانة" وبخصوص تواصله مع أسرته عبر الهاتف قال" ماعندي حتى علاقة ولا تواصل معاهم" وعن تكفل أسرته به وتلبية احتياجاته قال" لالا كي كنت معاهم كنت نتكل على روحي مانتكل على حتى واحد" .

المبحث الرابع: تحليل محتوى الحالات

- تحليل محتوى الحالة رقم (1):

تاريخ المقابلة: **2021/09/08**	**البيانات العامة:** **السن: 17سنة** **المستوى التعليمي: أولى ثانوي** **سبب الدخول إلى المركز: خطر معنوي(تعاطي المخدرات)** **مدة التواجد بالمركز: 3أشهر**
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
- شعور الحدث باليأس وكان في حالة غير مستقرة عند دخوله المركز. - كان استقبال عادي من طرف القائمين قائم على النصح وإعطاء الأوامر. - صرح الحدث بوجود نظام داخلي وقوانين خاصة بالمركز وعدم احترامها يؤدي به إلى العقاب والردع. - المعاملة جيدة من طرف المربين. - تعرض الحدث الضرب نتيجة تخريبه لأغراض خاصة بالمركز لعدم حصوله على	-إن دخول الحدث لمركز إعادة التربية لأول مرة وحرمانه من الوسط الأسري والاجتماعي الذي يعيش فيه يمثل عائقا له في مواصلة حياته بطريقة سوية، لهذا يعتبر الخوف والتوتر بالنسبة لهذا الحدث كاستجابة للصدمة النفسية التي تلقاها باعتبار أن ماحصل له يعتبر حدثا ضاغطا. - للمربين دور هام وأساسي في إعادة الثقة للحدث من خلال مساعدته على تجاوز محنته وتوجيه طاقته إلى التفكير السليم وبالتالي إذا لم يهتم المربين بحالة الحدث حين دخوله المركز فهذا قد يؤدي إلى تأزم

المخدرات. – عند حدوث شجارات وأعمال شغب يتدخل المربين لتهدئة الوضع باستعمال كل الأساليب من بينها الضرب والسب. – حرص المربين على تحقيق التوافق والجو الأسري داخل المركز. – عدم قدرة الحدث على المعيشة داخل المركز وعدم تأقلمه مع باقي النزلاء.	حالته مما يصعب إعادة بناء شخصيته. – إن مركز إعادة التربية هو مؤسسة تربوية تقوم على مجموعة من الإجراءات التي تحكمها جملة من القوانين تسير عليها هذه المؤسسة وعليه فعدم احترام هذه القوانين يجعل الحدث يتعرض للعقاب، فالرغبة القهرية واضطراب تعاطي المخدرات لهذا الحدث دفعته للقيام بسلوكات عدوانية فلم يستطع التحكم في سلوكه. – إن استخدام المربين لأساليب المعاملة الحسنة يحدث أثرا بالغا في ذات الحدث ويعزز الراحة النفسية لديه ويساهم في تقويم سلوكه وهذا ما يتوافق مع مبادئ التربية والتأهيل. – إن التوافق الأسري و الاجتماعي هو إقامة علاقة ايجابية بين المربين والنزلاء لتكوين علاقات منسجمة وهنا يكمن دور الفاعلين في مركز إعادة التربية في تحقيق التفاعل الايجابي مع الأحداث لمساعدتهم على تقويم سلوكهم. – لم يستطع المبحوث الاندماج والتأقلم داخل مركز إعادة التربية وهذه حالة عادية للوضع الاجتماعي الجديد الذي آلت إليه حالته فسلب حريته والحرمان الذي يعيشه يكون عائقا لقدرته على التكيف.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– صرح بوجود معلمين داخل المركز وانه لا يحب الدراسة ولا يرغب في إكمالها. – انعدام وجود مكتبة داخل المركز. – لا توجد مسابقات فكرية ولا حلقات دينية في المركز. – عدم أداء المبحوث لفرض الصلاة لأنه لا يعرف كيفية أدائها. – يوجد ملعب وقاعة يمارس فيها النزلاء	– من أهم مهام مركز إعادة التربية هو توفير برامج بيداغوجية تربوية وتعليمية للأحداث من أجل تلقي الدروس وتحصيل المعارف التي تساعدهم في تحسين مستواهم واثبات قدراتهم الذاتية فهو يقوم على زيادة وعي المبحوث وتعديل سلوكه المنحرف. – عدم توفر مكتبة داخل المركز وعدم تنظيم حلقات دينية ولا مسابقات فكرية يدل على أن المركز قد أهمل جانبا مهما من شأنه أن يساهم في التأهيل

الأنشطة الرياضية. – لم يستفد المبحوث من أي تكوين. – المبحوث غير راضي عن برامج التكوين لأنها أصلا غير متوفرة. – كان المركز سببا في إبعاده عن تعاطي المخدرات وعن رفقاء السوء.	الفكري للحدث وتحسين مستواه الثقافي وتنمية قدراته الفكرية. – عدم تأدية المبحوث للصلاة يبين عدم حرص المربين على تدريبه على الصلاة وإهمالهم للعامل الديني وكذلك عدم اهتمام ولامبالاة المبحوث بالشعائر الدينية . – إن ممارسة الأنشطة الرياضية يساعد في الحفاظ على الصحة الجسمية والنفسية للحدث مما يساعده على التخلص من الطاقة السلبية والسلوكات غير حضارية. – لم يستفد المبحوث من أي تكوين لانعدام البرامج التكوينية في المركز وهذا يوضح ضعف البرامج التأهيلية داخل مركز إعادة التربية فالتكوين يساعد المبحوث من الاعتماد على نفسه وتدريبه على حرفة معينة تسهل له الحصول على عمل مستقبلا لذا فالتكوين المهني من دعائم التأهيل لأنه يساعد على التأقلم و الاندماج الاجتماعي ،كما أن المبحوث غير راضي عن برامج التكوين باعتبار أن المركز يفتقد للبرامج والنشاطات التي قد تمكنه من اتباع السلوك الاجتماعي الايجابي، ومن جهة أخرى كان للمركز أثرا فعال من خلال اخراج هذا المبحوث من البيئة الفاسدة التي كان يعيش فيها حتى يتمكن من التخلص من السلوكات المنحرفة التي اكتسبها من خلال احتكاكه مع أصدقائه و حتى يصبح فردا سويا في المجتمع.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية و تحليلها**

– يقضي الحدث وقته في الجلوس وحيدا. – تلقى الحدث العلاج النفسي مرة واحدة فقط وكان هذا عند دخوله للمركز، كما أنه لا يشعر بالراحة النفسية والاستقرار داخل المركز ويفضل البقاء لوحده. – علاقته جيدة مع المربين الذين يقدمون له الدعم والنصائح ، ومحدودة مع البعض الآخر الا أنه استحسن المعاملة داخل المركز. – غياب كلي للطبيب داخل المركز. – الحدث غير راضي عن الوجبات المقدمة له لأنها سيئة وغير كافية.	– يفضل المبحوث العزلة والوحدة وهذا يبين أنه يرفض إقامة علاقات جديدة داخل المركز، وهذا الانطواء الذاتي يجعله غير مهتم بالأحداث الخارجية وبالبيئة التي يعيش فيها. – العلاج النفسي يساعد في تحسين شخصية الحدث ويساعده على التأقلم مع الوضع الجديد وكيفية التعامل مع الضغوطات والمواقف الصعبة وبالتالي فهو مهم وضروري في إعادة تقويم سلوك الحدث، أماغياب العلاج النفسي داخل المركز يزيد من تعقد الحالة النفسية للحدث ويجعله يعيش حالة من اللاستقرار وتشتت التفكير مما يعيق عملية اصلاحه.
	– لا تقتصر مهام المربين على مراقبة تصرفات الأحداث وضبط النظام الداخلي للمركز فقط بل يجب الإلمام بمشاكل الحدث ودعمه اجتماعيا ونفسيا وإلا سيجد الحدث مشاكل في تكيفه داخل المركز وإعادة توافقه فالعلاقة بين المربين والحدث هي اساس اصلاحه وتوافقه. – توفير الرعاية الصحية من أساسيات الخدمة الاجتماعية ومن أولويات مركز إعادة التربية خاصة وأن الحدث بعيد عن أسرته لذلك يجب توفير الخدمات الصحية للحدث والتكفل بعلاجه. – بما أن الحدث يمر بفترة المراهقة وهي أصعب المراحل التي يمر بها نظرا للتغيرات الهرمونية والبدنية والنفسية والعقلية وهذا يتطلب الاهتمام بالوجبات المقدمة له من حيث الكمية والنوعية لنموه السليم.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– ردة فعل أسرة الفتى على دخوله المركز كانت بالقلق. – علاقته جيدة مع أسرته بعد دخوله المركز.	– قامت أسرة المبحوث بإيداعه في مركز إعادة التربية من أجل حمايته وإبعاده عن الوسط المنحرف الذي كان يعيش فيه وخاصة أصدقائه في الحي

– يتلقى الحدث الزيارة من طرف أسرته بصفة مستمرة ومتواصلة مع تسهيل الإدارة لإجراءات دخول أسرته. – تتكفل أسرة الحدث باحتياجاته من مأكل وملبس بعد دخوله المركز.	الذين كان لهم دور في تعلم المبحوث تعاطي المخدرات عن طريق التقليد والمحاكاة، و حرصت أسرة المبحوث على التواصل الدائم والعلاقة المستقرة والايجابية معه وهذا من شانه أن يكون طريقا له للتعافي، لأنها كانت سندا وداعما له لإنقاذه من براثن الإدمان، إضافة إلى أنها كانت تلبي جميع احتياجاته وهذا ما يشعره بالأمن والأمان.

تحليل محتوى الحالة (2):

تاريخ المقابلة: **2021/05/08**	**البيانات العامة:** **السن: 14سنة** **المستوى التعليمي: ثانية متوسط** **سبب الدخول الى المركز: (تخريب ممتلكات عمومية+سرقة)** **مدة التواجد بالمركز:3أشهرونصف**
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– شعور الحدث بالخوف والرجفة والبكاء عند دخول المركز لأنه لم يتقبل ذلك فكان في حالة غير مستقرة. – صرح أن طريقة استقباله في المركز كانت عادية وقام باستقباله مربي نبهه بعدم الاقتحام في المشاكل لأن ذلك يؤدي به إلى العقاب. – وجود نظام داخلي للمركز يجب احترامه ومخالفة هذا النظام يؤدي إلى معاقبة النزلاء ويكون هذا العقاب حسب السلوك المرتكب. – تعرض الحدث للسب والضرب بسبب	–إن مظاهر الخوف والتوتر ونوبات البكاء تعبر عن مشاعر الحزن والحالة النفسية غير المتوازنة للمبحوث فلم يستطع كبت مشاعره باعتبارها أول مرة يدخل فيها إلى مركز إعادة التربية. – إن طريقة استقبال المربين للمبحوث زادت من تضاعف صفة الخوف لديه لاستعمالهم أسلوب الترهيب في حين كان يجب استخدام أسلوب التوجيه والإرشاد حتى يكون الحدث أكثر استعدادا لتلقي النصائح وتطبيقها . فاستعمال أسلوب التخويف والتهديد بهدف تحقيق

محاولته للهروب من المركز. – في حالة قيام شجار وفوضى بين النزلاء يلجأ المربين إلى استعمال الضرب والشتم.	نتائج تربوية يؤدي إلى تحفيز مختلف الأمراض النفسية التي يكون لها تأثير في سلوكاته على المدى الطويل. –يوجد بمركز إعادة التربية قانون داخلي خاص يجب احترامه وعدم مخالفته لحفظ النظام وذلك
– معاملة المربين غير متساهلة وسيئة أحيانا قائمة على إعطاء الأوامر فقط. – انعدام الجو الأسري والتوافق الاجتماعي في المركز.	لتدريب الأحداث على احترام النظم والقوانين، كما أن محاولة المبحوث الهرب من المركز يفسر عدم قدرته على التكيف مع الوضع داخل المركز ومحاولة الخروج من هذه البيئة لفقدانه الاستقرار الاجتماعي فيها وعدم استعداده للإصلاح، وذلك لأن المربين يستخدمون أسلوب معاملة سلطوية في توجيه سلوك الحدث. – عدم وجود توافق اجتماعي داخل المركز يدل على انعدام برامج ايجابية تهدف لتنمية هذا التوافق وبالتالي شعور الحدث بعدم الانتماء.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– المبحوث يرفض اكمال دراسته وليس لديه اي ميول لذلك. – لا يتوفر المركز على مكتبة ولا تقام أي مسابقات فكرية ولا محاضرات دينية. – لا يداوم المبحوث على أداء فرض الصلاة لأنه لم يتعلم كيفية أدائها في أسرته. – يقوم المربين بنصحه على أداء الصلاة	– واجه المبحوث صعوبة في عملية التكيف داخل مركز اعادة التربية فوجد نفسه في بيئة جديدة مع أفراد جدد هذا ماجعله يشعر بالتشتت وعدم الإحساس بالأمان مما دفعه يميل إلى العزلة والانطواء فأصبح همه الوحيد الخروج من المركز فقط. – تعد المسابقات الثقافية والدينية فرصة يعرض فيها الحدث مواهبه ومهاراته وتحفزه على التعلم واكتساب

وحرصهم على صلاة الجماعة. – يتوفر المركز على قاعة رياضة وساحة لممارسة الرياضة مع وجود مدرب. – لا يوجد تكوين في المركز ولم يقم المبحوث بأي تكوين. – غير راضي على برامج التكوين في المركز. – لم يتعلم أي إضافة لأنه يعتبر المركز مؤسسة سجنية.	ثقافة في مختلف المجالات وهذا مالم يجده المبحوث داخل المركز. – حث المربين للحدث على أداء الصلاة يعتبر خطوة ايجابية لتربية الحدث من الناحية الدينية ومع ذلك المبحوث لا يصلي لأنه لم يتعلم كيفية الصلاة داخل أسرته مما يبين أن الوسط الأسري الذي عاش فيه المبحوث يفتقد للتربية الدينية. – ممارسة الرياضة هي المتنفس الوحيد للحدث الذي يمكنه من تخفيف القلق والتوتر وتساعده على اكتساب مهارات جديدة وتنمية الصحة النفسية للحدث. – يرى المبحوث أن مركز إعادة التربية هو مؤسسة سجنية مخصصة للعقاب والتربية وليس للتأهيل فترسخت في ذهنه تلك النظرة المتشائمة حول مركز اعادة التربية، اضافة الى أنه لم يجد عناية واهتمام من طرف المختصين والمربين في المركز لمساعدته على التخلص من الطاقة السلبية ومحاولة تقدير ذاته فأصبح ينظر الى كل الاحداث المرتبطة به بسلبية.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة:	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقته بالجلوس بمفرده وأحيانا مع صديق له. – لم يتم تشخيص المبحوث من طرف أخصائي نفسي ولم يتلقى أي علاج وهو غير مستقر نفسيا كما أنه حاول الهروب من المركز وكذلك محاولته على الانتحار. – علاقته سيئة مع المربين.	– يؤدي الملل الى الانزواء وعدم الرغبة في التواصل مع أفراد المجتمع وهذا ما يعيشه هذا الحدث فهو مضطرب نفسيا وغير مستقر عاطفيا يشعر بالفراغ والحزن والاحباط الشديد ودخل في مرحلة اكتئاب فلم تعد لديه الرغبة في الحياة هذا مادفعه الى الهروب من المركز لأنه يرى أن المركز عائق حال دون اشباع حاجاته، وكذلك حاول الانتحار نتيجة

– استفاد من فحص طبي مرة واحدة فقط عند اصابته بحساسية جلدية. – لايلبي المركز الاحتياجات الاساسية والضرورية للحدث من أكل وملبس واغطية.	الضغوطات المتواصلة في حياته دون نسيان الظروف الاسرية التي كان يعيشها قبل دخوله المركز، فكان يعيش بعيدا عن والديه ولم تكن هناك رقابة والدية، كما هجر مقاعد الدراسة واصبح يشتغل طلبا من والده الذي حمله المسؤولية في سن مبكرة، كل هذه العوامل المختلطة ساهمت في تكوين هذه الشخصية المضطربة.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– اهمال المبحوث من طرف أسرته بعد دخوله المركز وتوتر علاقته مع والده. – لم يتلقى أي زيارة من أسرته. – يتواصل فقط مع والدته عبر الهاتف. – لا تتكفل اسرة المبحوث به ولا تلبي احتياجاته.	– يمر المبحوث بمرحلة حرجة وحساسة من حياته وهي المرحلة المبكرة من المراهقة وهي الفترة التي يحتاج فيها الطفل الى الرعاية والاهتمام من طرف الاسرة، الا أن هذا الحدث يعيش حالة من الاهمال العاطفي من طرف أسرته، فأسرته تتجاهل حاجته للرعاية والحنان خاصة قسوة والده عليه بعد دخوله المركز، فأسرة المبحوث هي أسرة غير مسؤولة ولا توفر حاجاته النفسية والمادية والاجتماعية وهذا يوضح فشلها في كيفية التعامل معه وعجزها عن القيام بدورها في التربية والتنشئة الاجتماعية ، هذا ما جعله يشعر بفقدان مصدر الحب والأمان و سبب له الم نفسي شديد لفقدانه المثل الأعلى له، ما أدى به الى فقدان الثقة وصعوبة تشكيل علاقات اجتماعية في المركز وكان سببا في شعوره باللوم ومحاولة إيذاء نفسه بإقباله على الانتحار وهذا يعرقل تقويم سلوكه وتهيئته للاصلاح.

– تحليل محتوى الحالة رقم(3):

تاريخ المقابلة: **2021/10/25**	**البيانات العامة:** **السن: 17سنة** **المستوى التعليمي: ثانية متوسط**

	سبب الدخول الى المركز: سرقة هاتف نقال+ مبلغ مالي **مدة التواجد في المركز: 3أشهر**
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– شعور المبحوث بالحزن والتوتر. – استقبال كان مقبول من طرف المربين. – وجود نظام وقانون داخلي للمركز ويعاقب كل من لا يحترم هذه القوانين. – المعاملة داخل المركز جيدة. – لم يتعرض للسب والضرب منذ دخوله للمركز. – في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف النزلاء يتم معاقبة جميع الذين تسببوا في الشجار. – يساهم المركز في تحقيق التوافق الاسري والاجتماعي. – استطاع التكيف مع اسلوب المعيشة في المركز.	– كانت للمبحوث تجربة تكرار دخول المؤسسة الاصلاحية من قبل بما فيه من سلب وتجريد لحريته، وبالرغم من تجربته السابقة الا أن احساسه بالحزن والتوتر كان مسيطرا عليه ويرجع هذا الى قلق الانفصال عن أسرته لأنه قبل انتقاله للمركز وأثناء وجوده في المؤسسة العقابية كان على تواصل دائم مع والدته فاعتاد على وجودها بقربه واهتمامها به فكان يشعر بالاحتواء وأنه مشبع عاطفيا. – يعتبر مركز اعادة التربية مؤسسة اصلاحية تعمل على تقويم الحدث و اعادة ادماجه اجتماعيا بشكل يحفظ كرامته ويرفع من مستواه التعليمي والثقافي، والتعامل مع الحدث لا يكون من أجل الانتقام وانما على تحقيق استبصار جديد في مايتصل بذاته و تعلم أسلوب جديد لمحاولة السيطرة على انفعالاته وقدرته على الاندماج في البيئة التي يعيش فيها. – ان الحدث اثناء تواجده في المركز يحتاج الى وجود هيئة اجتماعية مختصة تساعده على تقويم سلوكه و تهيئته لاعادة تكيفه مع الحياة الجديدة ، وبالتالي يعتمد نجاح تاهيل الحدث المنحرف أو فشل ادماجه على عوامل مختلفة من بينها اداء المربين والفاعلين داخل المركز، فتفهم وتعاطف المربين للحدث والتحاور معه بعقلانية يمنحه الثقة في نفسه مما يساعده على تجاوز حالة اللاستقرار التي يعيشها وهذا مايحدد طبيعة تفاعله داخل المركز، مما يساعده على تحقيق التوافق الشخصي والقدرة على مسايرة

	الحياة داخل المركز.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقدم المركز دروس للنزلاء في مادتي الرياضيات والتربية اسلامية. – يتلقى المبحوث التعليم داخل المركز. – لا يوجد تكوين ولا ورشات مهنية داخل المركز ولم يقم بأي تكوين. – لا توجد مكتبة ولا تقام مسابقات فكرية ولا حلقات دينية في المركز. – لا يداوم المبحوث على أداء الصلاة ولا يحرص المربين على أداء صلاة الجماعة لكنهم يحثونهم على أدائها. – وجود مساحات لممارسة الرياضة في المركز كما يتم أخذ النزلاء كل أسبوع للمسبح. – صرح المبحوث أن سلوكه تحسن منذ دخوله المركز مقارنة مع تواجده من قبل في المؤسسة العقابية.	– يهدف التعليم الى اكتساب الأسس العامة للمعرفة كما يساهم في اكتساب الحدث مختلف مهارات التحليل والتفكير، وتقديم دروس في الرياضيات داخل المركز يساعد الحدث على تنمية القدرة التخيلية لديه و تطوير طريقة تفكيره وتعلمه طرق الحساب، أما دروس التربية الاسلامية من شأنها تدريب النزلاء على حفظ السور القرانية وتهذيبهم دينيا. – يعتبر التكوين في مركز اعادة التربية احدى الاليات التي تساهم في اعادة ادماج الحدث المنحرف بعد انتهاء مدة محكوميته، فهو يساعد على تلقين المهارات المختلفة في مهنة أو نشاط معين خاصة بالنسبة لفئة الذكور فهو يساعدهم في تعلم حرفة جديدة يستطيعون من خلالها الحصول على منصب عمل بعد خروجهم من المركز، كما أن وجود مكتبة و تنظيم مسابقات ثقافية و دينية لها تاثير ايجابي بمساعدة الحدث على التأقلم مع البيئة الجديدة والتخفيف من الضغوطات النفسية، الا أن مركز اعادة التربية الذي يوجد فيه المبحوث لا يتوفر على هذه البرامج وهذا يوضح نقص الامكانيات اللازمة وعدم توفير الظروف المناسبة التي تساعده في عملية التأهيل الاجتماعي هذا مايزيد من معاناة الحدث النفسية ويعزز لديه الأفكار الخاطئة وحديث الذات غير العقلاني الذي قد يدفعه للقيام بسلوكات غير سوية. – عدم التزام المبحوث بفريضة الصلاة يبين عدم التزامه باقامة الشعائر الدينية وعدم استعداده للاصلاح.

	–ان تخصيص وقت لممارسة الرياضة في المركز له دور كبير وفعال في تقويم وحماية الجسم من الامراض وهي تحفظ النمو العقلي والجسمي للحدث وتعد استثمارا لتغير السلوكات السلبية للحدث الجانح، كما أن ممارسة السباحة يساعد في التخلص من المشاعر السلبية ومن التوتر.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقت فراغه أمام الحاسوب وسماع الموسيقى او في الجلوس لوحده. – عدم تلقيه العلاج النفسي في المركز. – لا يحس المبحوث بالاستقرار والراحة النفسية. – علاقة جيدة مع المربين. – تلقى علاج طبي مرة واحد فقط منذ دخوله للمركز. – صرح المبحوث بان الوجبات المقدمة له في المستوى مقارنة بالمؤسسة العقابية التي كان فيها من قبل. – الأفرشة التي تقدم لهم في المركز غير نظيفة كما أن المركز لا يوفر لهم كل احتياجاتهم من أغطية وملابس.	– يعد الحاسوب من الوسائل التعليمية الحديثة التي تمكن الحدث من عملية التعليم والتعلم وتنمية قدراته كما يعتبر وسيلة يتم من خلالها التمتع والترفيه بالالعاب الموجودة فيه وقضاء وقت الفراغ لكن استخدامه من أجل سماع الموسيقى يعتبر هدف غير ايجابي بل يؤثر سلبا على عملية التأهيل فهي تزيد من احتمال التعرض للمشاعر السلبية وتعزز لديه الشعور بالحزن والقلق لذا يجب التركيز على اهم الاستراتيجيات التي تساهم في تقويم سلوك الحدث وليس انحرافه، خاصة اذا لم يكن هناك جلسات للعلاج النفسي للحدث هذا ما يجعله يعيش اضطرابات في التفكير والسلوك فعدم احساسه بالاستقرار النفسي داخل المركز هو نتيجة حتمية للظروف التي يعيشها بسبب نقص الخدمات. – ان العلاقة الايجابية بين الحدث والمربين تساهم في عملية اعادة الادماج الاجتماعي للحدث المنحرف وتغذي النمو العاطفي والاجتماعي له وتساعده في في تقدير ذاته والتأقلم داخل المركز. – ان غياب الظروف الملائمة والمرافق الضرورية لأسلوب المعيشة داخل المركز يعكس تدني في مستوى الخدمات المقدمة للحدث في المركز فانعدام نظافة الأغطية التي يستعملها الحدث يؤدي إلى

	الإصابة بمختلف الأمراض الجلدية والحساسية ويهدد الصحة الجسمية للحدث.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– ردة فعل أسرته المبحوث على دخوله المركز كانت بالقلق والحزن كما أن علاقته مع أسرته بعد دخول المركز لم تتغير. – يتلقى زيارات من أسرته ويتواصل معهم عبر الهاتف، كما تتكفل به أسرته وتلبي جميع احتياجاته.	– الأسرة هي الوحدة الاجتماعية التي تقوم بتنشئة الطفل ليصبح فردا فعالا وصالحا في المجتمع فتكيف هذا الطفل مرهون بتكوين علاقات أسرية متينة، فعلى هذه الأسرة الحفاظ على استقرار أعضائها ليس فقط بإشباع الحاجات المادية بل يتعدى دورها الى الرقابة والتنشئة الاجتماعية السوية والتهذيب. – تعتبر الظروف الاجتماعية سبب في عودة المبحوث لارتكاب سلوكات انحرافية مرة أخرى بعد خروجه من المؤسسة العقابية بسبب حالة الانفصال بين والديه وانهيار الوحدة الأسرية التي كان يعيش ضمنها المبحوث فلا توجد الا والدته التي تتكفل به وتلبي احتياجاته الا أنه لم يجد الحماية الكاملة والرقابة الكافية التي تحميه من التعرض للآفات الاجتماعية والانحراف فالمراهق يحتاج إلى التوجيه القيمي والانضباط والاهتمام الذي يجعله يكتسب القيم والمبادئ والأنماط السلوكية الايجابية، وتواصله مع اسرته أثناء فترة مكوثه في المركز وتلقيه الرعاية النفسية اللازمة يجعله يشعر بالاستقرار وهذا يكسبه الثقة في نفسه مما يسهل اعادة ادماجه اجتماعيا.

– تحليل محتوى الحالة رقم(4):

تاريخ المقابلة: **2021/10/25**	**البيانات العامة:** **السن: 15سنة** **المستوى التعليمي: أولى متوسط**

	سبب الدخول الى المركز: سرقة **مدة التواجد بالمركز: شهرين ونصف**
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– دخل المبحوث المركز وهو يبكي، شعوره بالقلق وأن حياته ضائعة. – استقباله في المركز كان عادي. – يوجد نظام داخلي وقوانين في المركز ويتم فرض عقوبة الضرب على كل من يخالفها. – معاملة المربين معه سيئة. – لم يتعرض للسب والشتم والضرب منذ دخوله المركز لكنه تعرض للسخرية والتهكم من طرف بعض المربين. – يتم معاقبة كل من يقوم بالفوضى وأعمال شغب في المركز. – لا يساهم المربين في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري و الاجتماعي. – لم يستطع المبحوث التكيف مع الوضع المعيشي في المركز.	– عند دخول الحدث لمركز اعادة التربية يعيش الكثير من التصورات الفكرية المؤلمة والتي تتمثل في الحزن واليأس اتجاه ماينتظره فتنتابه هذه الأحاسيس والمشاعر السلبية وتسيطر على تفكيره بسبب صدمة دخوله المركز التي تكون صعبة لاول مرة. – يفتقر بعض العاملين والمربين داخل مركز اعادة التربية لقواعد التعامل المقبول ولا يتم تدريبهم على كيفية استقبالهم للاحداث وهذا ماينتج عنه اثار سلبية لاحقة عند الحدث ويزيد من شدة اضطراب الضغوط التي تاتي بعد الصدمة، وتعرض المبحوث للضحك والسخرية من طرف المربين هو تعذيب متعمد بطريقة لفظية تجعل الحدث لا يشعر بالأمان ويفقد ثقته بنفسه و يحس بخيبة امل كبيرة مما يترك صورة سلبية عن المركز عند الحدث. كما أصبح مركز اعادة التربية وسطا مهيئا بالضغوط عند الحدث خاصة الوصم الاجتماعي الذي يعيشه وسوء المعاملة من طرف المربين مما نجم عنه سوء تكيف الحدث داخل المركز نتيجة اسلوب المعاملة القاسية والمهينة وفقدان الاهتمام واللامبالاة الاجتماعية.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**

– توجد معلمة لتقديم الدروس في المركز. – لم يكمل المبحوث دراسته ولا يتلقى التعليم داخل المركز. – لا توجد مكتبة للمطالعة ولا مسابقات فكرية أو حلقات دينية في المركز. – يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة ويحرص بعض المربين أحيانا على أداء صلاة الجماعة مع النزلاء. – توجد مساحات مخصصة لممارسة الرياضة. – لا توجد ورشات ولا تكوين مهني في المركز. – لم يستفد المبحوث من برامج التكوين الا ممارسة الرياضة التي يراها المتنفس الوحيد له وهو غير راضي عن هذه البرامج. – الاضافات التي تعلمها في المركز هي السب والشتم.	– ان التنمر الذي يتعرض له المبحوث في المركز من طرف النزلاء يعتبر مصدر قلق له وسبب له الاساءة والايذاء النفسي مما دفعه الى التخلي عن التعليم في المركز في ظل التسيب الحاصل في المركز وانعدام تدخل المربين في فرض النظام وضعف وظيفة الطاقم البيداغوجي وعجزه عن القيام بدوره في مساعدة الحدث على صقل شخصيته وتنمية قدراته، وبالرغم من كل الظروف السيئة التي يعيشها المبحوث الا انه يحافظ على أداء الصلاة وبالتالي قوة الوازع الديني لديه والذي يعمل على تهذيب الجانب الأخلاقي للحدث، وبالرغم من تعرضه للكثير من المضايقات في المركز الا أنه لم يقم باي ردة فعل انفعالي سلوكي اتجاههم. – ان ممارسة الانشطة الرياضية عند الحدث تحقق التربية المتزنة و تعزز القدرات البدنية كما تحسن الحالة الصحية له وتساعده في التخلص من القلق وتحسين حالته الميزاجية، وعليه يعتبر المبحوث أن القيام بالرياضة هو البرنامج الوحيد الذي استفاد منه منذ دخوله المركز خاصة في ظل غياب مختلف البرامج التكوينية الأخرى ما يؤكد أن المركز لا يقدم أي خدمات فردية او جماعية للحدث سوى النشاط الرياضي ،اضافة الى تعلم المبحوث بعض العادات السيئة منذ دخوله المركز مايجعل هذا المركز وسطا لتعلم السلوكات الانحرافية وليس مؤسسة للاصلاح والتقويم.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقت فراغه في القاعة أمام الحاسوب، ومعظم وقته في الجلوس لوحده. – لم يتم تشخيصه من طرف مختص نفسي عند دخول المركز كما لم يتلقى العلاج النفسي	–يعد الحاسوب أداة مهمة في اثارة دافعية التعلم وتنمية مهارات الحدث وتطوير التعلم والتدريب على مختلف البرامج كما يعطي حافزا للتعلم الذاتي بطريقة استقلالية ويعتبر ايضا وسيلة للترفيه عن النفس لذلك

بعد ذلك. – لا يشعر المبحوث بالراحة والاستقرار في المركز. – علاقته سيئة مع المربين. – تلقى فحص طبي بعد دخول المركز لكن لم يتلقى رعاية صحية بعد ذلك. – الوجبات اليومية المقدمة في المركز في أغلب الاحيان ليست في المستوى. – لا يوفر المركز الحاجات الأساسية من أكل وملبس وأغطية.	يجب استغلاله بطريقة جيدة حتى يتمكن الحدث من الاستفادة منه بدلا من قضاء وقت الفراغ في الجلوس فقط . – لم يشخص الحدث منذ دخوله المركز من طرف مختص نفسي بالرغم من الحالة السيئة التي وصل اليها واحساسه بعدم الاستقرار في المركز الا انه لم يلقى الرعاية ولم يتم التكفل بحالته فيقضي اغلب وقته في الجلوس وحيدا لأنه يميل الى العزلة والانطواء بسبب الصدمات والمشاكل التي عاشها في المركز والتي جعلته يبتعد عن المحيط الذي يعيش فيه واحساسه بالاغتراب داخل المركز وهذه الحالة تنبئ بامكانية اصابته بالاكتئاب الشديد وعليه فهو بحاجة لرعاية خاصة حتى يستطيع الاندماج ويصبح فردا صالحا في المجتمع بعد خروجه من المركز. – لم يتلقى المبحوث فحوصات طبية كافية والعلاج اللازم داخل المركز خاصة وأنه يعاني من نقص شديد في النظر مما يؤثر على الحالة الصحية للمبحوث وتفاقمها وبالتالي فالمركز لا يوفر خدمات طبية كافية ولا يوفر بيئة صحية مناسبة للنزلاء. – ان رداءة الوجبات وعدم كفايتها يؤدي الى نقص الطاقة ومشكلات صحية للحدث، فمرحلة المراهقة هي فترة نمو وتطور يحتاج فيها المراهق الى الكثير من الطاقة لذلك هو بحاجة للتغذية المتوازنة والكافية للنمو السليم لجسمه والتقليل من احتمالية اصابته بالأمراض، كما أن اهمال نظافة الأفرشة داخل المركز يؤدي الى انتشار الأمراض بين النزلاء ويعرض صحتهم للخطر وهذا يعطي صورة على تنصل القائمين على المركز من التزاماتهم اتجاه الاحتياجات الخاصة للأحداث.

تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	الأفكار المحورية وتحليلها
– ردة فعل أسرة المبحوث عند دخوله المركز كانت عادية. – طبيعة علاقته مع اسرته بعد الدخول الى المركز علاقة اهمال ولامبالاة. – لم يتلقى المبحوث أي زيارة من اسرته منذ دخوله المركز. – يتواصل مع والده عبر الهاتف. – لا تلبي أسرته احتياجاته ولا تتكفل به منذ دخوله المركز.	– نشأ المبحوث في أسرة مفككة فعاش حالة من الحرمان العاطفي بسبب وفاة والدته واهمال والده له بعد زواجه وانشغاله بحياته، اضافة الى أنه ترك الدراسة وتحمل المسؤولية في سن مبكرة، وعليه فالمبحوث لم يجد التنشئة السليمة والتربية القويمة والتوجيه من طرف والده فوجود الاب له دور هام في تقويم سلوك الحدث وبالتالي فانحلال الوحدة الأسرية وكيانها يؤثر على اسلوب تكوين الطفل بشكل سليم ويهيئ الظروف لانحرافه. وحدوث فجوة في علاقة المبحوث بوالده بعد دخوله المركز واهمال تربيته وعدم اهتمامه به ولا يتكفل باحتياجاته المادية يدل على فشل الأب في التعامل مع الحاجات العاطفية للطفل وقسوته عليه مما زاد من تعقد الحالة النفسية للمبحوث وميوله للعزلة والانطواء، فوجد المبحوث نفسه يواجه المشاكل والصدمات لوحده، وهذا قد يدفع الحدث الى التعمق في السلوكات المنحرفة ولا يقبل الإصلاح والتأهيل.

– تحليل الحالة رقم(5):

تاريخ المقابلة: **2021/10/28**	**البيانات العامة:** **السن: 17سنة** **المستوى التعليمي:أولى متوسط** **سبب الدخول إلى المركز (سرقة، الضرب والجرح العمدي)** **مدة التواجد بالمركز: 4أشهر**
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– كان شعور المبحوث عند دخول المركز عادي. – كان الاستقبال بطريقة جيدة.	– لم يبد المبحوث أي ردة فعل عند دخوله المركز وهذا يدل على اللامبالاة وغياب المشاعر كما أنها لم تكن المرة الأولى التي يدخل فيها الى المركز فاصبح

– وجود نظام داخلي وقوانين للانضباط داخل المركز ويتم معاقبة كل من يخترق هذه القوانين وتكون العقوبة حسب السلوك المرتكب. – المعاملة جيدة من طرف أغلبية المربين في المركز. – تعرض المبحوث للضرب عندما تم الامساك به وهو يدخن. – عند حدوث أعمال شغب وشجارات يتم استعمال السب والضرب من طرف المربين للحد من الفوضى. – يساهم بعض القائمين على المركز في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي. – عدم قدرة المبحوث على التكيف مع أسلوب المعيشة في البداية لكنه بدأ في التأقلم تدريجيا.	لا يهتم ولا يتأثر بما يدور حوله. – ان استقبال الحدث الجانح عند دخوله المركز بطريقة لائقة له أثر هام في تعزيز ثقته بنفسه ويبعث في نفسه الراحة والطمأنينة وخطوة ايجابية لتهيئته للتأقلم داخل المركز وتخلصه من مشاعر الخوف والتوتر. – توجد قوانين خاصة بالمركز والتي تمثل منظومة من القواعد للحفاظ على النظام الداخلي ويتم تطبيق عقوبات بحسب الاخلال بالنظام والسلوك الذي قام به الحدث لذا يجب احترام القوانين الداخلية للمركز من طرف النزلاء من أجل ضبط تسيير المصالح الداخلية للمركز. – ان المعاملة الصحيحة والسليمة من طرف المربين داخل مركز اعادة التربية من القواعد الهامة ومبادئ التعامل مع الحدث فهي تجعله يشعر بأهميته ومكانته في المجتمع وتحفزه على محاولة تهذيب ذاته وتقويم سلوكه المنحرف. – ان استخدام الضرب والسب من قبل المربين كوسيلة للتربية أو التعامل مع بعض المواقف يؤدي الى نتائج عكسية فالمراهق عند تعرضه للضرب تتولد بداخله رغبة في الانتقام، والعنف بكل أشكاله يعبر عن عجز وتقصير المربين في التواصل مع الحدث كما أن العنف اللفظي يترك اثارا نفسية أكبر من العنف الجسدي لذا يجب تبني نظام يقوم على التربية الايجابية لبناء شخصية سوية وضبط سلوك الحدث. – ان مشاركة المربين في المركز على خلق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي يساعد الحدث في الانسجام مع الوسط الذي يعيش فيه فهو يحقق التوازن الاجتماعي والنفسي و توافق سلوك الحدث مع

	قواعد السلوك في المركز ومنه قدرة الحدث على اقامة علاقات ناجحة وخلق التفاعل الاجتماعي السليم في المركز، فالمبحوث في الأيام الأولى له في المركز لم يستطع التكيف مع أسلوب المعيشة وكان هذا نتيجة تغيير في ظروفه وتأثير عوامل جديدة في بيئة متغيرة وعليه فسوء التكيف الاجتماعي كان حالة ظرفية عند المبحوث بعدها تمكن من تحديد وضعيته الاجتماعية داخل المركز.
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمة لتقديم الدروس لتحسين المستوى. – يتلقى المبحوث دروس في المركز. – لا توجد مكتبة ولا تنظم مسابقات فكرية وحلقات دينية في المركز. – لا يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة. – يحرص المربين على أداء صلاة الجماعة. – وجود قاعة وملعب لممارسة الأنشطة الرياضية. – لا توجد ورشات مهنية في المركز للتكوين المهني. – لم يستفد المبحوث من برامج التكوين في المركز ماعدا ممارسة الرياضة وهو غير راضي عن هذه البرامج. – لم يتعلم المبحوث اضافات جديدة في المركز.	– يعتبر التعليم من بين البرامج التكوينية التي تعمل على إصلاح الحدث لما يحققه من تأثير على المستوى الفكري والثقافي فالتعليم يقوي لدى الفرد القدرة على ضبط النفس واحترام النظام من خلال تلقي الدروس لكن يفترض ان لا يكون هذا التعليم مرتبط بمستوى معين كما هو الحال داخل هذا المركز. – تلقي المبحوث للتعليم داخل المركز يسمح برفع الإمكانات الذهنية له وتزويده بالقيم الايجابية التي تباعد بينه وبين السلوك الإجرامي فالتعليم له دور رئيسي في المركز لما يقدمه من برامج القراءة والكتابة والارتقاء لمستوى اعلى للحدث. – ان وجود مكتبة و تنظيم مسابقات فكرية وحلقات دينية في المركز تعتبر من اهم اساليب عملية التاهيل الاجتماعي والتقويم التي تساعد الحدث في اكتساب معارف جديدة من خلال المطالعة والتثقيف، وعليه فعدم توفير مثل هذه البرامج التربوية في المركز يجعل الحدث يشعر بالملل ويسيطر عليه التفكير السلبي مما يفتح له المجال ويحفزه على التفكير في السلوك الاجرامي.

	– عدم تادية المبحوث للصلاة بالرغم من نصح المربين له وأدائهم لصلاة الجماعة يدل على ضعف الوازع الديني لديه وابتعاده عن القيام بالواجبات الدينية فالتفريط في اداء الصلاة يجعل الفرد يدخل في دائرة السلوكات الانحرافية، فيجب على المربين نصح وارشاد النزلاء بالصلاة لأنها تحقق الطمانينة والسكينة في نفسية الحدث وهي أساس التربية. – النشاط الرياضي من أهم الانشطة التي تعمل على تنمية اللياقة البدنية للحدث ومهاراته الحركية والنمو المعرفي لديه ومن خلالها يتمكن الحدث من التنفيس عن الصراع الاجتماعي والنفسي الذي يعيشه في مركز اعادة التربية مما يساعده على امتصاص الطاقة السلبية والتقليل من الضغط وتنمي الشعور بالميزاج الجيد. – لا يمارس المبحوث أي تكوين داخل مركز اعادة التربية لعدم توفر الامكانيات اللازمة، فأصبح وجود تكوين بمركز اعادة التربية ضرورة حتمية لأنه حق للحدث في تأهيله فيساعده على تعلم مهنة جديدة تتفق مع ميولاته ورغباته ويعطيه فرصة جديدة لتحضيره للتكيف، وانعدام التكوين المهني في المركز يعرقل عملية ادماج الأحداث باعتباره جانب اساسي في السياسة التاهيلية للوقاية من الانحراف. – عدم رضى المبحوث عن برامج التكوين يعود الى عدم استفادته منها وهذا يدل على النقائص الموجودة في المركز فالتأهيل يتطلب امكانات ووسائل مادية وجهود بشرية، كما يجب رصد المشكلات التي تخل بسير عملية الاصلاح لذا يجب الاعتماد على أساليب ومخططات خاصة باعادة البناء الذاتي للحدث بشخصية متوازنة ولا يمكن تحقيق هذا الهدف بالوسائل التقليدية.

تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الثالثة	الأفكار المحورية وتحليلها
– يقضي المبحوث وقت فراغه في مشاهدة التلفاز و لعب " الدومينو" و الجلوس مع أصدقائه في المركز. – تم تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند دخوله المركز كما انه تلقى العلاج النفسي مرة واحد فقط لذلك لم يستفد منه. – المبحوث لا يحس بالراحة والاستقرار في المركز. – علاقته جيدة مع بعض المربين كما أنهم يقدمون الدعم المعنوي له. – يتم تلقي فحوصات طبية عند المرض فقط وليس بصفة مستمرة ودائمة. – الوجبات اليومية أحيانا تكون سيئة. – لا يوفر المركز كل احتياجات المبحوث من أكل وملبس وأفرشة.	– بما أنه لا توجد برامج تكوينية كافية فلا يوجد أنشطة معينة يقوم بها المبحوث فيصاب الحدث بالكسل والخمول وبهذا يصبح وقت الفراغ مصدرا للملل والقلق مما يدفعه الى هدره في العبث وهذا يمثل اهدارا للطاقة البشرية، كما أن الجلوس مع باقي النزلاء من شأنه أن يكون سبب لانتشار السلوكات الانحرافية بينهم. – لا يتوفر مركز اعادة التربية على برامج للتأهيل النفسي فلم يتلقى المبحوث العلاج النفسي الا مرة واحدة لذلك يجب تشخيص الحالة النفسية لكل حدث وتقييم وضعهم النفسي فهناك حالات مرضية لا يمكن اكتشافها إلا بعد عدة حصص من المتابعة، فالضغط النفسي الناتج عن الحياة اليومية للحدث داخل المركز إضافة إلى تدني الحالة الميزاجية وانقطاع الصلة بالعلاقات الاجتماعية الداعمة كلها عوامل قد تؤدي إلى اضطرابات نفسية وسلوكية، وإحساس المبحوث بعدم الاستقرار والراحة سببه عدم التوازن النفسي نتيجة الظروف التي يعيشها في المركز و كذلك توقفه عن تعاطي المخدرات وعليه يجب تقديم جلسات نفسية منتظمة والعلاج الإرشادي داخل المركز للحفاظ على الصحة النفسية للأحداث. – ان المعاملة التربوية الحسنة والسلوك الايجابي للمربين وتفاعلهم مع الحدث له دور فعال في التخفيف من القلق والضغط فيشعر الحدث بالقبول الاجتماعي مما يجعله يتحكم في سلوكاته ويضبطها. – لا يتم تقديم فحوصات طبية بصفة منتظمة للأحداث وانما يتم تشخيصهم عند المرض فقط لتقدم لهم الأدوية، فهناك اشكالية بخصوص الرعاية

	الصحية والعلاج الطبي للحدث في المركز لهذا يجب تحسينها بتزويد المساعدة الطبية اللازمة لان المشاكل الصحية تكون عائق لاعادة تاهيل الحدث. – يحتاج المراهق الى تغذية خاصة لدعم نموه الصحي لأن فترة المراهقة هي الفترة التي يكتمل فيها بناء الجسم، وسوء الوجبات من شأنه أن يضعف جهاز المناعة ويؤثر في النمو الجسمي والنفسي للحدث، كما أن الظروف المعيشية غير المستقرة في المركز وعدم اشباع حاجات الحدث البيولوجية و احساسه بالحرمان يؤدي الى شعوره بعدم التوافق النفسي والاجتماعي.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– ردة فعل أسرة المبحوث كانت بتأنيب والده له على ماقام به و بكاء والدته عند دخول المركز . – تربطه علاقة جيدة مع أسرته بعد دخوله المركز. – يتلقى زيارات من طرف أسرته كل أسبوع مع تسهيل القائمين على المركز إجراءات دخولهم. – يتواصل أحيانا مع أسرته عبر الهاتف. – تلبي أسرته كل احتياجاته.	– عاش المبحوث في أسرة متصدعة بعد حصول الطلاق بين والديه فأدى ذلك الى فك الروابط وهدم بنيان الأسرة ، فأصبح يعيش مشاكل وصراعات مما أدى الى عدم استقراره، فالطفل الذي يعيش في كنف أسرة منفصلة تفتقد للام البيولوجية يعاني من مشكلات نفسية لأنه فقد الأحساس بالأمن النفسي وتنشأ لديه صراعات داخلية فيحمل دوافع عدوانية اتجاه المجتمع، والتفكك الأسري له ضريبة على الأبناء بالدرجة الأولى مما يدفعهم الى الانحراف خاصة مع غياب الرقابة الوالدية، هذا مادفع المبحوث الى انتهاج سلوكات انحرافية كالتدخين وتعاطي المخدرات. – ان أسلوب التأنيب واللوم والتوبيخ من طرف والده يعتبر تصرف سيء في توجيه سلوك الحدث لان العقاب التربوي الذي يأتي بنتائج ايجابية يجب أن يكون بعيدا عن الايذاء النفسي، فلو وجد هذا الحدث الضبط والتوجيه ماكان ليقوم بسلوكات غير سوية.

	– اهتمام أسرة المبحوث به بعد دخوله المركز يعتبر بدوره علاج للمشكلات التي تعترض المبحوث فيشعر بالراحة والامان، وكلما كان الحدث متواصلا مع والديه أصبع اكثر اتزانا لأنه يشعر بوجود من يحبه ويهتم به فتتكون المشاعر الايجابية لديه ويستطيع تكوين اتجاه ايجابي نحو الذات ويصبح قادرا على مواجهة مواقف حياته، فابقاء حلقات التواصل قوية ومتينة بين الابن وأسرته وتوفير الأسرة الحاجات الأساسية للابن يضمن اعادة بناء شخصيته واعداده للحياة الاجتماعية حتى يكون عضوا فعالا فيها.

– عرض محتوى الحالة رقم(6):

تاريخ المقابلة: **2022/03/13**	**البيانات العامة:** **السن: 16 سنة** **المستوى التعليمي:أولى متوسط** **سبب الدخول إلى المركز: سرقة مبلغ مالي** **مدة التواجد بالمركز: شهرين**
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى:	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– شعور المبحوث عند دخول المركز بالخوف والقلق والضياع. – الاستقبال من طرف المربين عند دخول المركز كان لا بأس به. – وجود نظام صارم وقوانين للانضباط والالتزام داخل المركز و فرض عقوبات على كل من يخالف هذه القوانين. – لم يتعرض المبحوث للضرب لكنه تعرض لكلام جارح من طرف المربين. – عند حدوث شجارات وأعمال شغب يلجأ المربين لاستخدام العنف اللفظي والجسدي.	– ان الاحساس بالخوف والقلق والرهاب لدى المبحوث هو شعور محبط ناتج من عدم الرضا عن واقعه الاجتماعي وعدم تقبل انتقاله الى نمط الحياة الجديد، كما أن الاحساس بالضياع هو فقدان الحدث بقيمته وبالتالي فقدان الرغبة في الحياة ويكون هذا الشعور بعد خيبة أمل او انتكاسة او مشكلة وهذه المشاعر السلبية كحالة طبيعية للمبحوث نتيجة دخوله المركز لكن ان استمرت هذه الحالة لفترة طويلة قد تصبح مشكلة نفسية خطيرة تسيطر على الحدث وتجعله غير قادر على ممارسة حياته بشكل طبيعي، كما أن استقبال الحدث في المركز له

– يساهم بعض المربين في تحقيق جو للتوافق الأسري والاجتماعي. –بعض المربين يتعاملون معه بقسوة وفرض الأوامر والتسلط والبعض يعامله بالحسنى. – لم يستطع المبحوث التكيف مع أسلوب المعيشة والاندماج داخل المركز.	مهارات واساليب لذا يجب على المربين ترك صورة جيدة وانطباع حسن عند الاستقبال الذي من شأنه أن يشعر الحدث بالارتياح ويترك انطباع ايجابي على هذا المركز ويساعده على التخلص من المشاعر السلبية التي سيطرت عليه عند الدخول. – ان النظام والقوانين داخل مركز اعادة التربية هي جزء من لوائح العمل الخاصة بالمركز لذا يجب احترام الحدث لهذه القواعد السلوكية لتدريبه على الانضباط وترسيخ فكرة التخلي عن السلوكات المنحرفة وبضرورة الامتثال لمعايير السلوك المنضبط. – ان استخدام الكلام الجارح والقاسي من طرف المربين لتوجيه سلوك الحدث تحمل في طياتها اساءات نفسية وتشعر الحدث بالاهانة والدونية وانه عديم الفائدة فيصبح المركز نموذج سيئ في عملية التأهيل والتقويم مما يؤثر سلبا على شخصية الحدث، وكذلك استخدام العنف الجسدي واللفظي كوسيلة للتقويم السلوكي للحدث يجعل الحدث يفقد الثقة في نفسه وتقلص قدراته ومهاراته الاجتماعية وبهذا لا يستطيع أداء أدواره الاجتماعية بشكل سليم وصحيح مما يعيق عملية تكيفه في المركز، – يقوم بعض المربين بمحاولة تحقيق التوافق الاجتماعي الذي يعتبر عملية تكييف الحدث داخل المركز، فيساعد الحدث في تحقيق التوازن والاستقرار مع ظروف البيئة الاجتماعية التي يعيش فيها ويستطيع الحدث من خلاله مواجهة احباطاته للوصول الى تحقيق الصحة النفسية، فهو عملية حيوية هامة لتحقيق التناغم مع الذات ومع الاخرين في المركز، ومن جهة أخرى يتحقق سوء التوافق الاجتماعي إذا عجز الحدث عن الانسجام والتفاعل

	في المركز وهذا يرجع الى سوء المعاملة من طرف المربين والاساليب التربوية الخاطئة التي تعتمد فقط على فرض الأوامر والعقاب القاسي دون احتواء الحدث. – عدم قدرة الحدث على التكيف والاندماج يرجع إلى عدم تقبله للظروف الجديدة وكذلك بسبب عوامل نفسية كالقلق والضغط وسوء المعاملة وعدم الشعور بالانتماء داخل المركز كما يكون سوء التكيف بسبب عوامل اجتماعية كانعدام التواصل والتفاعل الاجتماعي السوي داخل المركز وعدم قدرة الحدث على إشباع حاجاته ورغباته مما يؤدي إلى اعتلال صحته النفسية.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثانية:	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمة لتقديم دروس لتحسين المستوى فقط. – يقوم المبحوث بحضور الحصص التعليمية في المركز في بعض الأحيان. – لا توجد ورشات للتكوين في المركز. – لا توجد مكتبة للمطالعة في المركز. – لا ينظم المركز مسابقات فكرية ولا حلقات دينية للنصح والارشاد. – لا يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة ويقوم المربين بأداء صلاة الجماعة أحيانا. – وجود مساحات مخصصة لممارسة النشاطات الرياضية في المركز. – لم يستفد المبحوث من البرامج التكوينية في المركز، كما أنه غير راضي عن هذه البرامج.	– يعمل مركز اعادة التربية على توفير بيئة تعليمية للحدث تساعده في التشجيع على التعليم خاصة للفئة التي لها مستوى محدود لكن مايشوب هذا المركز هو عدم اتباع منهاج دراسي وخطط دراسية لتحقيق تعليم ذي نوعية والذي يكفل اكساب الحدث مستوى ثقافي واكتساب معرفة في مختلف المجالات، كما يجب فرض التعليم حتى يمكن الاستفادة من فترة مكوث الحدث في المركز ومساعدته على اكتساب مختلف القيم الاخلاقية والاجتماعية. – يساهم التكوين في احداث تعديل ايجابي في اتجاهات الحدث من الناحية المهنية والوظيفية و اكتساب المهارات اللازمة لرفع مستوى كفائته وفق ميولاته ورغباته الا أن مركز اعادة التربية لا يوفر ورشات مهنية للأحداث بحيث لم يستفد المبحوث من

– فيما يخص الاضافات التي تعلمها في المركز قال أنه تعلم التدخين وأنه أصبح يعاني كثيرا من اضطراب القلق. –	أي تكوين وهذه تعتبر احدى معيقات عملية الادماج الاجتماعي للحدث. – من بين التدابير التي لا بد من توفيرها هي وجود مكتبة داخل المركز للارتقاء بحال الحدث وتأهيله فالمطالعة تعطي إحساسا بالتسلية وتخفف من التوتر والضغط وتمنع الشعور بالملل إضافة إلى اكتساب الأفكار والمعارف وهذا يساعد الحدث على التكيف داخل المركز فهي أحد أساليب إدماج الحدث وتأهيله التي يجب توفيرها في المركز خاصة لفئة الأحداث، إلا أن مركز إعادة التربية أهمل إنشاء مكتبة وتوفير الكتب التي من شأنها تحفيز الحدث على التعليم وهذا يعتبر قصور في توفير الخدمات ويعيق تقويم سلوك الحدث. – كما تعتبر المسابقات الفكرية والحلقات الدينية من الاليات التربوية التي تنمي الجانب الأخلاقي وتعزز الفضائل في نفسية الحدث واثراء المعلومات وتعويد الحدث على استثمار وقت الفراغ بما يفيده ويصرفه عن التفكير في السلوك المنحرف الا أنه لا يوجد تنفيذ لمثل هذه البرامج بالمركز، وهذا يؤدي الى نقص التهذيب الاخلاقي والديني ومن بين العقبات التي تعترض عملية إعادة الإدماج الاجتماعي والتأهيل. – الصلاة لها اهمية كبيرة فهي راحة نفسية للحدث و من العبادات التي تسهم في بناء شخصية سوية للحدث، وهي كذلك تؤثر في سلوك الحدث وتعاملاته مع ألاخرين وعليه عدم أداء الحدث للصلاة يبين عدم التزامه الديني وبالتالي تسيطر عليه نزعاته النفسية ويصبح غير متوافق شخصيا وانفعاليا ويميل تفكيره الى السلوك المنحرف. – ممارسة الأنشطة الرياضة بالنسبة للحدث من

	البرامج العلاجية الهامة داخل المركز فهي تعدل من السلوك العدواني للحدث وتعزز الصحة العامة وتحسن الوظائف الادراكية كما أنها تساعد الحدث على مهارات التواصل مع باقي النزلاء وتنمية السمات الاجتماعية الايجابية التي تساعده في الاندماج اجتماعيا. – ان دور مركز اعادة التربية يرتكز في الأساس على مبدأ أولوية الاصلاح واعادة التربية للحدث الجانح ولا يتحقق هذا الاصلاح الا بتوفير البرامج التعليمية و التدريب المهني والتوجيه وبرامج العلاج لذا يجب انشاء برامج وخطط جديدة في المركز والا سيصبح المركز غير مؤهل لتقويم سلوك الحدث وادماجه. صرح المبحوث أنه أصبح يعاني من اضطراب القلق وهذا يعني أنه يوجد نقص في الرعاية النفسية للاحداث كما أنه تعلم التدخين في المركز وهذا يعكس تسيب المربين وعدم حرصهم على مراقبة الأحداث وعليه فالمبحوث تعلم سلوكات سلبية منذ دخوله المركز.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقت فراغه في ممارسة الرياضة أو الجلوس في القاعة بدون القيام بأي نشاط وأغلب الوقت يقضيه مع أخيه. – تم تشخيصه من طرف طبيبة نفسية كما تلقى بعد ذلك العلاج النفسي عند تعرضه لنوبات القلق. – استفاد من العلاج النفسي للتخلص من القلق والتوتر. – علاقته سيئة مع بعض المربين. – لا يوجد علاج طبي بصفة دائمة ومستمرة،	– عدم استغلال وقت الفراغ في أشياء مفيدة يجعل الحدث يحس بالملل والضغط النفسي و يعطي شعور سلبي خاصة مع غياب البرامج التأهيلية في المركز، وبما أن المبحوث له أخ يمكث معه في نفس المركز فيعتبره سنده في المركز وملجأه الوحيد هذا مايبعث في نفسه الشعور بالأمان وعدم الاغتراب ومع ذلك فعدم ممارسة أي نشاط داخل المركز يجعل أسلوب الحياة خاملا وهذا مايضر بالصحة النفسية للحدث. – العلاج النفسي داخل مركز اعادة التربية له فعالية

حيث يعاني المبحوث من طفح جلدي ولم يتلقى العلاج اللازم بسبب تغيب الطبيبة. – الوجبات اليومية المقدمة سيئة وغير كافية. – لا يوفر المركز الحاجات الأساسية للحدث من أكل وملبس وأفرشة.	كبيرة في علاج المشاعر الناتجة عن الصدمات السابقة للحدث للمحافظة على توازنه واستقراره لذا يجب أن تكون متابعة سيكولوجية مستمرة للحدث للتعرف على الخلل والتصدي للمشكلات النفسية والاجتماعية. – ان نقص كفاءة المربين وسوء معاملتهم تؤثر على الاتزان الانفعالي للحدث مما يؤدي الى سوء توافق الحدث داخل المركز وبالتالي تطوير السلوك العدواني لديه كآلية للدفاع عن نفسه لهذا يجب أن يكون أسلوب المعاملة داخل المركز قائم على تقديم النصائح وتوجيه الحدث. – يقع على المركز الالتزام برعاية الحدث بما أنه تحت مسؤوليتهم لهذا يجب تشخيص الحدث للتاكد من حالته الصحية عند دخول المركز كما يجب تقديم فحوصات مستمرة اثناء مكوث الحدث بالمركز من خلال توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة، وضرورة الوقاية من الامراض التي تسبب العدوى من خلال تطبيق إجراءات وبروتوكولات خاصة، فإهمال الرعاية الصحية للأحداث يسبب أزمة نفسية ويؤثر على قدراتهم الشخصية وهذا يزيد من انتشار المشاكل الاجتماعية في المركز. – سوء النظام الغذائي للحدث يؤدي بدوره إلى مشاكل صحية متعددة ومنها ضعف الجهاز المناعي وتراجع الوظائف الفكرية والمعرفية والإصابة بالأمراض، فالحدث يحتاج إلى الطاقة للقيام بنشاطاته ولتحقيق النمو الأمثل لوظائف الأعضاء. – يعتمد تكوين شخصية الحدث على إشباع الحاجات الفيسيولوجية والاجتماعية فهي توجه سلوكه وتشعره بالانتماء الاجتماعي للوصول إلى مستويات أفضل من التوافق النفسي والصحي، فعدم إشباع هذه

	الحاجات يؤدي إلى شعور الحدث بالإهانة والتنقيص من مكانته وبالتالي إحساسه بالإحباط.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– كانت ردة فعل والدته إزاء دخوله المركز بالقلق الزائد وحالة نفسية غير مستقرة. – لا توجد أي علاقة مع أسرته منذ دخوله المركز. – انقطعت علاقته مع أسرته بعد دخول المركز، ولم يتلقى حتى زيارة. – لا يتواصل مع أسرته عبر الهاتف. – لا تلبي أسرته حاجاته ولا تتكفل به بعد دخوله المركز.	– إن انحراف الحدث ماهو إلا نتيجة لإفراز الظروف الاجتماعية المزرية خاصة تلك المتعلقة بالأسرة باعتبارها الوسط الاجتماعي الأول الذي ينشأ فيه الطفل، فعندما لا تستطيع الأسرة حماية أبنائها والحفاظ على تماسكها فهذا يؤدي الى تفككها، خاصة عند غياب الضبط الاجتماعي من طرف الوالدين فهذا لا محالة يدفع بالأبناء الى الجنوح، وقد كان احساس والدة المبحوث بالقلق المفرط بسبب خوفها الشديد وانفصالها على ابنها ودخوله للمركز فكانت ردة فعلها استجابة طبيعية على الموقف الذي تعرض له ابنها ومع ذلك لم يكن هناك تواصل للمبحوث مع أسرته بعد دخوله المركز ما يعني عجز أسرة الحدث عن القيام بدورها في التنشئة الاجتماعية وفي التكفل بحاجاته المادية بسبب عدم اكتراثها به وهذا يبين ضعف الترابط الأسري. كما أن غياب آليات التواصل وتفكك العلاقات والروابط بين الوالدين وأبنائهم يؤدي إلى انعدام الثقة والأمان فيشعر الحدث أنه غير مرغوب فيه، وهذا ينتج عنه وجود حواجز بينهم واحساس الحدث بالنبذ الاجتماعي مما يؤدي إلى خلق فجوة بين الحدث ووالديه وهذا يؤثر سلبا على حالته النفسية وعلى اصلاحه.

– عرض محتوى الحالة رقم(7):

تاريخ المقابلة: **2022/03/13**	**البيانات العامة:** **السن: 14 سنة** **المستوى التعليمي:الرابعة ابتدائي** **سبب الدخول الى المركز: خطر معنوي(هروب من**

	المنزل) مدة التواجد بالمركز: 4أشهر و 13 يوم
تدوين إجابات المقابلة حسب الفرضية الأولى:	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– شعور المبحوث عند دخوله المركز بالفرح والسعادة. – الاستقبال في المركز كان عادي. – وجود نظام داخلي للمركز ويتم فرض العقاب على كل من قام بمخالفة القوانين. – لم يتعرض للسب والشتم والضرب من طرف المربين في المركز. – في حالة حدوث شجارات أو فوضى من طرف النزلاء يقوم المربين بتهدئة الوضع بطرق سلمية والا يتم اللجوء لاستخدام الضرب. – يقوم المربين بتحقيق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري والاجتماعي. – يرى أن معاملة أغلبية المربين معه جيدة إلا أن البعض منهم يستعمل أسلوب العنف اللفظي في المعاملة لكن يرى أن هذا لمصلحتهم. – استطاع المبحوث التكيف والاندماج في المركز.	– ان احساس المبحوث بمشاعر الفرح والسعادة هو رد فعل عن اللحظة الانية والرضا التام عن دخوله المركز وهذا بسبب المشاكل التي عاشها المبحوث في كنف أسرته، فالجو المشحون بالخلافات والشجارات المستمرة والعنف يؤدي الى الضغط وزعزعة الاستقرار النفسي للأبناء هذا ما دفع الحدث الى الهروب من المنزل بحثا عن بيئة اجتماعية اخرى سليمة وخالية من النزاعات والمشاكل. – ان الرعاية داخل مركز اعادة التربية تقوم على توفر الامكانات والكوادر البشرية المتمثلة في الاخصائيين الاجتماعيين والنفسانيين والمربين الذين لهم دور فعال في عملية التأهيل واعادة ادماج الحدث الجانح ويتعين عليهم القيام بدورهم في التكفل بالحدث وحمايته وحفظ النظام الداخلي للمركز والسيطرة على سلوكات النزلاء ومن جهة أخرى يفرض على النزلاء الامتثال للقوانين الخاصة بالمركز وأن يخضعوا لاوامر المربين وهذا من أجل الحفاظ على الاستقرار وحفظ النظام. – كما يجب أن يعامل الحدث معاملة خاصة تتناسب وفئته العمرية، فالحدث يحتاج لرعاية خاصة تعيد تقويم سلوكه أكثر من التركيز على تسليط العقاب عليه، لذا يجب أن تكون أساليب معاملة الأحداث قائمة على أساس انساني وتحفظ للحدث كرامته. – ان التوافق الشخصي للحدث يتحقق من خلال قدرته على التأقلم مع الحياة الجديدة في المركز والقدرة على مواجهة المواقف الجديدة، مما يؤدي الى

	رفع مستوى تقدير الحدث لذاته، واذا تحقق الانسجام الداخلي للحدث فهذا يؤدي الى تكيفه مع البيئة الاجتماعية وقدرته على اقامة علاقات مع الاخرين والالتزام بالقيم والمعايير المجتمعية مما يدعم العملية الاصلاحية.
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمين لتقديم الدروس لتحسين المستوى فقط. – يتلقى المبحوث دروسا تعليمية داخل المركز. – لا توجد ورشات مهنية للتكوين داخل المركز. – لم يقم بأي تكوين مهني. – لا توجد مكتبة ولا تنظم مسابقات فكرية ولا محاضرات دينية في المركز. – لا يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة. – وجود مساحات مخصصة للانشطة الرياضية. – استفاد المبحوث من ممارسة الرياضة وكذلك تخلى عن السلوكات الانحرافية التي كان يقوم بها قبل دخوله المركز كما تعلم أن لا يثق في أي كان.	– يستفيد الحدث فترة مكوثه بمركز إعادة التربية من النشاط التعليمي الذي يسعى المركز من خلاله إلى تحسين المستوى الفكري للحدث ومساعدة الفئات ذو المستوى التعليمي المحدود إلى رفع مستواهم فالتعليم يساهم في تغيير نظرة الحدث للسلوك المنحرف والعزوف عنه وهذا يهيئه للاندماج من جديد في المجتمع. – ان وجود ورشات للتكوين في المركز يساعد الحدث في تنمية مهاراته وأدائه المهني ويزوده بالخبرة العملية وهذا لضمان تأهيل مهني للحدث يساعده على التكيف حتى يصبح فردا فعالا في المجتمع، وعدم وجود هذا التكوين المهني في المركز يعتبر عائق أمام تأهيله. – وجود مكتبة هي فرصة للحدث لتعلم مهارات اكتساب المعارف وتشكيل ثقافة خاصة حتى يصبح فردا مبدعا من خلال الاضافات التي تضفيها في حياته من خلال المطالعة، كما تعتبر المسابقات الفكرية حافز للحدث ويستطيع من خلالها اثبات قدراته فهي تنمي القيم التربوية والتشجيع على البحث خاصة إذا كانت هناك مكافات مادية فهذا يزيد من روح المنافسة بين النزلاء لذا يجب على مركز اعادة التربية توفير مثل هذه الأنشطة الثقافية حتى يتم استفادة الحدث من فترة بقائه في المركز، كما تعمل

	المحاضرات الدينية على نشر الوعي الديني وارشاد الحدث للالتزام بالفرائض الدينية، فكل هذه البرامج تدخل ضمن أساليب التأهيل والاصلاح. – ممارسة الحدث للنشاط الرياضي داخل مركز اعادة التربية له دور في التوافق النفسي ويعالج الكثير من الانحرافات السلوكية، فهي نشاط علاجي تحرر الحدث من التوتر وتوجيهه لبناء شخصية متزنة. – استطاع المبحوث التكيف مع الوضع الجديد داخل مركز اعادة التربية من خلال مساعدته على استعادة قدراته واكسابه اتجاهات ايجابية بعد أن كان يعيش حالة من اللاتوازن و الاضطراب في أسرته. كما أصبح لا يضع ثقته في الاخرين وهذا يدل على فقدانه الشعور اتجاه الاخرين فاهمال أسرته له كان سببا في انسحابه من العلاقات الاجتماعية.
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقته في الجلوس مع باقي النزلاء أو ممارسة الرياضة وأحيانا يتعاون مع الموظفين في تنظيف الساحة أو القيام بأشغال أخرى. – تم تشخيصه من طرف مختص نفسي عند دخوله المركز وبعد ذلك لم يتلقى أي علاج نفسي كما أنه لم يستفد من العلاج النفسي للتغلب على القلق والتوتر. – علاقته جيدة مع المربين. – تلقى فحوصات طبية مرة واحدة فقط كما أنه لا توجد فحوصات مستمرة ودورية. – الوجبات اليومية المقدمة له سيئة. – لا يوفر المركز كل احتياجات المبحوث من مأكل وملبس وأفرشة.	– الأنشطة والبرامج التي توفرها مراكز اعادة التربية هي جزء من عملية الاصلاح وهي تساعد الحدث على ملء وقت الفراغ واستغلاله كما ان اشراكه في القيام ببعض الأشغال يصقل مهاراته ويجعله يعتمد على نفسه. – ان تشخيص الحدث هو بمثابة تقييم نفسي لحالته التي يكون عليها عند دخوله لمركز اعادة التربية وهذا يساعد على التعرف على مشاعره وسلوكاته واتجاهاته لذلك يعتبر التشخيص النفسي مهم لتحديد المشكلات النفسية التي يعاني منها النزيل والتي من خلالها يتم تحديد العلاج النفسي الملائم لكل حدث في المركز، لهذا يجب تنفيذ خطط للعلاج المعرفي السلوكي للحدث لمعرفة العوامل المؤدية لارتكابهم السلوكات غير سوية ثم بعد ذلك تصحيح هذه السلوكات

	الخاطئة وتعديلها. – ان العلاقة بين الحدث والمربين والمختصين الاجتماعيين والنفسيين له دور فعال في قدرة الحدث على للتغلب على مشاكله فاذا كانت علاقة ايجابية فهذا يولد لدى الحدث الاحساس بالامان والامن والثقة اتجاه المربين. – يحتاج الحدث داخل مركز اعادة التربية لفحوصات طبيبة دورية وعلى فترات منتظمة من أجل تشخيص الامراض التي قد يعاني منها الحدث لاتخاذ الاحتياطات اللزمة قبل اصابته حفاظا على صحته الجسمية والنفسية. – إن سوء الوجبات المقدمة للحدث تشكل مصدر خطر على صحة الحدث وتراجع نفسيته كما أن النقص للعناصر الغذائية الأساسية يؤدي إلى الإصابة بالأمراض مما يؤثر على قدرات الحدث لذلك يجب الاهتمام بنوعية الوجبات المقدمة ومحاولة تقديم غذاء صحي متوازن للنزلاء. – تقع على مسؤولية مركز اعادة التربية توفير الحاجات الاساسية للحدث فهو يحتاج الى اشباع هذه الحاجات لقيام جسمه بوظائفه الكاملة وعليه يجب تحسين الظروف المعيشية والسعي لتقديم أفضل الخدمات للنزلاء في المركز.
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– أسرة المبحوث لا تعلم بدخوله لمركز اعادة التربية. – لا يتواصل المبحوث مع أسرته بسبب هروبه من البيت قبل دخول المركز. – انقطعت علاقته بأسرته قبل دخوله المركز.	– كانت الظروف الاسرية سببا في هروب المبحوث من المنزل بسبب افتقاده الحب والأمان والرعاية فكان الجو الأسري السلبي الذي عاشه داخل اسرته سبب في البحث عن بديل يحتويه، فكل مايلاحظه الابن من سلوكات واساليب تعامل بين والديه يؤثر في نفسيته وتصرفاته مما نتج عنه تطبع سلوك الابن

– لم يتلقى اي زيارة من طرف أسرته، كما أن أسرته لا تتكفل به.	بهذه الصفات السيئة فيفقد الابن احترامه لوالديه ويتخذ القسوة أسلوبا لحياته مما يزرع الكراهية في نفسيته ويفقد انتمائه لاسرته فتتكون بذلك شخصيته غير السوية، فتصبح هذه الفئة من الابناء اكثر عرضة للانحراف مما يسبب دمار لحياتهم الاجتماعية، كما أن انعدام التواصل مع المبحوث مع أسرته يجعله يبحث عن التوجيه خارج مجال هذه الأسرة فاهمال الوالدين لابنهم يعتبر شكل من اشكال الاساءة النفسية له، وعليه استطاع المبحوث التكيف في المركز لأنه وجد مكانته فيه ووجد مايشبع حاجاته النفسية والاجتماعية المفقودة في اسرته.

– عرض محتوى الحالة رقم(8):

تاريخ المقابلة: **2022/11/15**	**بيانات عامة:** **السن: 17سنة** **المستوى التعليمي:ثالثة متوسط** **سبب الدخول الى المركز: سرقة هاتف نقال** **مدة التواجد بالمركز: شهرين و 28 يوم**
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الأولى:	**الأفكار المحورية وتحليلها**
–شعور المبحوث بالقلق وكان مصدوما عند دخوله المركز. – كان الاستقبال بطريقة لائقة وجيدة من طرف المربين مما بعث في نفسه الشعور بالارتياح. – وجود نظام داخلي وقوانين خاصة بالمركز. – يتم استعمال أسلوب الضرب أو ايداع تقرير سلبي حول الحدث الذي خالف	– ان دخول الحدث الجانح لاول مرة لمركز اعادة التربية يجعله يعيش مشاعر مختلطة بسبب حالته الشعورية التي تحمل أفكار مزعجة بشأن مستقبله وحول البيئة الاجتماعية الجديدة التي يحمل عليها تصورات سلبية وخاطئة فهذه الافكار والمشاعر السلبية التي تنتابه كانت نتيجة الحادث الصادم الذي تعرض له، لذلك يجب أن يكون المربين والموظفين الذين هم في واجهة المركز على علم بأساليب استقبال الحدث ومعاملته معاملة تليق به

النظام الداخلي للمركز. – لم يتعرض للسب والضرب منذ دخول المركز. –عند حدوث أعمال شغب يحاول المربون تهدئة الوضع والا يتم اللجوء للضرب والسب. – بعض المربين يقومون بخلق الجو الملائم للتوافق الاجتماعي. – المعاملة داخل المركز جيدة من طرف بعض المربين. – لم يستطع المبحوث التكيف والاندماج مع الوضع المعيشي في المركز.	نظرا لأهميتها البالغة والأثر الذي تتركه في نفسية الحدث وعليه يجب القيام بعمل يرتقي الى تقديم مستوى خدمات ذات فعالية واثر ايجابي فالصورة التي تترسخ في ذهن الحدث حول المركز تبدأ من يوم دخوله. – يبنى نظام مركز اعادة التربية في الأساس على مبدأ الانضباط فوجود قوانين داخل المركز ينظم العلاقات بين الاحداث وهناك عدة أساليب ممارسة لتحقيق الضبط والاستقرار يستخدمها بعض المربين في حالة قيام النزلاء بأعمال شغب أو فوضى داخل المركز من بينها التأديب بالضرب لحل المشاكل والسيطرة على التصرفات الخاطئة وهذا يلحق الاذى بالحدث ويعوق نموه مما ينتج عنه حدث عدواني. – ومن جهة أخرى فانه يجب أن يكون المربين والمختصين الذين هم على تواصل يومي واحتكاك بالحدث داخل المركز ذوي كفاءة عالية وتكون لهم مهارات شخصية كافية لكيفية التعامل مع الحدث فلا يجب أن ينحصر دورهم في الدور الاحتجازي ومراقبة سلوك الحدث فقط بل يجب تصحيح سلوك الحدث وحمايته وتطوير شخصيته، فيعتبر دور المربين قاعدة داعمة للعملية التربوية من خلال العلاقات و التفاعل الايجابي بين الحدث والمربي و علاج الأخطاء السلوكية التي تخلق لدى الحدث الإحساس بالتكيف ومنه الى الاندماج الاجتماعي ، فالعجز في أداء المربين لمهامهم ووظيفتهم في توجيه سلوك الحدث يؤدي الى شعوره بأن دخوله المركز مجرد تجربة سلبية لم

	يستفد منها شيئا.
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمين لتقديم الدروس لتحسين المستوى. – لا يواصل المبحوث تعليمه في المركز. – لم يقم بأي تكوين مهني كما أن المركز لا يتوفر المركز على ورشات تكوينية. – لا توجد مكتبة في المركز. – لا توجد مسابقات فكرية ولا حلقات ديني للنصح والإرشاد في المركز. – يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة كما أنه كان مداوما عليها قبل دخوله المركز. – يحرص بعض المربين على قيام صلاة الجماعة ويمتنع البعض على أدائها جماعة. – وجود مساحات خاصة لممارسة الرياضة كما توجد قاعة تتوفر على بعض المعدات الرياضية، والمبحوث لا يقوم بالرياضة بسبب ظروفه الصحية. – المبحوث غير راضي عن برامج التكوين الموجودة في المركز لأنه لا يوجد أي برامج ويرى أن المركز عبارة عن مؤسسة عقابية. –فيما يخص الإضافات التي تعلمها في المركز قال أنه تعلم من خطئه وأنه لن يكرر مثل هذا السلوك.	– المبحوث لا يواصل تعليمه داخل المركز بسبب عدم وجود تعليم لجميع المستويات فلا يوجد الصف الدراسي المناسب للحدث لأن المركز يقدم دروسا في التعليم العام فقط وفي بعض المواد بسبب عدم اتباع برنامج مسطر للتدريس، كما لا يوجد تكوين ولا ورشات لتعلم مهن يستفيد منها المبحوث والتي تساعده في الاعتماد على نفسه وتسهل عليه الحصول على مصدر رزق بعد الافراج عنه ويمكن القول أن مركز اعادة التربية هو مؤسسة اصلاحية تستند اليها مهمة التأهيل وهي مكان يتم فيه علاج الحدث المنحرف فلا يمكن تحقيق التأهيل بالوسائل والاستراتيجيات التقليدية في ظل التطورات الحاصلة في المجتمع. – يجب على مركز اعادة التربية توفير مكتبة مع ضرورة الزام النزلاء الأحداث على استخدامها ليتم الاستفادة منها فهي تحفز الحدث على حب الاستطلاع وتنمية طموحاته وتطوير طريقة تفكيره فهي ذلك الجانب الثقافي الاجتماعي الذي ترتكز أهدافه على تأهيل واصلاح الحدث. – المسابقات الفكرية من البرامج التثقيفية والانشطة الترفيهية التي يمكن أن يستفيد منها الحدث في رفع مستوى قدراته وتفتح افاق فكرية جديدة له، كما تبث روح الحماس والنشاط وتقضي على الضجر والروتين، كذلك الحلقات الدينية تفيد في ترسيخ القيم والفضائل الدينية ونشر التوعية

	الدينية بين النزلاء ولها اثر فعال في استئصال العوامل الإجرامية لذا يجب القيام بمثل هذه المحاضرات بالتعاون مع مختلف الجمعيات وإقامة أيام تحسيسية وتوعوية لنصح النزلاء وتوجيههم نحو الطريق الصحيح. – يقوم المبحوث بأداء الصلاة وهذا يدل على استقامته فالصلاة لها اهمية بالغة في حياة المراهق باعتبارها يقظة الضمير وتقوم الوازع الأخلاقي لديه فهي أساس صلاح الحدث تضمن له حياة مستقرة وهادئة وتعلمه التخلي عن العادات السيئة وبذلك يصبح الحدث منضبطا وملتزما ويبتعد عن السلوكات المنحرفة، ويوجد من المربين من يمتنع عن أداء الصلاة جماعة مع الأحداث وهذا مشكل عويص يبين جهل المربين لاساليب التواصل واداب التعامل وتغافلهم عن مبادىء معاملة الاحداث فينتج عنه شعور الاحداث بالتهميش والنقص فمن المهم اشراك الأحداث في جميع الانشطة والبرامج الموجودة في المركز. – ممارسة الرياضة بالنسبة للحدث هي تنفيس عن الضغوطات النفسية والاجتماعية التي يعيشها داخل مركز اعادة التربية، وامتناع المبحوث عن القيام بالنشاطات الرياضة كان بسبب اصابته بكسر على مستوى الكتف وبهذا لم يستفد هذا المبحوث من أدنى برنامج اصلاحي الذي قد يساعده على الاندماج والذي من شأنه أن يخفف عليه الضغط ويخلصه من التوتر، كما يرى أن مركز اعادة التربية هو مؤسسة عقابية تنحصر وظيفتها في إيقاع العقوبة فقط وليس مكان للإصلاح وهذا أفقده الثقة في نفسه والشعور

	بالدونية. –بعدما دخل المبحوث للمركز وجرب أسلوب المعيشة فيه عرف قيمة أسرته فاعترف أنه ندم على سلوكه المنحرف كما تعلم من خطئه وهذا مؤشر على أنه استطاع مركز اعادة التربية تقويم سلوكه واصلاحه.
تدوين اجابات المقابلة حسب الفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقت فراغه بالجلوس فقط مع صديقه في المركز دون القيام بنشاطات أخرى بسبب وضعه الصحي. – تم تشخيصه من طرف أخصائية نفسية عند دخوله المركز لمرة واحدة فقط. – ساعده العلاج النفسي في التغلب على القلق والتوتر لفترة مؤقتة فقط في بداية تلقيه العلاج. – علاقته جيدة مع بعض المربين والبعض الآخر علاقة نفور فهو يتجنب التكلم معهم. – تلقى فحوصات طبية بسبب تعرضه لكسر على مستوى كتفه حيث تم إعطائه فقط بعض الأدوية فلم يتم التكفل به داخل المركز لنقص الإمكانيات وقلة خبرة الطاقم الطبي. – الوجبات المقدمة في المركز سيئة جدا. – لا يوفر المركز الحاجات الأساسية للحدث من أكل وملبس وأفرشة، فالوجبات غير كافية و الافرشة قديمة وغير نظيفة.	– يجب شغل وقت الفراغ عند الحدث لأن هذا يدخل ضمن مجال التهذيب والتأهيل فعدم استغلال وقت الفراغ يدفع الحدث للتفكير في السلوكات المنحرفة أثناء فراغه لذا يجب الاهتمام بتوفير البرامج التربوية والانشطة الترفيهية ومختلف النشاطات التي تعود بالنفع على الحدث بهدف تعديل سلوكه. – العلاج النفسي له أثر فعال في تخطي الصدمات النفسية حيث تلقى المبحوث تقييم نفسي عند دخوله المركز والذي ساعده على إزالة التوتر والقلق لكن لم تكن هناك متابعة نفسية مستمرة لهذا الحدث فسيطرت عليه مرة أخرى تلك المشاعر السلبية فلم يستطع التعامل مع هذا الموقف وهذا ما أدى به إلى عدم قدرته على التأقلم في المركز. – إن التواصل الايجابي بين المبحوث والمربين يحقق نوعا من الراحة النفسية والتوازن يساعده في التخلص من الأفكار السلبية ومساعدته على مواجهة الضغوطات ويكمن هنا دور الأخصائي الاجتماعي الذي يقوم بتوجيه النصائح والإرشادات ومساعدة الحدث على حل مشاكله والتغلب على المواقف الصعبة التي تواجهه.

	– الرعاية الصحية للحدث تكون باخضاعه للعلاج والتكفل به في حالة اصابته بالأمراض فتوفير الحماية الصحية للحدث من مهام المركز الا أنه لم يتم التكفل بالمبحوث داخل المركز لقلة الامكانيات المادية وعدم توفر المعدات الطبية اللازمة اضافة الى عدم وجود طبيب مختص فلم يكن هنالك خدمات طبية شاملة فقد تم نقل المبحوث من طرف أسرته الى عيادة خاصة وتم التكفل بمصاريف العلاج من طرف أسرته ومن هنا يتبين وجود اهمال طبي ونقص شديد في مستوى الخدمات الصحية المقدمة في المركز مما يؤثر على الصحة الجسمية والنفسية للحدث. – الوجبات الغذائية غير متوازنة والسيئة للحدث تؤثر على صحته حيث أن اقتصار هذه الوجبات على العجائن فقط ينعكس على صحة الحدث لأنها تسبب مشاكل على مستوى الجهاز الهضمي وبالتالي تؤثر على عمل الكولون وتهيجه وهذا يؤثر في الحالة النفسية للحدث ويسبب التوتر والقلق، فالخدمات المقدمة في مجال الاطعام داخل المركز رديئة وهذا يرجع لسوء التسيير والاهمال، كما أن اهمال النظافة في الأفرشة يسبب أمراض جلدية ومشكلات صحية أخرى، إضافة الى أن عدم توفير المركز للحاجات الأساسية للحدث وحرمانه من أبسط حقوقه ينمي لديه الشعور بالتهميش والضعف وقلة قيمته فتقصير المركز في توفير هذه الاحتياجات للحدث وعدم إشباعها يعكس تدني الخدمات في المركز وهذه تعبر عن مشكلة اجتماعية كبيرة، فيجب الاهتمام والحفاظ على صحة الحدث باعتباره

	عنصر ضعيف عاجز عن الاهتمام بنفسه.
تدوين اجابات المقابلة الخاصة بالفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– ردة فعل أسرة المبحوث كانت بالقلق والحزن عند دخوله المركز. – طبيعة علاقته بأسرته بعد دخوله المركز لم تتغير فزادت محبتهم واهتمامهم به. – يتلقى الزيارة من طرف أسرته كل أسبوع. – يسمح بزيارة أسرهم من طرف الموظفين كما يتم تسهيل إجراءات الدخول. – تتكفل أسرته به وتلبي جميع احتياجاته الضرورية منذ دخوله المركز.	الأسرة أهم نظام اجتماعي والعنصر الأساسي في تكوين شخصية الفرد فهي توجه نمو الطفل وأنماطه السلوكية كما تخصص لكل فرد من أفرادها حقوق وواجبات، إلا أن إغفال الأسرة عن مراقبة ابنها وضبط سلوكه يؤدي به إلى الهلاك والضياع خاصة عند احتكاكه برفقاء السوء والتأثر بهم، فأصدقاء السوء لهم دور في رسم سلوكات المراهق وتكوين ثقافة فرعية خاصة بهم مما يدفعه إلى الجنوح. – شعر أفراد أسرة المبحوث بالقلق والحزن عند دخوله المركز بسبب خوفهم عليه وهذا رد فعل طبيعي بالنسبة لأسرة تخاف على أبنائها واستمرت علاقة المبحوث مع عائلته حتى بعد دخوله المركز فزاد اهتمام أسرته به كما تلقى كل الاهتمام والدعم من طرف والديه وهذا يقوي التواصل ويوثق العلاقة بين الأسرة والمبحوث. – فالعلاقة بين المبحوث وأسرته تظهر عبر ممارسات محددة من خلال أساليب المعاملة واحتواء هذا الفتى من طرف أسرته عند تعرضه للمواقف الصعبة فهذا العلاقة الوثيقة لها دور في مساعدة المبحوث على تخطي السلوكات المنحرفة.

-عرض محتوى الحالة رقم(9):

تاريخ المقابلة: **2022/11/16**	**بيانات عامة:** **السن: 17 سنة** **المستوى التعليمي: أولى متوسط** **سبب الدخول الى المركز:(سرقة، الضرب والجرح العمدي)** **مدة التواجد بالمركز: 3أشهر و 22 يوم**
تدوين المقابلات الخاصة بالفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– شعر المبحوث أنه في حلم عند دخوله المركز، لم يكن في وعيه بسبب تعاطيه المخدرات، كانت مشاعره مختلطة. – تم استقباله في المركز من طرف مربي بطريقة جيدة. – وجود نظام داخلي وقوانين خاصة بالمركز من بينها احترام المربين وعدم القيام بالمشاكل. – في حالة مخالفة لإحدى هذه القواعد يتم تهديدهم بوضع تقرير سلبي أو بالضرب. – لم يتعرض المبحوث للسب والشتم ولا للضرب منذ دخوله المركز. – في حالة افتعال المشاكل والقيام بأعمال شغب يتم معاقبتهم باستخدام العنف الجسدي. – لم يتعرض للضرب أو السب من طرف المربين. – يساهم المربين في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري و الاجتماعي من خلال نصحهم وتوجيههم. – معاملة المربين مع المبحوث جيدة فلم	– إن تناول المخدرات والإدمان عليها يعتبر من الأمراض الاجتماعية التي تترك آثارا جسيمة على الصحة الجسمية والعقلية والنفسية للمراهق فهي تؤدي إلى ضعف التركيز واضطراب في إدراك الواقع وتؤثر في الحالة الميزاجية فيصبح المراهق غير قادرا على التحكم في الأمور بشكل صحيح وتختلط لديه المشاعر، ولهذا كانت مشاعر المبحوث ممزوجة بين الفرح والقلق بسبب اضطراب وعيه. – كانت طريقة استقبال المبحوث في مركز إعادة التربية جد لائقة فتم الاهتمام به والتقرب إليه من طرف المربي فبقدر مايعطي المربين اهتمام بالحدث في بداية دخوله للمركز كلما استجاب للتكيف ويكون ذلك متغيرا هاما في تقويم سلوك هذا الحدث وعليه فمعرفة الأسلوب المناسب والاستعداد الشخصي للتعامل مع الحدث يترك انطباع ايجابي لديه. – توجد مجموعة من القواعد والقوانين التي يسعى من خلالها المركز إلى تنظيم العلاقات بين أفراده وحفظ النظام و يتم فرض عقوبات رادعة لكل من يتجاوز حدود هذه القواعد ولكل من لم يلتزم بها

يتعرض لأي كلام جارح منذ دخوله المركز. – استطاع المبحوث التكيف مع أسلوب المعيشة والتأقلم داخل المركز.	ومن بين هذه القواعد الواجب احترامها هي عدم افتعال المشاكل واحترام المربين، واعتماد الضرب كوسيلة تربوية مع الحدث يؤدي إلى تكوين شخصية حاقدة سلبية لذلك يجب اللجوء إلى أساليب معاملة أخرى والاستعانة بالعقوبة الجسدية كحل نهائي لأن الضرب يجعل الحدث يعيش حالة من القلق وقد يمنعه ذلك من تجاوز أخطائه، وفيما يخص المبحوث فصرح بأنه لم يتعرض للعنف سواء اللفظي أو الجسدي منذ دخوله المركز وهذا يبين أن سلوكات الحدث داخل المركز لها علاقة بأسلوب معاملة المربين وأنه يتم معاملة الحدث حسب مايصدر منه من سلوك، كما أن المربين يحرصون على تحقيق التوافق للحدث داخل المركز من خلال قدرتهم على التأثير الايجابي ومهاراتهم كمربين فعالين في عملية التقويم وتدريب الحدث على التحكم في السلوك الصحيح للتنسيق وتحقيق الانسجام من خلال زرع الصفات الايجابية كالشعور بالمسؤولية وضبط النفس و من أجل توافقه، فالتوافق يعكس قدرة الحدث على إشباع حاجاته داخل المركز وقدرته على حل صراعاته الداخلية لضمان استقراره النفسي من أجل مواجهة الظروف والمواقف الصعبة. فأداء المربي لدوره التربوي ومساعدته للحدث على تجاوز العقبات والاعتماد على أساليب التربية الايجابية يحفزه على تحسين سلوكه مما يساهم في الاستجابة والمرونة في التفاعل ومن ثم تقويم سلوك الجانح وإعادة إدماجه اجتماعيا، وبهذا استطاع المبحوث التكيف مع أسلوب المعيشة في المركز لأنه وجد الدعم الاجتماعي والنفسي من

	طرف المربين و أسرته.
تدوين المقابلات الخاصة بالفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمين لتقديم دروس لتحسين المستوى فقط دون الأخذ بعين الاعتبار المستوى التعليمي، وتكون الدراسة ثلاثة مرات في الأسبوع فقط. – يتلقى المبحوث دروسا تعليمية داخل المركز حيث يتم تحفيظهم للسور القرآنية وتعليم القراءة والكتابة. – لا توجد ورشات مهنية للتكوين داخل المركز ولم يقم المبحوث بأي تكوين. – لا توجد مكتبة في المركز ولا تنظم مسابقات فكرية ولا حلقات دينية. – يقوم المبحوث بأداء فرض الصلاة منذ دخوله المركز. – يحرص المربين على أداء الصلاة وقيام صلاة الجماعة في بعض الأحيان. – توجد مساحات مخصصة لممارسة النشاطات الرياضية. – استفاد المبحوث من برامج التكوين المتوفرة في المركز من خلال حصة الرياضة والسباحة، وهو راضي على هذه البرامج كما أثنى على معاملة المربين معه و صرح أنه منذ دخوله المركز استقام واستطاع التغلب على حالات القلق. الاضافات التي تعلمها المبحوث هي أن المركز كان سببا في توقفه عن تعاطي المخدرات وعن التدخين.	– حرصا على تجسيد عملية التعليم داخل مركز إعادة التربية تم تخصيص ساعات في الأسبوع لتقديم دروس للأحداث النزلاء من أجل تحسين المستوى التعليمي للفئة التي تخلت عن مقاعد الدراسة ولم تكمل تعليمها قبل دخول المركز، فالتعليم يسمح بتحسين مستوى المعرفة للحدث وإعداده للحياة الاجتماعية وتدعيمه بالقيم والاتجاهات الصحيحة، لكن يؤخذ على هذا التعليم أنه لا يتبع مناهج دراسية منظمة ومتسلسلة مثل التي تنتهجها المؤسسات التعليمية، وبالرغم من ذلك يتم استفاد المبحوث من التعليم في المركز من خلال تلقين دروس في اللغة العربية مما أكسبه مهارات لغوية وتحفيظ القران الذي يساعده في إعادة إصلاح مختلف الاتجاهات والقيم الخاطئة التي انحرفت عن المسار القويم. – إن إيداع الحدث في مركز إعادة التربية من خلال تكييف برامج للتكوين المهني وفتح ورشات لتعلم حرف معينة حسب رغبة الحدث يتيح للحدث تعلم مهارات مهنية من خلال تلقينه دروس نظرية وتدريبه على حصص حول حرفة معينة مما يساعد على إدماجه من الناحية السوسيو–مهنية ،وعليه يجب أن يكون تجسيد فعلي لمختلف برامج التكوين المهني لأنه يعتبر جزءا من عملية الإصلاح وإلا ستكون صعوبة في عملية إعادة التأهيل. – القراءة والمطالعة من الأساليب الأساسية لاكتساب المعرفة والرقي الفكري فهي فرصة

	لاستفادة الحدث أثناء مكوثه في المركز واستغلال وقت فراغه في أمور جدية وبالرغم من أهميتها ودورها الفعال إلا أن المركز لا يتوفر على مكتبة وهذا يعبر عن نقص البرامج الموجودة فيه، خاصة أن فئة الشباب هي أهم فئة من فئات المجتمع التي تساهم في تقدم وتطور المجتمع لهذا يجب إعدادها وإكسابها مايلزم من المعارف لإعادة تنظيم سلوكها. – القيام بالأنشطة العلمية تغرس اتجاهات فكرية جديدة لدى الأحداث وكذلك الحلقات الدينية تدعم وترسخ القيم الدينية لديهم لهذا فالمسابقات والحلقات تعتبر عمل بيداغوجي له أثر كبير في تعديل السلوك المنحرف للحدث فالتغاضي عن توفير هذه المسابقات يجعل مركز إعادة التربية عبارة عن مؤسسة عقابية لا تقوم بمهمتها في التأهيل وإنما هدفها هو فرض العقوبة بدون جدوى. فيجب على القائمين على مركز إعادة التربية تنظيم مثل هذه النشاطات الفكرية للارتقاء بالمستوى الثقافي والفكري وتشجيع النزلاء حتى يكونوا أفراد أكفاء. – بدأ المبحوث بأداء فرض الصلاة منذ دخوله المركز وهذه تعتبر خطوة ايجابية تبين قابليته للتأهيل وقدرته على تغيير سلوكه المنحرف فالصلاة تزرع الدوافع الايجابية في نفس الحدث كما أن حث المربين على أدائها وحرصهم على صلاة الجماعة يؤدي الى ترسيخ العقائد الايمانية وحماية الحدث من العود الى طريق الانحراف وضبطه عن السلوكات غير السوية. – تساعد الرياضة المبحوث في التكيف مع الجماعة واكتساب المهارات الحركية من خلال

	تنوع الأنشطة الرياضية كما وجد المبحوث راحته أثناء حصة الرياضة لانها تتيح له الفرصة في الاحساس بالاستمتاع وتفريغ مابداخله من الانفعالات المكبوتة مما يخفف عنه الضغوطات ويشعره بالرضا النفسي . -أبدى المبحوث رأيه عن برامج التكوين داخل المركز فصرح أنه راضي عن البرامج فتوفر بعض النشاطات الرياضية ومعاملة المربين معه بطريقة جيدة تعتبر من الجوانب الايجابية التي يراها أنها ساعدته على تخطي بعض الصفات السلبية فتعتبر البيئة الايجابية التي تشمل المعاملة الجيدة داعم أساسي لمساعدة الحدث على ادارة قلقه وتقبل الانتماء مما يساعده على التأهيل، وعن الاضافات التي تعلمها في المركز قال أن المركز كان حاجزا بينه وبين تعاطيه للمخدرات والتدخين وهذه خطوة هامة لاقلاع المبحوث عن مثل هذه السلوكات الانحرافية.
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
- يقضي المبحوث وقته في الجلوس مع النزلاء وفي بعض الأحيان يجلس مع المربين ويلعب " الدومينو" معهم. - تم تشخيصه من طرف أخصائي نفسانية عند دخوله المركز وتلقى كذلك العلاج النفسي العديد من المرات كما صرح أنه استفاد من العلاج النفسي للتغلب على حالات القلق والضغط. - علاقة جيدة مع المربين مبنية على الاحترام كما تلقى الدعم المعنوي من طرف بعض المربين والطبيبة النفسانية. - تلقى فحوصات طبية عدة مرات فكانت	- لا يوجد في المركز الكثير من البرامج التأهيلية التي يمكن أن يقوم بها المبحوث أثناء وقت فراغه لذلك يقضي المبحوث وقته فقط في الجلوس مع باقي النزلاء مما يؤدي بالملل كما يعتبر اهدار للوقت في حين أنه قادر على العطاء واستثمار وقته في أمور تعود عليه وعلى المجتمع بالنفع وهذا يعتبر من أهم الأسباب التي تؤدي الى عدم فعالية التأهيل وعدم قدرة الأحداث على التكيف داخل المركز لذلك يجب وضع اليات وبرامج هادفة يستفيد منها الحدث في تصحيح سلوكاته. - العلاقة الايجابية بين المبحوث والمربين تساعد المبحوث على اكتسابه الثقة بالنفس واحساسه

هناك متابعة طبية بسبب أنه كان يتعاطى المخدرات فكان بحاجة الى الدواء حتى يستطيع التخلص من حالة الادمان. – الوجبات المقدمة لهم في المركز أغلب الأحيان سيئة . – لايوفر المركز الحاجات الأساسية من أكل وملبس وأفرشة.	بالراحة النفسية داخل المركز وتعلم مهارات التواصل الاجتماعي مما يساهم في تخليه عن السلوكات المنحرفة. –ان الأعراض الانسحابية التي كان يعاني منها المبحوث عند دخوله المركز بسبب انقطاعه عن استهلاك المخدرات أدى الى الزام الفاعلين في المركز بضرورة التكفل به لمساعدته على التخلص من الحالة النفسية التي كان يعاني منها لهذا كانت هناك متابعة طبية وتقديم الادوية حتى يتم التخفيف من مضاعفات الادمان ومساعدة المبحوث للتخلص من التقلبات الميزاجية وتحقيق التوازن النفسي. – ان الوجبات السيئة المقدمة في المركز تعكس انخفاض مستوى الخدمات والنظام الغذائي السيء الذي يؤثر على البنية الجسمية للحدث مما يؤدي الى مشاكل صحية خاصة وأن الأحداث في هذه المرحلة العمرية يحتاجون لنظام غذائي متكامل ومتوازن لدعم نموهم. – لا يوفر المركز كل الاحتياجات الضرورية للحدث مما يشعره بعدم الاستقرار وهذا يعبر عن ضعف اساليب الرعاية ونقص التكفل بالاحداث مما يعكس سوء الظروف المعيشية داخل المركز.
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– كان رد فعل أسرته عند دخول المركز بالتوبيخ ولومه على أفعاله. – علاقته جيدة مع أسرته بعد دخوله المركز. – يتلقى زيارات من طرف أسرته واقاربه. – يسهل القائمون على المركز اجراءات	– ان توبيخ ولوم المبحوث من طرف والديه كان من أجل اشهاده على سلوكاته الخاطئة والمنحرفة وهذا يمكن أن يكون للمبحوث بمثابة وسيلة لتصحيح سلوكاته فالاسرة ملزمة بتقديم النصائح وتوجيه ابنها وغرس القيم الأخلاقية فيه، لهذا كانت ردة فعل والديه قاسية بسبب خوفهما الشديد

دخول اسرة الحدث. – يتواصل المبحوث مع اسرته عبر الهاتف. – تتكفل أسرته به وتلبي جميع احتياجاته منذ دخوله المركز.	على ابنهما. – ان مرحلة المراهقة من اهم المراحل التي يتم فيها البناء النفسي الوجداني فالعلاقة القوية التي تربط المبحوث مع اسرته تجعله يحس بالإشباع والرضا وتحقيق التوازن الانفعالي، كما أن تلقي المبحوث لزيارات من طرف اسرته واقربائه يبعث في نفسه الطمأنينة و يحس بالدعم الاجتماعي مما يعزز ثقته بنفسه. –كما أن التواصل بين المبحوث وأسرته يقوي العلاقة فيما بينهم ويساعد المبحوث بانتمائه لأسرته مما يخلق حالة توافقية، كما أن اشباع الاحتياجات المادية يشعره بأنه موضع قبول وتقدير من قبل أسرته مما يساعده على نمو صحته الجسمية والنفسية بشكل صحيح و يساهم في اصلاحه وتأهيله الى الحياة الاجتماعية بعد خروجه من المركز.

– عرض محتوى الحالة رقم(10):

تاريخ المقابلة: **2022/11/16**	**بيانات عامة :** **السن: 15 سنة** **المستوى التعليمي: الخامسة ابتدائي** **سبب الدخول الى المركز: ضرب الأصول، حيازة المخدرات)** **مدة التواجد بالمركز: 3أشهر ونصف**
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الأولى	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– كان شعور المبحوث عند دخوله المركز شعور عادي لم يقم باي ردة فعل. – كان الاستقبال غير جيد فكانت طريقة استقباله غير لائقة كما تم تجاهله من طرف المربين عند دخوله المركز.	– عدم اهتمام واكتراث المبحوث عند دخوله المركز يعكس تبلد المشاعر وانعدامها وهذه الحالة النفسية لها علاقة بالظروف الأسرية والاجتماعية التي عاشها المبحوث قبل دخوله للمركز فأصبح لا يتأثر بالمواقف التي يتعرض لها في حياته.

– وجود نظام داخلي وقانون في المركز وعند مخالفة إحدى هذه القوانين يتم معاقبة المخالفين . – تعرض المبحوث للسب والشتم والضرب من طرف المربين بسبب الشجار الذي وقع بينه وبين المربين. – في حالة حدوث شجارات وأعمال شغب أو عدم الاستجابة للتعليمات في المركز يتم استعمال الضرب بالعصا والسب ويتم وضع تقرير سلبي بالنزيل. – يرى المبحوث أن المربين لا يحرصون على خلق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي. – معاملة المربين سيئة معه. – لم يستطع المبحوث التكيف مع أسلوب المعيشة في المركز.	– لم يتم استقبال المبحوث بطريقة لائقة مما قد يترك اثارا سلبية في نفسية المبحوث وانطباع سيء لديه وهذه الصورة السلبية التي تتشكل عند المبحوث بطريقة آلية ستكون عائق على تكيفه في المركز وعلى علاقته مع المربين، وهذه الطريقة البيداغوجية التي يستخدمها المربين تدل على نقص ثقافة التعامل عند المربين مع النزلاء وضعف تكوينهم وقلة كفاءتهم. –ان وجود نظام وقوانين خاصة بالمركز تعتبر بمثابة الضابط الداخلي لسلوك الأحداث داخل المركز والمرجع الذي يستدل به عند تحديد الحقوق والواجبات لذلك فعدم احترام هذه القوانين وعدم الالتزام بها يؤدي الى تقرير العقاب لكل لم خالفها حتى لا يكون هناك فوضى ولحفظ النظام والاستقرار داخل المركز. – ان تعرض المبحوث للسب والشتم والضرب من طرف المربين يدل على أساليب المعاملة المتبعة داخل المركز والتي تتسم بالعنف بمختلف أنواعه وهذا الأسلوب التربوي يعتبر خاطئا لتقويم سلوك المبحوث وتوجيهه، فالضرب وسيلة سيئة في التربية وتعرض الطفل الى الضرب يجعله يكن مشاعر الغضب والكره اتجاه المربين هذه المشاعر السلبية تتحول الى سلوك عدواني لديه، فاسلوب الضرب لا يحل المشكلاب السلوكية لدى الطفل كما أن العنف اللفظي يؤدي الى أضرار نفسية جسيمة فهو يعيق النمو النفسي وتنشأ لديه مشكلات نفسية كالاحباط والتمركز حول الذات، فالقسوة والتعسف في المعاملة تنتج شخصية عنيدة وعدوانية وتجعل الطفل يشعر بالنقص وتنعدم لديه المشاعر.

	– عدم حرص المربين على تحقيق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي يعني عدم اهتمام المربين بالجانب النفسي للحدث ونقص التفاعل في العلاقات بين المبحوث والمربين كما أنه لا يتم استخدام أساليب وبرامج تهدف الى خلق الانسجام داخل المركز فقد يكون هذا بسبب اسلوب التربية الخاطئة التي تؤثر في التكوين النفسي والاجتماعي للحدث وكذلك غياب التوجيه من طرف المربين فالتوافق يقوم على اساس التغيير في سلوك الحدث واتجاهاته وتفكيره ولا يتحقق التوافق الاجتماعي الا إذا تحقق التوافق الشخصي ، وهذا يكون باشباع الحاجات النفسية والاجتماعية والتي بدورها تؤدي الى تحقيق التكيف للحدث داخل المركز. – يعتبر الطاقم البيداغوجي العنصر الفعال في تحقيق عملية التهذيب والتقويم للاحداث فتتمثل مهمتهم في مساعدة الحدث على تقبل القيم الجديدة في المركز ومساعدته في التخلص من العادات السلوكية الخاطئة لهذا فدور المربين له أثر هام في اعادة ادماج الحدث من خلال التطبيق الأمثل للبرامج التأهيلية وهذا يتطلب المهارات الشخصية والتمتع بحس المسؤولية وفي حالة فشل المربين في أداء مهامهم فهذا يعرقل عملية الادماج الاجتماعي للاحداث.
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الثانية	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– وجود معلمة تقوم بتدريس الأحداث داخل المركز، والدراسة لتحسين المستوى فقط فلا توجد دراسة لجميع الأطوار. – يتلقى المبحوث دروس في القراءة والكتابة وتحفيظ القران.	– ان اهتمام المركز بتوفير التعليم داخل المركز يعد نقطة هامة وأساسية فمن خلاله يتم القضاء على الامية بين النزلاء ورفع وتحسين المستوى التعليمي لهم، فالتعليم يزود الحدث بالقيم والمبادئ الاجتماعية الصحيحة التي تبعده عن

– لا يوجد ورشات مهنية للتكوين في المركز للاحداث. – لا يتوفر المركز على مكتبة كما لا توجد مسابقات فكرية ثقافية ولا حلقات دينية لتوجيه الأحداث وارشادهم. – لا يقوم المبحوث بأداء الصلاة. – يحرص المربين على أداء صلاة الجماعة لكن المبحوث لا يأخذ بنصائحهم. – وجود مساحات خاصة بالاشطة الرياضية. – المبحوث لم يستفد من برامج التكوين في المركز، كما صرح أنه منذ دخوله وهو يعيش مشاكل مع المربين كما انه يفكر في الهروب من المركز. – المبحوث غير راضي على الإطلاق على برامج التكوين في المركز. كما انه لم يتعلم أي اضافة في المركز.	السلوك المنحرف كما يعتبر التاهيل التعليمي أسلوب من أساليب المعاملة العقابية التي تهدف الى اعادة الادماج الاجتماعي للحدث، كما ان ادخال الجانب الديني ضمن التعليم له اثر كبير في الترغيب والتشجيع على حفظ القران مما يساعد في تغيير سلوك الحدث الجانح واعادة تأهيله. – التكوين من أنجع الوسائل التي تحقق إعادة الإدماج للحدث فهو يعطي فرصة للنزلاء باستغلال وقت الفراغ وتشجيعهم على اكتساب مهارات فنية تساعدهم بالالتحاق بمناصب عمل بعد انقضاء مدة العقوبة خاصة بالنسبة للفئة التي لا تواصل تعليمها، وغياب تكوين وعدم إنشاء ورشات للتمهين داخل المركز يدل على غياب البرامج التكوينية فيصبح المركز لا يحقق هدفه بالصورة المأمولة في إعادة الادماج مما يخلق عقبات لعملية اعادة التاهيل ويقلل من فرص الاصلاح. – البرامج التربوية كوجود مكتبة في المركز ومسابقات ثقافية ودينية يعتبر اجراء فعال في العملية الاصلاحية لانها تمكن الاحداث من تطوير انفسهم واعطاء فرصة لهم لاثبات ذاتهم وتقويم سلوكهم الا ان المركز كذلك غفل عن توفير هذه البرامج وبهذا يصبح المركز مكان للحبس وليس مكان مؤهلا لاعادة تأهيل الاحداث. – المبحوث لا يقوم بفرض الصلاة وهذا يعني ضعف الوازع الديني لديه وعدم تمسكه بالعبادات واختلال القيم الأخلاقية والدينية لديه وهذا يعتبر أول حافز له على ارتكاب السلوكات الانحرافية، وبالرغم من حرص المربين على نصحهم لأداء الصلاة الا أنه لا توجد لديه قابلية لتعديل سلوكه

	المنحرف. – ممارسة الانشطة الرياضية يساعد النزلاء في التخلص من التوتر والضغوط النفسية كما تعتبر الرياضة أداة فعالة لعلاج التقلبات الميزاجية والاكتئاب المصاحب للادمان والتخلص من المشكلات النفسية الناتجة عن تعاطي المخدرات فهي من البرامج العلاجية الترفيهية. – المبحوث يعيش حالة من عدم الاستقرار داخل المركز بسبب توتر العلاقة بينه وبين المربين فهو غير راضي عن برامج التكوين الموجودة في المركز لأنه لم يستفد من أي برنامج منذ دخوله المركز كما أن التفكير في الهروب من المركز يدل على أنه لم يلقى الرعاية اللازمة واحساسه بالوحدة والاغتراب مما دفعه للانسحاب من هذه البيئة الاجتماعية التي لم يستطع التكيف معها.
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الثالثة	**الأفكار المحورية وتحليلها**
– يقضي المبحوث وقته في الجلوس بمفرده. – تم تشخيصه من طرف أخصائي نفسي عند دخوله المركز. – لم يتلقى العلاج النفسي مرة أخرى، كما أنه لم يستفد من هذا العلاج للتغلب على المشكلات النفسية. – علاقة المبحوث مع المربين علاقة غير مستقرة وعلاقة كره من طرف المبحوث. – يتم تقديم فحوصات طبية عند المرض فقط فلا توجد فحوصات دورية. – الوجبات المقدمة لهم سيئة وغير كافية. – لا يوفر المركز الحاجات الأساسية المادية للأحداث.	– قضاء المبحوث وقته في الجلوس لوحده والابتعاد عن مجالسة الاخرين يعني أنه لا توجد لديه علاقات اجتماعية مثل باقي النزلاء ، وأنه يريد الهروب من الواقع المعاش فهو يمتلك شخصية سلبية تشاؤمية مما يجعله يفشل في بناء علاقات ايجابية سواء مع النزلاء أو المربين. – ان العلاج النفسي لمرة واحدة لا يكفي لعلاج المبحوث خاصة وأنه كان مدمنا على المخدرات فهو بحاجة لمتابعة مستمرة الى غاية تماثله للشفاء لهذا يوجد نقص على مستوى التكفل النفسي للحدث فقد يكون الاضطراب النفسي أحد العوامل المؤدية للانحراف وهذا مايزيد من تعقد حالة المبحوث خاصة في ظل الظروف الاجتماعية غير مستقرة التي يعيشها في المركز.

–	– ان العلاقة السلبية والمتوترة بين المبحوث والمربين تؤدي الى عدم تكيفه داخل المركز مما يشعره بعدم الراحة والاطمئنان فالافتقار لمهارات التواصل الايجابي يهدد الصحة النفسية للنزيل وعدم تمتع المربين بالمؤهلات اللازمة التي تمكنهم من معرفة أساليب المعاملة الخاصة ببعض الحالات التي تجد صعوبة في التوافق النفسي يعبر عن تدني مستوى كفاءة المربين وعدم قيامهم بدورهم في اعادة التأهيل. –استفاد المبحوث من تشخيص طبي عند دخوله المركز بسبب تعاطيه للمخدرات فكان يتم اعطائه بعض الادوية لتقليل رغبته في الادمان لكن لم تكن هناك متابعة طبية مستمرة للمبحوث فيتم إجراء تشخيص عند الضرورة فقط مما يدل على نقص الرعاية الصحية داخل المركز. – تقديم وجبات سيئة وغير متوازنة في المركز يؤدي إلى فقدان التغذية الصحية والسليمة مما يؤثر على الصحة الجسمية للنزيل وبالتالي الإصابة بالأمراض وإضعاف مناعة الجسم. – عدم اشباع الحاجات الاساسية للحدث داخل المركز يؤدي الى الاحساس بالحرمان والشعور بالتوتر وهذا يعتبر أساس المشكلات النفسية التي تصيب النزيل مما ينتج عنه سوء التكيف، فتوافق الحدث يتوقف على مدى شعوره بالأمن النفسي والذي يظهر عند إشباع الحاجات المادية للحدث من خلال ضمان ظروف معيشية مناسبة داخل المركز وعليه فالتقصير وعدم استيفاء هذه الاحتياجات يؤدي الى تدهور الصحة النفسية و تحفيز الاحداث على السلوك العدواني.
تدوين المعلومات الخاصة بالفرضية الرابعة	**الأفكار المحورية وتحليلها**

– قام المبحوث بضرب والده فتم رفع شكوى ضده وتم إدخاله المركز لذلك لم تكن لدى أسرته أي ردة فعل على دخوله المركز. – علاقته مع أسرته بعد دخوله المركز أصبحت أسوء مما كانت عليه بسبب ماقام به من سلوك منافي للقيم الاجتماعية. – لم يتلقى أي زيارة من طرف أسرته بالرغم من أن مقر سكناه قريب من المركز. – لا يتواصل عبر الهاتف مع أي فرد من أفراد أسرته كما لا تلبي أسرته احتياجاته.	– بمجرد تعود الفرد على تعاطي المخدرات فانه يقع في كنف الإدمان عليها فتعتبر حالة تبعية نفسية وجسمية ولها آثار خطيرة على الفرد مما تدفعه الى ارتكاب السلوك الإجرامي بسبب اندفاعاته السلوكية. –عدم وجود الرقابة الأسرية حتما سيعرض الأبناء للسلوكيات الانحرافية فالمبحوث لم يجد الرادع الذي يمنعه من ارتكاب هذه السلوكات الخاطئة، فغياب عملية التطبيع الاجتماعي وتقصير الأسرة في اداء وظيفتها يؤدي بالطفل الى الاعتداء على القوانين الاجتماعية والسلوكية، فامتناع المبحوث عن السلوك المنحرف وتمرده وعدم قدرة أسرته على التحكم في سلوكه أدى بهم الى ابعاده عن الوسط الذي يعيش فيه، وعليه لم تكن لدى أسرته أي رد فعل على دخوله المركز لأن قرار دخوله كان برضا والديه. وبعد دخوله المركز انقطعت علاقته باسرته فاصبحت هناك فجوة نتيجة انعدام التفاهم وتأزم العلاقة فلم يتلقى أي زيارة من طرف أسرته ولم تقم أسرته بالتكفل به منذ دخوله المركز وهذا بسبب سلوكه المعادي للمجتمع

المبحث الخامس: التحليل والاستنتاج حسب الفرضيات:

سنتناول عرض أهم النتائج التي توصلنا إليها في هذه الدراسة كما سنقوم بالتحقق من صدق الفرضيات.

المطلب الأول: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الأولى:" تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه" حيث توصلت نتائج الدراسة الميدانية في مركز إعادة التربية إلى:

– تباينت ردود أفعال المبحوثين ومشاعرهم عند دخول المركز لأول مرة، فهناك من شعر بالقلق والتوتر، الخوف، الحزن كما أن هناك من دخل في حالة هستيريا البكاء، وهناك من كان تحت تأثير الصدمة، وظهرت هذه المشاعر في عدة حالات منها الحالة: 1، 2، 3، 4، 6، 8 وعليه فأغلبية الحالات كان لديهم نفس المشاعر السلبية جراء دخولهم المركز بسبب دخولهم لبيئة جديدة ومقابلتهم لأشخاص جدد فيشعرون أنهم مهددون بالخطر، فكان هذا الشعور السيئ كاستجابة طبيعية على الموقف السلبي الذي تعرضوا له خاصة بالنسبة للمبحوثين الذين دخلوا لأول مرة للمركز، أما الحالة 7 كان رد فعله معاكس تماما فكانت مشاعره ايجابية حيث شعر بالفرح والسعادة لأنه كان يعيش ظروف أسرية مضطربة وغير مستقرة، فهو يرى أن المركز هو مصدر حماية له، وهناك من لم يقم بأي ردة فعل وظهر ذلك في الحالتين: 5،10 فكان شعورهم عادي، وهنا تبين أن كلتا الحالتين لهم تجربة دخول المركز من قبل لذلك لم يصبح شيء جديد بالنسبة لهم فأصبحوا قادرين على استيعاب حجم الصدمة وكيفية التعامل معها.

ويمكن القول أن المشاعر تختلف حسب شخصية المبحوث وحسب الظروف الاجتماعية التي كان يعيشها قبل دخول المركز.

– أما فيما يخص استقبال المبحوثين من طرف المربين عند دخول المركز فأكد أغلب المبحوثين أنه كان استقبال مقبول وبطريقة لائقة وكان هذا في الحالة رقم: 1، 2، 3، 4، 5، 6، 7، 8، 9، وهذا يترك انطباع ايجابي وصورة جيدة عند المبحوثين حول مركز اعادة التربية مما يبعث في نفسهم الارتياح والطمأنينة.

– يوجد نظام داخلي وقوانين خاصة بالمركز يجب على المبحوثين احترامها وفي حالة مخالفة هذه القوانين من طرف النزلاء يتم فرض عقوبات عليهم وهذا ما أكدته اجابات جميع الحالات،

فوجود قانون خاص بالمركز هو ضرورة حتمية لتحقيق الانضباط وتنظيم العلاقات بين النزلاء حتى لا تكون هناك فوضى، وتدريب النزلاء على احترام القانون لا يقتصر فقط على الامتناع عن القيام بسلوكات سلبية، وإنما يساهم في تدريبهم على القيام بسلوكات ايجابية والتفاعل الفعال داخل المركز، ويتم استخدام الضرب في حالة عدم احترام المبحوثين لنظام المركز وقوانينه وهذا ماجاء في إجابات الحالة رقم: 4،8 ،9، مما يبين أنه يتم اتخاذ إجراءات صارمة عندما لا يلتزم النزلاء بالنظام الداخلي للمركز وهذا يفسر درجة الالتزام وحرص الطاقم البيداغوجي في الحفاظ على الاستقرار الداخلي للمركز، أما اللجوء للعنف الجسدي في التأديب يعتبر وسيلة لها تأثير سلبي وتعزز السلوك العدواني لدى الحدث مما ينعكس على حالته النفسية.

– عن تعرض المبحوثين للسب والشتم أو الضرب منذ دخولهم المركز فوجدنا اختلاف في الإجابات فمثلا الحالة رقم 1،5،2، 10، جميعها تعرضت للضرب والسب لكن كان الضرب والسب كرد فعل على سلوكاتهم غير السوية والانحرافية داخل المركز بسبب التدخين و التخريب والقيام بالفوضى وبسبب محاولة الهروب من المركز، كما تعرضت الحالة رقم4، 6 الى كلام جارح من طرف بعض المربين وهذا يؤثر على نفسية المبحوثين فيشعرهم بالنبذ وأنه غير مرغوب فيهم، فالعنف اللفظي يترك أضرارا نفسية أكثر من العنف الجسدي ويقلل من مستوى تقدير الذات ويعطل طاقاتهم وهذا التعامل

يعيق إصلاح الحدث ولا يحقق إعادة التأهيل، فيمكن إرشاد وتوجيه الأحداث في المركز عن طريق تصحيح سلوكهم والتشجيع على تغييره من خلال تقديم ملاحظات مستمرة وليس بالإهانة والانتقام الشخصي من الحدث، لكن يبقى الضرب أخر حل يلجأ إليه المربي في حالة تمرد الحدث أو عصيانه للأوامر.

– في حالة حدوث شجارات بين النزلاء أو أعمال شغب وفوضى يتم استعمال السب والشتم والضرب للحد من هذه التصرفات وهذا ماجاء في اجابة أغلب الحالات منها الحالة رقم 2، 5،7، 8، 9، 10، فأكدوا أن المربين في المركز يستعملون العنف اللفظي والجسدي للسيطرة على الوضع وتهدئته في حالة الفوضى والشجارات بين النزلاء والتخويف بكتابة تقرير سلبي وهذا السلوك هو إساءة للمبحوثين فالعنف اللفظي يعتبر أكثر ايلاما على نفسية النزلاء فيجعلهم يعيشون في حالة من الخوف والتوتر والقلق والضغط النفسي، وعليه فهو يعتبر طريقة تواصل خاطئة وسلبية لأنه يفسر غياب الحوار وعجز المربين في وجود طريقة أفضل للتواصل مع المبحوثين، لهذا فالعنف الذي يمارسه بعض المربين ضد المبحوثين لا يتناسب مع حقوقهم ولا مع سنهم فيجب اختيار أساليب تربوية صحيحة لتعديل سلوك النزلاء وأن يكون العقاب البدني اخر حل يلجأ اليه المربين لأن الترهيب يدفع المبحوثين للانتقام والميل الى العدوانية.

– اختلفت اجابات المبحوثين حول دور المربين في الحرص على تحقيق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي فأكدت الحالة رقم 2، 4، 10 أن المربين لا يحرصون على تحقيق التوافق الأسري والاجتماعي في المركز، أما الحالة رقم 1، 5، 6، 8 فأظهرت أن هناك البعض من المربين الذين يحرصون على تحقيق الجو الملائم للتوافق الأسري، أما الحالة رقم 3،7، 9 فأكدت أن جميع المربين يقومون بتحقيق الجو الملائم للتوافق الأسري والاجتماعي وبهذا يمكن القول أنه يوجد حرص من طرف المربين على تحقيق التوافق، ويوجد من المربين من لديه خبرة و كفاءة في كيفية التعامل مع

النزلاء فهناك من يساهم في تحقيق التوافق من خلال النصح والارشاد ومحاولة الوقوف على مشاكل النزلاء ومساعدتهم على حل مشاكلهم واستخدام أسلوب الحوار وكذلك تشجيعهم في التعبير عن حاجاتهم وهذا يحقق جو ملائم يسوده الدفء العاطفي الذي يحتاجه النزلاء حتى يتنمى لديهم الشعور بالانتماء الأسري والاجتماعي فيحس النزيل بالأمن والانسجام داخل المركز مما يساعده في بناء علاقات اجتماعية ايجابية والقدرة على الانسجام مما يساعده في تقويم سلوكه واصلاحه، فالنزيل داخل المركز يحتاج الى توجيه أفكاره وسلوكه حتى يتمكن من اكتساب قيم وأنماط السلوك الايجابي وهنا يكمن دور المربين في القيام بمهامهم ودورهم في التأهيل، أما فيما يخص باقي المربين الذين لا يحرصون على تحقيق التوافق الأسري والاجتماعي فهذا يرجع كذلك لشخصيتهم فهناك من لا يهتم بالجانب النفسي للنزلاء فتنحصر مهامه في مراقبة الأحداث وضبط النظام الداخلي للمركز فلا يهمهم سوى قضاء الوظيفة التي كلفوا بها دون الاهتمام بتحقيق الحاجات النفسية للنزلاء واشباعها، وهذا يوضح الضعف في أداء مهامهم وأدوارهم على أكمل وجه بسبب قلة مهاراتهم ونقص كفاءاتهم مما يعيق عملية التواصل في المركز فيحس النزلاء بالاغتراب مما يؤدي الى اضطراب تكيفهم.

– اتسمت علاقة المربين مع الأحداث في المركز بنمطين متباينين فالحالة رقم 1،9،8، 7، 3،5 أكدت أن علاقة المربين معهم علاقة جيدة قائمة على أساس النصح والإرشاد وتفهم المربين لهم، ومحاولة التخفيف عنهم في حالة شعورهم بالقلق والضغط وهذا يعتبر متغير هام في تعديل سلوك المبحوثين، من شأنه أن يحقق الراحة النفسية للمبحوثين ويبعث فيهم الشعور بتقدير الذات مما يساعدهم على التواصل الايجابي ففهم احتياجات المراهقين والتعامل معهم بتفهم وعقلانية يساهم في تغيير سلوكهم و في عملية اندماجهم. أما الحالة رقم 6، 10، 2، 4، فأظهرت أن معاملة المربين معهم سيئة وهذا يعكس أساليب المعاملة العقابية غير تربوية من طرف بعض المربين التي تنمي مشاعر العجز والنقص والتحقير مما يفقد الحدث ثقته بنفسه ويجعله عرضة للعديد من المشكلات

النفسية، لكن يمكن القول أنه قد تكون هذه المعاملة السيئة نتيجة سلوكات هؤلاء المبحوثين غير سوية والمنحرفة في المركز.

– كانت أغلب الاجابات المتعلقة بقدرة المبحوثين على التكيف مع أسلوب المعيشة داخل المركز سلبية وهذا حسب ماجاء في الحالة رقم 1، 2، 4 ، 5، 6، 8، 10، وهذا يفسر سوء التوافق الاجتماعي للمبحوثين مع البيئة الاجتماعية الجديدة وعدم قدرتهم على مواجهة المواقف والتغييرات الحاصلة مما يؤدي الى اختلال الحالة النفسية لهم بسبب عجزهم عن اشباع حاجاتهم النفسية والاجتماعية نتيجة انعدام العديد من الخدمات التي يمكن أن تساعدهم على الاندماج الاجتماعي، فيشعرون بالضغط وعدم الاستقرار وتقلب الميزاج وهذا يؤثر في الصحة النفسية للمبحوثين كما أنهم يعتبرون مركز اعادة التربية مكان لقضاء فترة عقوبتهم فقط ولايمكن أن يعوض البيت الاسري.

– أما الاجابات التي جاءت في الحالة رقم 7،3، 9 فأظهرت قدرتها على التكيف داخل المركز وبالرغم من أن عدد المبحوثين الذين استطاعوا التأقلم مع الظروف داخل المركز قليل لكن يعتبر مؤشر ايجابي في قدرة بعض المبحوثين على مواجهة المواقف وعلى تحقيق الاستقرار والتوازن مع ظروف المركز وكذلك تمكنهم من بناء علاقات مع الاخرين ومسايرة النظام الاجتماعي.

ومن خلال اجابات الأغلبية من المبحوثين يمكن القول أنه قد تحققت الفرضية القائلة بأن" **تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه**

المطلب الثاني: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثانية " برامج التكوين المتبعة في مراكز اعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

– جميع المبحوثين أكدوا وجود معلمين في المركز لتقديم دروس في تحسين المستوى فقط، أما دروس في كل الأطوار التعليمية فغير متوفرة في المركز، كما أن أغلب المبحوثين يتلقون تعليما داخل المركز وهذا ماتبين من خلال الحالات رقم 3، 5، 6، 7، 9، 10، مما يفسر أن المبحوثين لديهم قابلية

لتغيير سلوكاتهم فالتعليم هو عملية تربوية يهدف الى توجيه سلوك المبحوثين و اكسابهم مختلف المعارف وتنمية مهاراتهم فهو يقضي على الامية في المركز كما يستفيد منه المبحوثين من خلال دروس في التربية الاسلامية التي تكسب المبحوثين ثقافة دينية وتدربهم على حفظ القران وهذه خطوة ايجابية لتنمية الوعي واثبات الذات خاصة بالنسبة للمبحوثين الذي لديهم مستوى تعليمي محدود ، أما الحالات رقم 2،4،8،1 فلا يتلقون التعليم في المركز لان لديهم مستوى التعليم المتوسط لذلك يمتنعون من دخول الحصص التعليمية، بسبب عدم وضعهم في المستوى الدراسي المناسب لهم، كما لا يوجد برنامج تعليمي مسطر مثل المعمول به في وزارة التربية، ويقتصر التعليم على تدريس بعض المواد فقط كالتربية الاسلامية واللغة العربية.

– جميع الحالات 1،2،3، 4، 5،6،7،8،9،10 أكدت أنه لا يوجد مكتبة ولا تنظم مسابقات فكرية ثقافية ولا حلقات دينية للنزلاء في المركز، وهذا يعكس نقص الخدمات ويعبر عن النقائص التي يعاني منها المركز فمثل هذه البرامج تساهم في تثقيف النزلاء وتكسبه التعلم الذاتي وتعزز عادة المطالعة والبحث، كما أن الحلقات الدينية تعمل على تقوية الوازع الديني من خلال التهذيب الديني الذي يساعد على كبح الاحداث لسلوكاتهم الانحرافية، وبما أن المبحوثين يعتبرون من فئة المراهقين فهم لا يزالون بحاجة لاكتساب قيم ومبادئ ومعارف جديدة تكون لهم بمثابة السبيل والمرشد في سلوكاتهم وتهيئهم للاندماج في المجتمع بعد الافراج عنهم.

– معظم المبحوثين أكدوا أن المربين ينصحونهم بأداء فرض الصلاة و يحرصون على الصلاة جماعة مع المبحوثين و جاء هذا في اجابات الحالات رقم 1، 2، 4، 5، 6، 7، 8، 9، 10، وهذا يوضح حرص المربين على أداء المبحوثين لواجباتهم الدينية وتشجيعهم على أدائهاو كذلك توجيه سلوك المبحوثين وحثهم على القيم والمبادئ الاجتماعية والدينية نظرا لأثرها الفعال في تهذيب سلوكهم، لكن يوجد بعض المبحوثين لا يقومون بأداء الصلاة ومنها الحالة رقم 1، 5، 6، 7، 10 ويرجع هذا الى

ضعف الوازع الديني لديهم ، وعليه يعمل المربين في المركز على ترسيخ القيم الدينية لدى المبحوثين لأنها أساس تغيير السلوك وتهذيبه كما أن التكيف والتأهيل الاجتماعي لا يتحقق الا من خلال التوافق الشخصي للمبحوثين.

– معظم اجابات المبحوثين أكدت وجود مساحات مخصصة لممارسة الأنشطة الرياضية ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10، حيث يوجد ملعب لممارسة كرة القدم وتوجد قاعة تتوفر على معدات رياضية يتم فيها قيام المبحوثين بمختلف التمارين الرياضية ويشرف عليهم مدرب رياضي، كما أن جميع الحالات تقوم بممارسة الرياضة الا الحالة رقم 8 يمتنع عن الرياضة بسبب اصابته، وعليه يعتبر النشاط الرياضي المتنفس الوحيد الذي يساعد المبحوثين على التخلص من الطاقة السلبية و مساعدتهم على الاسترخاء وتخفيف التوتر والضغط وتحسين حالتهم الميزاجية فالنشاط الرياضي له اثر فعال على الصحة الجسمية والنفسية للمبحوثين كما يساعد في التقليل من السلوكات العدوانية وبالتالي تربية المبحوثين وتصحيح سلوكهم.

– جميع اجابات المبحوثين ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10 أكدت أنه لا يوجد تكوين مهني ولا ورشات لتعليم حرف ومهن معينة وهذا يبين النقص الكبير في البرامج التكوينية في المركز فالتكوين هو عملية اصلاحية وتاهيلية يسمح للنزلاء بتعلم حرفة معينة حسب رغباتهم والتدريب فيها تساعدهم بعد الخروج من المركز في ايجاد منصب عمل، ويسمح للنزلاء باكتساب المهارات واثبات قدراتهم مما يساهم حتما في تغير سلوكاتهم ولهذا فالتكوين من اهم برامج الرعاية الاجتماعية التي تهدف الى توجيه الحدث النزيل نحو الحياة السوية.

– أغلب اجابات المبحوثين أظهرت أنهم لم يستفيدوا من أي برامج تكوينية في المركز ومنها الحالة رقم 1، 2، 4، 6، 8، 10 وهذا يفسر أن المركز لا يوفر كل الخدمات التي يحتاجها المبحوثين مما يبين ضعف البرامج المتوفرة في المركز وعجزها على تكييف خطط وبرامج علاجية تكفل تحقيق التوافق

الاجتماعي للمبحوثين واعادة تاهيلهم، لذا يجب تبني سياسة اصلاحية حديثة تتماشى ومتطلبات السياسة العقابية الحديثة ووضع بدائل تربوية علاجية تضمن تقويم سلوك النزلاء واصلاحهم حتى يصبحوا افرادا صالحين ومنتجين في المجتمع.

كما أكدت الحالة رقم 3، 5، 7، 9 أنهم استفادوا من البرامج المتوفرة في المركز حيث أكدت الحالة رقم 3، 7، 9 أن دخولهم المركز كان له دور في تغيير سلوكاتهم وتعديلها نحو السلوك الايجابي ومحاولة التغلب على النزعة الانحرافية، كما كانت الانشطة الرياضية وممارسة السباحة من البرامج التي ساعدت المبحوثين في التخلص من القلق والتوتر مما يبين الأثر الواضع والفعال للمركز في توجيه سلوك بعض المبحوثين.

– معظم إجابات المبحوثين أظهرت عدم الرضى عن البرامج التكوينية الموجودة في المركز ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،10،8، وهذا بسبب انعدام البرامج التأهيلية في المركز كالرعاية المهنية والبرامج التعليمية لجميع المستويات والبرامج الترفيهية التي تعتبر أساس العملية الإصلاحية.

– اختلفت إجابات المبحوثين عن الإضافات التي تم تعلمها في المركز فأظهرت إجابات الحالة رقم 2،5،10،7 أنها لم تتعلم أي اضافة سواء سلبية كانت أو ايجابية، أما الحالة رقم 4،6 فأوضحت إجابتهم أنهم تعلموا سلوكات سلبية تمثلت في السب والشتم والتدخين.

– أما اجابات الحالة رقم 1،3،8،9 أكدت أنها اكتسبت سلوكات ايجابية في المركز فالحالة رقم 1 أكد أن المركز ساهم في إبعاده عن رفاق السوء وأنه توقف عن تعاطي المخدرات كذلك الحالة رقم 9 كان دخوله المركز سببا في اقلاعه عن تعاطي المخدرات، أما الحالة رقم 3،8 فأظهروا مدى تحسن سلوكاتهم منذ دخولهم المركز، وعليه يمكن القول أن المركز لا يقدم أي إضافات ايجابية جديدة ولا يساهم بالقدر الكافي في عملية التقويم وإعادة الإدماج للمبحوثين مما يؤكد النقص والعجز على

مستوى الأساليب والخدمات والبرامج العلاجية والتأهيلية في المركز وعليه لم تتحقق الفرضية القائلة بأن **برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.**

– المطلب الثالث: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الثالثة: الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في اصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

– جميع اجابات المبحوثين ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10 أظهرت قضاء وقت الفراغ في المركز في الجلوس فقط بدون القيام بأي نشاط وهذا يفسر انعدام النشاطات البيداغوجية في المركز التي من شأنها امتصاص وقت فراغهم، مما يجعل المبحوثين يشعرون بالملل والضجر فتصبح حالتهم النفسية غير متزنة ومضطربة.

– معظم الحالات أكدت أنه تم تشخيصها من طرف اخصائي نفساني عند دخول المركز ومنها الحالة رقم 1،5،6،7،8،9،10، ومعظم الحالات لم تتلقى علاج نفسي بعد ذلك ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،7 ،10 وهذا يدل على نقص الرعاية النفسية للمبحوثين فعدم وجود متابعة نفسية ارشادية يؤدي الى عدم اشباع الحاجات النفسية للمبحوثين مما يؤدي الى اعتلال صحتهم النفسية.

– يوجد حالتين فقط تلقوا العلاج النفسي ومنها الحالة رقم 6،9 وساعدهم العلاج النفسي في التغلب على الضغط والقلق والتوتر، فيتم تقديم العلاج النفسي في المركز فقط للحالات التي تعاني من اضطرابات نفسية شديدة ، أما باقي المبحوثين فلم يستفيدوا من العلاج النفسي فيتم تقديم الرعاية النفسية في المركز كعلاج فقط عند الحاجة، وعليه فاهمال الجانب النفسي يؤدي الى تفاقم المشكلات النفسية لدى المبحوثين.

– أكدت بعض الحالات أنه توجد علاقة جيدة مع بعض المربين ومنها الحالة رقم 1،5،7،8،9، وعليه فالعلاقة الايجابية بين المبحوث والمربين تعتبر جزءا من اصلاحه كما ان التفاعل والتواصل الفعال مع المربين والاخصائيين النفسي والاجتماعي يؤدي الى تجاوب المبحوثين مع البرامج

الإصلاحية. أما باقي الحالات ومنها الحالة رقم 2،6،4،10 فأظهرت أن العلاقة بينهم وبين المربين علاقة سيئة مما يؤثر على استجابة المبحوثين للتقويم والتأهيل ويعرقل عملية توافقهم النفسي والاجتماعي، أما الحالة رقم 3 فأوضحت بأن علاقتها محدودة مع بعض المربين وعليه فالعلاقة الموجودة بين المربين والمبحوثين هي التي تحدد وتوجه الأنماط السلوكية للمبحوثين.

– لا توجد فحوصات طبية بصفة دورية ومستمرة وهذا ما أكدته إجابات المبحوثين حيث أظهرت الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،7،10 أنه تم تشخيصهم فقط عند الدخول الى المركز فلم يتلقوا رعاية صحية بعد ذلك وهذا يوضح النقص في الخدمات الصحية مما يؤثر في الصحة البدنية والنفسية والعقلية للمبحوثين، أما الحالة رقم 8،9 فتلقوا رعاية صحية داخل المركز كحالات استثناية، كما أشارت الحالة رقم 6 إصابته بمرض جلدي معدي ولم يتلقى العلاج اللازم بسبب غياب الطبيبة في المركز، وهذا يؤدي الى انتشار مختلف الأمراض المعدية بين المبحوثين ويعرقل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي، مما يوضح اهمال وانعدام الرعاية الصحية داخل المركز.

– أكدت جميع الحالات ومنها الحالة رقم 1،2،3،4،5،6،7،8،9،10 أن المركز لا يلبي جميع احتياجات المبحوثين من أكل وملبس و أفرشة وهذا يعكس سوء مستوى الخدمات المقدمة في المركز ، فالوجبات المقدمة للمبحوثين غير كافية ورديئة فنقص العناصر الغذائية يؤدي الى نقص النمو عند المبحوثين ويؤثر على صحتهم الجسمية، كما أن الأغطية غير نظيفة وهذا يؤدي الى انتشار الامراض الجلدية والحساسية مما يؤثر في الراحة النفسية للمبحوثين ويؤثر على سلامتهم الجسمية.وعليه يمكننا القول لم تتحقق الفرضية القائلة بأن **الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في اصلاح سلوكه واستعادة توافقه.**

المطلب الرابع: التحليل والاستنتاج حسب الفرضية الرابعة: تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده بالمركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.

– اختلفت ردة فعل أسر الأحداث على دخولهم المركز فاتفقت إجابات الحالة رقم 1،5،6،8،9،3 أن ردة فعل أسرهم كانت مختلفة بين القلق والحزن واللوم والتوبيخ من طرف أسرهم، وهذا يبين اهتمام أسر المبحوثين وخوفهم عليهم أما الحالة رقم ،4،2 فكانت ردة فعل أسرهم عادية وهذا يبين لامبالاة وعدم اهتمام أسرهم بهم، أما الحالة 7 فلا تعلم أسرته بدخوله المركز لأنه هرب من البيت الأسري، وأما الحالة رقم 10 فدخل المركز بسبب اعتدائه على والده بالضرب، وعليه ردة فعل أسر المبحوثين كانت حسب الظروف الاجتماعية لكل مبحوث فهناك من دخل المركز بسبب ارتكابه جنحة والبعض الاخر بسبب خطر معنوي.

– علاقة المبحوثين مع أسرهم حسب الحالة رقم 1،3،5،8،9 علاقة جيدة بعد دخولهم المركز، أما الحالة رقم 7 فانقطعت علاقته بأسرته منذ هروبه من المنزل، وفيما يخص تواصل المبحوثين مع أسرهم بعد دخولهم المركز فأظهرت إجابات الحالات رقم 1، 2،3،4،5،8، 9 أنهم يتواصلون عبر الهاتف مع أسرهم أوعن طريق الزيارات، وهذا يشعر المبحوث بتقبل اسرته له وبمكانته الهامة ضمنها.

– معظم إجابات المبحوثين تتكفل بهم أسرهم بعد دخولهم المركز وجاء هذا في إجابات الحالات رقم 1،3،9،5،8، وبهذا فان تواصل المبحوثين مع أسرهم له دور كبير في تحقيق الراحة النفسية للمبحوثين ويساهم في بث الأمن والطمأنينة لديهم، فتلبية الأسرة لاحتياجات أبنائها وتحقيق رغباتهم واشباع حاجاتهم المادية والنفسية يساعد في تحقيق التكيف والتوافق النفسي للمبحوث كما أن قيام الأسرة بزيارة ابنها يساهم في تقوية العلاقات الأسرية بينهم فيحس المبحوث بالأمان الأسري وبأنه متشبع عاطفيا، وهذا يعتبر من أهم الدعائم التي تساهم في إعادة تأهيل وإدماجه وعليه يمكننا القول

تحققت الفرضية القائلة **أن تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده بالمركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه.**

المبحث السادس: عرض المقابلات التدعيمية والتعليق عليها:

تم عرض المقابلات التدعيمية مع بعض العاملين في مركز إعادة التربية مع مربي متخصص رئيس، مختصة نفسية، مساعد اجتماعي، مربي.

عرض المقابلة رقم:(1)

المحور الأول: البيانات العام للموظفين

تاريخ المقابلة: 2022/11/16

-مكان المقابلة: مركز إعادة التربية

-الجنس: ذكر

-السن:38

-المستوى التعليمي: جامعي

-الوظيفة: مربي متخصص رئيس

-الأقدمية في العمل: 13 سنة

أسئلة حول الموضوع:

1- كيف يتم استقبال الحدث عند دخوله المركز لأول مرة؟

-يتم استقبال الحدث عند دخوله للمركز لأول مرة بالتحدث معه ونصحه مع مراعاة جانبه النفسي.

2- ماهي أساليب المعاملة المعتمد عليها مع الحدث في المركز؟

- أساليب المعاملة المعتمد عليها مع الحدث في المركز هي في مجملها أساليب نفسية وتربوية.

3- هل تجدون صعوبات في التعامل مع الأحداث؟

– نعم نجد صعوبات في التعامل مع الأحداث.

5– ماهي الإجراءات المتخذة بشأن الحدث عند مخالفته للقوانين أو عصيانه للأوامر؟

– الاجراءات المتخذة بشأن الحدث عند مخالفته للقوانين هي اخطار قاضي الأحداث أو تحويله من المركز.

6–في رأيك؟ هل تساهم الأساليب المتبعة في المعاملة في إعادة تأهيل الحدث وإدماجه؟ ولماذا؟

– تساهم الأساليب المتبعة في المعاملة في اعادة تأهيل الحدث وادماجه.

7– هل هناك تجاوب للحدث مع البرامج الإصلاحية؟

– هناك تجاوب للحدث مع البرامج الاصلاحية.

8– هل يوجد في المركز ورشات مهنية أو تكوين في حرف معينة؟

–لا يوجد في المركز ورشات مهنية أو تكوين في حرف معينة.

9–هل يوفر المركز التعليم للاحداث؟

–نعم يتم تقديم دروس للاحداث.

10– ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجهونها أثناء أداء مهامكم؟

–نواجه صعوبات أثناء أداء مهامنا بالخصوص مشكل الهروب من المركز.

11– ماهي الأنشطة الترفيهية التي يوفرها المركز للحدث؟

– الأنشطة الترفيهية هي كرة القدم بابي فوت بيار ومشاهدة التلفاز.

12– ماهي مهامك في مركز إعادة التربية؟

–التنسيق مع الفرقة البيداغوجية وإعداد البرامج ومرافقة الأحداث.

13– ماهي طبيعة النصائح والإرشادات التي تقدمها للأحداث ؟

– طبيعة النصائح والإرشادات التي أقدمها للأحداث متعلقة بالصلاة وممارسة الرياضة، بر الوالدين، الابتعاد عن المخدرات، الاستجابة لأوامر المربين.

14– هل يقوم المركز بدوره في إعادة إدماج الحدث وإصلاحه؟

–نعم يقوم المركز بدوره في إعادة إدماج الحدث وإصلاحه.

15– هل يوجد تواصل بين الأحداث وأسرهم؟

– نعم يوجد تواصل بين الأحداث وأسرهم من خلال الهاتف والزيارات.

16– هل يتم تسهيل إجراءات دخول أسر الأحداث من طرف القائمين على المركز؟

– نعم يتم تسهيل إجراءات دخول أسر الأحداث من طرف القائمين على المركز.

17– هل توجد علاقة بين المربين وأسرة الحدث ؟

– نعم توجد علاقة بين المربيين وأسرة الأحداث.

18– هل توجد متابعة للأحداث بعد خروجهم من المركز ؟

– لا توجد متابعة للأحداث بعد خروجهم من المركز للأسف.

عرض المقابلة رقم:(2)

المحور الأول: البيانات العام للموظفين

تاريخ المقابلة: 2022/12/13

مكان المقابلة: مركز إعادة التربية

الجنس: أنثى

السن: 40 سنة

المستوى التعليمي: جامعي

الوظيفة: أخصائية نفسانية

الأقدمية في العمل: 12 سنة

أسئلة حول الموضوع:

1- كيف يتم استقبال الحدث عند دخوله المركز لأول مرة؟

- يتم استقبالهم والتحدث معهم بعد ذلك القيام بجلسة تشخيصية للتعرف أكثر على شخصيتهم.

2- ماهي أساليب المعاملة المعتمد عليها مع الحدث في المركز؟

- لا تكون أساليب المعاملة قاسية ولا تكون متساهلة.

3- هل تجدون صعوبات في التعامل مع الأحداث؟

-نعم أحيانا نجد صعوبات.

5- ماهي الإجراءات المتخذة بشأن الحدث عند مخالفته للقوانين أو عصيانه للأوامر؟

-يقوم المربين بالتكلم معه لمحاولة تهدئته أو كتابة تقرير سلبي عند تماديه.

6-في رأيك؟ هل تساهم الأساليب المتبعة في المعاملة في إعادة تأهيل الحدث وإدماجه؟ ولماذا؟

-نعم الأساليب المتبعة في المعاملة تساهم في تأهيل الحدث لأنه يوجد العديد من الجانحين تتغير سلوكاتهم للأفضل.

7- هل هناك تجاوب للحدث مع البرامج الإصلاحية؟

- نعم يوجد بعض العناصر تتجاوب مع البرامج.

8- هل يوجد في المركز ورشات مهنية أو تكوين في حرف معينة؟

- حاليا لا يوجد تكوين ولا ورشات.

9-هل يوفر المركز التعليم للأحداث؟

-نعم يوجد تعليم لجميع الأحداث يتم تقسيمهم لأفواج الدراسة تكون من يومين الى 3أيام في الأسبوع.

10- ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجهونها أثناء أداء مهامكم؟

– هناك بعض الأحداث يصعب التعامل معهم.

11– ماهي الأنشطة الترفيهية التي يوفرها المركز للحدث؟

–لا يتوفر المركز على الكثير من الأنشطة فقط الرياضة.

12– ماهي مهامك في مركز إعادة التربية؟

– أقوم بمتابعة الأحداث وعلاجهم خاصة الفئة التي تعاني من صعوبات في التكيف داخل مركز اعادة التربية.

13– ماهي طبيعة النصائح والإرشادات التي تقدمها للأحداث ؟

– التحلي بالهدوء ،الابتعاد عن القلق، محاولة تغيير سلوكه للاحسن.

14– هل يقوم المركز بدوره في إعادة إدماج الحدث وإصلاحه؟

–لا يقوم المركز بدوره في الإدماج نظرا لنقص الإمكانيات.

15– هل يوجد تواصل بين الأحداث وأسرهم؟

– نعم أغلب الأحداث يتواصلون مع أسرهم.

16– هل يتم تسهيل إجراءات دخول أسر الأحداث من طرف القائمين على المركز؟

– نعم يتم تسهيل الدخول هناك يوم محدد للزيارة.

17– هل توجد علاقة بين المربين وأسرة الحدث ؟

–مع بعض الأسر ليس كلهم.

18– هل توجد متابعة للأحداث بعد خروجهم من المركز ؟

– لا توجد متابعة بعد خروج الحدث من المركز.

عرض المقابلة رقم:(3)

المحور الأول: البيانات العامة للموظفين

تاريخ المقابلة: 2022/12/21

-مكان المقابلة: مركز إعادة التربية

-الجنس: ذكر

-السن:37

-المستوى التعليمي: جامعي

-الوظيفة: مربي

-الأقدمية في العمل: 10 سنة

أسئلة حول الموضوع:

1- كيف يتم استقبال الحدث عند دخوله المركز لأول مرة؟

- استقبال محفز، مع إعطائه فكرة حول القوانين التي يجب أن يلتزم بها.

2- ماهي أساليب المعاملة المعتمد عليها مع الحدث في المركز؟

- تكون المعاملة بطريقة تربوية بالحوار بعيدا عن العنف.

3- هل تجدون صعوبات في التعامل مع الأحداث؟

- أحيانا.

5- ماهي الإجراءات المتخذة بشأن الحدث عند مخالفته للقوانين أو عصيانه للأوامر؟

-التكلم معه ومحاولة نصحه وإذا كان زاد الأمر عن حده يتم كتابة تقرير سلبي وأحيانا تحويل لمركز آخر.

6-في رأيك؟ هل تساهم الأساليب المتبعة في المعاملة في إعادة تأهيل الحدث وإدماجه؟ ولماذا؟

– نعم تساهم في تأهيله لان الهدف منها هو تربيته ومحاولة تصحيح الأخطاء السلوكية لديه.

7– هل هناك تجاوب للحدث مع البرامج الإصلاحية؟

– نعم هناك تجاوب.

8– هل يوجد في المركز ورشات مهنية أو تكوين في حرف معينة؟

– لا يوجد.

9–هل يوفر المركز التعليم للأحداث؟

– نعم يوفر المركز التعليم للأحداث.

10– ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجهونها أثناء أداء مهامكم؟

– بعض الأحداث طباعهم صعب، هروب الأحداث.

11– ماهي الأنشطة الترفيهية التي يوفرها المركز للحدث؟

– ممارسة الرياضة، السباحة.

12– ماهي مهامك في مركز إعادة التربية؟

– توجيه الأحداث نحو القيم الايجابية ومساعدتهم على تجاوز الصعوبات التي يواجهونها، مرافقتهم عند الذهاب للمحكمة.

13– ماهي طبيعة النصائح والإرشادات التي تقدمها للأحداث ؟

–أهمية احترام القوانين، تجنب المشاكل، نصحه وتشجيعه للتخلي عن السلوكات الخاطئة، كتعاطي المخدرات مثلا.

14– هل يقوم المركز بدوره في إعادة إدماج الحدث وإصلاحه؟

–صراحة لا يقوم المركز بالإصلاح كما يلزم لوجود عدة نقائص.

15– هل يوجد تواصل بين الأحداث وأسرهم؟

-نعم يوجد.

16- هل يتم تسهيل إجراءات دخول أسر الأحداث من طرف القائمين على المركز؟

-نعم يتم تسهيل الدخول.

17- هل توجد علاقة بين المربين وأسرة الحدث ؟

-لا توجد.

18- هل توجد متابعة للأحداث بعد خروجهم من المركز ؟

-لا توجد متابعة بعد الإفراج عن الحدث.

عرض المقابلة رقم(4):

تاريخ المقابلة: 2022/12/21

مكان المقابلة: مركز إعادة التربية

المحور الأول: بيانات عامة للموظفين.

الجنس: ذكر

السن: 40 سنة

المستوى التعليمي: جامعي

الوظيفة: أخصائي اجتماعي

الأقدمية في العمل: 14 سنة

أسئلة حول الموضوع:

1- كيف يتم استقبال الحدث عند دخوله المركز لأول مرة؟

-استقبال يكون بالكلام الطيب حتى لا يشعر الحدث بالخوف.

2- ماهي أساليب المعاملة المعتمد عليها مع الحدث في المركز؟

-تكون بأسلوب النصح وإرشاده للصواب.

3- هل تجدون صعوبات في التعامل مع الأحداث؟

-نعم نجد صعوبات مع بعض الأحداث.

5- ماهي الإجراءات المتخذة بشأن الحدث عند مخالفته للقوانين أو عصيانه للأوامر؟

- كتابة تقرير سلبي.

6-في رأيك؟ هل تساهم الأساليب المتبعة في المعاملة في إعادة تأهيل الحدث وإدماجه؟ ولماذا؟

-نعم تساهم الأساليب المتبعة في تأهيل الحدث وإدماجه.

7- هل هناك تجاوب للحدث مع البرامج الإصلاحية؟

-ليس كل الأحداث هناك من لا يملك القابلية للإصلاح.

8- هل يوجد في المركز ورشات مهنية أو تكوين في حرف معينة؟

- لا، كانت توجد من قبل ورشات لتعلم الحلويات والبستنة لكن أغلقت.

9-هل يوفر المركز التعليم للأحداث؟

-نعم يوجد تعليم لمحو الأمية فقط.

10- ماهي الصعوبات والمعوقات التي تواجهونها أثناء أداء مهامكم؟

- عند حدوث شجارات بين الأحداث وكذلك قلة الإمكانيات في المركز، الهروب المتكرر.

11- ماهي الأنشطة الترفيهية التي يوفرها المركز للحدث؟

-حاليا لا توجد سوى الرياضة.

12- ماهي مهامك في مركز إعادة التربية؟

- اعطاء النصائح للاحداث ومساعدتهم لنسيان مشاكلهم والتأقلم في المركز.

13- ماهي طبيعة النصائح والإرشادات التي تقدمها للأحداث ؟

-التفكير في المستقبل بايجابية، مواصلة دراستهم، عدم تكرار القيام بالسلوكات المنحرفة.

14- هل يقوم المركز بدوره في إعادة إدماج الحدث وإصلاحه؟

-هناك جوانب لا تساعد في تحقيق الإصلاح مثلا نقص البرامج وعدم استغلال وقت الفراغ.

15- هل يوجد تواصل بين الأحداث وأسرهم؟

- نعم يوجد.

16- هل يتم تسهيل إجراءات دخول أسر الأحداث من طرف القائمين على المركز؟

-نعم كل يوم ثلاثاء لديهم زيارة.

17- هل توجد علاقة بين المربين وأسرة الحدث ؟

-لا توجد.

18- هل توجد متابعة للأحداث بعد خروجهم من المركز ؟

- لا ، بمجرد خروج الحدث تنتهي علاقتنا معه.

الاستنتاج الجزئي الخاص بالمقابلات التدعيمية :

من خلال المقابلات التدعيمية التي قمنا بها مع بعض الموظفين بمركز إعادة التربية نستخلص أن المركز لا يقوم بدوره في تأهيل الأحداث وذلك لنقص الإمكانيات المادية المخصصة لهذا المجال وكذلك نقص الخدمات التي يوفرها مركز إعادة التربية إضافة إلى غياب الأنشطة الترفيهية ماعدا الرياضة، كما لا يوفر المركز البرامج التعليمية حسب المستويات الدراسية التي تتوافق مع الأحداث، وأشار بعض الموظفين بتلقيهم صعوبات أثناء أداء مهامهم وتمثلت في مشكلة هروب الأحداث من المركز، وهذا يدل على نقص الرقابة من طرف المربين مما يؤدي إلى عرقلة عملية تقويم الأحداث وتأهيلهم لعدم توفير الحاجات الأساسية التي يحتاجها الحدث لتحقيق انسجامه وتكيفه في

المركز هذا ما يجعل مركز إعادة التربية لا يقوم بدوره على أكمل وجه في اعادة التأهيل والادماج الاجتماعي للاحداث الجانحين.

الاستنتاج العام:

من خلال موضوع بحثنا" دور مراكز إعادة التربية في إعادة تأهيل الجانحين الأحداث في الجزائر" ومن خلال الدراسة الميدانية التي شملت مختلف الأحداث الجانحين الذكور في مركز إعادة التربية والذين هم في خطر معنوي توصلنا إلى استخلاص النتائج التالية:

– بعض المبحوثين يعيشون ضمن أسرة غير مستقرة ومضطربة.

– يحرص المربين على تحقيق التوافق الاجتماعي داخل مركز إعادة التربية مما يساهم في التكيف الاجتماعي للمبحوثين.

– الحالة النفسية للمبحوثين عند دخول المركز كانت غير مستقرة فكانت مشاعرهم سلبية تتسم بالقلق والتوتر والخوف، وهي نفس النتيجة التي توصلت إليها الباحثة حمادي دليلة" **دور مراكز إعادة التربية في تقويم السلوك الانحرافي لدى الأحداث**" [1]

– البرامج التربوية المعتمدة في مركز إعادة التربية غير فعالة ولم تقم بدورها في التأهيل.

– نقص البرامج التعليمية والتكوينية والأنشطة الترفيهية مما يعرقل عملية التأهيل.

– لا يقوم المركز بتنظيم مسابقات فكرية وحلقات دينية للنصح والإرشاد.

– لا يوفر مركز إعادة التربية الرعاية الصحية و النفسية اللازمة اضافة الى سوء الوجبات المقدمة.

– نقص الإمكانيات المادية والبشرية في مركز إعادة التربية.

---

[1] مرجع سبق ذكره.

– التواصل بين الأسرة والحدث ودوره الفعال في استقرار الصحة النفسية للحدث مما يساعد في تأهيله وإدماجه، وهي نفس النتيجة التي توصل اليها الباحث أحمد بوكابوس في دراسته حول "**انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم**"[1]

– عدم الرضا لدى أغلبية المبحوثين عن البرامج التكوينية في المركز.

– انعدام التأهيل المهني بحيث لا يوجد تكوين و لا ورشات تمهينية لتدريب الحدث على حرف معينة، نفس النتيجة التي توصلت اليها الباحثة حمادي دليلة" **دور مراكز إعادة التربية في تقويم السلوك الانحرافي لدى الأحداث**"

– يستعمل بعض المربين أساليب معاملة غير تربوية عند حدوث شجارات وأعمال شغب من طرف المبحوثين.

– لا توجد متابعة نفسية إرشادية للعلاج السلوكي للمبحوثين.

– لا يتم الفصل بين الأحداث في خطر معنوي وبين الجانحين وهذا الاختلاط من شأنه أن يساهم في انتشار سلوكات انحرافية بين الأحداث.

– لم يستطع أغلب المبحوثين التكيف والتوافق مع أسلوب المعيشة بمركز إعادة التربية.

– لا يلبي مركز إعادة التربية الحاجات الأساسية للأحداث مما يؤثر في استقرارهم وتوافقهم.

– علاقة أغلب المبحوثين مع المربين علاقة ايجابية تقوم على أساس الاحترام.

---

[1] مرجع سبق ذكره.

الخاتمة

الخاتمة:

من خلال هذه الدراسة المتعلقة بـــ " **دور مراكز اعادة التربية في إعادة تأهيل الجانحين الأحداث في الجزائر**" ومن خلال التركيز على البرامج الإصلاحية التي يقدمها مركز إعادة التربية من أجل تقويم الأحداث وتأهيلهم وأساليب المعاملة المعتمدة في توجيه سلوكهم وكذلك دور أسرة الحدث في إعادة إدماجه، يتجلى لنا أن وظيفة مركز إعادة التربية تقوم وفق أسس ومبادئ الخدمة الاجتماعية من خلال توفير الرعاية الاجتماعية و التقويم السلوكي للأحداث، وأنشأت مراكز إعادة التربية كمؤسسات تساهم في التكفل البيداغوجي والنفسي للأحداث باستخدام مختلف الأساليب والاستراتيجيات التربوية التي يتم الإشراف عليها من طرف مربين وأخصائيين لتحقيق العملية التأهيلية، هذه العملية التي يشترط أن تكون عملية شاملة ومتكاملة من اجل إعادة تأهيل الأحداث وإدماجهم حتى يصبحوا أفرادا صالحين في المجتمع، لكن قد يعجز مركز إعادة التربية في توفير البيئة الاجتماعية المناسبة التي تساهم في تصحيح سلوك الحدث نتيجة عدم إشباع الحاجات الأساسية لهذا الحدث وعجزه عن تحقيق التوافق الشخصي والاجتماعي بسبب نقص كفاءة المربين وانعدام التشخيص والعلاج النفسي والرعاية الصحية للأحداث واستعمال أساليب معاملة غير تربوية من طرف بعض المربين تقوم على الترهيب وإعطاء الأوامر، كما أن إهمال الأنشطة الترفيهية للأحداث يزيد من المشكلات النفسية لديهم باعتبار أن الجانب السيكولوجي مهم في تحقيق التكيف، وكذلك غياب التأهيل التعليمي والمهني في مركز إعادة التربية يجعل منه مؤسسة سجنية تقوم فقط على سلب حرية الأحداث وهذا يعرقل عملية إعادة الإدماج الاجتماعي.

كما تلعب الأسرة دورا فعالا في ادماج ابنها من خلال تقوية العلاقة والروابط الأسرية والتواصل المستمر إثناء فترة تواجده في المركز فتلك العلاقة الايجابية تساعد الحدث في مواجهة ضغوط الحياة والمواقف الصعبة التي تعترضه.

التوصيات والمقترحات:

من خلال النتائج المتوصل إليها يمكن تقديم مجموعة من الاقتراحات التي قد تساهم في تحسين العملية التأهيلية للأحداث الجانحين ومنها:

- وضع سياسة عقابية حديثة تواكب التطورات الحاصلة في المجتمع بدل الاعتماد على الطرق والبرامج التقليدية .
- تحيين بعض النصوص القانونية الخاصة بمجال تأهيل الأحداث.
- توفير التعليم في مختلف المستويات التعليمية مع وضع منهاج دراسي منظم.
- تشجيع الأحداث بأهمية مواصلة تعليمهم لتطوير قدراتهم الفكرية وزيادة الوعي.
- توفير ورشات التكوين المهني لتدريب الأحداث على حرف ومهن معينة مع ضرورة فتح تخصصات مختلفة تتماشى مع رغبة الأحداث وقدراتهم.
- توفير الأنشطة الترفيهية وبرامج التسلية وتنظيم الرحلات السياحية التي من شأنها التنفيس على الأحداث.
- تخصيص دورات تكوينية لتدريب المربين على كيفية التعامل مع الأحداث وللرفع من مستوى أدائهم واكتسابهم المهارات المهنية.
- الرفع من مستوى الخدمات الصحية من خلال تجهيز العيادة بمختلف المعدات الطبية الحديثة.
- توفير الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لمختلف البرامج التكوينية.
- الحرص على النظافة على مستوى كل المرافق والنظافة الشخصية للأحداث لتفادي انتشار الأمراض.

- الفصل بين الأحداث الجانحين والذين هم في خطر معنوي داخل مركز إعادة التربية لمنع تعلم أنماط السلوك المنحرف بين الأحداث.

قائمة المصادر والمراجع

❖ **المراجع باللغة العربية:**

أولا: القرآن الكريم

1. سورة النور، الآية 59.

ثانيا: المعاجم والقواميس

1. ابن منظور جمال الدين، **لسان العرب**، المجلد الثاني.
2. صالح العلي، **المعجم الصافي في اللغة العربية**، الرياض، 1409هـ.
3. فاروق عبدو فلية، أحمد عبد الفتاح زكي، **معجم مصطلحات التربية لفظا واصطلاحا**، دار الوفاء لدنيا الطباعة والنشر، القاهرة، 2004.
4. محمد عاطف غيث، **قاموس علم الاجتماع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1989.

ثالثا: مراجع خاصة بعلم اجتماع الجريمة

1. أحمد رشوان حسين عبد الحميد، **الجريمة، دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2010.
2. أحمد عبد اللطيف، **الشرطة وحقوق ضحايا الجريمة**، ط1، دار النشر والتوزيع، القاهرة، 2003.
3. ادريس الكتاني، **دور المؤسسات الإصلاحية في الحيلولة دون عودة الحدث للإجرام**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 1993.
4. إبراهيم الطخيس عبد الرحمن، **دراسات في علم الاجتماع الجنائي**، دار العلوم ، الرياض، 1994.
5. بشرى الشوريجي، **رعاية الأحداث في الإسلام والقانون المصري**، منشأة المعارف، الإسكندرية، 1985.

6. تماضر زهري حسون، **جرائم الأحداث الذكور في الوطن العربي**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1994.

7. جلال عبد الخالق، **الدفاع الاجتماعي من منظور الخدمة الاجتماعية(الجريمة والانحراف)**، كلية الخدمة الاجتماعية، الاسكندرية، 1995.

8. جان شازال، ترجمة أنطوان عبده، **الطفولة الجانحة**، عويدات للنشر والطباعة، بيروت، 2016.

9. حامد راشد، **انحراف الأحداث من منظور السياسة الجنائية المعاصرة**، دار النهضة العربية للنشر والتوزيع، القاهرة، 1996.

10. حسن شحاتة سعفان، **علم الجريمة، مكتبة النهضة المصرية**، القاهرة، 1955.

11. حسن عبد الحميد أحمد رشوان، "الجريمة"، **دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1995.

12. حسن محمود، **دراسة اجتماعية لأسر الأحداث المربين بالمؤسسات لمحافظة الإسكندرية**، مركز بحوث الخدمة الاجتماعية، الإسكندرية، 1974.

13. حسين عبد الحميد أحمد، **الجريمة دراسة في علم الاجتماع الجنائي**، المكتب الجامعي الحديث، القاهرة، 2010.

14. خيري خليل الجميلي، **الخدمة الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1994.

15. خيري خليل الجميلي، **السلوك الانحرافي في إطار التخلف والتقدم**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

16. زغلول بشير سعد، **دروس في علم الإجرام**، دار النهضة العربية، القاهرة 2008.

17. سامية محمد جابر، غريب محمد سيد أحمد، **علم اجتماع السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2003.

18. سعد المغربي، أحمد ليثي، **الفئات الخاصة وأساليب رعايتها،" المجرمون"**، المركز العربي الإسلامي للطباعة والنشر،ط1، القاهرة، 1967.

19. السيد رمضان، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في ميدان السجون وأجهزة الرعاية اللاحقة**، ط1، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1995.

20. السيد رمضان،**انحراف الصغار وجرائم الكبار**، المكتب الجامعي الحديث،الاسكندرية، 2002.

21. صالح بن محمد أل ربيع العمري، **العود إلى الانحراف في ضوء العوامل الاجتماعية**، أكاديمية نايف للعلوم الأمنية، الرياض، 2002.

22. صالح بن رميح الرميح، **البرامج التأهيلية والإصلاحية المقدمة للأحداث بداخل دور الملاحظة واقعها وسبل تطويرها**، مركز النشر العلمي، الرياض، 2004.

23. عبد الله محمد خوج، **مظاهر الجنوح عند الأحداث وأسبابه الثقافية الأمنية**، دار النشر بالمركز العربي، الأمنية و التدريب، الرياض، 1989.

24. عبد الحكيم العفيفي، **الاكتئاب و الانتحار**، دراسة اجتماعية تحليلية، الدار المصرية اللبنانية، القاهرة، 1982.

25. عبد الحكيم فودة، **جرائم الأحداث في قضاء الفقه وقضاء النقض**، دار المطبوعات الجامعية، الإسكندرية، 1997.

26. عبد العزيز عبد الله الشعيبي، **أثر الدعوة إلى الله في إصلاح نزلاء المؤسسة الإصلاحية**، جامعة نايف العربية للعلوم الأمنية، الرياض، 2007.

27. عبد اللطيف عبد العزيز اليوسف، **النظم الحديثة في إدارة المؤسسات العقابية والإصلاحية**، أكاديمية نايف العربية للعلوم الأمنية، مركز الدراسات والبحوث، الرياض، 1999.

28. عبد اللطيف عبد القوي مصلح، **ظاهرة انحراف الأحداث في المجتمع وعلاقتها بمتغيرات الوسط الأسري**' دار الكتاب الحديث للنشر والتوزيع، القاهرة،2010..

29. عبد الموجود، أبو الحسن، **ديناميات الانحراف والجريمة،(التفسيرات، القضايا، الممارسة العامة)**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2005.

30. عبد القادر القهوجي، عبد لكريم محمود ساسي، **أصول علمي الإجرام والعقاب**، منشورات الحلبي، د ب، 2010.

31. عبد القادر قهوجي، **علم الإجرام وعلم العقاب**، دار المعرفة الجامعية، بيروت، 2000.

32. عدلي السمري، **السلوك الانحرافي**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1992.

33. عدنان الدوري، **الانحراف الاجتماعي**، دراسة في النظريات و المشكلات دار السلاسل، الكويت، 1991.

34. عصمت عدلي، **علم الاجتماع الأمني، الأمن والمجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 2001.

35. علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون(عوامل الانحراف بالمسؤولية الجزائية والتدابير)**، المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 1989.

36. علي محمد جعفر، **الأحداث المنحرفون**، دراسة مقارنة، المؤسسة الجامعية للدراسات، بيروت، 1960.

37. علي بن سليمان بن إبراهيم الحناكي، **الواقع الاجتماعي للأسر الأحداث العائدين الى الانحراف**، ط1،جامعة نايف للعلوم الأمنية، 2006.

38. عماد الزغول، **نظريات التعلم**، دار الشروق للنشر والتوزيع،عمان، 2003.

39. فهمي توفيق مقبل، **العمل الاجتماعي ودوره العلاجي داخل المؤسسات الاجتماعية**، مؤسسة شباب الجامعة، الاسكندرية، 1994.

40. فتيحة كركوش، **ظاهرة انحراف الأحداث في الجزائر**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2011.

41. فؤاد بسيوني، **ظاهرة انتشار وإدمان المخدرات**، دراسة لأبعاد المشكلة، دار المعارف الجامعية، الإسكندرية،1988.

42. محمد ناجي صالح المنتصر ، **السياسة الجنائية بشأن الأحداث**، رسالة دكتوراه بكلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2002.

43. محمد سلامة محمد غباري، **الانحراف الاجتماعي ورعاية المنحرفين ودور الخدمة الاجتماعية معهم**، ط2،المكتب الجامعي الحديث الاسكندرية، 2001.

44. محمد طلعت عيسى وآخرون، **الرعاية الاجتماعية للأحداث المنحرفين**، مطبعة خيمر، (د،ت).

45. محمد أبو زعرور، **جناح الأحداث ورعايتهم في دولة الخلافة**، نظرة إسلامية إلى جناح الأحداث ورعايتهم دار البيارق للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، 1996.

46. محمد الهمشري، رفاء عبد الجواد، **مشكلة الأطفال الجانحين**،ط مكتبة العبيكان، الرياض.2000.

47. مصطفى حجازي، **تأهيل الطفولة غير المتكيفة: الأحداث الجانحون**، دار الفكر اللبناني، بيروت، 1995.

48.مصطفى العوجي، **دروس في العلم الجنائي،(التصدي للجريمة)**، مؤسسة نوفل، بيروت، 1980.

49.منير العصرة، **رعاية الأحداث ومشكلة التقويم**، ط1، مؤسسة روز اليوسف، الاسكندرية،1975.

50.منير العصرة، **انحراف الأحداث ومشكلة العوامل**، المكتب المصري الحديث، الاسكندرية، 1974.

51.نبيل محمد توفيق السمالوطي، **الدراسة العلمية للسلوك الإجرامي**،ط1، دار الشروق ، جدة، 1983.

52.نشأت حسن، **علم الانثروبولوجيا الجنائي**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، الأردن، 2008.

53.هيثم البقلي، **انحراف الطفل والمراهق**، ط1، نهضة مصر للطباعة والنشر، القاهرة، 2006.

54.وفاء مطيع، **جنوح الأحداث وأثره على الأمن الأسري**، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة عبد المالك السعدي، المغرب، 2019.

55.وليد شلاش شبير، **رعاية الأحداث**، الجامعة الإسلامية، غزة، 2006.

رابعا: مراجع خاصة بعلم الاجتماع العام

1. أحمد محسن لطفي، **مقدمة في الاحصاء الاجتماعي**، النشر العلمي والمطابع، جامعة الملك سعود، الرياض، 2011.

2. احسان محمد الحسن، **موسوعة علم الاجتماع**، الدار العربية للموسوعات، بيروت، 1999.

3. رمضان السيد، **إسهامات الخدمة الاجتماعية في مجال رعاية الفئات الخاصة**، لمكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 1990.

4. زكرياء الشربيني، يسرية صادق، **تنشئة الطفل وسبل الوالدين في معاملة ومواجهة مشكلته**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1998.

5. سلوى عبد الحميد الخطيب، **نظرة في علم الاجتماع المعاصر**، ط1،مطبعة النيل، القاهرة، 2009.

6. سماح سالم سالم، نجلاء محمد صالح، **مقدمة في الخدمة الاجتماعية**، ط1، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 2012.

7. سهير كامل، أحمد شحاتة سليمان، **تنشئة الطفل وحاجته بين النظرية والتطبيق**، مركز الإسكندرية للكتاب للطباعة والنشر والتوزيع، مصر، 2002.

8. صالح علي الزين، زينب محمد زهري، **قضايا علم الاجتماع والانثروبولوجيا**، منشورات جامعة يونس، بنغازي، ليبيا، 1995.

9. عبد الباسط حسن، **التغير الاجتماعي في المجتمع الاشتراكي**، مكتبة القاهرة الحديثة، القاهرة، 1964.

10. عبد المحيي حسن صالح، **الصحة العامة وصحة المجتمع**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2001.

11. عصام أنور سليم، **حقوق الطفل**، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 2001.

12. علي الحوات، **النظرية الاجتماعية (اتجاهات أساسية)**، منشورات ألجا ، مالطا، 1998.

13. علي السيد محمد الشخيبي، **علم اجتماع التربية المعاصر، تطوره منهجيته و تكافؤ الفرص التعليمية**، دار الفكر العربي، القاهرة، 2002.

14. عمرو عيسى الفقي، **موسوعة قانون الطفل**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.

15. ماهر أبو المعاطي علي، **الاتجاهات الحديثة في الرعاية الاجتماعية**، المكتب الجامعي الحديث، الحلوان، 2010.

16. محمد الطاهر بوشلوش، **التحولات الاجتماعية والاقتصادية وأثرها على قيم المجتمع الجزائري**، (1967-1999)، بن مرابط، الجزائر، 2008.

17. محمد سيد فهمي، **أسس الخدمة الاجتماعية**، ط1، المكتب الجامعي الحديث، الإسكندرية، 1998.

18. محمد سيد فهمي، **طريقة العمل مع الجماعات بين النظرية والتطبيق**، المكتب الجامعي الحديث، الاسكندرية، 2005.

19. محمد عفيفي عبد الخالق، **الخدمة الاجتماعية مهنة انسانية رائدة من النشأة الى المستجدات المعاصرة**، المكتبة العصرية، القاهرة، 2014.

20. محمد علي محمد، **وقت الفراغ في المجتمع الحديث**، دار النهضة العربية للطباعة والنشر، بيروت، 1985.

21. محمد عمر الطنوبي، **التغير الاجتماعي**، ط1، منشاة المعارف، الإسكندرية، 1998.

22. محمد عوض الترتوري، **جويحان أغادير عرفات، الأسس الفكرية و الاجتماعية والتربوية لدراسة الإرهاب**، دار الحامد للنشر والتوزيع، الأردن، 2006.

23. محمود حسن، **الأسرة ومشكلاتها**، دار النهضة العربية، بيروت، (د.ت).

24. مها عبد الباقي الجويلي، **التربية والمجتمع، الاتجاهات الحديثة في التوظيف الاجتماعي للتربية**، دار الوفاء للطباعة والنشر، الاسكندرية، 2001.

25. نبيل رمزي اسكندر، **الاغتراب وأزمة الإنسان المعاصر**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 1988.

26. الهاشمي لوكيا، **السلوك التنظيمي**، دار الهدى للطباعة والنشر، ط2،الجزائر، 2006.

خامسا: مراجع خاصة بعلم النفس العام

1. أسعد رزوق، **موسوعة علم النفس**، مطابع الشروق، بيروت ،1988.
2. اسماعيلي يامنة، **سمات الشخصية لدى الجانحين**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2015.
3. بسام هارون، ساري حمدان، فائق أبو حليمة، **الرياضة والصحة**، مؤسسة وائل للنسخ السريع، الاردن، 1996.
4. حامد عبد السلام زهران، **الصحة النفسية والعلاج النفسي**، عالم الكتب، القاهرة، 1998.
5. رشيد حميد زغير، يوسف محمد صالح، **الانحراف والصحة النفسية**، دار الثقافة، عمان، 2010.
6. السرطاوي زيدان، **تربية الأطفال والمراهقين المضطربين سلوكيا**، دار الكتاب الجامعي الحديث، القاهرة، 1999، القاهرة.
7. سيد محمود الطواب، **الصحة النفسية والإرشاد النفسي**، مركز الإسكندرية للكتاب، الإسكندرية، 2008.
8. صالح بن حمد العساف، **المدخل الى البحث في العلوم السلوكية**، دار الزهراء، الرياض، 2010.
9. صالح علي أبو جادو، **علم النفس التربوي**، دار المسيرة للنشر والتوزيع والطباعة، عمان، 2005.
10. عادل محمود رفاعي، **مشكلات المراهقة وأساليب العلاج**، دار كنوز للنشر والتوزيع، القاهرة، 2014.

11. عبد العلي الجسماني، **سيكولوجية الطفولة والمراهقة وحقائقها الأساسية**، الدار العربية للعلوم،بيروت، 1994.

12. عبد المنعم الحفني، **موسوعة علم النفس والتحليل النفسي**، الجزء الثاني، مكتبة مدبولي، القاهرة، 1978.

13. عبد الفتاح محمد ادوارد، مايسة أحمد النبال، **الجرائم والجنايات من المنظور النفسي**، دار المعرفة الجامعية، الاسكندرية، 2005.

14. عثمان بدر، **التدريب وبناء السلوك المهني**، المعهد العربي للتخطيط، الكويت، 2015.

15. عطوف محمود ياسين، **قضايا نقدية في علم النفس المعاصر**، مؤسسة نوفل، بيروت، 1981.

16. مجدي أحمد عبد الله، علم النفس العام، **دراسة في السلوك الإنساني وجوانبه**، دار المعرفة الجامعية، الإسكندرية، 1996.

17. محمد بن محمود ال عبد الله، **سيكولوجية الطفولة والأمومة**، مشكلات وحلول، كنوز للنشر والتوزيع،الإسكندرية، 2012.

18. محمد شحاتة ربيع، جمعة سيد يوسف، معتز سيد عبد الله، **علم النفس الجنائي**، دار غريب للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، 1994.

19. ناصر ميزاب، **مدخل الى سيكولوجية الجنوح**، عالم الكتب، الجزائر، 2005.

20. هدى محمد قناوي، **سيكولوجية المراهقة**، ط1، مكتبة الأنجلو مصرية، القاهرة، 1992.

سادسا: مراجع خاصة بالقانون

1. ابتسام الغرام، **المصطلحات القانونية في التشريع الجزائري**، قصر الكتاب، البليدة، 1998.

2. إبراهيم الشباسي، **شرح قانون العقوبات الجزائري**،المؤسسة اللبنانية للكتاب، بيروت،1980.

3. إبراهيم حرب محيسن، **إجراءات ملاحقة الأحداث الجانحين في مرحلة ماقبل المحاكمة استدلالا وتحقيقا**، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، 1999.

4. أبو توتة عبد الرحمن، **الحماية القانونية للأسرة والطفولة(دراسة اجتماعية قانونية)**، سلسلة الوعي الأمني طرابلس، مطابع العدل، 1991.

5. أحمد سلطان عثمان، **المسؤولية الجنائية للأطفال المنحرفين**، دراسة مقارنة، دار النهضة العربية، القاهرة، 2002.

6. أحمد فتحي سرور، **أصول السياسة الجنائية**، دار النهضة العربية ، القاهرة، 1972.

7. أحمد فتحي سرور، **الوسيط في قانون العقوبات**، ط4،القسم العام، دار النهضة العربية، القاهرة، 1985.

8. إسحاق إبراهيم منصور، **موجز في علم الإجرام وعلم العقاب**، ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1991.

9. بن شيخ لحسين، **مبادىء القانون الجزائي العام، النظرية العامة للجريمة(العقوبات وتدابير الأمن**، أعمال تطبيقية)، دار هومة، الجزائر، 2004.

10. حسين توفيق رضا، **أهلية العقوبة في الشريعة الإسلامية والقانون المقارن**،ط2، دار آمون للطباعة والنشر، القاهرة،2000.

11. حميد عبد الصبور لبنراوي، **سقوط الحق في العقاب بين الفقه الإسلامي والقانون الوضعي**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1996.

12. جمال نجيمي، **قانون حماية الطفل في الجزائر**" تحليل وتأصيل مادة بمادة"، القانون رقم 12/15 المؤرخ في 15 يوليو 2015، دار هومة، ط1،الجزائر ، 2016.

13. جيلالي بغدادي، **التحقيق(دراسة مقارنة نظرية وتطبيقية)**، الديوان الوطني للأشغال التربوية، الجزائر، 1999.

14. جيلالي بغدادي، **الاجتهاد القضائي في المواد الجزائية، المؤسسة الوطنية للاتصال والنشر والإشهار**، الجزائر، الجزء الأول، 1996.

15. حافظ نجوى عبد الوهاب، **المؤسسة العقابية للأحداث بالمرج** "دراسة تقويمية عن أحوال المؤسسات"، المركز القومي للبحوث الاجتماعية و الجنائية، القاهرة، 1999.

16. حسن الجوخدار، **قانون الأحداث الجانحين**، المطبعة الجديدة، دمشق، 1980-1981.

17. حسن الجوخدار، **قانون الأحداث الجانحين**، مكتب دار الثقافة للنشر والتوزيع، ط1، عمان، 1992.

18. حسن الخوجدار، **قانون الأحداث الجانحين**، ط5، جامعة دمشق، دمشق، 2008.

19. درياس زيدومة، **حماية الأحداث في قانون الإجراءات الجزائية الجزائري**، دار الفجر للنشر والتوزيع، الجزائر، 2007.

20. رابح غسان، **حقوق الحدث المخالف للقانون**، منشورات الحلبي الحقوقية،ط2، دمشق، 2005.

21. رضا المزغني، **رعاية الإحداث في القوانين والتشريعات العربية**، دار النشر بالمركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1990.

22. رضا فرج، **شرح قانون العقوبات الجزائري (الأحكام العامة للجريمة)**، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع،ط2،الجزائر ،1976.

23. زينب أحمد عوين ، **قضاء الأحداث**، دار الثقافة ، عمان، 2009.

24. سمير عالية، **شرح قانون العقوبات**، مجلد المؤسسة الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، ط1، بيروت، 2002.

25. شهيرة بولحية، **حقوق الطفل بين المواثيق الدولية و قانون العقوبات الجزائري (دراسة مقارنة)**، دار الجامعة الجديدة للنشر والتوزيع، الاسكندرية، 2012.

26. عادل قورة، **محاضرات في قانون العقوبات (القسم العام،الجريمة)،ط4**،ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر ،1992.

27. عبد الرحمان خلفي، **محاضرات في القانون الجنائي العام، دراسة مقارنة** ، دار الهدى للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر ، 2013.

28. عبد الرحمن بن سعد بن عبد الرحمن آل سعود، **الإجرام دراسة تطبيقية تقويمية**، مكتبة العبيكان، الرياض، 1998.

29. عبد المالك السايح، **المعاملة العقابية والتربوية للأحداث في التشريع الجزائري والقانون المقارن**، موفم للنشر و التوزيع، الجزائر ، 2013.

30. عبد المنعم العوضي، **المبادىء ، العلمية لدراسة الاجرام والعقاب**، دار الفكر العربي، القاهرة، 1985.

31. العربي بلحاج، **أبحاث و مذكرات في القانون والفقه الأسلوبي** ، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزء الثاني، الجزائر ، 1996.

32. علي حامد العجرفي، **تطبيق العقوبة على المجرمين واثارها في حماية حقوق الانسان**، الدار العربية للطباعة والنشر ، الرياض، 2007.

33. علي جروة، **الموسوعة في الإجراءات الجزائية في التحقيق القضائي**، المجلد الثاني، دون دار نشر ، دون بلد النشر ، 2006.

34. علي عبد القادر القهوجي، عبد القادر عودة، **التشريع الجنائي الإسلامي مقارنا بالقانون الوضعي**، مؤسسة الرسالة، بيروت، 2001.

35. فتوح عبد الله الشاذلي، **علم الاجرام وعلم العقاب**، دار الهدى للطباعة، ط7، الإسكندرية، 1993.

36. فضيل العيش، **شرح قانون الإجراءات الجزائية بين النظري والعلمي**، دار البدر للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2008.

37. لحسن بن شيخ اث ملويا، **دروس في القانون الجزائي العام**، دار هومة للطباعة والنشر والتوزيع، الجزائر، 2012.

38. محمد أحمد حامد، **التدابير الاحترازية في الشريعة الإسلامية والقانون الوضعي**، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، (د–ت).

39. محمد الصليفيج، **حقوق الإنسان في الإسلام والوقاية من انحراف الأحداث**، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، ج1، الرياض، 1986.

40. محمد خلف، **مبادىء علم الاجرام**، ط4، الدار الجماهيرية للنشر والتوزيع والاعلام، ليبيا، 1986.

41. محمد صبحي نجم، **المدخل إلى علم الإجرام وعلم العقاب**،ط2، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1988.

42. محمد صغير سعداوي، **العقوبة وبدائلها في السياسة الجنائية المعاصرة**، دار الخلدونية، الجزائر،2012.

43. محمد علي جعفر، **حماية الأحداث المخالفين للقانون والمعرضين لخطر الانحراف**، دراسة مقارنة، المؤسسات الجامعية للدراسات والنشر والتوزيع، بيروت، 2000.

44. محمدي باشا عمر، **قانون تنظيم السجون والنصوص التنظيمية المتخذة لتطبيق**، ط1، دار هومة للنشر، الجزائر، 2006.

45. مريم دعاس، **قضاء الأحداث في التشريع الجزائري**، مذكرة تخرج لنيل إجازة المدرسة العليا للقضاء، 2012-2015.

46. مصطفى فهمي، **حقوق الطفل ومعاملته الجنائية في ضوء الاتفاقيات الدولية**، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2007.

47. معوض عبد التواب، **المرجع في شرح قانون الأحداث**، ط3، المطبوعات الجامعية، الاسكندرية، 1977.

48. نبيل العبدي، **أسس السياسة العقابية في السجون ومدى التزام الدولة بالمواثيق الدولية**، المركز القومي للاصدارات القانونية، ط1، القاهرة، 2015.

49. وليد عبد الحي، **الدراسات المستقبلية في العلاقات الدولية**، شهاب للنشر والتوزيع، الجزائر، 1991.

50. يحي بن لعلى، **الخبرة في الطب الشرعي**، مطبعة عمار قرفي، باتنة، الجزائر،1994.

51. يوسف دلاندة، **قانون الإجراءات الجزائية**، دار شهاب، باتنة، الجزائر،(د ت).

سابعا: مراجع خاصة بالمنهجية

1. أحمد الصباب، **الأسلوب العلمي في البحث**، دار النهضة، جدة، 1981.

2. دافيد ناشيماز، شافا فرانكفورت ناشيماز، **طرائق البحث في العلوم الاجتماعية:** ترجمة ليلى الطويل، دار بترا للنشر والتوزيع،ط1، سوريا، 2004.

3. رمزي أحمد عبد الحي، **البحث العلمي في الوطن العربي**، ماهيته ومنهجيته، زهراء الشرق، ط1، القاهرة، 2009.

4. عليان ربحي مصطفى، عثمان محمد غنيم، **أساليب البحث العلمي، الأسس النظرية والتطبيق العملي**، دار صفاء للطباعة والنشر والتوزيع، الأردن، الطبعة الثانية، 2008.

5. عمار الطيب كشرود، **البحث العلمي ومناهجه في العلوم الاجتماعية والسلوكية**، دار المناهج للنشر والتوزيع، الأردن، 2007.

ثامنا: المجلات

1. أحمد حي، **المعاملة العقابية للأحداث الجانحين في التشريع الجزائري**، دفاتر مخبر حقوق الطفل، المجلد 6، العدد 1، جامعة وهران 2، 2015.
2. احمد عبد الحكيم بن بعطوش، **تحول العلاقات الأسرية في مجال الدور والسلطة داخل الأسرة الجزائرية**' مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باتنة، العدد التاسع، ديسمبر 2012.
3. أسماء خالد، **مواقع التواصل الاجتماعي ومظاهر التغير في المجتمع الجزائري**، مجلة تنوير، العدد 5، جامعة جيجل، الجزائر، 2018.
4. بسمة دوحي، **حماية الأطفال داخل مراكز ومؤسسات حماية الطفولة**، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، المجلد الثاني، العدد9، جامعة محمد الصديق بن يحي، جيجل، مارس 2018.
5. جمعية بوكبشة، **دراسة تحليلية للرعاية اللاحقة للأحداث المنحرفين وتحقيق تكيفهم الاجتماعي**، مجلة السراج في التربية وقضايا المجتمع، المجلد 6، العدد 2، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، 2022.

6. حجيلة رحالي، **التغير الاجتماعي في المجتمع الجزائري المفهوم والنموذج**، مجلة كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد7، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2010.

7. خالد العمري، محمد العروسي منصوري، **الإهمال العائلي وعلاقته بالسلوك الإجرامي للأحداث**، مجلة أفاق للدراسات والبحوث، العدد الأول، المركز الجامعي ايليزي، الجزائر، 2018.

8. خديجة حاج شريف،" **محمد حاج بن علي، الحقوق والضمانات المقررة لحماية الأحداث الجانحين أثناء التحقيق وسير إجراءات المحاكمة**"، مجلة الدراسات القانونية المقارنة،العدد الرابع، كلية الحقوق والعلوم السياسية، الشلف، 2017.

9. خيرة مسعودان، **مصالح الأمن وحماية الطفولة المعرضة للخطر المعنوي والمادي**، مجلة رسالة الأسرة، منشورات وزارة التضامن والعائلة، الجزائر، العدد2، 2004.

10. سفيان ساسي، **جنوح الأحداث في المجتمع الجزائري**، مجلة دراسات نفسية وتربوية، العدد 19، جامعة الشاذلي بن جديد، الطارف، 2017.

11. سمير شعبان، خزار لمياء، **الرعاية القانونية للأطفال المهملين في ضوء القانون الجزائري**، مجلة دراسات وأبحاث، العدد 8، جامعة الجلفة، الجزائر ،2016.

12. طارق حمودة، **دور المؤسسة الأمنية في الوساطة الاجتماعية وحماية الأحداث في الجزائر**" الدرك الوطني أنموذجا" مجلة الآداب والعلوم الاجتماعية، العدد1،جامعة باجي مختار ،عنابة، الجزائر، 2016.

13. عبد الجبار الحنيص، **وسائل تفريد التدابير الإصلاحية للأحداث الجانحين**، المجلد 25، العدد الثاني، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، جامعة دمشق، دمشق، 2009.

14. عبد القادر ونوقي، عيسى مزارة، **أهمية الاندماج الاجتماعي في اعادة تاهيل الحدث الجانح لدى مؤسسات اعادة التربية**، مجلة المعيار، العدد 13، المركز الجامعي تسمسيلت، 2016.

15. علي مقداد، **عوامل تغير القيم المدرسية في المجتمع الجزائري**، مجلة الأحياء، العدد32، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر.

16. فتحية الجميلي، **النظريات المعاصرة في دراسة جنوح الأحداث**، مجلة العلوم القانونية، كلية القانون، جامعة بغداد، المجلد 10، العدد 2، 1994.

17. محمد بن ابراهيم، **معوقات تأهيل الأحداث الجانحين**، مجلة الحكمة للدراسات الاجتماعية، المجلد 2، العدد3، الجزائر، 2014.

18. ميلود جباري، "**التعليم والتهذيب في المؤسسات العقابية ودورهما في الحد من الخطورة الإجرامية**"، الدراسات القانونية المقارنة، المجلد 2، العدد1، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2016.

19. النوي بن شيخ، سعد لقليب، **مؤسسات حماية الأحداث في قطاع التضامن الوطني بين النصوص القانونية العملي**، المجلة الجزائرية للحقوق والعلوم السياسية، **والتطبيق العملي**، المجلد 2، العدد 3، المركز الجامعي أحمد بن يحي الونشريسي، تسمسيلت، جوان 2017.

20. وهيبة لعوارم، **النظام العقابي للطفل الجانح" قراءة تحليلية لقانون حماية الطفل**"، مجلة الأستاذ الباحث للدراسات القانونية والسياسية، العدد 11، جامعة برج بوعريريج، الجزائر، 2018.

تاسعا: الندوات والتقارير

1. خولة بومدين، **جرائم الأحداث في الجزائر**، جريدة الخبر، العدد 14، مارس 2003.
2. محمد توفيق قديري، مداخلة بعنوان"**جنوح الأحداث قراءات وآفاق الظاهرة وعلاجها**" ملتقى وطني حول. "اتجاه المشرع الجزائري للحد من تسليط العقوبة على الحدث الجاني" المنعقد بتاريخ 05/04/ماي/2016، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة باتنة.
3. يزيد عربي باعي، فهيمة قصوري، مداخلة بعنوان" **المؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة ودورها في حماية الأحداث واعادة ادماجهم**" ملتقى وطني حول" جنوح الأحداث قراءات في واقع وافاق الظاهرة وعلاجها" يوم 05/04 ماي 2016، جامعة باتنة.

عاشرا: الأطروحات والدراسات الجامعية

1. إبراهيم راحيس، **دور العلاج النفسي الجماعي في تعديل السلوك العدواني لدى الأحداث الجانحين**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه علوم، تخصص علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2018-2019.
2. إبراهيم فخار حمو، **الحماية الجنائية للطفل في التشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم في القانون، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم الحقوق، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2014-2015.

3. أحمد بوكابوس، **انحراف الأحداث والإدماج الاجتماعي لهم**، دراسة ميدانية في مركز إعادة التربية ببئر خادم2، الجزائر، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر، 1987/1986.

4. أحمد محمد عبد اللطيف الفقي، **الحماية الجنائية لضحايا حقوق الجريمة**، رسالة دكتوراه منشورة، كلية الحقوق، جامعة عين الشمس، القاهرة، 2001.

5. أحمد يوسف وهدان، **الحماية الجنائية للأحداث:** دراسة في الاتجاهات الحديثة للسياسة الجنائية، رسالة دكتوراه، جامعة القاهرة، 1992.

6. أسماء رتيمي، **عود الأحداث للانحراف بين الوسط الأسري ومراكز إعادة التربية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع الجنائي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة الجزائر2015/22014، غير منشورة.

7. بختي بن الشيخ، **التفكك الأسري وانحراف الأحداث**، بحث مقدم لنيل شهادة الماجستير في علم النفس، جامعة الجزائر، 1990.

8. بشير سعداوي، **العقوبات وتدابير الأمن المطبقة على القصر**، مذكرة لنيل شهادة الماجستير، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة وهران، 2009-2010.

9. بغشام زقاي، **ضمانات القاصر في المحاكمة الجزائية**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، تخصص قانون جنائي، جامعة سيدي بلعباس، 2014-2015.

10. الجموعي مومن بكوش، **التغير الاجتماعي وانعكاسه على القيم الاجتماعية لدى طلاب الجامعة، "دراسة ميدانية في بعض الجامعات الجزائرية"**، أطروحة لنيل شهادة الدكتوراه، قسم علم النفس، تخصص علم النفس الاجتماعي، جامعة محمد خيضر، بسكرة، 2016-2017.

11. حمو إبراهيم فخار، **الحماية الجنائية للطفل ف بالتشريع الجزائري والمقارن**، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة محمد خيضر بسكرة، 2015/2014.

12. دليلة حمادي، **دور مراكز إعادة التربية في تقويم السلوك الانحرافي للأحداث**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم في علم الاجتماع جريمة وانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة2، 2021/2020، غير منشورة.

13. زرارقة فيروز، **الأسرة وعلاقتها بانحراف الحدث المراهق**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2004-2005.

14. زهران طه، **معاملة الأحداث جنائيا**، رسالة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة القاهرة، القاهرة، 1978.

15. زينب حميدة بقادة، **أثر الوسط الاجتماعي في جنوح الأحداث" دراسة ميدانية لدور الأسرة والمدرسة والحي في جنوح الأحداث**"، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه دولة في علم الاجتماع، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، 2007-2008.

16. سامية حمار، **فعالية برامج مراكز اعادة التربية للاحداث المنحرفين في الجزائر**" دراسة ميدانية بمراكز اعادة التربية للأحداث" أطروحة مقدمة لنيل شهادة دكتوراه ل م د، تخصص علم الاجتماع الاجرام، كلية العلوم الانسسانية والاجتماعية، قسم العلوم الاجتماعية، جامعة حسيبة بن بوعلي الشلف، 2019-2020.

17. سعاد التيالي، **دور القضاء في حماية الأحداث** "دراسة مقارنة"،رسالة دكتوراه في القانون الخاص، كلية العلوم القانونية والاقتصادية والاجتماعية، جامعة سيدي محمد بن عبد الله، المغرب، 2008.

18. سليمان محمد الرشودي، **فعالية برامج الوقاية من الانحراف في المملكة العربية السعودية،** دراسة ميدانية في دار التوجيه الاجتماعية ببريدة، رسالة ماجستير غير منشورة ، المركز العربي للدراسات الأمنية والتدريب، الرياض، 1993.

19. سليمة لدغش، **دور القاضي الجزائي في تطبيق اتفاقيات حقوق الإنسان،** أطروحة دكتوراه،كلية الحقوق، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، 2013-2014.

20. سليمة مدني، **الترابط القانوني والاجتماعي لمراكز إعادة التربية بالجزائر،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علم الاجتماع التربوي، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة 2، 2016/2015، غير منشورة

21. عبد الرحمن حاج إبراهيم، **إجراءات التقاضي في جرائم الأحداث،** "دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص قانون جنائي، جامعة الجزائر 1، الجزائر، 2015/2014.

22. عبد الرحيم مقدم، **الحماية الجنائية للأحداث،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، قسم القانون الخاص، جامعة قسنطينة، 2011.

23. عبد العزيز جاهمي، **دور الشرطة في حماية الأحداث الجانحين،** كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية ، جامعة 8 ماي 1945، قالمة، الجزائر، 2023.

24. عبد اللطيف والي، **الحماية القانونية لحقوق الطفل،**" دراسة مقارنة"، أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، تخصص القانون العام، جامعة الجزائر، 2014-2015.

25. عزيزة حسيني، **مصلحة الطفل،** أطروحة دكتوراه، كلية الحقوق، جامعة الجزائر،2013-2014.

26. فايزة صاري محمد، **البرامج التكوينية بين الاحتياجات التنظيمية وتحسين الأداء الوظيفي،** أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، كلية الحقوق والعلوم السياسية، جامعة أبو بكر بلقايد، تلمسان،2022/2021.

27. فواز بن يحي هادي حكمي اعداد، **البرامج الاصلاحية والتاهيلية في المؤسسات الاصلاحية السعودية من منظور مدرسة الدفاع الاجتماعي**، اطروحة لنيل شهادة الدكتوراه في الفلسفة، كلية العلوم الاجتماعية والادارية، قسم علم الاجتماع، الرياض، 2015.

28. محمد بريشي، **دور مراكز إعادة التربية في الحد من عود الأحداث الجانحين**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في علم الاجتماع جريمة وانحراف، كلية العلوم الإنسانية والاجتماعية، قسم علم الاجتماع، جامعة البليدة 2، 2014/2013، غير منشورة.

29. محمد رضا قليل، **تصور ومعاش الرابط العائلي عند الجانحين المقيمين بمراكز إعادة التربية**، أطروحة لنيل شهادة دكتوراه علوم، تخصص علم النفس العيادي، كلية العلوم الاجتماعية، جامعة وهران 2، 2018-2020.

30. مصطفى شريك، **نظام السجون في الجزائر" نظرة على عملية التأهيل كما خبرها السجناء**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه، تخصص علم الاجتماع الانحراف والجريمة، قسم علم الاجتماع، كلية الآداب والعلوم الإنسانية والاجتماعية، جامعة باجي مختار، عنابة، 2010-2011.

31. منصور العبيد، **مدى فاعلية المؤسسات الإصلاحية**، دراسة اجتماعية لتغيير اتجاهات النزلاء نحو بعض القيم الاجتماعية والمعايير السلوكية في دور الملاحظة والتوجيه، رسالة ماجستير غير منشورة ، جامعة الملك سعود، الرياض، 2004.

32. نجيب بوالماين، **الجريمة والمسألة السوسيولوجية، "دراسة بأبعادها السوسيوثقافية والقانونية"**، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع ، قسم علم الاجتماع، جامعة قسنطينة، 2008/2007، غير منشورة.

33. نور الدين الحسيني، **الإصلاح العقابي في ضوء مبادئ القانون الدولي العام**، رسالة دكتوراه في الحقوق، كلية الحقوق، عين الشمس، القاهرة، 2001.

عاشرا: المراسيم القانونية

1. الإحصاءات الصادرة عن مصالح وزارة العدل، **المديرية العامة لإدارة السجون ومراكز الإصلاح وإعادة التربية**، الجزائر، 2002-2016 .
2. **قانون رقم05-04 المؤرخ في 2005/02/06 المتضمن قانون تنظيم السجون المعدل** والمتمم، العدد 12 بتاريخ 13-02-2005.
3. قرار المحكمة العليا، **غرفة الأحداث بتاريخ 1989/02/14،ملف 53228**،مجلة قضائية، العدد،03 لسنة1991
4. المادة 08 من الأمر 75-64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن احداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة، العدد 81، 1975.
5. **المادة 13-14** من الأمر رقم 75/64 بتاريخ 27سبتمبر 1975 المتعلق بتحديد المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقة.
6. المادة 137 من القانون رقم 12- 15 المؤرخ في 15 جوان 2015 المتعلق بحماية الطفل.
7. المادة 19 من الأمر رقم 75/64 المؤرخ في 26 سبتمبر 1975، المتضمن أحداث المؤسسات والمصالح المكلفة بحماية الطفولة والمراهقين.
8. المادة 444 من قانون الإجراءات الجزائية.

9. المادة 446 من قانون الإجراءات الجزائية.

10. المادة 461 من قانون الإجراءات الجزائية الجزائري.

11. المادة 50 من قانون العقوبات الجزائري.

12. المادة 51 من قانون العقوبات الجزائري.

13. المادة 75 من قانون حماية الطفل.

14. المادة 115/75، **المرسوم المتضمن القانون الأساسي الخاص بعمال الادارة المكلفة بالشؤون الاجتماعية**، العدد 25، 2011/04/27.

15. المرسوم التنفيذي رقم 165/12 المؤرخ 5 أفريل 2012 المتضمن **تعديل القانون الأساسي النموذجي للمؤسسات المتخصصة في حماية الطفولة والمراهقة**، العدد 21، الصادر في 11أفريل 2012، الجريدة الرسمية.

16. مولود ديدان، **قانون الإجراءات الجزائية المرفق بالقانون رقم(15-12)**، المؤرخ في 15 يوليو 2015 يتعلق بحماية الطفل، دار بلقيس، الدار البيضاء، الجزائر.

17. الديوان الوطني للإحصاء، **تقارير سنوية وحوصلة للفترة مابين 1980 إلى 2017**، الجزائر.

❖ **المراجع باللغة الأجنبية**

1. Anne Barrere et Nicolas semble, **Sociologie du l'éducation**, Edition Nathan,Paris,1995.
2. ARCHIBONG ESTHER, ANTIA CHRISTIANA, **Structural Functionalism** ;ITS Relevance To Medical Profession, International Journal Of Education & Research, Department Of Sociology, University Of Calabar, Nigeria, Vol. 2No.5, 2014.

3. B.BENGTSSON, **La responsabilité des mineurs dans les droits Scandinaves**, Revus internationale de droit comparé ,Paris, Vol,14,n1,Janvier-mars 1962.
4. Berthier Nicole, **Les techniques d'enquête En Sciences Sociales, Méthodes et Exercice Corrigés** ,Paris Armand Colin, Collection « Corsus ,série Travaux dirigées ,1998.
5. Bishop,Sandra and Roth Baum ;**Friend parents acceptance of control** ,needs ans pre-Schoolers Social behavior, Canadian Journal of Behavioral Science ,24,n2, 1991.
6. Burt Cyril Lodowin, **Delinquency and Mental Defect**, Journal of medical psychology, British, 1923.
7. C.BLAYA, et E.DEBARDIEUX**, La fabrication sociale de la (violence en milieu scolaire)**,Qu' en penser ? Que faire ?Issy- les-Moulineaux,ESF,2000.
8. Chérif Boudraa, **Défense Social et organisation Pénitentiaire En Algérie**, Mémoire de Magistère En science Criminelles ,Faculté de droit et de Science 2conomiques, Université d'Alger, 1973.
9. Cotherine Sarnet : **Violence et délinquance des jeunes**, in renvue Les études de la documentation Française, Paris,N° 5 125,2001.
10. Crémieux Albert, Schachter.M, Cotte.S ,**L'enfant devenu délinquant** : Etude Médico- social et Psychologique, Marseille,Comité de L'enfance déficiente, 1945.
11. Dumas.J.E ,**Psychopathology De l'enfant et de l'adolescent**, De Boeck, Bruxelles, Belgique ,2013.
12. Garret.C **,Effects of Residential treatment on Adjudicated Delinquents** : Ameta Analysis, Journal of Research in Crime and Delinquency,Unversity of Colorado, USA Vo 35, no32,1985.
13. Goldenson, Robert .M**. Longman Dictionary of psychology and psychiatry**,New York, Longman,In Askar 2000,1994.

14. Gregoire.J, Mathys.C, **Jeunes Délinquants, Jeunes victimes ?,**La victimation du jeunes Placés en Institution fermée, Justice et sécurité, Bruxelles , 2018.
15. Guy Rocher, **le changement social**,tome 3,coll,Point,n° 15,Paris, 1970.
16. J.gerald young, Colette Chiland, **les enfans et la violence,** presses universitaire de France, paris, 1998.
17. Jan, LEE, **Attitudes Towards Correctional Rehabilitation Among in carcerated youth in taiwan and the U.S A** , Journal of offender Réhabilitation, Vol 24,Nol1/ 2 ,1996.
18. Jay Blank,Jennings Bryant**, Susan Thompson, Introduction to media communication**,5th ed, (New York :Mccgraw- Hill,Inc), 1998.
19. JEAN F.DORTIER, **« Les sciences humaines, panorama des connaissances** », Editions Sciences Humaines, Presses Universitaires de France,Paris, 1998.
20. Jean Larguier, **Droit penal General** ; 19 édition, Dalloz,2003.
21. Jeannine Ghindon, **Les étapes de la rééducation des Jeunes Délinquants et des autres**, Edition Fleurus ,Paris, 1981,
22. John T.Doby, **Introduction to social Research**, Harunsbing,The Stack, Chicago, 1956
23. L.MUCCHIELLI, **L'invention de la violence ; Des peurs, Des chiffres, Des faits**, Paris, Fayard, 2011.
24. L.MUCCHIELLi,**Sociologie de la délinquance** ,Paris, Armand Colin , 2014.
25. Laurent Mucchielli, **Le contrôle Parental du risque de Délinquance Juvénile**, revue des politiques sociales et familiales,Université cote d'azur,France, 2001.
26. Lemay, Michel,**psychopathologie juvénile**, Tom1,Paris, ED, Fleurus,1973.

27. Marc Leblanc**, La réinsertion Sociale, Indispensable** ? , Conférence prononcée au Colloque sur la réinsertion : boucler la boucle ou la Récidive Fondation québécoise pour les jeunes contrevenants, Montréal :11 mai 2000.
28. Merton, robert, **Social Theory And Social Structure**, The Free Press, Enlarged, New York, 1968.
29. Ministère de planification et de l'aménagement du territoire, ONS , Alger , septembre, 1985.
30. Noureddine Toualbi,Acculturation, **Conflits de valeurs et utilisation des rites en Algérie," constribution psychologiques à la théorie du changement social"**, Thèse pour doctorat d'état lettres et sciences humaines, université Reine-Charlotte, Paris,1982.
31. Pierre .Bouzat, Jean .Pinatel ,**Trate de droit pénal et de criminologie**, Dalloz, Paris, 1963.
32. Starrels, marjorie gender, **Differences in parent child relation**, Journal offamily issues, v 15, n°1,1994.

الملاحـــق

كلية العلوم الانسانية والاجتماعية

قسم العلوم الاجتماعية

رقم المقابلة.....	تاريخ المقابلة.....	مدة المقابلة .....

دليل مقابلة بعنوان:

دور مراكز إعادة التربية في إعادة تأهيل الجانحين الأحداث في الجزائر

دراسة ميدانية بمركز إعادة التربية بالبويرة

- إجابتك تتمتع بسرية تامة ولن يطلع عليها أحد إلا في حدود البحث العلمي.

السنة الجامعية 2023/2022

المحور الأول: بيانات عامة حول المبحوث:

1- السن:

2-المستوى التعليمي: أمي ☐ تدائي ☐ متوسط ☐ نوي ☐

3- منطقة السكن:

4-طبيعة السكن: شقة ☐ لا ☐ قصديري ☐ أرضي ☐

5-المستوى المعيشي: متدني ☐ متوسط ☐ لي ☐

6-الوضعية الأسرية للوالدين:

مطلقين ☐ يعيشان معا ☐ متوفيان ☐ الأب متوفي ☐ الأم متوفية ☐

7-عدد الإخوة:..... الترتيب بين الإخوة:

8-مدة التواجد بالمركز:

9-عدد مرات دخول المركز:

10-سبب الدخول إلى المركز:

المحور الثاني: أسئلة خاصة بالفرضية الأولى :تساهم الأساليب المتبعة في معاملة الحدث داخل مراكز إعادة التربية في إصلاحه وتوافقه.

11- كيف كان شعورك عند دخول المركز لأول مرة؟

12-كيف تم استقبالكم عند دخول المركز ؟

13-هل يوجد نظام داخلي وقوانين للانضباط والالتزام خاصة بالمركز؟ وفي حالة مخالفة لإحدى هذه القواعد ماهي الإجراءات المتخذة في حقكم؟

14- هل سبق وأن تعرضت للسب والشتم أو الضرب من طرف المربين ؟

15- في حالة حدوث شجارات و أعمال شغب من طرف النزلاء ماهي التدابير المتخذة في حقكم؟

16-هل يساهم القائمون على المركز في خلق الجو الملائم لتحقيق التوافق الأسري؟

17- كيف ترى علاقة المربين معكم؟

18- هل استطعت التكيف والاندماج مع أسلوب المعيشة داخل المركز؟

المحور الثاني: أسئلة خاصة بالفرضية الثانية: برامج التكوين المتبعة في مراكز إعادة التربية تساهم في تعديل سلوك الحدث الجانح.

19- هل يوجد معلمون لتقديم الدروس في مختلف المستويات التعليمية أو دروس لتحسين المستوى ؟

20-هل تابعت مسارك الدراسي بعد دخولك المركز؟

21-هل توجد ورشات مهنية داخل المركز للتكوين في تخصصات وحرف معينة؟

22-هل قمت بتكوين في تخصص ما؟

23- هل توجد مكتبة للمطالعة بالمركز؟

24-هل يقوم المركز بمسابقات فكرية ثقافية بين النزلاء وتقديم مكافات مادية ؟

25-هل تقوم بتأدية فرض الصلاة وهل يحرص المربين على إقامة صلاة الجماعة ؟

26-هل يقوم المركز بتنظيم حلقات ومحاضرات دينية لتعليم القران وللوعظ والإرشاد؟

27- هل توجد مساحات مخصصة لممارسة الرياضة؟

28- هل استفدت من برامج التكوين المتوفرة في المركز؟ وهل انت راض عن هذه البرامج؟

29-ماهي الإضافات التي تعلمتها في المركز؟

المحور الثالث:أسئلة خاصة بالفرضية الثالثة: الرعاية النفسية والاجتماعية التي يتلقاها الحدث الجانح داخل مراكز إعادة التربية تساهم في إصلاح سلوكه واستعادة توافقه.

30-كيف تقضي وقت فراغك؟

31-عند دخولكم المركز هل تم تشخيصكم من طرف أخصائي نفسي ؟ وهل تلقيتم العلاج النفسي بعد دخولكم المركز؟

32- في حالة نعم : هل ساعدك العلاج الذي تتلقاه التغلب على حالات القلق والضغط وعدم الاستقرار؟

33- كيف هي علاقتك مع المربين (الأخصائيين الاجتماعي والنفسي) وهل يقومون بتقديم الدعم المعنوي لكم والإلمام بمشاكلكم ومساعدتكم على حلها؟

34- هل تخضع لفحوصات طبية بصفة دورية ومستمرة ؟

35- مارايك في الوجبات اليومية المقدمة لكم وهل هي كافية؟

36-هل يوفر المركز الحاجات الأساسية لكم من أكل وملبس وأفرشة؟

المحور الرابع: أسئلة خاصة بالفرضية الرابعة: تواصل الحدث مع أسرته أثناء فترة تواجده في المركز يساعد في عملية تأهيله وإدماجه

37-كيف كان رد فعل أسرتك عند دخولك المركز؟

38-ماهي طبيعة علاقتك مع أسرتك بعد دخولك إلى المركز؟

39-هل تزورك أسرتك منذ دخولك المركز؟ وكم مرة في الأسبوع؟

40- هل يسمح بزيارة أفراد أسرتكم من طرف الموظفين ؟ وهل يتم تسهيل إجراءات دخولهم من طرف القائمين على المركز؟

41-هل تتواصل مع أسرتك عبر الهاتف منذ دخولك المركز؟

42-هل تلبي أسرتك احتياجاتك وتتكفل بك منذ دخولك المركز؟